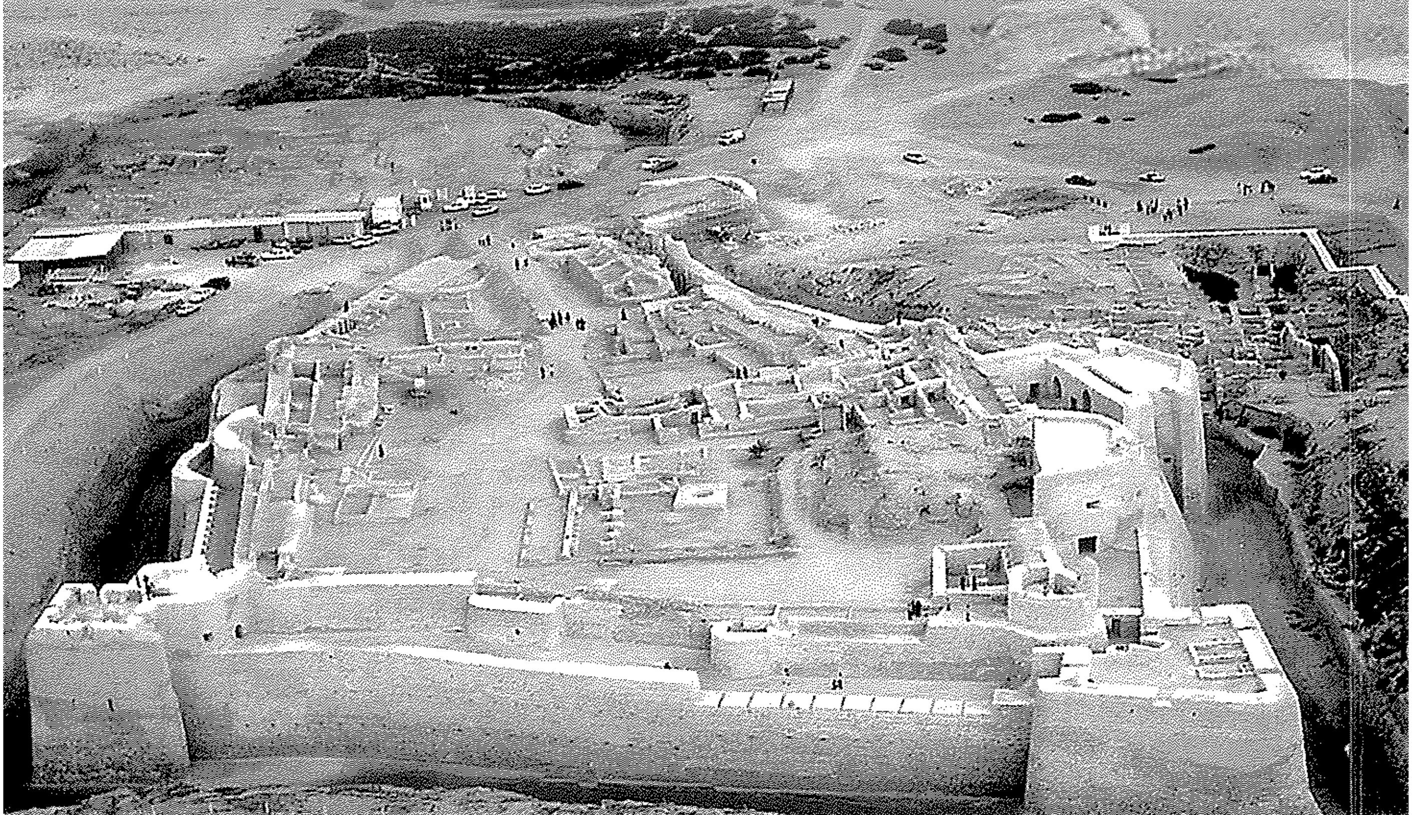
تاريـــخ البحرين الحديث

(١٥٠٠ - ٢٠٠٢)

د. محمد أحمد عبدالله د. بشير زين العابدين



مركز الدراسات التاريخية

جامعة البحرين

تاريخ
البحرين الحديث
(١٥٠٠ - ٢٠٠٢)

تاريخ البحرين الحديث

(١٥٠٠ - ٢٠٠٢)

د. محمد أحمد عبدالله د. بشير زين العابدين

مركز الدراسات التاريخية

جامعة البحرين

تاريخ البحرين الحديث (١٥٠٠ - ٢٠٠٢)
د. محمد أحمد عبدالله ود. بشيرزين العابدين
الطبعة الأولى ٢٠٠٩

مركز الدراسات التاريخية
جامعة البحرين - مملكة البحرين
الصخير، ص. ب. ٣٢٠٣٨
هاتف ١٧٤٣٧٥٥٤ (٠٠٩٧٣)
فاكس ١٧٤٤٩٦٥٣ (٠٠٩٧٣)
البريد الالكتروني: bahrainhist@admin.uob.bh

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: السيدة هيفاء محمد المالكي
مطبعة جامعة البحرين

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة: **د.ع. 2009/7472 م**
رقم الناشر الدولي: **ISBN 978-99901-06-75-6**

بسم الله الرحمن الرحيم



صاحب السمو الشيخ
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد الأمين
نائب القائد الأعلى



جلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

الفهرس

فهرس الجداول والخرائط والصور

أولاً: فهرس الجداول

ثانياً؛ فهرس الخرائط

ثالثاً: فهرس الصور

تقديم

تبذل جامعة البحرين أقصى جهدها لتوفير البيئة التعليمية المتنوعة، وتحقيق التأسيس الأكاديمي الرصين لطلبتها، ومن ضمن ما أولته الجامعة أولوية اهتمامها: تحقيق المواطنة وتعزيز الانتماء لدى أبنائها الطلبة حتى يقدموا لمملكة البحرين أفضل ما تحصلوه خلال فترة دراستهم على صعيد العلم والمعرفة.

ولتحقيق ذلك فقد قامت الجامعة منذ مراحل مبكرة من تأسيسها باستحداث مقرر تاريخ البحرين الحديث كمتطلب أساسي من متطلبات التخرج لجميع طلبة الجامعة، وذلك بهدف ترسيخ روح المواطنة وتسليح أبنائها بالوعي الذي يمكنهم من الخروج من المرحلة الدراسية إلى الحياة العملية وهم على معرفة بماضي مملكة البحرين، وذلك لفهم الواقع واستشراف المستقبل بعيون الأمل والطموح.

وبناء على رصيد الخبرة الذي تحقق للجامعة فى تدريس هذا المقرر منذ عام ١٩٩٧، فقد أوكلت إلى مركز الدراسات التاريخية فى جامعة البحرين مهمة تصنيف كتاب شامل لتاريخ البحرين الحديث منذ القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين، والجمع بين تبسيط المادة وتسهيل دراستها على الطلبة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوثيق والمصداقية العلمية من خلال الاعتماد على المصادر الأولية وتوفير الوسائل التوضيحية، التي تعين على استيعاب المادة، وتساعد على تحقيق الأهداف التي من أجلها وضع هذا الكتاب. وأشكر القائمين على مركز الدراسات التاريخية الذين بذلوا جهدهم لتحقيق تلك الأهداف، وواصلوا العمل المضني لخروج مادته بأفضل صورة ممكنة.

وإنني إذ أعتز بتقديم هذا الكتاب بين يدي القارئ الكريم، لأؤكد أن مادة هذا الكتاب قد تم جمعها وتصنيفها بطريقة لا تجعل منه مقتصراً على طلبة جامعة البحرين فحسب، بل ليكون كتاباً تاريخياً جامعاً يمكن تدريسه فى مختلف جامعات المملكة، كما يمكن أن يقرأه أي مواطن يسعى إلى معرفة تاريخ بلاده من خلال جهد أكاديمي محكم وموثق.

وترجو جامعة البحرين أن تقدم من خلال هذا الكتاب إضافة فى مجال المعرفة، وإسهاماً فى خدمة الوطن.

الدكتور إبراهيم بن محمد جناحي

رئيس جامعة البحرين

المقدمة

تحتل مملكة البحرين مكانة عريقة فى سجل تاريخ البشرية نظراً لتوفر العناصر الحضارية فيها منذ أقدم العصور، حيث تميزت بموقعها الجغرافي الذي تعددت فيه أنماط الإنتاج، ومصادر الثروة، ومكنها ذلك الموقع الهام فى قلب العالم القديم من الاتصال بأغلب الحضارات القديمة وأبرز القوى فى الحقب الإسلامية والحديثة، ولذلك فإنه لا بد من العناية بدراسة تاريخ البحرين عبر مختلف العصور، واستيعاب تطور الحياة السياسية والاقتصادية، ضمن الظروف الإقليمية والدولية، وطبيعة علاقة البحرين مع القوى الرئيسة فى منطقة الخليج العربي.

ونتيجة لتوفر تلك العناصر المهمة عبر التاريخ؛ فقد تميزت مملكة البحرين بقدرتها على التزامن مع التطورات العالمية فى مطلع الألفية الثالثة وذلك من خلال المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والذي نجح فى تحقيق نهضة شاملة فى البحرين، بحيث أصبحت الحاجة ملحة للإلمام بهذه المرحلة الحاسمة التي تشهدها البحرين من جميع محاورها الحضارية؛ فدراسة التاريخ والعناية به جزء أساسي من مسيرة الإصلاح والتطوير، الذي ينبع من تراث المجتمع وشعوره بالفخر، والاعتزاز بإرثه وماضيه.

وعلى الرغم من وجود مادة تاريخية وفيرة تؤرخ للبحرين عبر مختلف العصور، إلا أن أغلبها يأخذ طابع الاختصاص فى مرحلة معينة أو موضوع محدد، دون وجود دراسة شاملة تغطي المرحلة الحديثة من مختلف محاورها التاريخية.

ونظراً لغياب هذا النمط من المصنفات الشاملة للحقبة الحديثة، فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على تاريخ البحرين الحديث ابتداء من القرن السادس عشر وانتهاء بالمرحلة المعاصرة، وذلك من خلال تقديم عرض تاريخي مدعم بمختلف الوسائل التوضيحية من وثائق وجداول وصور وخرائط تاريخية، وأرقام بيانية، يمزج بين الأصالة فى المادة والمعاصرة فى الطرح، مع مراعاة استخدام الأسلوب المبسط الذي يتناسب مع مختلف المستويات الدراسية ،ولكن دون إخلال بشمولية المادة التاريخية وتغطيتها لأهم أحداث الفترة الحديثة.

ولتحقيق تلك النظرة الشاملة لتاريخ البحرين فى الفترة الحديثة كان من المهم استعراض الأهميَة الاستراتيجية للبحرين من خلال الفصل الأول الذي يقدم توطئة جغرافية تشمل تعريف المجال المكاني للبحرين سواء أكان إقليم البحرين أم أرخبيل الجزر، والأهمية الجغرافية لموقع البحرين الذى لعب دوراً فى التطور التاريخي لإقليم البحرين وأرخبيل الجزر على حد سواء، فضلاً عن التطور السكاني والاقتصادي للبحرين.

وقد عمد الفصل الثاني إلى استكمال تلك النظرة الشاملة لتاريخ البحرين من خلال تقديم عرض موجز لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها البحرين فى الحقب القديمة والوسيطة، وذلك

بهدف تحقيق الاستمرارية فى السرد التاريخي، وفهم طبيعة تطور الأحداث فى العصر الحديث.

ثم يستعرض الفصل الثالث تطور الأطماع الأوروبية والإقليمية فى الخليج العربي والبحرين بصفة خاصة إبان القرنين :السادس عشر والسابع عشر ،حيث شهدت تلك الفترة نقلة نوعية فى الكشوف العلمية وتطور المعارك البحرية، ومثلت هذه التطورات فى جملها تحدياً كبيرا للقوى الإسلامية التقليدية التي لم تتمكن من توحيد صفوفها لصد تلك الهجمة التي أسفرت عن هيمنة القوى الغربية على المحيط الهندي.

ويعالج الفصل الرابع هجرات العتوب ونجاحهم فى تأسيس الكيانات السياسية فى الخليج العربي خلال القرن الثامن عشر، وسياستهم القائمة على الإعفاء الضريبي وتشجيع حركة التجارة الحرة فى منطقة الخليج العربي، وما نتج عن ذلك من انتعاش سكاني وازدهار اقتصادي، ومن ثم يتتبع علاقات البحرين بالقوى الرئيسة فى محيطها الإقليمي والدولي حتى ستينيات القرن التاسع عشر.

أما الفصل الخامس فيعرض للحديث عن السياسة البريطانية تجاه البحرين إبان الفترة: ١٨٦٩-١٩٧١، حيث أدى خضوع البحرين للحماية البريطانية إلى رد فعل وطني تزامن معه تطور كبير فى حركة التعليم والصحافة المحلية، ومؤسسات الحكم والإدارة المحلية، ذلك التطور الذى تتوج بنيل البحرين استقلالها عام ١٩٧١.

وخصص الفصل السادس والأخير من هذه الدراسة لمرحلة ما بعد الاستقلال، حيث كان الهدف الأساس من تصنيف هذا الكتاب هو ربط الماضي بالحاضر، وفهم التطور الذي تشهده البحرين فى الفترة المعاصرة من منظورها التاريخي، والتطلع إلى آفاق المستقبل بعيون الأصالة وروح التراث.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى جمع أهم ملامح تاريخ البحرين الحديث فى سفر واحد، وذلك للمساعدة فى تشكيل ثقافة أساسية حول تطور البحرين السياسي خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، بحيث يمكن أن يعتمد عليه في تدريس مقرر تاريخ البحرين الحديث فى مختلف جامعات مملكة البحرين.

ويتقدم المؤلفان بجزيل الشكر والتقدير إلى سعادة الدكتور إبراهيم بن محمد جناحي رئيس جامعة البحرين على دعمه وتشجيعه المتواصل، والشكر موصول لكل من ساهم فى إعداد مادة هذا الكتاب، الذي يأمل الباحثان من خلاله الإسهام فى التوثيق لمرحلة من أهم المراحل التي مرت بها البحرين في تاريخها المديد.

د. محمد أحمد عبدالله ود. بشيرزين العابدين

مركز الدراسات التاريخية

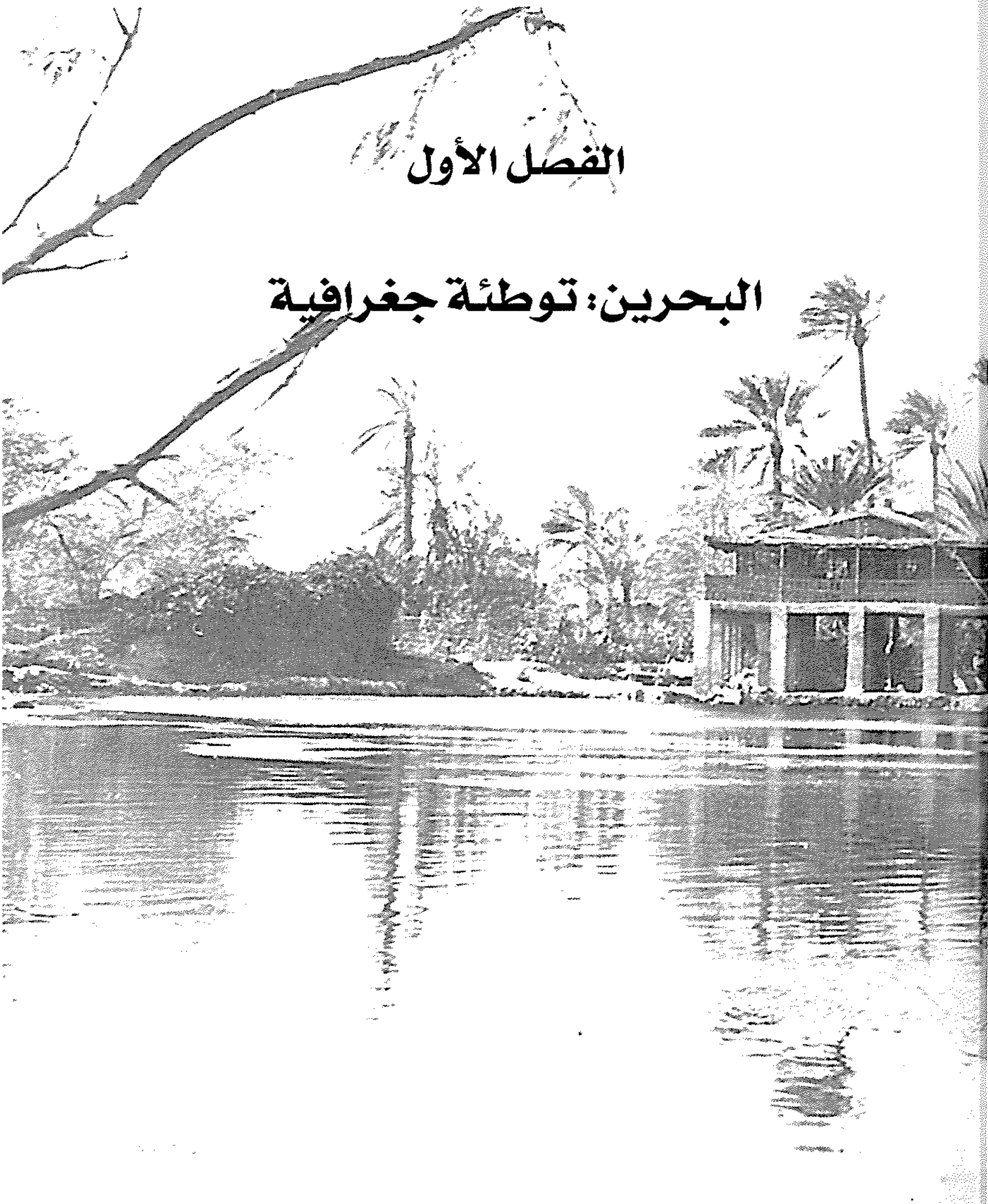
الصخير ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



عين قصاري الكبرى

الفصل الأول

البحرين: توطئة جغرافية



أولاً: التسمية والموقع الجغرافي

١ - التسمية

شكلت البحرين عبر التاريخ جزءاً من مجال مكاني أكبر من حدودها كجزر، إذ إن هذا المجال يمتد من الكويت شمالاً حتى ساحل عُمان جنوباً، ليشمل بذلك شرقي شبه الجزيرة العربية، فيما عرف باسم إقليم البحرين، بينما استخدمت تسمية «أُوال» (بالضم كما ورد عند ياقوت الحموي)،[١] أو «أَوال» (بالفتح كما عند أبي عبيد البكري) للدلالة على أرخبيل الجزر.[٢]

والبحرين: مثنى بحر، وقد اختلف الجغرافيون العرب قديماً حول أصل تسميتها، وإن كان غالب الرأي قد اتفق على وجود كتلتين مائيتين، إحداهما مالحة، والأخرى عذبة، سواء فى الإقليم (الأصمعي، الأزهري، الدمشقي) أو الجزر (ابن المجاور) وأحياناً كتلتين مائيتين عذبتين فى الإقليم (الهمداني) أو مالحتين حول الجزر (الإدريسي).[٣]

ولا شك أن وفرة المياه الجوفية العذبة التي تتدفق من الينابيع الطبيعية البرية فى شرقي شبه الجزيرة العربية، أو تلك الينابيع الطبيعية البحرية التي تتفجر بالماء العذب من قاع الخليج العربي تحت الماء المالح حول جزر البحرين، كانت لها علاقة بتسمية البحرين.



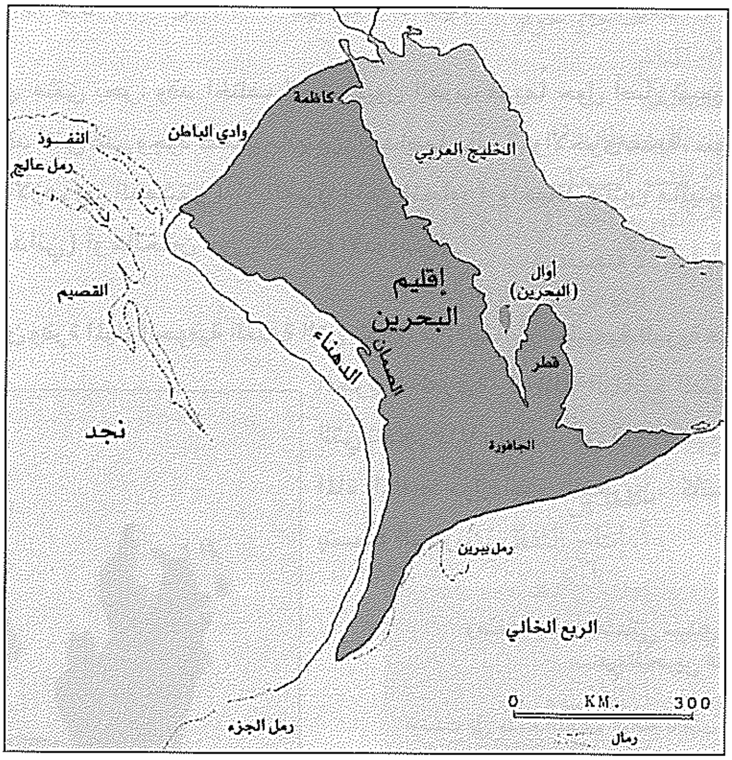
صورة ١: الاستقاء من الينابيع البحرية (الكواكب)

وصف البحّار العثماني سيدي علي لينابيع المياه العذبة فى البحرين عام ١٥٥٤

«وصلت إلى مدينة القطيف الواقعة بالقرب من الأحساء، وهناك وجدنا دليلاً فسألناه عن العدو البرتغالي ولم نتمكن من الحصول على خبر بهذا الشأن فاجتزنا البحر إلى البحرين حيث التقينا بمراد ريس وهو حاكم البحرين، فسألناه عن العدو فقال أيضاً إن العدو ليس فى البحر، وفى البحرين وجدنا –ويا لها من حكمة عجيبة– الغواصين وكل واحد منهم يمسك بيده زقاً ويغوص فى البحر حوالي ثمانية باعات أو أكثر ثم يملأ ما بيده من زق بماء عذب من القاع، وكان هؤلاء الغواصون يأتون بالماء العذب إلى ريس مراد دائماً، وفى أيام الصيف يكون هذا الماء أكثر برودة من المياه الأخرى وأكثر عذوبة أيضاً، وحيث إنه كذلك فقد كان ريس مراد يكثر الشرب منه، وقد أرسل ريس مراد إلى هذا العبد (يقصد نفسه) من هذا الماء كنوع من مظاهر الاحترام، والحقيقة إن هذا الماء كان جيداً، وإن الآية الكريمة: (مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان) إنما تتحدث عن هذا، وهم يعتقدون أن الماء هو سبب إطلاق هذا الاسم على البحرين.

المصدر: سيدي علي (١٨٩٥)، مرآة الممالك. إسطنبول، إقدام مطبعه سي، ص ٣٧-٣٨.

وفى حين تلاشي استخدام تسمية «إقليم البحرين» ليحل محله الاصطلاح المكاني شرقي شبه الجزيرة العربية الذي يكاد يتطابق معه جغرافياً، فقد انحصرت تسمية البحرين بالأرخبيل الذي يكون حالياً المجال المكاني للكيان السياسي لملكة البحرين منذ أن فصلت بريطانيا جزر الأرخبيل عن توابعها فى شبه جزيرة قطر وساحل شرقي شبه الجزيرة العربية فى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر.[٤] وسواء اتسعت دلالة التسمية جغرافياً أم ضاقت فأرخبيل الجزر هو القلب من إقليم البحرين، وعلى الرغم مما طرأ على الرقعة الجغرافية من تغيرات سياسية أملتها ظروف التاريخ تبقى البحرين حقيقة جغرافية ثابتة بهويتها العربية والإسلامية.



خريطة ١ : إقليم البحرين

أما اليوم فيشكل أرخبيل البحرين بجزره التي تصل إلى ٨٤ جزيرة وجُزيرة [٥] المجال المكاني لملكة البحرين التي أعلنت فى ١٤ فبرايز ٢٠٠٢ [٦] بعد تعديل دستور دولة البحرين الذي صدر فى يونيو ١٩٧٣، علماً بأن البحرين قد أعلنت استقلالها عن بريطانيا فى ١٤ أغسطس ١٩٧١.

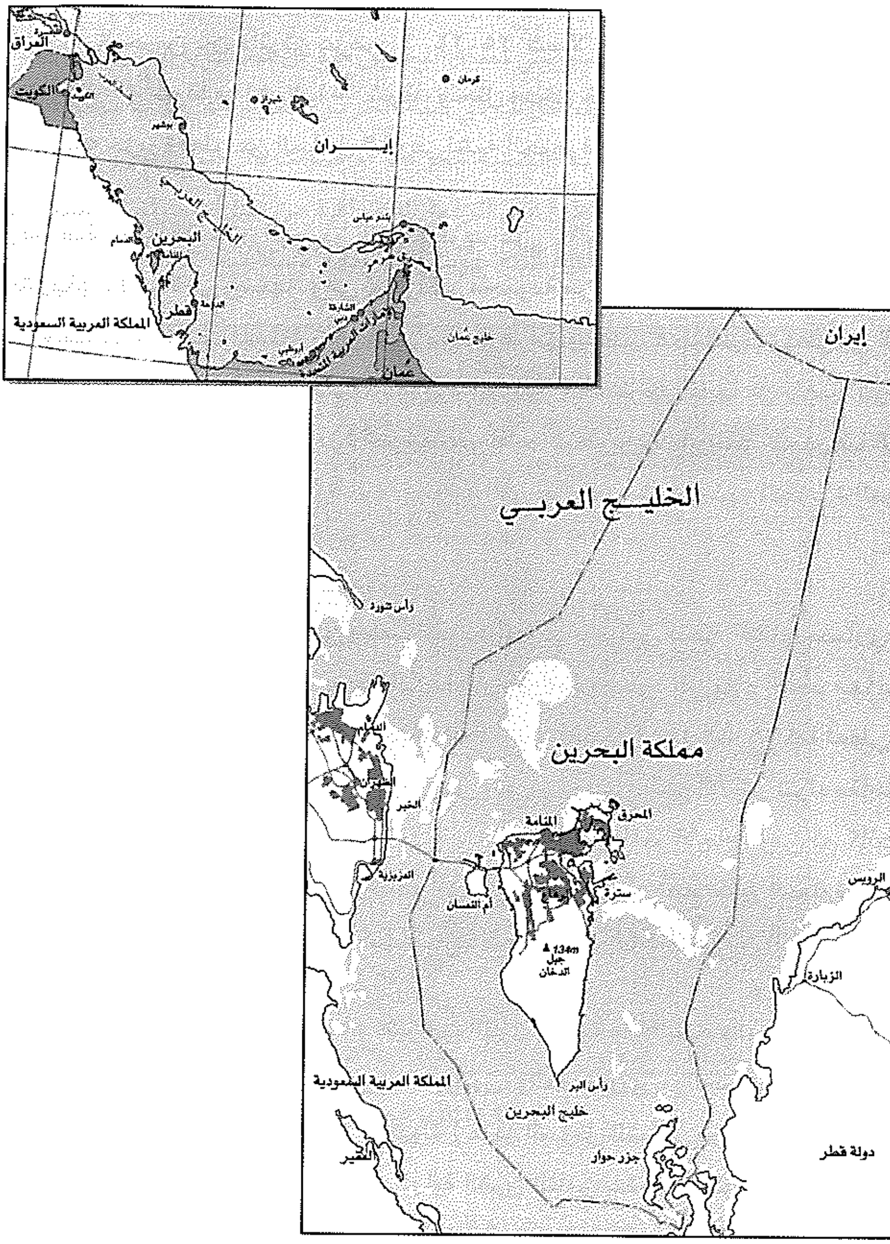
٢-الموقع الجغرافي وأهميته

تقع جزر البحرين بين دائرتي عرض "٦ ´٣٢ °٢٥ شمالاً و "٧ ´١٠ °٢٧ شمالاً، وبين خطي طول "١٣ ´٢٦ °٥٠ شرقاً و "١١ ´٧ °٥١ شرقاً، وتحتل مدخل خليج البحرين ودوحة سلوى اللذين يفصلان شبه جزيرة قطر عن الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

ورغم صغر مساحة جزر البحرين التي لا تزيد عن ٧٤٩,٦٣ كيلو متراً مربعاً،(٧) إلا أنها غنية بتاريخها، فريدة فى وضعها، وهي تمثل أكبر مجموعة من الجزر الآهلة بالسكان فى الخليج العربي، وتقع فى منتصف المسافة تقريباً بين مضيق هرمز ومصب شط العرب، وهي فى الوقت نفسه قريبة من الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، مما فرض عليها أن يتصل تاريخها على الدوام بتاريخ شرقي شبه الجزيرة العربية عبر إقليم البحرين. كما ربطت الجغرافيا الجزر بالإقليم هيدرولوجياً عبر التكوينات المائية الجوفية التي تمتد عبر شرقي شبه الجزيرة العربية. (٨)

وقد هيأ الموقع الجغرافي للبحرين وسط الخليج العربي أن تكون نقطة التقاء حضاري عبر التاريخ، من سومر فى بلاد ما بين النهرين إلى ماجان فى عمان وصولاً إلى بلاد السند مما يشهد على الاتصال الحضاري للبحرين كميناء حيوي للعالم على امتداد أزمنة التاريخ.كما أعطى هذا الموقع جزر البحرين أهمية خاصة عبر التاريخ، فهي منذ عهد بعيد مطمح الأنظار لثراء مغاصاتها باللؤلؤ، وهي واحة خضراء غنية بمياهها العذبة وسط خليج من الماء الأجاج، ومن ثم كانت ولا تزال مركزاً مهماً للتجارة وبخاصة تجارة الترانزيت على طريق من أهم طرق التجارة البحرية بين الهند وأوروبا، كما زاد من أهميتها اكتشاف النفط فيها منذ الثلث الأول من القرن العشرين.

وأدت هذه العوامل إلى جذب اهتمام كثير من القوى المحلية والإقليمية والدولية، فمن القوى المحلية التي بسطت سيطرتها على البحرين: العيونيون، والعصفوريون، والجبور فى الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر،(٩) والهولة (عرب الساحل الشرقي من الخليج العربي) فى الفترة ما بين نهاية القرن السابع عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، والعتوب منذ نهاية القرن الثامن عشر؛ والقوى الإقليمية كفارس فى القرن الثامن عشر، ونجد وعُمان فى القرن التاسع عشر؛ والقوى الدولية كالبرتغال فى الفترة ما بين بداية القرن السادس عشر إلى الربع الأول من القرن السابع عشر، وبريطانيا التي سيطرت على المنطقة منذ بداية القرن التاسع عشر، فضلاً عن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال صراع المصالح النفطية فى منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.



خريطة ٢: موقع البحرين الجغرافي وسط الخليج العربي

وقد حرصت بريطانيا على الاستفادة من أهمية الموقع الجغرافي لجزر البحرين من خلال تأكيد وجودها بإنشاء القواعد العسكرية: البرية فى قاعدة الهملة فى غرب جزيرة البحرين، والجوية فى جزيرة المحرق، والبحرية فى الجفير للبحرية البريطانية، بالإضافة إلى محطات للاتصالات السلكية واللاسلكية.

كما أدت زيادة أهمية البحرين الإستراتيجية بالإضافة إلى التهديدات الخارجية (السوفيتية والألمانية) للمصالح البريطانية فى الخليج العربي ككل إلى نقل مقر المقيم السياسي البريطاني العام لمنطقة الخليج العربي من ميناء بوشهر على الساحل الشرقي للخليج العربي إلى البحرين عام ١٩٤٦. ولازالت البحرين - ضمن المجال المكاني للخليج العربي وشبه الجزيرة العربية - تمثل ركناً أساسياً فى الأمن الإستراتيجي للمصالح الغربية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك لما يمثله النفط والموقع الجغرافي للمنطقة من أهمية قصوى لتلك المصالح.

وكما كانت البحرين تمثل عبر التاريخ مركزاً مهماً لتجارة العبور فى الخليج العربي، فإنها لا تزال إلى اليوم، وبفضل موقعها الجغرافي، تمثل كذلك مركزاً مالياً إقليمياً مهماً للعديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية العابرة للحدود فى منطقة الخليج العربي.

ثانياً: الطبوغرافيا والمُناخ

١ - الطبوغرافيا

يتكون أرخبيل البحرين من مجموعة من الجزر، يصل عددها إلى ٥١ جزيرة وجُزيرة طبيعية، و٣٣ جزيرة وجُزيرة اصطناعية.[١٠] وتتفاوت جزر البحرين فى مساحتها، وفى عدد سكانها، حتى إن بعض هذه الجزر صغير للغاية وغير مأهول. وينقسم الأرخبيل إلى مجموعتين: أما الأولى، فمن أهم جزرها البحرين (المنامة)، والمحرق وسترة والنبيه صالح وأم النعسان وجده (بتخفيف الدال) والمحمدية (أم الصبان)، بينما تمثل حوار وسواد الجنوبية وسواد الشمالية وربض الشرقية وربض الغربية ومحزورة وبوسعادة والحجيات وبوسداد وعجيرة والوكور أهم جزر المجموعة الثانية الأصغر التي تمتد بتتابع شمالي-جنوبي على هيئة جزر عنقودية متراصة.

ويوضح الجدول رقم ١ مساحات هذه الجزر والجُزيرات الطبيعية والاصطناعية:

جدول ١: جُزر البحرين ومساحاتها

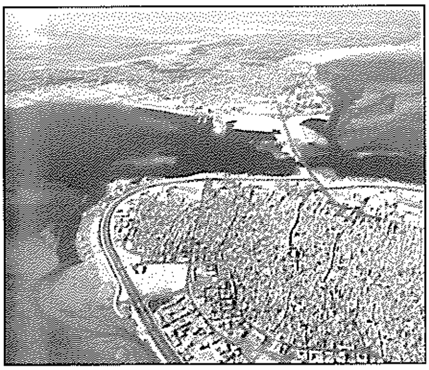
م	الجزر الطبيعية	المساحة (كم مربع)	م	الجزر الاصطناعية	المساحة (كم مربع)
١	البحرين (تشمل أيضاً جزيرتين)	٦٠٦,٣٨	١	جزيرة شرق فشت الجارم (قوة الدفاع)	٠,٠٢
٢	رأس حيان	٠,١١	٢	جزيرة الجدوم	٠,٠٩
٣	جزر صلبة (مجموعة من ١١ جزيرة)	٠,٠٦	٣	جزيرة الجارم	٠,١٢
٤	مشتان (جزيرتان)	٠,٠٢	٤	جزيرة أم الماء	٠,١١
٥	جزيرة يعصوف	٠,٠١	٥	غير مسماة (١٤ جُزيرة غربي البديع)	٠,٠٠١
٦	أم جليد	٠,٠١	٦	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن رمال حفر جنوب غربي الهملة)	٠,٠١
٧	حالة نون	٠,٠١	٧	غير مسماة (جزيرة دفان غربي الهملة)	٠,٠٠١
٨	جزيرة الشيخ	٠,٠٠٢	٨	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن رمال حفر شمال غربي الهملة)	٠,٠١
٩	جزر حيّان (مجموعة من ١٦ جزيرة)	٠,٠٠٢	٩	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن رمال حفر تقع على بعد كيلومتر شمالي قصار نون)	٠,٠١
١٠	المعترض	٠,٠٠٠	١٠	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن رمال حفر تقع على بعد ٤ كيلومترات شمالي قصار نون)	٠,٠٠٠
١١	حدّ الهول	٠,٠٠٠	١١	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن رمال حفر شمال شرقي رأس حيان)	٠,٠٠٠
١٢	قصّار فارسية (١١ جزيرة/صخور)	-	١٢	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن رمال حفر شرقي رأس حيان)	-
١٣	قصّار نون	-	١٣	غير مسماة (جزيرتان ناتجتان عن رمال حفر شمالي رأس حيان)	-
١٤	غير مسماة (١٢,٥ كم شمال غربي البديع)	٠,٠٠٣	١٤	غير مسماة (جزيرة ناتجة عن دفان غربي الجسرة)	-
١٥	المحرق (تشمل الحد وأسري)	٤٦,٩٩	١٥	غير مسماة (جزيرة دفان قبالة رأس أبوصبح)	٠,٠٠٣

١٦	حالة النعيم	٠,٢٢	١٦	غير مسماة (جزيرتان ناتجتان عن رمال حفر جنوب غربي كرزكان)	–
١٧	حالة السلطة		١٧	درة البحرين (٨ جزر دفان)	٢,٣٦
١٨	قصّار بوشاهين	٠,٠١	١٨	غير مسماة (جزيرة شمالي المدينة الشمالية)	–
١٩	جزيرة الساية	٠,٠٠٢	١٩	غير مسماة (جزيرة دفان في خور الجليعة)	٠,٠٠٣
٢٠	جزيرة جرادة	–	٢٠	جزيرة أمواج (٨ جزر دفان)	٣,٠١
٢١	قصّار جردي	–	٢١	قصّار القليعة	٠,١٤
٢٢	قصّار خصيفة	–	٢٢	جزر الدار (مجموعة من ٣ جزر)	٠,٠٢
٢٣	أم الشجر (أصبحت ضمن جزيرة المحرق)	–	٢٣	جزيرة الجسر	٠,٣٢
٢٤	أم الشجيرة (أصبحت ضمن جزيرة المحرق)	–	٢٤	غير مسماة (جزيرتان ناتجتان عن رمال حفر جنوبي جزيرة الجسر)	–
٢٥	سترة (تضم أيضاً ٧ جُزيرات صغيرة)	١٥,٣٦	٢٥	جزيرة الدائة	٠,٠١
٢٦	النبيه صالح	١,١٩	٢٦	جزيرة قميشة ١	٠,٠٠٣
٢٧	الجُزيرة	٠,٠٦	٢٧	جزيرة قميشة ٢	–
٢٨	أم النعسان	٢٠,١٤	٢٨	جزيرة قميشة ٣	–
٢٩	البينة الصغيرة	٠,٠١	٢٩	جزيرة قميشة ٤	–
٣٠	جده	٠,٥٦	٣٠	جزيرة قميشة ٥	٠,٠٠٢
٣١	المحمدية (أم الصبان)	٠,١٨	٣١	جزيرة المزة ١	٠,٠٠٢
٣٢	حوار	٣٨,٧٥	٣٢	جزيرة المزة ٢	٠,٠٠٢
٣٣	سواد الجنوبية (تشمل أيضاً جُزيرتين صغيرتين)	٧,٢٣	٣٣	غير مسماة (جزيرتان ناتجتان عن رمال حفر شمال غربي جزيرة حوار)	٠,٠٤
٣٤	سواد الشمالية (تشمل أيضاً جزيرة صغيرة)	٢,٨٨			
٣٥	جزيرة ربض الشرقية	١,٤٣			
٣٦	جزيرة ربض الغربية (تشمل أيضاً جُزيرتين أصغر)	٠,٨٤			

٣٧	محزّورة	٠,٤٨			
٣٨	جزر بوسعادة (مجموعة من ١٠ جزر)	٠,١٤			
٣٩	أم جني	٠,٠٦			
٤٠	جزر الحجيات (مجموعة من ٣ جزر)	٠,٠٦			
٤١	جزر بوسدّاد (مجموعة من ٧ جزر)	٠,٠٥			
٤٢	عجيرة	٠,٠٣			
٤٣	جزيرة أم الشِن (جُزيرتان)	٠,٠٢			
٤٤	جزر الوكور (مجموعة من ٤ جزر)	٠,٠٢			
٤٥	قصّار حسن (شمال غربي حوار)	٠,٠١			
٤٦	جُزيرة ربض الغربية	٠,٠٠٣٢			
٤٧	جُزيرة ربض الشرقية (مجموعة من ٣ جُزيرات)	٠,٠٠١٦			
٤٨	جزر بوتمر (مجموعة من ٤ جزر)	٠,٠٠١٦			
٤٩	قصّاصير بو سداد (مجموعة من ٥ جزر)	٠,٠٠١٦			
٥٠	قصّار ربض	–			
٥١	قصّار محمد (على بُعد ٢ كم شمالي حوار)	–			
	مجموع مساحة الجزر والجزيرات الطبيعية	٧٤٣,٣٤ كم٢		مجموع مساحة الجزر والجُزيرات الاصطناعية	٦,٢٩ كم٢
إجمالي مساحة جزر البحرين٧٤٩,٦٣ كم٢					

المصدر: جهاز المساحة والتسجيل العقاري، جزر البحرين وإجمالي مساحاتها في أغسطس ٢٠٠٨، (بيانات غير منشورة)

تعد جزيرة البحرين أكبر الجزر مساحة (٨٠,٩٪ من إجمالي مساحة الأرخبيل) وأكثرها سكاناً (٧٦,١٪ من إجمالي سكان البحرين).[١١] وتحيط بهذه الجزر مساحات واسعة من الأرصفة المرجانية (الفشوت) التي تكون مياه البحر فوقها ضحلة عادة، مما يعيق الملاحة الساحلية للسفن ذات الغواطس الكبيرة، التي تضطر إلى أن تسلك مجاري مياه البحر العميقة، ولذلك استعان البرتغاليون إبان غزوهم للبحرين فى القرن السادس عشر ببحارة هرمز لتجنب المسالك البحرية الضحلة.[١٢] خاصة وأن هذه المياه البحرية الضحلة قد منعت القائد البرتغالي بيرو دلبوكيرك من أن يستكمل غزوه للبحرين عام ١٥١٤ وأن يضطر للعودة إلى هرمز.[١٣]



صورة ٢: خور الجليعة

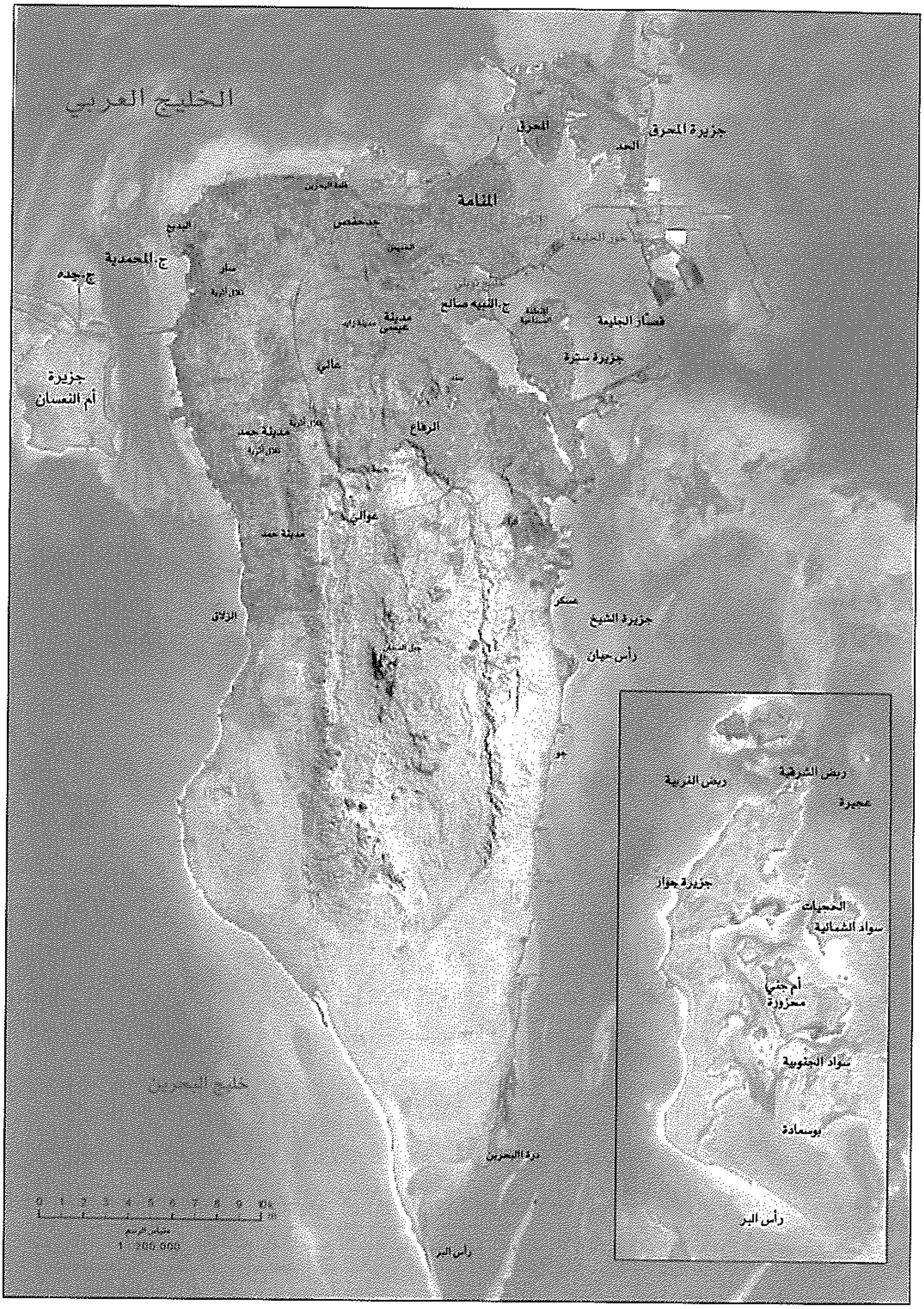
ولعل وجود خور الجليعة كمجرى مائي عميق بين جزيرتي المحرق والبحرين قد فرض إنشاء القلاع على أطرافه الشمالية (قلعة البحرين) وعلى أطرافه الجنوبية (قلعتا أبو ماهر، وعراد) لحماية الجزر من الغزوات البحرية للقوى الطامعة فى البحرين التي كانت تجد نفسها مضطرة إلى أن تسلك هذا المجرى المائي للوصول إلى البحرين كما حدث فى القرن التاسع عشر مع الحملات العُمانية.

وقد أدت عمليات الردم المستمرة على تلك الأرصفة والشعاب المرجانية القريبة من سواحل جزر البحرين منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين حتى السنوات الأخيرة إلى اتساع مساحة يابس الأرخبيل وتغير سواحل الجزر، فزادت من جراء ذلك مساحة أرخبيل البحرين من ٦٦١,٨٦ كيلومتراً مربعاً عام ١٩٧٢،[١٤] إلى ٧٤٩,٦٣ كيلومتراً مربعاً عام ٢٠٠٨،[١٥] أي بزيادة قدرها ٨٧,٧٧ كيلومتراً مربعاً.

أما طبوغرافية يابس البحرين، فرغم ما يبدو من رتابة فى سطح الجزر، متمثلة فى قلة الارتفاع عن مستوى سطح البحر، إلا أن هناك الكثير من التنوع فى سطح هذه الجزر، ويمكن تفصيلها فيما يأتي:

أ. جزيرة البحرين (المنامة):

تبلغ مساحة جزيرة البحرين ٦٠٦,٣٨ كيلومتراً مربعاً،[١٦] وتمتد من الشمال إلى الجنوب بطول ٤٨ كيلومتراً، وتتسع في أوسع نقطة في شمالها بعرض ١٧ كيلومتراً، تتكون من نواة بيضاوية الشكل من صخور الجير الأيوسينية، وتحيط بها حاشية من صخور أكثر حداثة، وغير متماسكة. وتسيطر على بنية الجزيرة الجيولوجية وطبوغرافيتها قبة البحرين التي تتمثل في تحدب واسع



خريطة ٣: صورة فضائية لجزر البحرين

غير متناظر، يمتد باتجاه شمالي- جنوبي، وينتمي إلى زمن الباليوسين. وقد تعرض هذا المحدب إلى التآكل الذي أدى إلى تكون حافات ذات واجهات داخلية، وأحواض مغلقة ومكاشف صخرية دائرية النمط. وعلى الرغم من أن أقصى ارتفاع للتضاريس هو ١٣٤ متراً، وأن أكثر من نصف السطح يوجد ضمن حدود ٢٠ متراً فوق مستوى سطح البحر، فإن من السهولة بمكان تمييز أربع مناطق تضاريسية فى جزيرة البحرين:

= **السهول الساحلية :** وهي التي تحيط بالنواة الصخرية للجزيرة، وتتكون من رواسب بحرية، تنتظم فى السهول والسبخات والنتوءات الشاطئية ومجموعات من الكثبان غير المتماسكة، والتي نادراً ما يزيد ارتفاعها عن عشرة أمتار، وتغطي هذه الرواسب نحو نصف مساحة أرض البحرين.

= **الشريط الهامشي، ويشمل نطاقين :**

– نطاق السفح الخلفي الرئيسي، الذي يبرز بصورة تكاد تلحظ من بين الرواسب الساحلية الظاهرية كسطح خفيف الانحدار، يرتفع إلى علو بارز يصل إلى مستوى يتراوح بين ٣٠ و ٦٢ متراً فوق مستوى سطح البحر ويتميز بأنه سطح حجري خال من المعالم أو محزز بفعل الرياح.

– ونطاق الجروف الصخرية المركبة الذي يشكل حافة معقدة فى داخل الجزيرة، ويتباين بين جرف منفرد بسيط، وجرف مدرج معقد، ينطوي على تضاريس يتراوح مدى ارتفاعها بين ١٠ و ٤٠ متراً.

= **الحوض الداخلي:** وهو عبارة عن طوق غير متناظر من الأرض المنخفضة، ويتراوح اتساعه بين ٢ و ٨ كيلومترات ويحتوي على أحد عشر حوضاً من الخبرات الهامشية، وكويستات منخفضة، وأنظمة من المجاري عميقة التقطع، وتشكيلة مختلفة التعاقب من المراوح الغرينية، ومخلفات الغطاءات الرملية وسفوح الحضيض. وتحظى الخبرات الجنوبية الواسعة بأهمية خاصة، حيث تعرضت قيعانها للتذرية لعمق يصل إلى خمسة أمتار.

= **الهضبة والتلال الوسطى:** تشغل وسط الجزيرة، وتتكون من هضبة ذات انحدار جنوبي يتراوح ارتفاعها بين ٤٠ – ٦٠ متراً، تعلوها بعض التجاويف المفرغة وتلال مختلفة، حادة الجوانب، تشكل أعلى ارتفاع أرضي موجود فى الجزيرة، يصل إلى ١٣٤ متراً فى جبل الدخان. أما السطح فيتغير بشكل متكرر بين درع حصوي مقطع، وصخر أصلي منتظم صقلته الرياح، ويشمل نظام تصريف غير منتظم ومنخفضات رسوبية صغيرة.[١٧]

ب. جزيرة المحرق:

أما جزيرة المحرق التي تقع شمال شرقي البحرين، فهي محدبة فى الشمال، ومقعرة فى الجنوب، حيث يتوغل خليج عراد فى الغرب وخليج الزمة فى الشرق. وهناك خليج آخر يقع بين لسان عراد والحالات (الخليفات والنعيم والسلطة) ومدينة الحد الممتدة جنوباً بلسان متطاول ضيق. وطبوغرافية جزيرة المحرق عبارة عن أرض منبسطة سهلية منخفضة، يتراوح متوسط ارتفاعها بين ١,٥ - ٢,٥ متر، وتنعدم فيها المسيلات والأودية السيلية، وهي منخفضة لدرجة تتأثر معها مساحات لا بأس بها من سواحلها بمياه البحر فى المد العالي، وتترك مكانها رقعاً محلية ومستنقعية،[١٨] إلا أن هذه المعالم الطبوغرافية لجزيرة المحرق قد تغيرت فى السنوات الأخيرة بفعل عمليات الدفن المستمرة، وزادت مساحتها من ١٨,٠٩ كيلومتر مربع عام ١٩٧٦ إلى ٤٦,٩٩ كيلومتر مربع عام ٢٠٠٨، أي بزيادة ٢٨,٩ كيلومتراً مربعاً.[١٩]

ج. جزيرة سترة:

وهي جزيرة طولية على امتداد الساحل الشرقي لجزيرة البحرين، ويفصل بينهما ممر مائي يعرف باسم «خور أبي سكين» يتراوح عرضه بين ٢٠٠ متر فى أضيق نقاطه، وأكثر من ١٠٠٠ متر فى الشمال مقابل رأس سند. ويبلغ طول جزيرة سترة الإجمالي من ساحل بلدة (القرية) الشمالي حتى رأس حالة أم البيض فى الجنوب ٧,٦ كيلومترات بعرض يبلغ بين ٢,٧٥ كيلو متر فى أعرض مناطقها و ٣٠٠ متر فى أضيقها. ويتميز سطح جزيرة سترة بالانبساط والاستواء مع التموج الضعيف، وتعرض بعض المناطق لتأثير مياه البحر العالية كما فى الساحل الغربي مقابل رأس العكر، وعلى الساحل الشرقي شمالي قرية حالة أم البيض.[٢٠] وقد تم إضافة مساحات من البحر لحساب يابس جزيرة سترة، خاصة على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة لإقامة المنطقة الصناعية لتصبح مساحتها ١٥,٣٦ كيلومتراً مربعاً عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت مساحتها ٩,٨٤ كيلومتراً مربعاً عام ١٩٧٦ ، أي بزيادة ٥,٥٢ كيلومترات مربعة.[٢١]

د. جزر النبيه صالح وأم النعسان وجده والمحمدية (أم الصبان):

وهي تمثل بقية جزر المجموعة الأولى جزر البحرين (المنامة): فأما جزيرة النبيه صالح فتبلغ مساحتها ١,١٩ كيلومتر مربع، وتقع فى مدخل خور توبلي بين شمال غربي جزيرة سترة والساحل الشرقي لجزيرة البحرين، وهي مأهولة بالسكان. وأما جزر أم النعسان (٢٠,١٤ كيلومتر مربع) وجده (٠,٥٦ كيلومتر مربع) والمحمدية (أم الصبان) (٠,١٨ كيلومتر مربع) الواقعة على الساحل الغربي لجزيرة البحرين، فهي ذات سطوح منبسطة لا يتجاوز متوسط ارتفاعاتها ٣ أمتار فوق مستوى سطح البحر، خاصة فى أم النعسان والمحمدية. وترتفع فى أم النعسان بعض المساحات

الصغيرة على شكل تلال ذات حافات قاسية، ويصل علوها فوق السطح العام بين ٣-٧ أمتار. وتنتشر بعض السبخات الملحية فى شرقي الجزيرة، وأما جزيرة جده فهي مسطح صخري منبسط يتراوح ارتفاعه بين ٥-٩ أمتار، يعلو إطاراً ساحلياً ضيقاً يحيط بالجزيرة من جميع أطرافها، ويشرف السطح الصخري على الإطار الساحلي بحافات وجروف قاسية قائمة الانحدار.[٢٢]

هـ. جزر حوار:

يبلغ مجموع مساحة جزر حوار ٥٢,٠١ كيلومتراً مربعاً، وتتصف بانخفاض السطح فيها بشكل عام، وارتفاعات هذا السطح فوق مستوى البحر تكاد تكون واحدة فى جزيرة حوار الأم، والجزر العديدة المنتشرة إلى الشرق منها، بينما تنخفض قليلاً فى الجزر الواقعة شمالها. والجوانب الشرقية لجزيرة حوار شديدة الانحدار ترسم فيها جروفاً صخرية تسقط على البحر مباشرة أو على شريط ضيق من السواحل المنخفضة، ويتراوح ارتفاع هذه الجوانب القاسية بين مترين فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب و ٦-٨ أمتار فى الوسط ويأخذ سطح جزيرة حوار بالانخفاض والانحدار التدريجيين نحو الغرب إلى مستوى سطح البحر تماماً على الساحل الغربي مروراً بأرض مموجة لا تتجاوز فيها فروق الارتفاعات المتر الواحد. ومن مظاهر السطح الأخرى، انتشار العديد من الكثبان الرملية والأكمات الصغيرة، وتكثر فى الأراضي المنبسطة والمنخفضة فى الأجزاء الغربية من الجزيرة. وأهم ظاهرة فى الجزيرة، هو المرتفع المعروف باسم (الجبل)، وهو بروز صخري له شكل طولي طوله ١٢٠٠ متر، وعرضه ١٠٠ - ١٥٠ متراً يعلو فوق الأراضي المحيطة به وسط الجزيرة نحو ٥-١٠ أمتار. وفيما عدا ذلك، فالطابع العام لمعظم سطح الجزيرة، هو الانبساط المنحدر نحو الغرب.

أما بقية جزر حوار، فأكبرها جزيرة سواد الجنوبية (٧,٢٣ كيلومتراً مربعاً)، وسطحها على مستوى ارتفاع الجوانب الشرقية لجزيرة حوار، وتسقط حافاتها بجروف قاسية على طول سواحلها الشمالية والغربية والقسم الأكبر من السواحل الشرقية والجنوبية، تليها جزيرة سواد الشمالية (٢,٨٨ كيلومتر مربع) المشابهة لها من النواحي الطبوغرافية، ثم جزيرة محزورة (٠,٤٨ كيلومتر مربع) ذات الجروف الصخرية حول سواحلها باستثناء القسم الجنوبي.

وتتميز جزر الحجيات التى تتألف من ثلاث جزر (٠,٠٦ كيلومتر مربع) بسواحل جرفية فى الشمال والغرب والشرق وسواحل منبسطة منخفضة فى الجنوب، وتشبه جزيرة عجيرة (٠,٠٣ كيلومتر مربع) هذه الجزر أيضاً من حيث كون سواحلها فى النصف الشمالي منها صخرية جرفية، وفى النصف الجنوبي رملية منبسطة قليلة الارتفاع، وما يميز جزيرة عجيرة والجزر

الواقعة شمالي جزيرة حوار كونها ذات ارتفاع أقل من بقية جزر حوار الأخرى، إذ لا يتجاوز علو الجروف الساحلية عن ٣-٤ أمتار.(٢٣)

٢-المُناخ

يتميز مُناخ البحرين - الذي ينتمي إلى نطاق مناخ الصحاري الدافئة - بصيف شديد الحرارة، وشتاء دافئ رطب، إذ يبلغ متوسط درجة الحرارة خلال أشهر الصيف من إبريل إلى أكتوبر ٤٠ درجة مئوية وتصل أحياناً إلى ٤٨ درجة مئوية خلال شهري يونيو ويوليو، ويصحب اشتداد هبوب رياح الشمال صيفاً هبوب العواصف الرملية (الطوز)، وتتزامن الحرارة العالية صيفاً مع معدل للرطوبة لا ينخفض عن ٧٠٪، مما يزيد فى صعوبة تحمل الأحوال المناخية الخانقة والمرهقة للإنسان فى هذا الفصل.

وتعتدل درجات الحرارة فى أشهر الشتاء من نوفمبر إلى مارس حينما تتراوح درجات الحرارة بين ١٠ و ٢٠ درجة مئوية، وإن كانت نسبة الرطوبة غالباً ما تتجاوز ٩٠٪ فى هذا الفصل. و أمطار البحرين شتوية غير منتظمة، تميل إلى الهطول على شكل زخات قوية متقطعة قد تصل فى معدلها إلى ٧٢ ميليمتراً.

والرياح السائدة فى البحرين هي: الرياح الشمالية الغربية (الشمال) التي تهب معظم أيام السنة، لكنها تشتد فى الشتاء، وتكون باردة نسبياً ومنعشة لطيفة فى الصيف، والرياح الجنوبية الشرقية (الكوس) التي تهب على فترات متقطعة فى الصيف والشتاء، وتتصف بالحرارة والرطوبة العاليتين فى الصيف، وبالدفء الرطب فى الشتاء.

ومن المحتمل أن مُناخ البحرين كان من العوامل التي لم تساعد على الاستيطان الأوروبي فيها، سواء خلال الغزو البرتغالي طيلة القرن السادس عشر أو أثناء فترة السيطرة البريطانية على الجزر منذ عشرينيات القرن التاسع عشر إلى سبعينيات القرن العشرين. ولهذا استعانت السلطات البريطانية فى البحرين وفى سائر منطقة الخليج العربي بالعناصر الهندية كقوات عسكرية فى الجيش البريطاني أو كموظفين فى الهيكل الإداري لمكتب المقيم السياسي فى بوشهر أو مكاتب المعتمدين البريطانيين فى الكويت والبحرين والشارقة ولنجة.

ثالثاً: السكان

١ - الاستيطان

يضرب تاريخ الاستيطان فى جزر البحرين بجذوره فى أعماق التاريخ منذ العصر الحجري الذي وجدت آثاره على تلال الدخان، والساحل الغربي، وعلى حدود الشريط الهامشي. وفى حضارة ديلمون التي بدأ فيها أول استيطان بشري مدني، كما فى آثار قريتي باربار والدراز في القسم الشمالي من السهول الساحلية. ثم ارتبطت البحرين بالإسلام، واصطبغ الاستيطان بموجات القبائل العربية التي سبقت الإسلام فى دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي للخليج العربي، كالهولة، أو فى الساحل الغربي كالعتوب، وتركت هذه القبائل آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كآثار الهولة فى قلعة العمرو، وجنوب تلال الدخان التي بنيت فى فترة حكم الشيخ جبارة الهولي فى نهاية القرن السابع عشر (نحو عام ١٦٩٨). وآثار العتوب فى قلاع القرن التاسع عشر كقلعة الرفاع التي شيدها الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة عام ١٨١٢، وقلعة أبي ماهر التي أقامها الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة جنوبي جزيرة المحرق عام ١٨٢٠، فضلاً عن آثار التواجد العُماني فى قلعة عراد التي بناها العُمانيون على مدخل خليج عراد فى جزيرة المحرق نحو عام ١٨٠٢.

ثم تتالت تأثيرات موجات الغزاة التي قدمت إلى الجزر كالبرتغاليين والفرس والبريطانيين الذين جذبهم جميعاً الموقع الجغرافي للجزر، وتركوا بصماتهم من خلال الآثار الباقية فى القسم البرتغالي من قلعة البحرين التي تقع فى القسم الشمالي من السهول الساحلية غرب المنامة العاصمة، الذي شيد نحو عام ١٥٦١ على أنقاض قلعة الجبور، وقلعة الديوان فى المنامة التي بنيت فى الثلاثينيات من القرن الثامن عشر (١٧٣٩)، فضلاً عن آثار التواجد العسكري البريطاني فى قواعد الهملة الواقعة فى غربي جزيرة البحرين، والقاعدة البحرية فى الجُفير على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة، والقاعدة الجوية فى شمالي جزيرة المحرق.

وقد تركز الاستيطان فى الجزء الشمالي من جزر البحرين. ويرجع ذلك بسبب وفرة ينابيع المياه العذبة، وملائمة التربة للزراعة، وتوافر الغطاء النباتي والمراسي الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركز فى الجزء الشمالي من الجزر، فمدينتا المنامة والمحرق الساحليتان الرئيستان، ومدينة عيسى ومدينة الرفاع الواقعة عند الشريط الهامشي والمراسي البحرية والمطار، كلها تقع

فى النصف الشمالي من البحرين. كما أن المنطقة الصناعية تقع على الساحل الشمالي الشرقي من جزيرة سترة، بينما توجد معظم الأراضي الزراعية بالقرب من السواحل الشمالية والشمالية الغربية، وتوجد فى المنطقة ذاتها القرى الرئيسية ومعظم المواقع الأثرية. أما بقية الجزر فهي غالباً غير مأهولة، ماعدا القليل من قرى الصيد على السواحل ومدينة العوالي النفطية فى وسط جزيرة البحرين.

ونظراً لموقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية، كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي إفريقيا. وينتمي سكان البحرين فى أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت فى فترة لاحقة كبني عامر وغيرها، وكانت البحرين الجزر -كما هي البحرين الإقليم- مركزاً لكثير من عناصر المعارضة السياسية لمركز الخلافة الإسلامية سواء أكان ذلك فى المدينة المنورة أو دمشق أو بغداد. وقد أصبحت البحرين منطقة صراع لأتابكيات شيراز وقيس وهرمز، ثم لبطون القبائل العربية سواء من الساحل الشرقي أو الغربي من الخليج العربي حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر حين أغرى ثراء البحرين النسبي بطون القبائل العربية التي تسكن البحرين الإقليم بدخولها.[٢٤]

وقد ارتبطت البحرين لأهمية موقعها الجغرافي بعلاقات تجارية على مر السنين بفارس والهند، ولذلك فإن عدداً كبيراً من الفرس عاش فى جزر البحرين منذ القرن الثامن عشر، واندمج معظمهم فى مجتمع البحرين كمواطنين خاصة بعد صدور قانون الجنسية البحريني لعام ١٩٣٧. أما الهنود، فإن عدداً قليلاً من تجارهم كان يعيش فى البحرين خلال القرن الثامن عشر، وما لبثت نسبة الهنود التجار أن زادت خاصة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما أحكمت بريطانيا سيطرتها على الشؤون الداخلية للبحرين، وبازدياد اتصال البحرين بالهند ازدادت نسبة التجار، ثم العمال الهنود بصورة كبيرة لاسيما بعد اكتشاف النفط فيها عام ١٩٣٢.[٢٥]

٢- النمو السكاني

ليس من السهل تتبع نمو السكان في البحرين قبل يناير ١٩٤١، وهو تاريخ أول تعداد أجري فيها، إذ إن ما ورد عن سكان البحرين قبل هذا العام ليس سوى تقديرات لبعض المسؤولين البريطانيين أو الرحالة الذين زاروا البحرين؛ فقد قدر الكابتن أ.ب كيمبل عدد السكان فى البحرين عام ١٨٥٤ بنحو ٥٠,٠٠٠ نسمة،[٢٦] بينما قدر لوريمر عددهم فى عام ١٩٠٧ بنحو ٩٩,٢٧٥ نسمة،[٢٧] وفى

عام ١٩٢١ قدر النبهاني عدد السكان بنحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة،[٢٨] بينما قدر الريحاني عددهم فى عام ١٩٢٣ بنحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة،[٢٩] أما فاروقي فقد قدر عددهم فى عام ١٩٣٠ بنحو ١٢٠,٦٥٦ نسمة،[٣٠] مما يشير إلى أن التقديرات لم تكن دقيقة بالمقارنة مع التعداد السكاني الأول عام ١٩٤١ الذي بلغ فيه عدد السكان ٨٩,٩٧٠ نسمة، ويوضح الجدول رقم (٢) التطور العددي لسكان البحرين خلال الفترة ١٩٤١ – ٢٠٠١:

جدول ٢ : التطور العددي لسكان البحرين خلال الفترة ١٩٤١ – ٢٠٠١

العام	إجمالي عدد السكان	البحرينيون	%	غير البحرينيين	%
١٩٤١	٨٩,٩٧٠	٧٤,٠٤٠	٨٢,٣	١٥,٩٣٠	١٧,٧
١٩٥٠	١٠٩,٦٥٠	٩١,١٧٩	٨٣,٢	١٨,٤٧١	١٦,٨
١٩٥٩	١٤٣,١٣٥	١١٨,٧٣٤	٨٣	٢٤,٤٠١	١٧
١٩٦٥	١٨٢,٢٠٣	١٤٣,٨١٤	٧٨,٩	٣٨,٣٨٩	٢١,١
١٩٧١	٢١٦,٠٧٨	١٧٨,١٩٣	٨٢,٥	٣٧,٨٨٥	١٧,٥
١٩٨١	٣٥٠,٧٩٨	٢٣٨,٤٢٠	٦٨	١١٢,٣٧٨	٣٢
١٩٩١	٥٠٨,٠٣٧	٣٢٣,٣٠٥	٦٣,٦	١٨٤,٧٣٢	٣٦,٤
٢٠٠١	٦٥٠,٦٠٤	٤٠٥,٦٦٧	٦٢,٤	٢٤٤,٩٣٧	٣٧,٦

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، إبريل ٢٠٠١، البحرين ٢٠٠٢.

وطبقاً لآخر التقديرات فإن عدد السكان فى نهاية عام ٢٠٠٦ يقدر بنحو ٧٤٢,٥٦١ نسمة، نسبة البحرينيين منهم ٦١,٨٪ (٤٥٩,٠١٢)، والنسبة الباقية من غير المواطنين، (وهم فى غالبهم من العمالة الوافدة من آسيا) التي قدر عددها بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ بـ٧٣٪ من مجموع القوى العاملة فى البحرين. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العمالة الوافدة بالمقاييس الدولية، إلا أن هذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بمثيلاتها فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث لا يشكل المواطنون سوى أقلية بالنسبة لإجمالي السكان فى معظم دول مجلس التعاون. ومع ذلك، فقد ازدادت نسبة غير البحرينيين تدريجياً منذ بضع سنين بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي جذب أيدي عاملة وافدة أكثر. ومعظم المواطنين البحرينيين من أصول عربية، رغم أن أقلية لا يستهان بها هم من أصول فارسية وآسيوية. وتبلغ نسبة المسلمين من السكان ٨٥٪، والنسبة الباقية ١٥٪ فى غالبها أقليات محلية من المسيحيين والهندوس والفرس. وهناك أيضاً نحو ٣٠–٤٠ يهودي بحريني، يمثلون الجالية اليهودية المحلية الوحيدة المعروفة فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[٣١]

ويوضح الجدول رقم ٣ معدل نمو السكان فى البحرين خلال الفترة من ١٩٤١ إلى عام ٢٠٠١:

جدول ٣: معدل النمو السكاني فى البحرين خلال الفترة ١٩٤١ – ٢٠٠١

الأعوام	١٩٤١-١٩٥٠	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٥٩-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٧١	١٩٧١-١٩٨١	١٩٨١-١٩٩١	١٩٩١-٢٠٠١
عدد السكان	٢,٢	٣	٤,٣	٢,٨	٥	٣,٦	٢,٧
البحرينيون	٢,٣	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٣	٢,٩	٢,٥
غير البحرينيين	١,٦	٣,١	٨,٢	-٠,٢	١١,٥	٤,٨	٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، إبريل ٢٠٠١، البحرين ٢٠٠٢.

وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني ٢,٦٪ فى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، بينما بلغ معدل الخصوبة بين النساء البحرينيات ٢,٩ طفل. وبنهاية عام ٢٠٠٥ فإن ٢٧,٣٪ من السكان هم أقل من ١٤ عاماً و٢,٥٪ هم أعلى من ٦٥ عاماً. وقد استمر نمو غير البحرينيين بسرعة أكثر من السكان البحرينيين بمعدل سنوي ٢,٩٪ فى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، في حين ازداد عدد المواطنين بمعدل ٢,٤٪ سنوياً.[٢٢] وكما فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى فإن غير المواطنين يشكلون أغلبية القوى العاملة فى القطاع الخاص فى البحرين بما نسبته ٧٩٪، ومعظم هذه العمالة هم من الذكور (٦٩٪ في عام ٢٠٠٠) في حين يهيمن المواطنون على وظائف القطاع العام ذات الرواتب الأعلى إذ يشكلون ٨٩٪ من قوة العمل.[٢٣]

٣- التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية

بالرغم من أن حجم السكان فى البحرين الذي بلغ فى عام ٢٠٠١: ٦٥٠,٦٠٤ نسمة يبدو صغيراً، إذا ما قورن بحجم السكان فى بعض دول الخليج العربي أو الدول العربية الأخرى، إلا أن هذا الحجم بالنسبة لمساحة الأرض يجعل من البحرين منطقة كثيفة السكان بصورة واضحة، إذ يبلغ معدل الكثافة السكانية ٨٦٨ فرداً للكيلومتر المربع الواحد مما يجعلها فى مقدمة الدول العربية من ناحية الكثافة السكانية.

ويتفاوت معدل الكثافة السكانية بين جزر البحرين، فبينما يبلغ ٨١٧ فرداً للكيلومتر المربع فى جزيرة البحرين، يرتفع فى جزيرة المحرق ليبلغ ٢,١٩٣ فرداً للكيلومتر المربع. كما أن معدل

الكثافة السكانية يتفاوت أيضاً بين مدن البحرين ومناطقها الإدارية، فبينما يبلغ فى مدينة المنامة العاصمة ٩٧٢, ٤ فرداً للكيلومتر المربع، ينخفض فى المنطقة الجنوبية (جزرحوار) إلى ٧٤ فرداً للكيلومتر المربع، كما يتضح من الجدول رقم ٤.

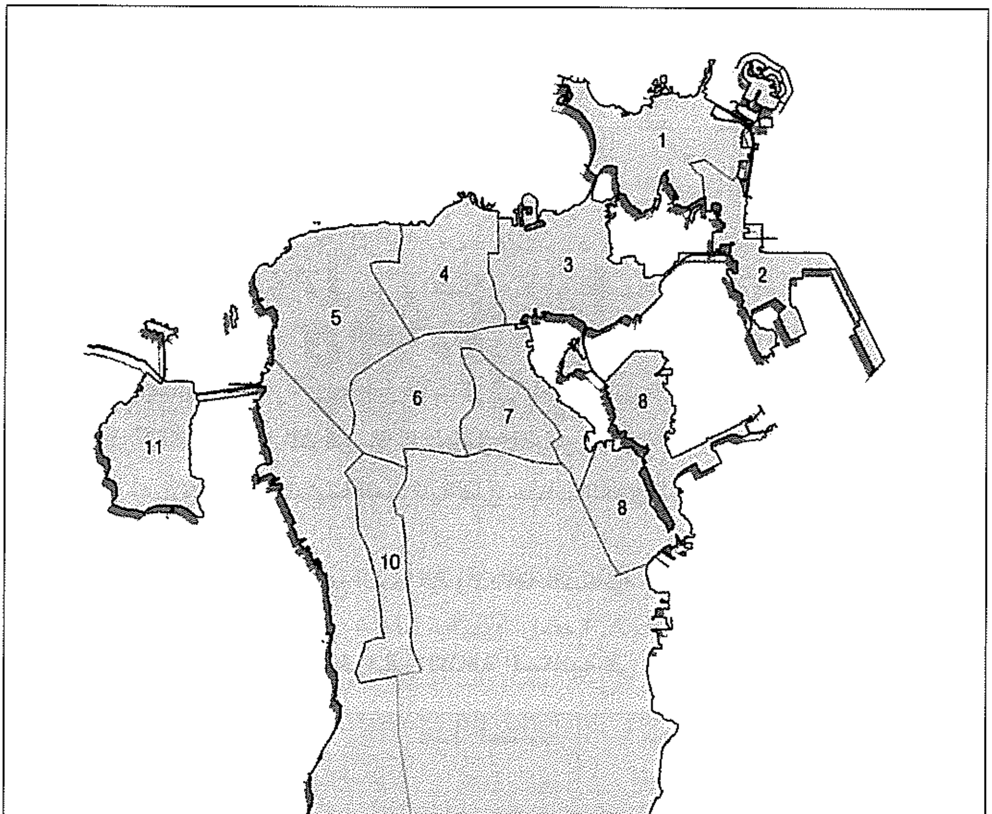
ويتباين توزيع السكان فى البحرين تبايناً كبيراً سواء بين الجزر المأهولة أو فى داخل جزيرة البحرين ذاتها. ويلاحظ أن سكان البحرين يميلون نحو التركز الشديد فى جزيرتي البحرين والمحرق، إذ تضمان نحو ٩٢٪ من عدد السكان، إذ إن غالبهم حضر. وعلى الرغم من محاولة تقليل التركز السكاني فى مدينتي المنامة والمحرق، بإنشاء مدن إسكان جديدة مثل مدينة عيسى ومدينة حمد ومدينة زايد، إلا أن عوامل الاستقرار البشري التي تتوافر فى مدينتي المنامة والمحرق ساعدت على استمرار هذا التركز، إذ يعيش فى المدينتين نحو ٣٨٪ من سكان البحرين،[٣٤] حتى أن المدينتين نمت واتسعت رقعتهما العمرانية على حساب القرى التي كانت تحيط بهما.

ويوضح الجدول رقم ٤ التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية فى البحرين فى عام ٢٠٠١:

جدول ٤ : التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية فى البحرين فى عام ٢٠٠١

المنطقة	المساحة بالكم٢	عدد السكان	٪ من سكان البحرين	الكثافة السكانية فى الكم٢
١- المحرق	٣٣,٤٧	٩١,٩٣٩	١٤,١	٢٧٤٦,٩٠
٢- الحد	١٦,٧٨	١١,٦٣٧	١,٨	٦٩٣,٥٠
٣- المنامة	٣٠,٨٥	١٥٣,٣٩٥	٢٣,٦	٤٩٧٢,٢٨
٤- جدحفص	٢٤,٩٩	٥٢,٤٥٠	٨,١	٢٠٩٨,٨٣
٥- الشمالية	٤٥,٤٩	٤٣,٦٩١	٦,٧	٩٦٠,٤٥
٦- الوسطى	٣٥,٤٦	٤٩,٩٦٩	٧,٧	١٤٠٩,١٦
٧- مدينة عيسى	١٢,٤٣	٣٦,٨٣٣	٥,٧	٢٩٦٣,٢٣
٨- سترة	٣٠,٧٧	٤٣,٩١٠	٦,٧	١٤٢٧,٠٣
٩- الرفاع	٢٩٦,٧٠	٧٩,٩٨٥	١٢,٣	٢٦٩,٥
١٠- مدينة حمد	١٣,١٢	٥٢,٧١٨	٨,١	٤٠١٨,١٤
١١- الغربية	١٥٧,٤٧	٢٦,١٤٩	٤,٠	١٦٦,٠٥
١٢- حوار	٥٢,١٠	٣,٨٧٥	٠,٦	٧٤,٣٧
خارج المملكة		٤,٠٥٣	٠,٦	
المجموع	**٧٤٩,٦٣**	**٦٥٠,٦٠٤**	**٪١٠٠**	**٨٦٧,٩٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، إبريل ٢٠٠١، البحرين ٢٠٠٢؛ وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨ (بيانات غير منشورة).



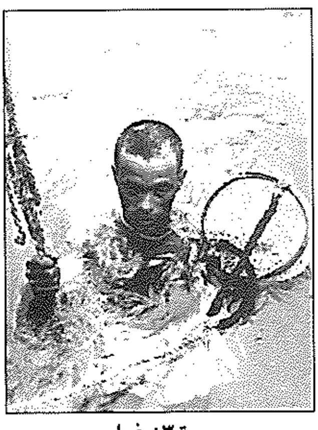
خريطة ٤: المناطق الإدارية فى البحرين

ويتحدد توزيع السكان فى جزر البحرين ببعض العوامل الجغرافية، أبرزها توافر المياه الجوفية التي ساعدت على قيام الزراعة والاستقرار البشري، والتي تميز بها النطاق الشمالي فى تلك الجزر، لذا فإن تركز غالبية السكان كان على السواحل الشمالية والشمالية الغربية، ثم الشمالية الشرقية لجزيرة البحرين وشمال ووسط جزيرة سترة وأطراف جزيرة المحرق، وقد انعكس هذا التركز السكاني على وجود نظام للزراعة منذ مئات السنين فى تلك المناطق، بينما يقل عدد السكان وتوزيعهم بالاتجاه جنوباً وغرباً ويندر وجودهم فى جنوب جزيرة البحرين ومجموعة جزر حوار وأم النعسان والمحمدية. ولقد صحب اكتشاف النفط عام ١٩٣٢ وإنشاء مصنع التكرير عام ١٩٣٦ نمو مركز جزيرة البحرين وتطور طرق الخدمات عند مواقع الآبار وظهور مدينة العوالي النفطية، بالإضافة إلى إنشاء مدن الإسكان الحديثة.

وقد كان للتغير الاقتصادي الذي تمثل فى التحول من الاعتماد على اقتصاد تقليدي أساسه الغوص لاستخراج اللؤلؤ والتجارة والزراعة إلى اقتصاد حديث يعتمد بالدرجة الأولى على النفط المستخرج وعوائده منذ الثلاثينيات من القرن الماضي وآثاره فى نمو السكان، وتوزيعهم فى مراكز العمران الحضري. كما ساعدت العوائد النفطية على زيادة الاستثمار فى خدمات الإسكان والطب والتعليم، مما كان له أكبر الأثر فى زيادة الحجم السكاني فى البحرين.

رابعاً: الموارد الاقتصادية

١-الغوص على اللؤلؤ



صورة ٣: غواص

بخلاف الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لا تخرج عن إطار الاقتصاد المعيشي كالزراعة وصيد الأسماك، وكذلك النقل البحري (الذي اضمحل دوره بسبب منافسة الملاحة التجارية البريطانية)، شكلت حرفة الغوص على اللؤلؤ حتى الثلاثينيات من القرن العشرين عصب اقتصاد البحرين، فقد كانت مغاصات اللؤلؤ حول جزر البحرين مشهورة منذ مئات السنين بما تدره من جيد اللؤلؤ، بالإضافة إلى ما كانت تمثله للعمالة المحلية كأهم مصدر للرزق، إذ كانت من الحرف التقليدية التي مارسها سكان البحرين منذ القدم. وقد أشار الكثير من الرحالة فى مختلف العصور إلى غنى البحرين باللؤلؤ. كما أن ظهور النفط فى عام ١٩٣٢ أدى إلى تحول عدد كبير من العاملين فى حرفة الغوص إلى العمل فى صناعة النفط كمصدر للرزق أكثر ضماناً واستقرارا.

وتفاوتت التقديرات حول عدد السفن والعاملين فى هذه الصناعة، فقدرت فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بنحو ١,٥٠٠ سفينة، وفى أواخر القرن التاسع عشر بنحو ٩٠٠ سفينة، بينما يشير لوريمر فى عام ١٩٠٧ إلى أن عدد السفن بلغت نحو ٩١٧ سفينة [٢٥]، يعمل عليها نحو ١٧,٦٣٣ فرداً، أي نحو ١٨٪ من السكان البالغ عددهم حسب تقدير لوريمر ٩٩,٢٧٥ نسمة فى بداية القرن العشرين.

وصف الرحالة فارتيما لطريقة الغوص فى البحرين عام ١٥٠٣

«أما طريقة صيدهم فسأرويها لكم فيما يأتي: هناك صيادون اختصاصيون فى صيد اللآلئ يركبون قوارب صغيرة، ويقذف الواحد منهم بحجر كبير مربوط بحبل سميك من ناحية مؤخرة القارب، وبحبل آخر من ناحية مقدمة القارب، وذلك ليبقى - أي القارب- ثابتاً، ثم يقذفون بحبل آخر معلق به حجر أيضاً إلى قاع الخليج، وفى وسط القارب يقبل أحد صيادي اللآلئ يعلق حقيبتين حول عنقه ويربط إلى قدميه حجراً ثقيلاً، ويغوص خمسة عشرة خطوة، ويبقى تحت الماء بقدر ما يستطيع ليجمع الأصداف الحاوية على اللآلئ، ويضعها فى الحقيبة المعلقة حول عنقه، ثم يتخلص من الحجر المربوط إلى قدميه ويصعد إلى ظاهر الماء مستخدماً الحبال التي ذكرناها آنفاً، وفى بعض الأحيان تتجمع سفن كثيرة تبلغ الثلاثمائة، تابعة لبلدان ومناطق مختلفة فى هذه الجزيرة التي يحكمها سلطان مسلم».

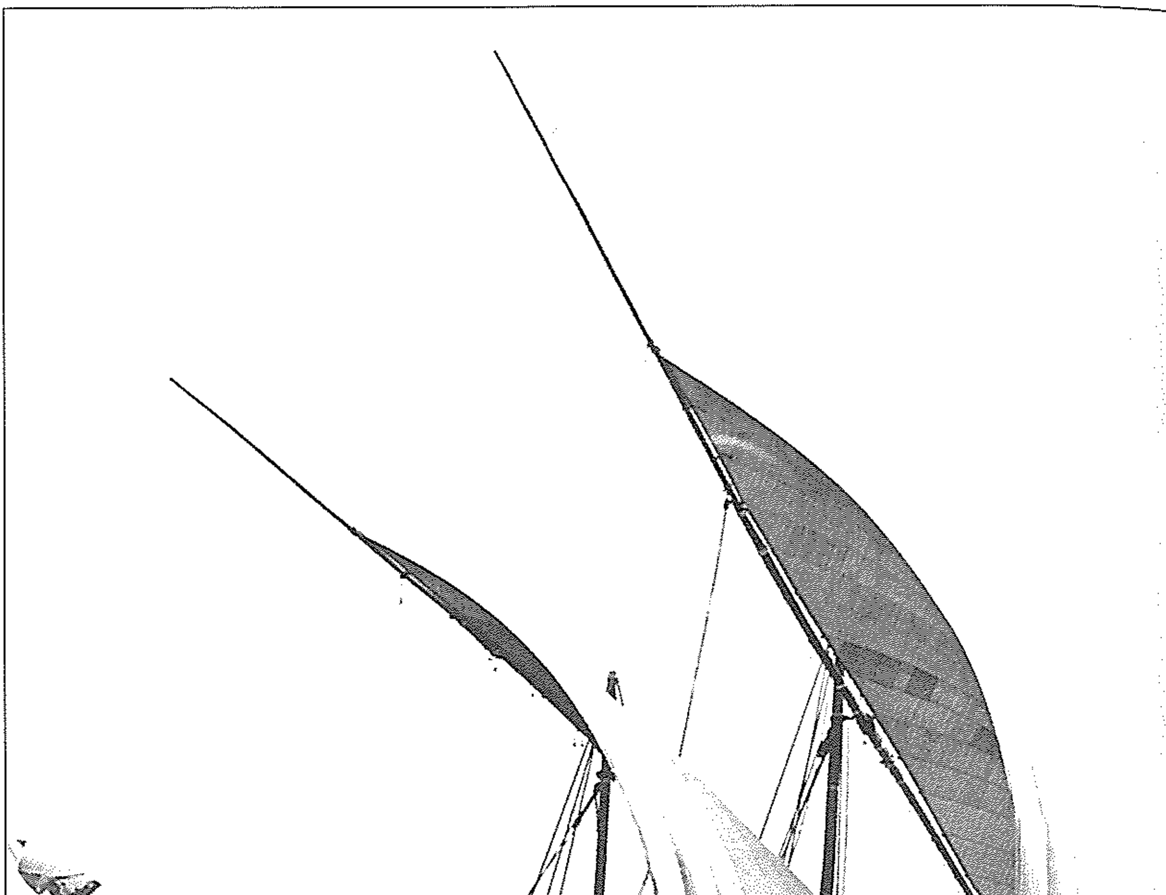
المصدر: فارتيما (ط ١٩٩٤)، رحلات فارتيما، ترجمة وتعليق عبد الرحمن عبد الله الشيخ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٩٥.

ومن الأرقام المتوافرة عن قيمة اللآلئ المصدرة من البحرين خلال الفترة من سبعينات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينات القرن العشرين، كما فى الجدول رقم ٥، يتضح أهمية ما كانت تتمتع به البحرين من ثراء وشهرة فى مهنة الغوص على اللؤلؤ ومدى تأثيرها فى اقتصاد البحرين.

جدول ٥ : تقدير قيمة اللؤلؤ المصدر من البحرين خلال الفترة ١٨٧٣ - ١٩٣٠

العام	جنيه استرليني
١٨٧٣	١٤٠,٠٠٠
١٨٨٣	١٣١,٨٣٣
١٨٩٣	٢٤٦,٢٥٠
١٩٠٣	٦٨٥,٠٢٠
١٩٠٦	١,١٢٩,٢٦٦
١٩٢٣	٤٣٣,٥٠٧
١٩٢٩	١٤١,٢٧٨
١٩٣٠	٤٢,٦٧٢

المصدر: Trade Reports of Bahrain 1873-1930

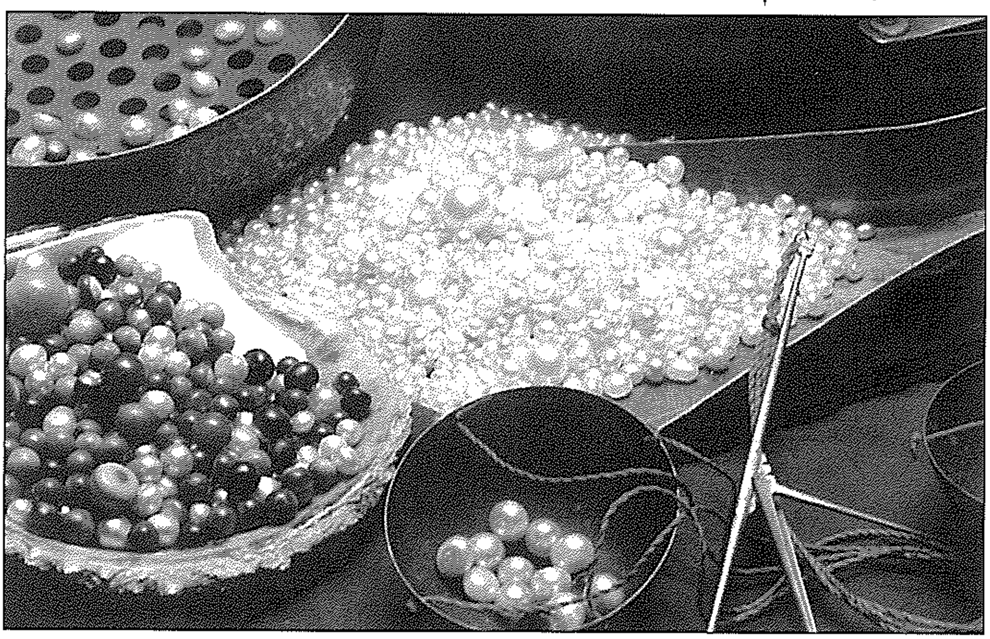


صورة ٤: سفينة غوص

٢-الجمارك

ومع هذه الأهمية المميزة للبحرين فى قيمة ما كان يُصدر من لؤلؤ، فإن الدخل المباشر لحكومة البحرين من مهنة الغوص على اللؤلؤ لم يأت إلا من خلال الضريبة المفروضة على سفن الغوص وبعض مبيعات اللؤلؤ، أما الضريبة الجمركية على التجارة خاصة فى أعقاب مواسم الغوص حين تزدهر حركة البيع والشراء، فهي التي كانت تمد الحكومة بأكثر مصادر دخلها حتى اكتشاف النفط،كما يتضح من الجدول رقم ٦، ولهذا فقد اهتمت بريطانيا بممارسة الضغط على الشيخ عيسى بن علي آل خليفة لتعديل القواعد المنظمة لعوائد الجمارك بغرض زيادة التحكم البريطاني فى شؤون البحرين.

ويلاحظ أنه فى حين كانت الجمارك تمثل مصدر الدخل الرئيس للبحرين قبل ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن النفط بدأ يسهم بدوره كمصدر للدخل منذ عام ١٩٣٣ وإن لم تتجاوز هذه المساهمة ٤٪، إلا أنها وصلت إلى ٤٢٪ عام ١٩٣٦، وفى المقابل تناقصت مساهمة الجمارك فى دخل الحكومة من ٩٢٪ عام ١٩٢٨ إلى ٥٣٪ عام ١٩٣٦، مما يشير إلى مدى الاعتماد على النفط كمصدر للدخل الحكومي فى البحرين، وهو دور أخذ فى التزايد بصورة أكبر بعد عام ١٩٣٦ واستمر باعتباره المساهم الرئيس فى مصدر الدخل الحكومي إلى الوقت الحاضر (٧٨,٥٪ من دخل الحكومة فى عام ٢٠٠٦).[٣٦]



صورة٥: لؤلؤ البحرين

جدول ٦ : دخل حكومة البحرين خلال الفترة ١٩٢٦ – ١٩٣٦ بالروبية الهندية

العام	الجمارك	أخرى	النفط	المجموع
١٩٢٥	٨٨٢,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	–	١,٠٦٢,٠٠٠
١٩٢٦	١,٠٦٨,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	–	١٤,٠٥٠,٠٠٠
١٩٢٧	١,١٤٣,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	–	١,٢٤٠,٠٠٠
١٩٢٨	١,١٢٤,٠٠٠	٢١,٠٠٠	–	١,٢١٥,٠٠٠
١٩٢٩	٩٩٨,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	–	١,١٢٣,٠٠٠
١٩٣٠	٦٨٩,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	–	٨١٧,٠٠٠
١٩٣١	٦٨٥,٠٠٠	١١٩,٠٠٠	–	٨٠٤,٠٠٠
١٩٣٢	٦٠٠,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	–	٦٨٤,٠٠٠
١٩٣٣	٦٠٨,٠٠٠	٨٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٧٢٦,٠٠٠
١٩٣٤	٦٥٧,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٨٨٧,٠٠٠
١٩٣٥	٦٩١,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	٥٦,٨٠٠	١,٣٤٢,٠٠٠
١٩٣٦	٨٧٤,٠٠٠	٨١,٠٠٠	٦٩٢,٠٠٠	١,٦٤٧,٠٠٠

المصدر: Government of Bahrain Administration Reports 1926-1937

٣- الزراعة وصيد الأسماك

أ. الزراعة:

اشتهرت البحرين عبر التاريخ بوفرة المياه الجوفية والأراضي الصالحة للزراعة خاصة فى النطاق الشمالي والغربي من جزيرة البحرين، مما هيأ للبحرين زراعة مساحات من النخيل الذى يعتبر من أقدم غلاتها الزراعية، ويذكر المؤرخون تعدد أنواعه وجودتها، بل كان يضرب بها المثل فى تمورها أحياناً (كناقل التمر إلى أوال). وكانت مزارع النخيل تمثل جوهر الثروة بالنسبة للغالبية العظمى من سكان البحرين، كمصدر أساسي لغذائهم وعيشهم. وأما الفواكه فكان أوسعها انتشاراً نوع من اللوز الهندي، بالإضافة إلى الرمان والموز والأترنج والليمون والتين،[٣٧] فضلاً عن الكثير من الخضروات والبرسيم.

وقد تدهورت الزراعة فى البحرين منذ ستينيات القرن الماضي، ويعود ذلك إلى الطلب المتزايد على موارد المياه الجوفية المحدودة فى البحرين، مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية والى زيادة ملوحة التربة. وبنهاية سبعينيات القرن الماضي تم التخلي عن ٧٥ ٪ من الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة فى النطاق الشمالي من جزيرة البحرين[٣٨]

ب) صيد الأسماك:

يعتبر صيد الأسماك أحد الأنشطة الاقتصادية التقليدية فى البحرين، ويبلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد للأسماك فى البحرين نحو ٢٣ كيلوجراماً، وهي واحدة من أعلى المستويات فى العالم. وقد أصدر بنك البحرين للتنمية المملوك من قبل الدولة أكثر من ٥ ملايين دينار بحريني (١٣ مليون دولار أمريكي) قروضاً دون فائدة لصيادي الأسماك البحرينيين منذ عام ٢٠٠٠.

وقد أصبح قطاعا الزراعة وصيد الأسماك لا يمثلان سوى عنصرين ثانويين للغاية فى اقتصاد البحرين، إذ لم يبلغ ناتج هذين القطاعين سوى ٢١,٥ مليون دينار بحريني فى عام ٢٠٠٤، أي ما يمثل أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تدرج أرقام الناتج المحلي الإجمالي لهذين القطاعين فى أحدث إصدار لبيانات مصرف البحرين المركزي.[٣٩]

٤- التعدين

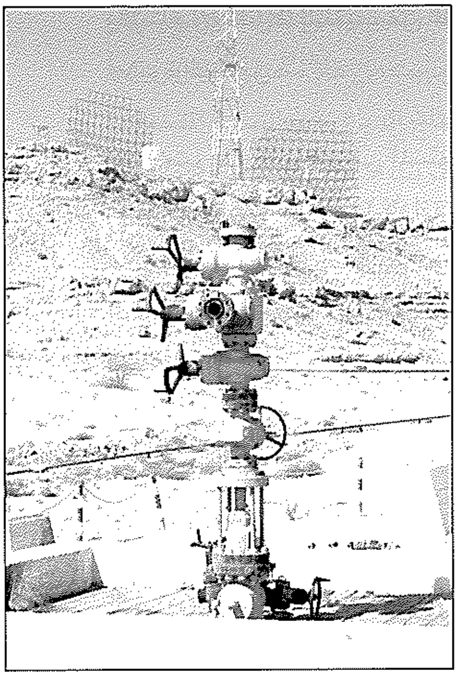
أ. إنتاج النفط:

منح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة النيوزيلندي ميجور فرانك هولمز الممثل الحر لشركات إيسترن اند جنرال سنديكيت البريطانية أول امتياز للنفط فى البحرين فى ٢ ديسمبر ١٩٢٥. ولما فشل هولمز فى استثارة حماس شركة النفط الإنجليزية-الفارسية التى كانت متشائمة من احتمالات العثور على النفط فى منطقة الخليج العربي بصورة عامة، فقد نقل حقوق التنقيب الممنوحة لمجموعات شركات إيسترن اند جنرال سنديكيت إلى شركة نفط ايسترن غلف المتفرعة عن شركة غلف أويل كوربوريشن فى نوفمبر ١٩٢٧، التى تنازلت بعد مفاوضات مكثفة عن حقوقها فى شرقي شبه الجزيرة العربية والبحرين إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) فى ديسمبر ١٩٢٨، وأدى هذا بدوره إلى تأسيس شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) وتسجيلها فى كندا فى ١١ يناير ١٩٢٩.[٤٠]

وبينما منح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة شركة بابكو امتيازاً للتعدين فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ لمدة ٥٥ عاماً على مساحة ١٠٠,٠٠٠ فدان، فإن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة منح بابكو فى ١٩ يونيو ١٩٤٠ حقوقاً للتنقيب فى منطقة أوسع خارج نطاق الـ ١٠٠,٠٠٠ فدان التى يتضمنها عقد التعدين[٤١]

وفى حين تم اكتشاف النفط فى البحرين فى ٢ يونيو ١٩٣٢ من بئر رقم ١ عند سفح جبل الدخان والذى بدأ التنقيب فيه فى ١٦ أكتوبر ١٩٣١، فإنه تم تصدير أول شحنة من نفط البحرين الخام التى بلغت ٢٥,٠٨٢ برميلاً فى ٧ يونيو عام ١٩٣٤على ظهر ناقلة النفط (ال سكوندو)

التابعة لشركة سوكال من رصيف سترة إلى ميناء يوكوهاما فى اليابان.كما تم تدفق النفط من حقل أبوسعفة البحري فى عام ١٩٦٦. وتشترك البحرين مع المملكة العربية السعودية فى ملكية حقل نفط أبو سعفة البحري، وقد حصلت البحرين على نصف إيرادات إنتاج هذا الحقل، الذى بلغ ١٤٥,١٠٠ برميل يومياً فى عام ٢٠٠٦.(٤٢)



صورة ٦: أول بئر للنفط فى البحرين

وقد تم التوسع فى مجال التنقيب عن النفط فأعيد التنقيب للمرة الثانية فى حوار فى عام ١٩٦٢ بعد حفر البئر الأولى هناك فى عام ١٩٤٧، بالإضافة إلى التنقيب فى سترة فى عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٧، وفشت الجارم فى عام ١٩٦١، وأم النعسان فى عام ١٩٧٣ وغيرها من أعمال التنقيب. كما تم إعطاء شركة سوبيريو الأمريكية امتيازاً للتنقيب فى جزر حوار وشمال البحرين فى عام ١٩٧٠.(٤٣)

وتقل كميات إنتاج واحتياطات النفط فى البحرين بكثير عن سائر دول الخليج العربي، وكما هو الحال مع سلطنة عُمان، فإن البحرين غير منضوية فى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). ووفقاً لشركة نفط البحرين (بابكو) المملوكة من قبل الحكومة، فقد كان إنتاج حقل البحرين البري الوحيد (العوالي) ٣٥,٨٤٩ برميل يومياً فى عام ٢٠٠٦. كما قدرت هيئة الطاقة الدولية إجمالي احتياطي النفط فى البحرين فى بداية عام ٢٠٠٣ بنحو ١٢٥ مليون برميل. ولا تتوفر تقديرات رسمية لاحتياطي النفط فى البحرين، لكن يقدر أن هناك ما يكفي من احتياطيات النفط لأكثر من ١٥ عاماً. ومع ذلك فإن إنتاج النفط قد انخفض على الرغم من أن معدل الانخفاض قد تباطأ إلى حد كبير من ١٤ ٪ فى السنوات الأخيرة إلى ١,٥ ٪ فى عام ٢٠٠٦. وقد اتفقت البحرين والكويت فى مارس ٢٠٠٧ على الاشتراك فى حفر ٧٠ بئراً إضافيةً فى غضون السنوات القادمة(٤٤)

ورغم تواصل جهود الاستكشاف البحرية عن النفط فى البحرين فإن الاهتمام الدولي لا يزال محدوداً؛ إذ إن الجهود السابقة التي بذلت من قبل شركات الطاقة الغربية فى قطاعات البحرين الشرقية والجنوبية الشرقية من المياه الإقليمية للبحرين قد أخفقت فى العثور على كميات تجارية من النفط والغاز. وقد منحت شركة بابكو فى عام ٢٠٠٥ عقداً للشركة التايلاندية للاستكشاف

والإنتاج (PTTEP) للتنقيب عن النفط والغاز فى القطاعات البحرية ١ و٢ إلى الشمال الغربي من جزيرة البحرين.[٤٥]

وتعتبر شركة بابكو هي المسئولة عن جميع أنشطة البحرين النفطية، وقد تم تأسيس شركة قابضة فى أغسطس ٢٠٠٧ لإدارة حصة الحكومة البالغة ١٠٠٪ فى شركة بابكو، وحصتها بنسبة ٧٥٪ فى شركة غاز البحرين الوطنية (بنا غاز)، وحصتها بنسبة ٦٠٪ فى شركة بافكو لوقود الطائرات، وحصتها بنسبة الثلث فى شركة الخليج للصناعات البتروكيميائية (جيبك). كما تعتزم أيضاً الاستثمار فى شركات الطاقة خارج البحرين.[٤٦]

ب. التكرير:

خلافاً لغيرها من دول الخليج العربي، تصدر البحرين النفط المكرر بدلاً من النفط الخام، إذ أدى تزايد الطلب على النفط والمنافسة الدولية الشديدة إلى بناء مصنع لتكرير النفط فى البحرين. وقد شيدت أول وحدة لتكرير النفط الخام بمعدل ١٠,٠٠٠ برميل فى اليوم، وبدأ تشغيلها فى ١٢ يوليو ١٩٣٦، ثم ارتفعت طاقة التكرير فى العام التالي ١٩٣٧ إلى ٢٥٠,٠٠٠ برميل فى اليوم. وقام الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بافتتاح مصنع التكرير رسمياً فى ١١ ديسمبر ١٩٣٧.[٤٧]

وقد تسلمت شركة كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن (كالتكس) -التى تأسست فى ٣٠ يونيو ١٩٣٦، وتملكها مناصفة كل من شركة سوكال وشركة تكساس كوربوريشن- أمور تسويق إنتاج مصنع التكرير فى أسواق الشرق الأقصى. وبحلول عام ١٩٣٩ كانت البحرين تتمتع بطاقة تكرير بلغت ٣٥,٠٠٠ برميل فى اليوم، كما تم تنفيذ توسعة كبيرة فى مصنع التكرير بإضافة وحدات جديدة فى الفترة من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٥. كما انتهى العمل فى مد خط الأنابيب البحري من البحرين إلى الظهران فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٥، وقد ضاعف هذا الخط من حجم إمدادات النفط إلى مصنع التكرير، كما انتهى العمل فى عام ١٩٤٥ من بناء رصيف الشحن الرئيسي فى سترة والذى يتسع لأربع ناقلات.[٤٨]

وقد تم إنتاج نحو ١٥ ٪ من إجمالي الناتج المكرر ٢٦,٧ مليون برميل فى النصف الأول من العام ٢٠٠٧ من النفط الخام البحريني المحلي، بينما يتم تكرير الكمية الباقية من النفط الخام الذي يتم شراؤه من المملكة العربية السعودية. ويتم الآن تحديث مصنع تكرير شركة بابكو، وهي من أقدم مصافي التكرير فى المنطقة، لتكون عملياته أكثر مواءمة مع البيئة، بما فى ذلك مشروع خفض نسبة الكبريت من الديزل والكيروسين الذي تبلغ تكلفته ٦٨٥ مليون دولار أمريكي. وقد

مُنحت شركة فوستر ويلر إيطاليانا فى عام ٢٠٠٥، وهي شركة متفرعة من شركة فوستر ويلر الأمريكية، عقداً بمبلغ ١١٢ مليون دولار أمريكي لمشروع إزالة الكبريت من غاز مصنع التكرير. كما دشنت شركة بابكو مشروعاً جديداً بتكلفة ٦٩٥ مليون دولار لإنتاج الديزل ذي النسبة المنخفضة من الكبريت فى ديسمبر ٢٠٠٧، وهو مشروع يقلل من نسبة الكبريت فى الديزل المنتج محلياً فى محاولة للاستفادة من الرقابة الدولية على الغازات المنبعثة من المركبات.(٤٩)

ج. الغاز:

بلغ إجمالي احتياطات الغاز فى البحرين ٩٠ بليون متر مكعب فى نهاية عام ٢٠٠٥، بالمقارنة مع ٦,٠٣٥ بليون متر مكعب فى الإمارات العربية المتحدة و٦,٩٠٠ بليون متر مكعب فى المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من صغر هذا الاحتياطي نسبياً، إلا أن الاحتياطيات كبيرة بما يكفي لتكون ذات قيمة تجارية، وقد ارتفع الإنتاج ببطء فى السنوات الأخيرة ليصل إلى ٤٦,٢٣٣ مليون متر مكعب فى النصف الأول من العام ٢٠٠٧، وهو بالكاد لم يتغير عن نفس الفترة من العام ٢٠٠٦ وفقاً لآخر بيانات المصرف المركزي. وتعتبر محطات الطاقة هي أكبر المستهلكين المحليين، كما تستخدم شركة ألمونيوم البحرين (ألبا)، وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (جيبك) ومصنع تكرير بابكو الغاز كمادة وسيطة.(٥٠)

وتسعى البحرين إلى إيجاد إمدادات جديدة من الغاز، بعضها لتوفير المواد الأولية لتوسعة الإنتاج المخطط له فى ألبا. وقد أدت الصعوبات التي واجهتها البحرين فى إيجاد مصادر أجنبية لاستيراد الغاز إلى إقرار مجلس إدارة شركة بابكو فى عام ٢٠٠٦ خطط لاستثمار ٢٠٠ مليون دولار أمريكي فى حفر عشر آبار غاز برية جديدة فى محاولة لزيادة الإمدادات المحلية بنحو من ٥٠٠ قدم مكعب فى اليوم.(٥١)

وتدير شركة بنا غاز مصنعاً لتسييل الغاز، تتوزع ملكيته بين حكومة البحرين (٧٥٪) وشركة كالتكس الأمريكية (١٢,٥٪) والمؤسسة العربية للاستثمارات البترولية من المملكة العربية السعودية (١٢,٥٪). وتبلغ الطاقة المقدرة لإنتاج المصنع سنوياً بحوالي ١٢٠,٠٠٠ طن من البروبان، و ١٠٠,٠٠٠ طن من غاز البيوتان، و١٨٠,٠٠٠ طن من النفثالين.(٥٢)

وعلى الرغم من أن اقتصاد البحرين أكثر تنوعاً من بعض اقتصاديات دول الخليج العربية، إلا أن إيرادات النفط والغاز لا تزال تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية فى البحرين – إذ بلغت نسبتها ٧٣٪ خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦، كما يتضح من الجدول رقم ٧.

جدول ٧: دخل حكومة البحرين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (مليون دينار بحريني)

العام	مجموع العائدات	عائدات النفط والغاز	٪	العائدات غير النفطية	٪
٢٠٠٠	١,٠٤٨	٧٦٥	٧٣	٢٨٣	٢٧
٢٠٠١	٩٨١	٦٧٢	٦٨,٥	٣٠٩	٣١,٥
٢٠٠٢	١,٠٢٧	٦٩١	٦٧,٣	٣٣٦	٣٢,٧
٢٠٠٣	١,١٤٥	٨٣٦	٧٣	٣٠٩	٢٧
٢٠٠٤	١,٣٠١	٩٤٤	٧٢,٦	٣٥٧	٢٧,٤
٢٠٠٥	١,٦٧١	١,٢٦٥	٧٥,٧	٤٠٦	٢٤,٣
٢٠٠٦	١,٨٤٠	١,٤٤٥	٧٨,٥	٣٩٥	٢١,٥

المصدر:
Bahrain Country Profile 2008, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008.

٤- التصنيع

دفع اكتشاف النفط فى البحرين إلى التصنيع السريع والتحول عن الأنشطة التقليدية مثل الغوص على اللؤلؤ، وبناء السفن التقليدية، وصيد الأسماك وصناعة النسيج. وأنشئت منذ ذلك الحين مرافق إصلاح السفن وتسهيلات الهندسة الخفيفة لخدمة الصناعة النفطية الإقليمية. وقد استفادت مصانع الألمونيوم والبتروكيماويات من الطاقة ذات الكلفة المنخفضة والمواد الوسيطة. وسوف يتلقى هذا القطاع دفعة قوية من إنشاء منطقة التنمية الصناعية فى الحد على جزيرة المحرق التي تم تمويلها جزئياً من قبل صندوق أبو ظبي للتنمية.[٥٣]

أ. الألمنيوم:

هيمنت شركة ألمونيوم البحرين (ألبا) على قطاع الصناعة فى البحرين لعدة سنين، التي تمثل ٣٤٪ من أنشطة الصناعة، وتوظف ٦,٣٠٠ فرد (٠,٩٪ من السكان). وتمتلك الحكومة معظم حصص ألبا، علماً بأن صندوق الاستثمارات العامة فى المملكة العربية السعودية يملك حصة بنسبة ٢٠٪ كما تملك استثمارات بريتون الألمانية حصة بنسبة ٣٪. وقد أصبحت ألبا أكبر مصهر للألمنيوم فى المنطقة منذ مايو ٢٠٠٥، حيث تم الانتهاء من وضع خط الصهر الخامس الذي رفع طاقتها الإنتاجية من ٥٠٠,٠٠٠ طن إلى أكثر من ٨٣٠,٠٠٠ طن سنوياً. وتمثل صادرات الألمنيوم حالياً نحو ١٣٪ من إجمالي صادرات البحرين، وأقل قليلاً من نصف إجمالي الصادرات غير النفطية[٥٤]

كما تم تطوير الصناعات القائمة على الألمنيوم، إذ تنتج شركة البحرين للرذاذات الدولية ٧,٠٠٠ طن سنوياً من مسحوق الألمنيوم، كما تبلغ الطاقة الإنتاجية لشركة الشرق الأوسط لكيبلات

الألمنيوم (ميدال) ٩٠,٠٠٠ طن سنوياً من كيبلات الألمونيوم، أما شركة البحرين لنتوء الألمنيوم (بلكسكو) فتبلغ قدرتها الإنتاجية نحو٢١,٠٠٠ طن سنوياً من المنتجات. ولشركة ألمونيوم الخليج للطحن (جارمكو) مصنع لإنتاج ١٦٥,٠٠٠ طن سنوياً من الصفائح المطوية، وقد بدأت فى أعمال التطوير لإضافة ٣٥,٠٠٠ طن سنوياً إلى قدرتها الإنتاجية الحالية.(٥٥)

ب) البتروكيماويات:

تدير شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (جيبك) مجمعاً بتروكيماوياً فى سترة، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين حكومة البحرين والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة الصناعات البتروكيميائية (بيك) الكويتية، وينتج هذا المجمع ١,٢٠٠ طن يومياً من الأمونيا، و١,٢٠٠ طن يومياً من الميناثول، و١,٧٠٠ طن يومياً من اليوريا باستخدام الغاز الطبيعي كمادة وسيطة. وتدير الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (ناسيك) مصنعاً لاستخراج مشتقات الكبريت بطاقة إنتاجية تبلغ ٩,٠٠٠ طن سنوياً من صوديوم الكبريت، و٦,٠٠٠ طن سنوياً من مادة الميتابيسولفايت. ويتم شراء الكبريت الذى يستخدم كمادة وسيطة من مصنع تكرير بابكو فى سترة بسعر منخفض. وقد صدرت البحرين فى عام ٢٠٠٦: ١,٤٨٢ مليون طن من البتروكيماويات، أي بزيادة سنوية تقدر بحوالي ١١٪، مما أدي إلى عائد يبلغ ٢٨١ مليون دولار أمريكي أي ما يمثل ١٢٪ من إجمالي إيرادات الصادرات غير النفطية.(٥٦)

ج. الحديد والصلب:

تدير شركة الخليج للاستثمارات الصناعية (GIIC)، وهي شركة مقرها فى البحرين ومملوكة من قبل شركة الخليج للاستثمار الكويتية، مصنعاً لتكوير الحديد فى الحد. وفى أوائل عام ٢٠٠٤ وقعت الشركة عقداً بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي مع شركة قطر للحديد والصلب لتزويدها بخمسة ملايين طن من كريات الحديد الخام على مدى فترة خمس سنوات، مما يمهد الطريق إلى توسيع مصنع تكوير الحديد بإضافة ٦ ملايين طن سنوياً إلى طاقته الإنتاجية الحالية التي تصل بقدرة المصنع الإجمالية إلى ١١ مليون طن سنوياً فى بداية عام ٢٠٠٩. وقد أكدت شركة الخليج للاستثمار فى عام ٢٠٠٧ على أن تلك الجهود لمضاعفة قدرة الشركة الإنتاجية ستأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ، كما أنها أعلنت عن خطة لبناء مصنع جديد لتكوير الصلب بالقرب من مصنع الحديد.(٥٧)

د. إصلاح السفن:

الشركة العربية لإصلاح السفن (أسري) التي مقرها فى الحد، وهي مشروع مشترك بين الحكومات السبع لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق وليبيا. وقد بدأت الشركة بإنشاء زلاقتي سفن فى أوائل عام ٢٠٠٨ بتكلفة ٢٠ مليون دولار أمريكي وتستهدف الزلاقتان على وجه التحديد سوق السفن الصغيرة والمتوسطة التي تخدم صناعة النفط السعودية وصناعة قطر للغاز، وسيتم استكمال العمل فيهما فى منتصف العام ٢٠٠٩ وتهدف إلى أن تكونا الأكبر فى الخليج العربي. وبعد عام من الإيرادات القياسية فى عام ٢٠٠٧ وبعض التغييرات الإدارية، استطاعت أسري أن تغطي كامل ديونها فى يناير ٢٠٠٨ وفقاً للائحة لويد.(٥٨)

٦-التشييد والإنشاءات

يعتمد قطاع التشييد والإنشاءات اعتماداً كبيراً على عقود البنية الأساسية الحكومية، وعلى هذا النحو فقد استفاد من ارتفاع الإنفاق الرأسمالي للحكومة بسبب ارتفاع إيرادات النفط فى السنوات الأخيرة. وفى عام ٢٠٠٤ شكل هذا القطاع ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو أعلى قليلاً من متوسط السنوات العشر البالغ ٤٪. ولا شك أن مما يحفز على مزيد من النمو فى هذا القطاع، وجود عدد من المشاريع الكبيرة كمرفأ البحرين المالي، ومشروع خليج البحرين، والعديد من مشاريع الإسكان والسياحة، وميناء خليفة بن سلمان الجديد، وتوسعة مطار البحرين الدولي. وتشمل مشاريع الإسكان إنشاء أربع مدن جديدة فى شرقي المحرق، وغربي مدينة حمد، وشرقي سترة وشمالي البحرين. وستدعم برامج التوسع فى شركتي بابكو وألبا أيضاً قطاع التشييد والإنشاءات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومتي قطر والبحرين وافقت على تأسيس شركة مشتركة لبناء جسر الصداقة الذي يصل طوله إلى ٣٨,٦ كيلومتر لربط الدولتين، ومن المقدر أن تصل تكلفة الجسر ٢,٧ بليون دولار أمريكي. وقد أعطت كل من الحكومتين موافقتها النهائية على المشروع فى يونيو ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز الجسر أربع سنوات.(٥٩)

٧- الخدمات المالية

أ. البحرين كمركز مالي إقليمي:

تعدّ البحرين مركزاً مالياً مهماً للمؤسسات المحلية والخارجية فى الخليج العربي، فقد بلغ عدد المؤسسات المالية التي تعمل فى البحرين بنهاية سبتمبر ٢٠٠٧، ٣٩٥ مؤسسة مالية، بما فيها

٨٦ وحدة مصرفية «بالجملة». وهذه هي الوحدات المصرفية الخارجية التي تملك منذ عام ٢٠٠٦ حق إجراء المعاملات التجارية داخل البحرين أيضاً. وقد استفاد القطاع المالي تاريخياً من افتتاح كثير من الشركات السعودية حسابات لها فى البحرين.(٦٠)

وقد نجح قطاع البحرين المصرفي فى التخلص من الصعوبات القانونية والإجرائية، إذ إن للبحرين قصب السبق على منافسيها خاصة فيما يتعلق بالتنظيم والخبرة، مما جعلها تبقى المركز المالي الإقليمي والرائدة فى تطوير التمويل الإسلامي. وقد ساعدت هذه العوامل على أن تنمو الخدمات المالية بنسبة ٨,٢٪ من حيث القيمة الحقيقية فى عام ٢٠٠٦ على الرغم من المنافسة الإقليمية المتزايدة. ويبقى النجاح المستقبلي لهذا القطاع، وهو أكبر مكون فى الناتج المحلي الإجمالي، أمراً حيوياً مهم للبحرين.(٦١)

ب. المصارف المحلية:

بلغ عدد المصارف التجارية فى نهاية ٢٠٠٥: ٢٥ مصرفاً تجارياً معظمها أجنبية، بما فيها سيتي بنك (الولايات المتحدة)، ستاندرد تشارترد (المملكة المتحدة) وإتش إس بي سي (المملكة المتحدة). وقد أدى وجود العدد الكبير من هذه البنوك فى دولة صغيرة كالبحرين إلى أن يحث المصرف المركزي المصارف التجارية المحلية على عملية الدمج، كما حدد الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي ومعدلات السيولة. ومن أجل تعزيز الشفافية فى النظام المصرفي، فإن المصرف المركزي يطلب من المصارف أن تقدم كل ثلاثة أشهر بيانات الربح والخسارة، والميزانية العمومية، بالإضافة إلى كشف المزيد من أصولها.(٦٢)

ج. التمويل الإسلامي:

تطورت البحرين فى السنوات الأخيرة إلى مركز إقليمي للتمويل الإسلامي، وحققت تقدماً ملحوظاً فى هذا الصدد. وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية المرخصة بحلول أكتوبر ٢٠٠٧: ٢٩مصرفاً، كما بلغت ميزانيتها العمومية الموحدة (الأصول والخصوم وأسهم ملاكها) فى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٠٧: ١٦,٣ بليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع: ٥,٤ بليون دولار فى نهاية العام ٢٠٠٤. وتعمل المؤسسات الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف الإقليمية والمتعددة الجنسيات التي أنشأت وحدات مصرفية إسلامية. وقد تمكن مركز إدارة السيولة (LMC) الذي مركزه فى البحرين من بيع العديد من سندات التأجير الإسلامية (صكوك الإجارة). وتستضيف البحرين أيضاً وكالة التصنيف الإسلامي الدولي. وعقدت البحرين اتفاقية مع هيئة لندن لتبادل المعادن (LME) لتطوير العقود والوثائق التي تلتزم بالشريعة الإسلامية، وبالتالي يمكن استخدامها من جانب المؤسسات المالية الإسلامية فى إجراء المعاملات مع هيئة لندن لتبادل المعادن. وعلاوة على ذلك، فإن مصرف

البحرين المركزي قد أطلق بنجاح بيع أوراق نقاط الخزينة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، محلياً ودولياً. وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامي لا يزال صغيراً نسبياً، إلا أنه يعد بإمكانية نمو كبيرة، وتحرص الحكومة على الترويج له عن طريق توفير بيئة تنظيمية داعمة(٦٣)

د. مرفأ البحرين المالي:

وهو مشروع عقاري جديد يوفر مساحات مكتبية تستهدف شركات القطاع المالي. وهو بناء ملفت للنظر برز فى مختلف الحملات الترويجية للاستثمار الدولي فى البحرين. وتملك العديد من المصارف الموجودة فى البحرين مكاتب بالقرب من المشروع الجديد، وهناك مشاريع أخرى تقدم مساحات مكتبية للشركات المالية، مثل مشروع خليج البحرين (وهي منطقة تحت الإنشاء حالياً بالقرب من مرفأ البحرين المالي). وقد افتتحت المرحلة الأولى من المجمع، الذي يقع فى مرفأ المنامة فى مارس ٢٠٠٧. ويمثل بيت التمويل الخليجي وهو أحد المصارف الإسلامية، مستثمرون يملكون ٦٠٪ من المشروع (الذي يكلف نحو ١,٣ بليون دولار أمريكي)، كما تملك حكومة البحرين نسبة ٤٠٪ المتبقية.(٦٤)

هـ. سوق الأوراق المالية:

يحتوي سوق البحرين للأوراق المالية على إحدى وخمسين شركة مدرجة مع رأسمال سوقي بلغ ٩,٢ بليون دينار فى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٠٧. ويسمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي امتلاك حصة تصل إلى ١٠٠٪ من إحدى الشركات المدرجة، فى حين أنه يسمح لغيرهم من المواطنين غير البحرينيين امتلاك حصة تصل إلى ٤٩٪. وقد كان سوق البحرين للأوراق المالية فى عام ٢٠٠٦ سوق الأسهم الخليجي الوحيد الذي لم يتراجع خلال العام ككل. وقد شهد عام ٢٠٠٧ زيادة فى حجم وقيمة التجارة، كما أنهى مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية العام بـ: ٢٧٥٥ نقطة، مقارنة مع ٢٢١٨ نقطة فى نهاية العام ٢٠٠٦، ويتماشى ذلك مع سياسة إصلاح واسعة النطاق فى أسواق الأسهم الخليجية.(٦٥)

وهكذا استطاعت البحرين أن تنتقل بخطى سريعة من مرحلة الاقتصاد التقليدي المرتكز على الغوص على اللؤلؤ إلى مرحلة الاقتصاد الحديث المعتمد على النفط، وأن تستغل مواردها النفطية المحدودة أمثل استغلال لخدمة عملية التنمية التى ازدادت وتيرتها منذ الاستقلال، بل أن تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية فى تنويع مواردها الاقتصادية لتكون مركزاً مالياً متميزاً على خريطة الاقتصاد العالمي، مستفيدة فى ذلك من موقعها الجغرافي وريادتها الحضارية.

هوامش الفصل الأول

١- ياقوت الحموي (ط ١٩٠٦)، **معجم البلدان**، تحقيق محمد أمين الخانجي، القاهرة، ٣٦٥/١.

٢- أبو عبيد الله البكري (ط ١٩٨٣)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق مصطفى السقا، بيروت، عالم الكتب، ١/ ٢٠٨.

٣- حمد الجاسر (١٩٧٩)، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (المنطقة الشرقية)**، الرياض، دار اليمامة، ٢٠٧/١-٢٠٨.

٤- M. A. Abdulla (1996), **The Regional Identity of Bahrain:-A Historical-Geographical Study,** Kuwait: Kuwait University, p. 14.

٥- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

٦- أنظر دستور مملكة البحرين، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ٢٤ فبراير ٢٠٠٢.

٧-جهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

٨-محمد أحمد عبدالله (١٩٧٧) «مصادر المياه فى البحرين»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع١٠، إبريل١٩٧٧، ص ٧٧-٩٩.

٩- عبدالله بن خالد آل خليفة وعلي أباحسين (١٩٨٢) « دراسة فى دولة العيونيين»، **الوثيقة**، ع ١، ١٩٨٢، ، ص ١٢-٣٥ ؛ وعلي أباحسين (١٩٨٣) «الجبور: عرب البحرين»، **الوثيقة**، ع ٣، ١٩٨٣، ص ٧٨-١٠٠؛ وكذلك: عبداللطيف الحميدان (١٩٨٣)، «إمارة العصفوريين ودورهم فى تاريخ شرق الجزيرة العربية»، **الوثيقة**» ع ٣، ص ٢٦-٧٤.

١٠- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

١١-الجهاز المركزي للإحصاء، **النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت**، إبريل ٢٠٠١؛ وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

١٢-مونيك كيرفران (٢٠٠٤)، **البحرين فى القرن السادس عشر: جزيرة حصينة**، تعريب محمد الخزاعي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٣- فالح حنظل (١٩٩٧)، **العرب والبرتغال فى التاريخ: ١٧١١-١٧٢٠**، أبوظبي: المجمع الثقافي، ص ٢٣٢.

١٤- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٢**، ديسمبر ١٩٧٣.

١٥- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

١٦- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

١٧- D. Brunsden, J. Doornkamp & D. Jones, Geology, «Natural Resources Survey of Bahrain", **Geographical Journal.**, March, 1979.

١٨- عادل عبدالسلام (١٩٧٥)، «هذه هي البحرين»، فى: **دولة البحرين: دراسة فى تحديات البيئة والاستجابة البشرية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٦٢.

١٩- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٦**، ديسمبر ١٩٧٧؛ وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

٢٠-عادل عبدالسلام (١٩٧٥)، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

٢١-الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٦**، ديسمبر ١٩٧٧؛ وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

٢٢- عادل عبدالسلام (١٩٧٥)، مرجع سابق، ص ٦٣؛ وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

٢٣- عادل عبدالسلام (١٩٧٥)، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٥؛ وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨**، (بيانات غير منشورة).

٢٤- M. A. Abdulla (1996), **The Regional Identity of Bahrain:-A Historical-Geographical Study**, Kuwait University, Kuwait. p. 29.

٢٥- محمد الرميحي (١٩٧٦)، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي فى البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠**، بيروت، ص ٤١ وص ٥٩.

٢٦- **Selections From the Records of Bombay Government**, Bombay, Bombay-Educational Society 1856,p. 292

٢٧- ج. لوريمر (٢٠٠٢)، **دليل الخليج، القسم الجغرافي**، ترجمة الديوان الأميري، الدوحة. م١، ص ٣٦٨.

٢٨- محمد خليفة النبهاني (١٩٢٣)، **التحفة النبهانية فى تاريخ الجزيرة العربية**، القاهرة، المطبعة المحمودية، ص ٤٠.

٢٩- أمين الريحاني (١٩٢٩) **ملوك العرب**، بيروت. ج٢.

٣٠- - Faroughy (1951), **The Bahrain Islands**, New York, Verry Fisher & Co. p 18.

٣١- - **Bahrain Country Profile 2008**, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008, p.18.

٣٢- - Ibid.

٣٣- - Ibid, p.18-19.

٣٤- - Ibid, p. 19.

٣٥- ج. لوريمر، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

٣٦- - **Bahrain Country Profile 2008**, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008, p. 28

٣٧- شهاب الدين أحمد بن ماجد، (ط ١٩٨٩)، **الفوائد فى أصول علم البحر والقواعد والفصول**، تحقيق وتحليل إبراهيم خوري، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ص ٦٩.

٣٨- - **Bahrain Country Profile 2008**, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008, p. 31.

٣٩- -Ibid.

٤٠- شركة نفط البحرين الوطنية، بنوكو (١٩٩٢)، **من اللؤلؤ إلى النفط: ستون عاماً من النفط فى البحرين**، البحرين، ص ٦-٧.

٤١- المرجع السابق، ص ١٠، ١٥.

٤٢- المرجع السابق، ص ١٧.

٤٣- - **Bahrain Country Profile 2008**, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008, p. 32

٤٤- - Ibid.

٤٥- - Ibid,

٤٦- - Ibid,

٤٧- شركة نفط البحرين الوطنية، بنوكو (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٤.

٤٨- المرجع السابق، ص ١٤-١٥.

٤٩- - **Bahrain Country Profile 2008**, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008, p. 32-33

٥٠- - Ibid, p. 33

٥١- - Ibid.

٥٢- -Ibid

٥٣- -Ibid, p. 33-34

٥٤- .Ibid, p. 34

٥٥- - Ibid.

٥٦- -Ibid.

٥٧- Ibid.

٥٨- Ibid, p. 34-35

٥٩- - Ibid, p. 35

٦٠- -Ibid

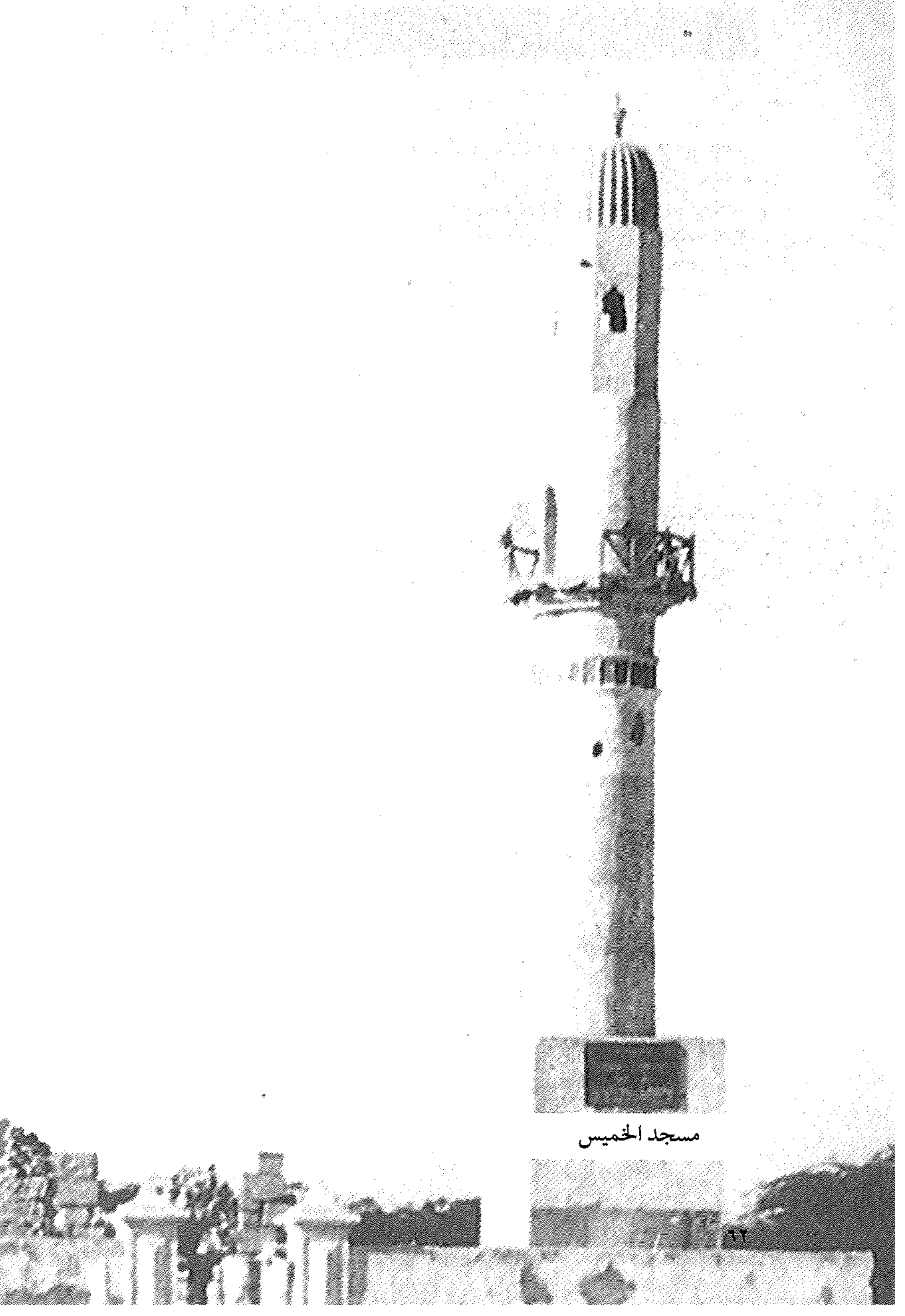
٦١- -Ibid.

٦٢- -Ibid

٦٣- -Ibid, p. 37

٦٤- Ibid.

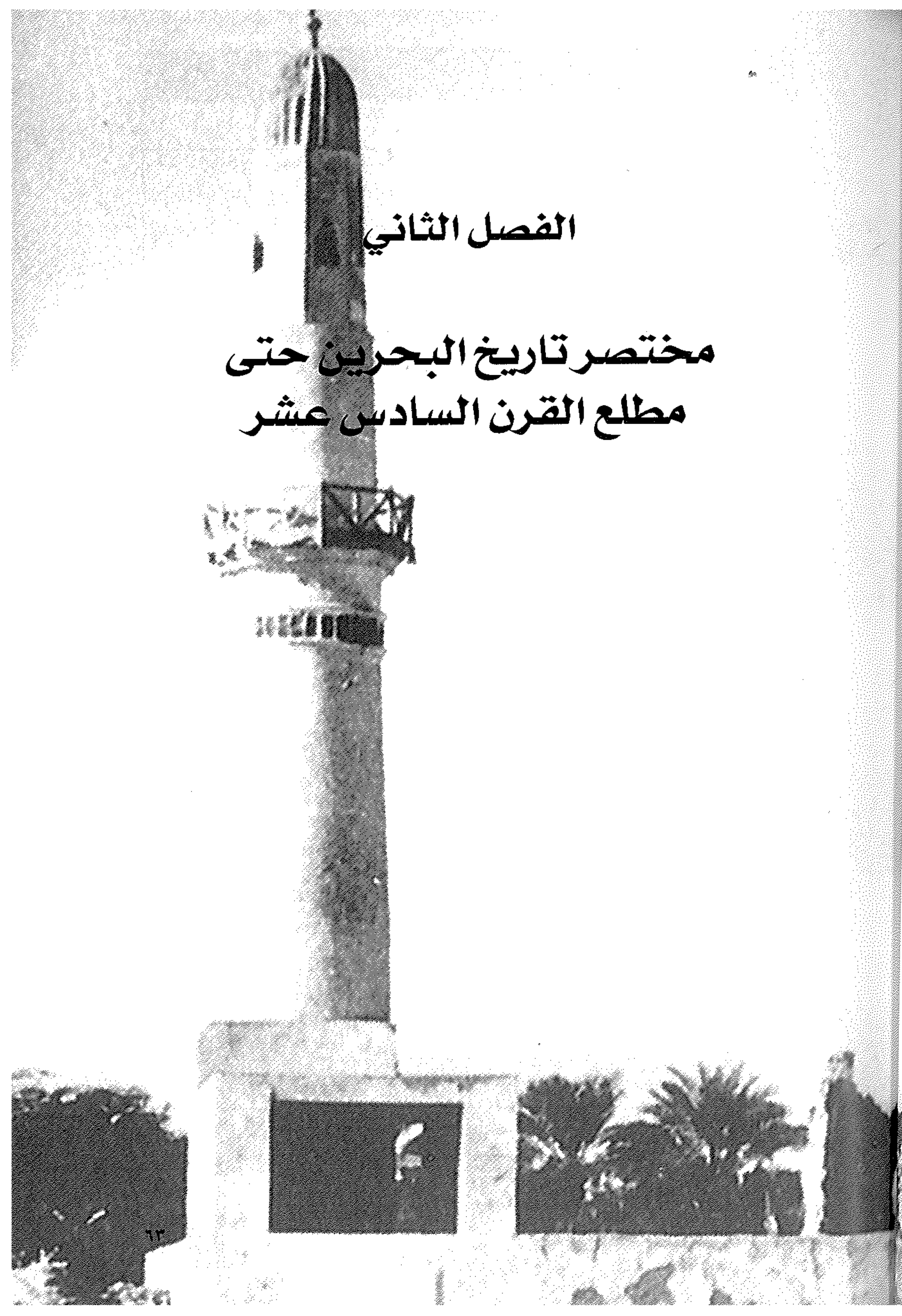
٦٥- - p. 37-38.
Ibid.,



مسجد الخميس

الفصل الثاني

مختصر تاريخ البحرين حتى مطلع القرن السادس عشر



أولاً: البحرين فى التاريخ القديم

١- ديلمون ٢٨٠٠ ق.م. — ٣٢٣ ق.م.

٢- تايلوس ٣٢٣ ق.م. — ٢٠٠م.

٣- أوال حتى عام ٦٣٠م.

ثانياً: البحرين فى العصر الإسلامي

١- المرحلة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي ٦٣٠-٧٥٠م.

٢- العصر العباسي ٧٥٠ — ١٢٥٨م.

أ.الزنج ٨٦٢ — ٨٨٣م.

ب. القرامطة ٨٩٩ — ١٠٧٧م.

ج. العيونيون ١٠٧٧ — ١٢٣٢م.

د. حكم السلغريين فى أوال ١٢٣٨ — ١٢٥٣م.

هـ دولتا بني عامر بن ربيعة: العصفوريون والجبور ١٢٥٣ — ١٥٢١م.

ثالثاً: بداية تاريخ البحرين الحديث

يبدأ تاريخ البحرين المدون فى الألف الثالث قبل الميلاد بمملكة مزدهرة وصفتها المصادر التاريخية القديمة بأنها «أرض الخلود»، ثم تعاقبت الدورات التاريخية لتتبوأ البحرين مكانتها مرة أخرى فى الألفية الثالثة بعد الميلاد كمملكة لا تختلف فى الأسس والدعائم التي شيدت عليها أركان المملكة الأولى.

كما تميزت البحرين تاريخياً بقدر كبير من التسامح الروحي والفكري حيث ازدهرت الثقافة وتعايشت الأديان وأصبحت التعددية الدينية والعرقية شاهدةً على هذا التسامح الذي نتج عن احتكاك شعب البحرين بالعديد من الحضارات العالمية عبر مختلف العصور.

وحيث كان لهذا الاحتكاك نتائج حضارية ملموسة فإنه لم يؤثر على الهوية العربية الإسلامية التي اكتسبتها البحرين من خلال الهجرات العربية وظهور الإسلام فى مرحلة الانتقال من العصر القديم إلى العصر الإسلامي، والتي لا تزال السمة الرئيسة لمجتمع البحرين الذي قاوم جميع محاولات القوى الاستعمارية للتأثير على هويته، وما بين الألفية الأولى والألفية الثالثة يمكن استعراض أهم المراحل التاريخية التي مرت بها البحرين.

جدول ٨ : مراحل تاريخ البحرين القديم والإسلامي

المرحلة	من	إلى
ديلمون	٢٨٠٠ق.م	٣٢٣ ق.م
تايلوس	٣٢٣ ق.م	٢٠٠ م
أوال (الهجرات والتحالفات القبلية)	القرن الثالث الميلادي	حتى عام ٦٣٠م
النبوة والخلافة الراشدة	٨ هـ/٦٣٠م	٤١ هـ/٦٦٢م
العصر الأموي	٤١هـ/٦٦٢م	١٣٢هـ/٧٥٠م
العصر العباسي الأول	١٣٢هـ/٧٥٠م	٢٤٧هـ/٨٦٠م
الزنج	٢٤٩هـ/٨٦٢م	٢٧٠هـ/٨٨٣م
القرامطة	٢٨٦هـ/٨٩٩م	٤٧٠هـ/١٠٧٧م
العيونيون	٤٧٠هـ/١٠٧٧م	٦٣٠هـ/١٢٣٢م
حكم السلغريين فى أوال	٦٣٦هـ/١٢٣٨م	٦٥١هـ/١٢٥٣م
العصفوريون والجبور	٦٥١هـ/١٢٥٣م	٩٢٧هـ/١٥٢١م

أولاً: البحرين فى التاريخ القديم

١- حضارة ديلمون ٢٨٠٠ ق.م-٣٢٣ ق.م

انصبت جهود كثير من الباحثين والمنقبين خلال العقود السبعة الماضية نحو كشف الأسرار الدفينة لمملكة نشأت فى أوائل الألف الثالث قبل الميلاد عرفت باسم «ديلمون» وامتد وجودها زهاء ثلاثة آلاف سنة، وكان أهلها من الساميين من أواسط شبه الجزيرة العربية على الأرجح، وكانت تتألف من جزر البحرين وشرقي الجزيرة العربية.

وقد كرس عدد من علماء الآثار جهودهم لدراسة نصوص مسمارية عراقية أكدت فيما لا يدع مجالاً للشك بأن جزيرة البحرين هي ديلمون التي ورد اسمها فى الكتابات المسمارية السومرية والأكادية والبابلية والآشورية.[١]

وقد أظهرت الدراسات بأن مملكة ديلمون عاشت عصوراً زاهية اتصلت فيها بمراكز حضارية مهمة مع وادي السند وفارس والساحل الشرقي لإفريقيا علاوة على اتصالها المبكر بحضارة وادي الرافدين، وشاع فيها استخدام الأختام المستديرة والأوزان، وظهرت ديلمون فى الكتابات المسمارية لبلاد ما بين النهرين كأكبر محتكر لتجارة النحاس فى المنطقة.[٢]

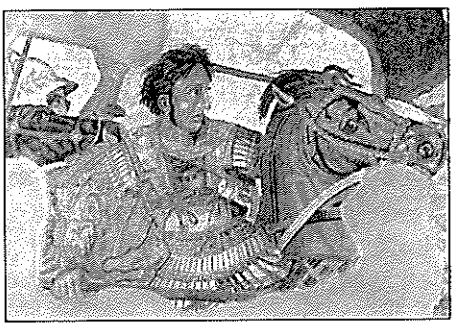

صورة ٧: التلال الأثرية فى البحرين

وقد أشارت الآثار التاريخية، إلى وجود نشاط تجاري مزدهر وحركة واسعة فى مجال الملاحة والتجارة، وكان سكان هذه المملكة يعملون فى صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ، كما زاد من ازدهارها توافر المياه العذبة والزراعة، واشتهرت مملكة ديلمون بالتجارة ومقايضة

مختلف البضائع حيث قام أهلها بدور الوساطة بين وادي السند وبلاد الرافدين التي نقلوا إليها الأخشاب والعاج والنحاس والأحجار النفيسة، واستمر ازدهار تجارتهم حتى سقوط حضارات السند فى القرن الثامن عشر قبل الميلاد على يد الغزاة الآريين. وعلى الرغم من أن أهل ديلمون تابعوا نشاطهم بعد ذلك التاريخ خلال فترة كبيرة من عهد الدولة البابلية وملكها المعروف حمورابي، إلا أن انقطاع موارد التجارة أضعف تجارة ديلمون إلى أن استعاد الآريون علاقاتهم التجارية فى منطقة الخليج العربي إبان الألف الأول قبل الميلاد.

ولم تكن حالة الازدهار الذي تمتعت بها ديلمون لتمر دون جلب انتباه القوى المجاورة لها كالأكاديين والآشوريين والكلدانيين. فقد تقدمت جيوش الملك سرجون الأكادي لتضم ديلمون إلى سلطته التي شملت المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية، وتشير العديد من المصادر إلى خضوع ديلمون إلى سلطة الكلدانيين ولكن هذه السيطرة اقتصرت على إرسال الهدايا ودفع الإتاوات. كما كان الملك الآشوري توكولتي نينورتا يفتخر فى ألقابه بأنه ملك ديلمون وملوخا.(٣)

٢- تايلوس ٣٢٣ ق.م-٢٠٠ م


صورة ٨: الإسكندر المقدوني

عندما تمكن الاسكندر المقدوني من القضاء على الإمبراطورية الفارسية وضم منطقة الخليج العربي وأجزاء شاسعة من الهند إلى سيطرته عام ٣٢٦ ق. م. عزم على إنشاء طريق مائي للسيطرة على حركة التجارة بين الشرق والغرب، إذ تحدثت المصادر عن إرسال الإسكندر حملة بحرية لاستكشاف منطقة الخليج العربي، ووصلت من هذه الحملة سفينتان إلى جزيرة تايلوس (أي البحرين)، ويذكر المؤرخ بليني أن هذه الجزيرة كانت مشهورة بلآلئها وأنها كانت تحكم من أهلها، وقد استفادت الجزيرة من صلاتها بالإغريق.(٤)

كما تشير الوثائق المكتشفة فى جزيرة ايكاروس (فيلكا) أن خلفاء الاسكندر السلوقيين أرسلوا جماعة منهم لاستعمار جزيرة البحرين بغية التحكم فى هذا الشريان التجاري المهم. واستمرت اللغة والثقافة الإغريقية اليونانية فى المنطقة حتى القرن الأول الميلادي حيث تزامنت مرحلة تايلوس مع فترة الممالك التي أقامها خلفاء الإسكندر المقدوني بعد وفاته كالسلوقيين فى العراق وسوريا والبطالمة فى مصر.

وقد تمكن خبراء الآثار من العثور على مدينة تعاصر الوجود اليوناني الإغريقي فى الخليج العربي والذي وصل إلى البحرين خلال الفترة ٣٢٣ ق.م، وترك آثاره فى مستوطنة كشف النقاب عنها فى موقع رأس القلعة، وقد تبوأت حضارة تايلوس موقعاً إستراتيجياً بين الحضارات الرئيسة فى الشرق القديم ولعبت دوراً ملحوظاً فى الإسهام فى الحضارات الإنسانية بشكل بدا واضحاً فى مجال صناعة السفن والملاحة والتجارة.(٥)

٣- أوال حتى عام ٦٣٠م

شهدت البحرين خلال المراحل المتأخرة من العصر القديم سلسلة من الهجرات التي قامت بها القبائل العربية القحطانية كالأزد والعدنانية كتميم وعبد القيس وبكر بن وائل، وقامت فى هذه الفترة الأحلاف القبلية والإمارات العربية ممهدة لظهور الإسلام وانتشاره فى مشارق الأرض ومغاربها.

وقد عرفت جزر البحرين آنذاك باسم «أوال» نسبة إلى صنم كانت تعبده قبيلة بني وائل التي حكمت البحرين خلال تلك الفترة، بينما كان يطلق اسم «البحرين» على شرقي شبه الجزيرة العربية فيما يعرف باسم إقليم البحرين.(٦)

وقد هيمن فى هذه الفترة الصراع بين الدولتين: الساسانية (٢٢٧-٦٥١م) والبيزنطية (٣٢٠-١٤٥٣م)، وكانت الجزيرة العربية ساحة المعارك بينهما، كما دخلت الحبشة فى دوامة النزاع مع الفرس للسيطرة على جنوب جزيرة العرب. وكان لهذا الصراع تأثير سلبي على حركة الملاحة والتبادل التجاري فى منطقة الخليج العربي حيث تشير المصادر إلى تدهور الحالة الاقتصادية فى إقليم البحرين بسبب الحروب التي نشبت بين ملوك دولتي فارس والروم فى صراعهم بغية السيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية، ونتيجة لذلك توقفت حركة التجارة الرومانية مع الهند والشرق الأقصى، مما أدى إلى انقطاع الطريق بين سواحل الخليج العربي والشام حيث كانت تنقل البضائع منها إلى أوروبا.(٧)

ثانياً: تاريخ البحرين فى العصر الإسلامي

١- المرحلة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي (٨-١٣٢هـ/ ٦٣٠-٧٥٠م)

أشرق نور الإسلام فى مطلع القرن السابع الميلادي، وكانت البحرين من أوائل الأقاليم التي دخل أهلها فى دين الله أفواجاً، وذلك استجابة لخطاب خص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم به أهل البحرين باسم حاكمها المنذر بن ساوى التميمي، مع العلاء بن الحضرمي عام ٨هـ/ ٦٣٠م، وكان الخطاب يدعوه إلى الإسلام، فأسلم المنذر وأسلم معه أكثر أهل البحرين. ثم قدم وفد من أهل البحرين إلى المدينة المنورة يترأسهم عبد الله بن عوف الأشج.[٨]

ولما قامت حركة الردة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ثبتت قبيلة عبد القيس على الإسلام، وأرسل الخليفة أبوبكر الصديق رضي الله عنه إليهم إمدادات عسكرية بقيادة العلاء بن الحضرمي الذي بقي والياً على البحرين حتى تم عزله عام ١٧هـ/٦٣٩م، وتولى بعده عثمان بن أبي العاص الثقفي.[٩]

وتشير المصادر إلى مشاركة قوات من أهل البحرين فى حركة الفتوحات الإسلامية شرقاً والتي امتدت من فارس حتى الهند. وفى عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه تولى عبد الله بن عامر والياً على البصرة والبحرين، وخلفه فى عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه عمرو بن أبي سلمه والياً على البحرين ثم النعمان بن العجلان الأنصاري.

كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى التميمي

«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله، الذي لا إله إلا هو، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، أما بعد فإني أذكرك الله عز وجل، فإنه من ينصح فإنما ينصح لنفسه، وأنه من يطع رسلي ويتبع أمرهم فقد أطاعني، ومن نصح لهم فقد نصح لي، وأن رسلي قد أثنوا عليك خيراً، وأن يقدم شفعتك فى قومك، فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه، وعفوت عن أهل الذنوب، فاقبل منهم، وأنك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك، ومن أقام على يهوديته أو مجوسيته فعليه الجزية».

المصدر: يوسف الزيلعي (١٩٣٨)، نصب الراية لأحاديث الهداية، القاهرة، دار المأمون، ٤/ ٤٢٠.



صورة ٩: كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى التميمي

وفى عهد الخلافة الأموية تم استحداث نظام إداري جديد للأقاليم أصبحت فيه البحرين تابعة لإمارة البصرة التي كانت تتبع بدورها إلى والي العراق فى الكوفة.

وقد قامت الكثير من حركات التمرد ضد الخلافة الأموية من أبرزها ما قامت به فرق الخوارج الذين تمكنوا من بسط نفوذهم على البحرين خلال الفترة (٦٧-٧٣هـ/٦٨٦-٦٩٢م) تحت زعامة نجدة بن عامر وأبي فديك فجهز لهم الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان جيشاً قام باسترجاع البحرين إلى الحكم الأموي وولى عليها الأشعث بن عبد الله العبدي. ثم تمكن الخوارج من بسط نفوذهم على الإقليم مرة أخرى بقيادة مسعود العبدي واستمرت سيطرته على البحرين طوال الفترة (٨٩-١٠٥هـ/٧٠٧-٧٢٣م) إلى أن هزمهم والي اليمامة وأبعدهم عنها.[١٠]

وقد ازدهرت الحركة التجارية إثر قيام الدولة الأموية بإصلاح الطرق البرية وتنشيط حركة الملاحة البحرية التي بدأت تشهد انتعاش تجارة العبور (الترانزيت) عبر الخليج العربي، وانعكس ذلك بصور ملموسة فى إقليم البحرين.

٢- العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٥٠-١٢٥٨م)

جاءت الخلافة العباسية فى أعقاب انهيار الخلافة الأموية، واستطاع العباسيون فرض نظام إداري ناجح، واستمرت الخلافة مرهوبة الجانب حتى نهاية العهد العباسي الأول عام ٢٤٧هـ/٨٦٠م، حيث كانت البحرين خاضعة لسلطة الخليفة فى بغداد طوال هذه الفترة.

وفى العهد العباسي الثاني (٢٤٧-٦٥٦هـ/٨٦٠-١٢٥٨م) بدأت الدولة تفقد سيطرتها على بعض الأقاليم التي استبد بها ولاتها وأسسوا فيها دويلات مستقلة، وتعاقب على حكم البحرين خلال العهد العباسي الثاني الدول الآتية:

أ. الزنج (٢٤٩-٢٧٠هـ/٨٦٢-٨٨٣م)

قاد علي بن محمد بن عبد الرحيم الذي عرف باسم صاحب الزنج ثورة فى جنوبي العراق، واستمال إليه العبيد فى تلك المنطقة بعد أن وعدهم بتحريرهم من العبودية، وتنقل بين البصرة والبحرين واليمامة ينشر دعوته ويجمع الأتباع، ثم استقر به الأمر فى البصرة عام ٢٥٥هـ/٨٦٨م، حيث قام بشن حملات ضد الخلافة العباسية، وبنى مدينة على الضفة الغربية لنهر أبي الخصيب بأرض السواد فى مكان حصين وسماها المختارة، وعندما تعاظم نفوذهم وازداد خطرهم على بغداد أرسل الخليفة العباسي المعتمد أخاه أبا أحمد الموفق لقتال الزنج وإعادة الأمن إلى جنوبي

العراق، حيث تمكن الموفق بعد سلسلة معارك ضارية من القضاء على حركة الزنج وإسقاط عاصمتهم «المختارة عام ٢٧٠هـ/٨٨٣م.[١١]

ب. القرامطة (٢٨٦-٤٧٠هـ/٨٩٩-١٠٧٧م)

ارتبطت حركة القرامطة منذ نشأتها بحركة الإسماعيلية، وتأسست دولة القرامطة فى إقليم البحرين على يد الحسين بن بهرام الملقب بأبي سعيد الجنابي، الذي اتخذ من مدينة الأحساء قاعدة له، وسيطر على هجر وعُمان، وقد بذلت الخلافة العباسية جهوداً كبيرة للقضاء على دولة القرامطة دون طائل، واستهدف القرامطة قوافل الحجاج، وهاجموا بلاد الشام والعراق والحجاز، إلى أن وصلوا إلى مكة المكرمة عام ٣١٧هـ/٩٢٩م، فقتلوا الحجاج فى الكعبة واقتلعوا الحجر الأسود وأرسلوه إلى عاصمتهم فى هجر حيث بقي هناك لمدة ٢٢ عاماً، واستمر نفوذ القرامطة فى البحرين حتى عام ٤٧٠هـ/١٠٧٧م، عندما استطاعت قوات الخلافة العباسية ببغداد أن تنتصر على القرامطة فى معركة الخندق التي أنهت دولة القرامطة فى إقليم البحرين.[١٢]

ج. العيونيون (٤٧٠-٦٣٠هـ/١٠٧٧-١٢٣٢م)

عقب انهيار دولة القرامطة انقسم إقليم البحرين إلى ثلاثة أقسام انفرد بحكم كل منها حاكم مستقل، ففي الأحساء تمكن عبد الله بن علي العيوني من فرض حكم العيونيين من عبد القيس، وفى القطيف استقل يحيى بن عياش، بينما خضعت أوال لحكم أبي البهلول العوام، غير أن عبدالله العيوني استطاع أن ينهي حكم أبي البهلول فى أوال وابن عياش فى القطيف، وأن ينفرد بحكم إقليم البحرين، حيث امتدت سلطة العيونيين لأكثر من قرن ونصف القرن من الزمان، إذ انهار حكمهم على يد عصفور بن راشد من بني عامر.[١٣]

د. حكم السلغريين فى أوال (٦٣٦-٦٥١هـ/١٢٣٨-١٢٥٣م)

استولى الأمير أبو بكر بن سعد بن زنكي بن سنقر السلغري على جزيرة قيس، بعد أن قتل حاكمها سيف الدين الهرمزي، وفى عام ٦٣٦هـ/١٢٣٨م شن حملة على أوال انتهت بمقتل حاكمها محمد بن محمد العيوني، ثم بسط نفوذه بعد ذلك على القطيف وجزيرة تاروت. وفى مواجهة المد المغولي من الشرق اضطر حاكم قيس إلى التنازل عن حكم تلك الأقاليم فى حدود عام ٦٥١هـ/١٢٥٣م للشيخ عصفور بن راشد.[١٤]

وفى غضون الفترة الممتدة ما بين قيام ثورة الزنج وحتى نهاية حكم الزنكيين شهد إقليم البحرين تدهوراً اقتصادياً وتبعية سياسية للدول والإمارات المجاورة، كما عانى أهل الإقليم من التطرف فى جباية الضرائب التي تجاوزت حدود الطاقة، مما أدى إلى فقدان ما كانت تتمتع به

البحرين من مكانة تجارية.

هـ- دولتا بني عامر بن ربيعة: العصفوريون والجبور (٦٥١-٩٢٧هـ/١٢٥٣-١٥٢١م)

ألحقت الحملات المغولية أضراراً فادحة فى حركة التجارة عبر الخليج العربي مما أدى إلى تحول طرق التجارة نحو البحر الأحمر، باستثناء هرمز التي أصبحت نقطة عبور تجارة المحيط الهندي إلى أوروبا.

ويمكن الحديث فى هذه الفترة عن النفوذ الهرمزي فى منطقة الخليج العربي وخضوع البحرين اسمياً لسلطتهم من جهة، وعن حكم بطني قبيلة بني عامر بن ربيعة الفعلي على البحرين (الجزر والإقليم) مع التزامهم بدفع إتاوة سنوية لهرمز منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

فقد تبوأت هرمز طيلة القرنين الرابع والخامس عشر الميلاديين مكانة تجارية هامة فى تجارة العبور. وفى عام ٧٣١هـ/١٣٣٠م توغل حاكم هرمز الشيخ قطب الدين تهمتم الثاني بأسطوله الضخم فى الخليج العربي واستولى على جميع الجزر ومن بينها جزر البحرين، وأصبحت البحرين من أقاليم هرمز حيث كانت تصدر منتجات البحرين وثرواتها من تمور وأسماك ولؤلؤ إلى هرمز.

وقد قامت عدة حركات تمرد فاشلة ضد سلطة الهرمزيين فى البحرين حيث تشير المصادر إلى تحرك أحد القادة الهرمزيين تورانشاه بعد ذلك بخمسة عشر عاماً لقمع ثورة فى البحرين.

واستمرت سيطرة هرمز على حركة الملاحة والتجارة فى الخليج العربي حتى وقعت تحت سيطرة البرتغاليين عام ٩١٣هـ/١٥٠٧م، وبعد قمع التمرد الذي وقع فى هرمز عام ٩٢١هـ/١٥١٥م، اضطر حاكمها تورانشاه إلى دفع إتاوة للبرتغاليين وفقدت هرمز بذلك مكانتها التجارية ونفوذها فى منطقة الخليج العربي.[١٥]

أما على صعيد الإدارة المحلية فقد استمر حكم دولة العصفوريين على البحرين (الجزر والإقليم)، إلا أنهم كانوا فى غالب الأحيان مضطرين لدفع الإتاوة السنوية للهرمزيين، وقد تمكن الجبور من التحرر من سلطة هرمز مما أدى إلى تحالف الهرمزيين مع البرتغاليين لشن حملة مشتركة ضد البحرين عام ٩٢٧هـ/١٥٢١م قضي على دولة الجبور فيها وخضعت البحرين للنفوذ البرتغالي.

ثالثاً: بداية تاريخ البحرين الحديث

درج المؤرخون على اعتبار مطلع القرن السادس عشر بداية للعصر الحديث، حيث بدأت أوروبا تستفيق من سباتها العميق وتخرج من عصورها المظلمة إلى عهد الكشوفات الكبرى، وتمثلت النهضة الأوروبية فى عدة مظاهر من أهمها: التقدم العلمي المتمثل فى تطور علم الملاحة والرحلات الكشفية التي وصلت إلى الأمريكيتين عبر المحيط الأطلسي واجتازت رأس الرجاء الصالح متجهة نحو المحيط الهندي، كما شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الأوروبية الحديثة، ونمو الاقتصاد الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، ونتج عن هذا التطور تنافس استعماري بين القوى الأوروبية الحديثة للسيطرة على تجارة الشرق، وبالتالي فقد عدّ الأوروبيون عبور فاسكو دي جاما رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م بداية لانتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، ولذلك فقد شكلت مرحلة الاستعمار الأوروبي نقلة لشعوب المحيط الهندي التي خضعت لها، فأسهمت الحملات الغربية فى توعية هذه الشعوب بالتطورات التي طرأت على علم الملاحة وصناعة السفن، وحفزت القوى الإسلامية للدفاع عن نفسها، مما ساعد على نهضتها وانتقالها فى وقت متزامن مع أوروبا إلى العصر الحديث.

وفى مقابل الرأي القائل ببداية التاريخ الحديث فى مطلع القرن السادس عشر، دعا عدد من المؤرخين إلى مراجعة تحديد فترة انتقال المنطقة العربية إلى العصر الحديث بالمقاييس الأوروبية، حيث إن العالم العربي لم يشهد فى تلك الفترة تحولاً يذكر، فعلى الصعيد الاقتصادي كانت المنطقة العربية تعيش فى مرحلة كساد وفقر بسبب الصراع بين القوى الإسلامية، وتعرقلت تجارة الخليج العربي بسبب انعدام الأمن وكثرة التعدي على السفن التجارية، أما على الصعيد السياسي فإن القوى التي عاصرت الاستعمار الأوروبي: كالجبور فى البحرين، والنبهانيين فى عُمان، ومملكة هرمز، بالإضافة إلى الصفويين والمماليك، كانت جميعها تنتمي إلى العصور الإسلامية التقليدية فى المنطقة، ولم يكن الغزو الخارجي يمثل نقلة نوعية بالنسبة لها.

وعلى الصعيد نفسه فإن القوى الأوروبية التي بسطت نفوذها على العالم الإسلامي خلال القرنين السادس والسابع عشر لم تتمكن من تحقيق أي تحديث يذكر فى الشرق الإسلامي، بل إن المتتبع لمذكرات دلبوكيرك على سبيل المثال يرى بأن دوافعه للتوسع الاستعماري تمثل امتداداً لمرحلة الحملات الصليبية أكثر من انتمائها إلى العصر الحديث، ولم تكن القوى التوسعية كالبرتغال أو حتى بريطانيا وفرنسا فى تلك المرحلة المبكرة تحمل كثيراً من عوامل التحديث والتطوير لشعوب المحيط الهندي التي خضعت لهيمنتها.(١٦)

ولعل النتيجة التي خلص إليها العديد من المؤرخين، هي التشكيك فى صحة اعتبار القرن السادس عشر مرحلة انتقالية للمنطقة العربية إلى العصر الحديث، باعتبار أن للمنطقة العربية خصوصيتها، وبأنها قد بدأت مرحلة الانتقال إلى العصر الحديث فى مطلع القرن الثامن عشر، ومن أهم تلك التحولات التي طرأت فى تلك الفترة ما يأتي:(١٧)

١- التحولات السياسية

انعكست سلسلة الهزائم العثمانية فى أوروبا خلال القرن الثامن عشر سلباً فى سيطرة الدولة على أقاليمها العربية التي بدأت تمارس استقلالاً سياسياً وإدارياً عن اسطنبول، فظهرت فى هذه الأقاليم أنظمة سادتها قيادات محلية، حيث هيمنت القبائل العربية فى البصرة والأحساء.

٢- التحولات الاقتصادية

شهد القرن الثامن عشر تطورات اقتصادية تمثلت فى انتعاش الحركة التجارية عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، وتزامن مع النشاط التجاري ظهور طبقة متمولة من التجار المحليين ونمو فى الحركة الصناعية. وأدى ذلك إلى نشوء كيانات سياسية على سواحل الخليج العربي تتبنى سياسة التجارة الحرة.

٣- التحولات الاجتماعية

المتمثلة فى حركة هجرات واسعة من أواسط شبه الجزيرة العربية متجهة إلى الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، حيث أحدثت هجرات القبائل العربية تحولاً اجتماعياً يتمثل فى زيادة الوجود العربيَ القبلي فى المنطقة.

ويمكن القول بأن منطقة الخليج العربي لم تشهد أية تحولات كبرى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، إبان تواجد البرتغاليين والهولنديين، بل إن هذه القوى مارست احتكاراً اقتصادياً، وتسلطاً سياسياً، وصراعاً فيما بينها أدى إلى تدهور عام فى المنطقة بأسرها، وفى القرن الثامن عشر تمتع إقليم الأحساء باستقلالية تحت حكم بني خالد الذين تمردوا على الحكم العثماني.

ولا يمكن فصل البحرين عن مجمل التطورات التي طرأت على منطقة الخليج العربي، حيث يعدّ الكثير من المؤرخين أن مطلع القرن الثامن عشر هو البداية الفعلية لتاريخ البحرين الحديث.

ولعل الابتداء بتاريخ البحرين منذ مطلع القرن السادس عشر فى هذا المقرر، لا يعدو أن يكون مقدمة أساسية لفهم تطورات المرحلة الحديثة.

هوامش الفصل الثاني

١- عبد الرحمن مسامح (١٩٩٧)، **مقدمة فى تاريخ البحرين القديم**، البحرين، ص ٥٦-٥٩.

٢- المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.

٣- عبد الله بن خالد الخليفة وعبد الملك يوسف الحمر (١٩٨٢)، **البحرين عبر التاريخ**، ج١، البحرين. ص ٣٥-٤١.

٤- عبدالرحمن مسامح (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٤.

٥- P. Mansfield, **A History of the Middle East** (1992), London. p 7.

٦- **The Encyclopedia of Islam** (1979), art. Bahrain, Leiden,, 1/942

٧- محمد جمال الدين سرور (د.ت.)، **تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٢٠٥-٢٠٨.

٨- فاروق عمر (١٩٨٣)، **الخليج العربي فى العصور الإسلامية**، دبي، دار القلم، ص ٣٥.

٩- راشد أبو زيد ووداد النابودة (١٩٩٨)، **تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر**، دبي، ص ٢٨-٣٠.

١٠- عبد الرحمن العاني (٢٠٠٠)، **البحرين فى صدر الإسلام**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ص ١٦٥-١٧٠.

١١- محمد ارشيد العقيلي (١٩٩٣)، **الخليج العربي فى العصور الإسلامية**، بيروت، دار الفكر العربي، ص ١٥٥-١٦٢.

١٢- طه الولي (١٩٨١)، **القرامطة**، بيروت، ص ١٥٠-١٥١.

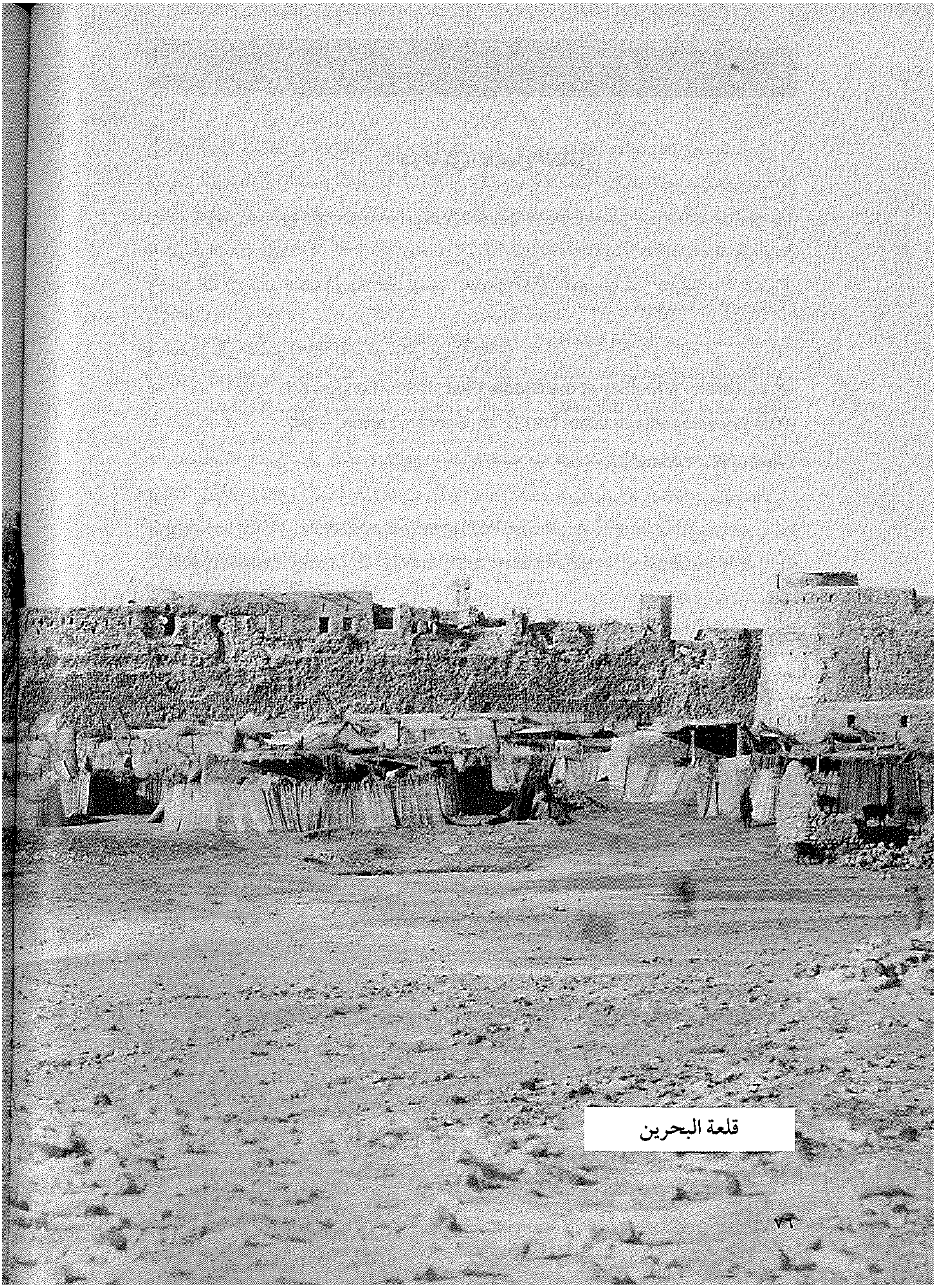
١٣- إبراهيم البلوشي (٢٠٠٢)، **بلاد البحرين فى العصر العباسي الثاني**، أبوظبي، المجمع الثقافي، ص ١٨٧.

١٤- المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

١٥- جمال زكريا قاسم (١٩٨٥)، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية فى عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧-١٨٤٠**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٦٩.

١٦- انظر على سبيل المثال: غوستاف لوبون (١٩٤٥)، **حضارة العرب**، تعريب عاد زعيتر، القاهرة؛ وكارل بروكلمان (١٩٤٩)، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ليدن، بريل.

١٧- انظر على سبيل المثال: دانييل كريسيليوس (١٩٨٥)، **جذور مصر الحديثة**، تعريب عبد الوهاب بكر، القاهرة. وكذلك: بيتر جران (١٩٩٣)، **الجذور الإسلامية للرأسمالية**، تعريب محروس سليمان، القاهرة.



قلعة البحرين

الفصل الثالث

البحرين بين الأطماع الأوروبية والإقليمية (١٥٠٠ - ١٧٠٠)



أولاً: الكشوفات الكبرى ودوافع الغزو البرتغالي للمحيط الهندي
١- الكشوفات الكبرى
٢- دوافع الغزو البرتغالي للمحيط الهندي

ثانياً: البرتغاليون فى الخليج العربي
١- مملكة هرمز
٢- الأوضاع الداخلية فى عُمان
٣- البحرين
٤- الغزو البرتغالي للجنوب العربي

ثالثاً: موقف القوى الإسلامية من الغزو البرتغالي
١- دولة المماليك
٢- الدولة الصفوية
٣- الدولة العثمانية

رابعاً: الحملات البرتغالية ضد البحرين
١- حملة عام ١٥١٤ بقيادة بيرو دلبو كيرك
٢- حملة عام ١٥٢٠ بقيادة جومز دي سوتومايور بمشاركة الهرمزيين
٣- حملة عام ١٥٢١ بقيادة أنطونيو كوريا بمشاركة الهرمزيين
٤- حملة عام ١٥٢٩ بقيادة سيماو دا كونها

خامساً: انهيار الوجود البرتغالي فى الخليج العربي
١-عوامل انهيار النفوذ البرتغالي فى المحيط الهندي
٢- طرد البرتغاليين من البحرين عام ١٦٠٢

سادساً: صراع القوى الأوروبية والإقليمية فى القرن السابع عشر
١- القوى الأوروبية
٢- القوى الإقليمية

شهد مطلع القرن السادس عشر نهضة أوروبية كان من أهم نتائجها؛ الهجمة الاستعمارية على الشرق الإسلامي. وقد بذلت القوى الاستعمارية متمثلة فى البرتغال ومن ثم هولندا وبريطانيا وفرنسا جهوداً كبيرة لاحتكار تجارة الشرق والسيطرة على معابر التجارة العالمية عبر البحر الأحمر والخليج العربي. ومثلت البحرين فى تلك الفترة أهمية كبيرة لهذه القوى الاستعمارية بسبب موقعها الإستراتيجي فى تجارة العبور وما تتمتع به من موارد وثروات.

كما بذلت القوى الإقليمية، متمثلة فى الدولة العثمانية والدولة الصفوية، جهوداً مماثلة لبسط نفوذها على البحرين التي أصبحت ساحة صراع بين القوى الدولية والقوى الإقليمية، حيث تمكن البرتغاليون فى حركة خاطفة من بسط نفوذهم عليها عام ١٥٢١. وبعد انهيار الوجود البرتغالي فى مطلع القرن السابع عشر تنافس الهولنديون والبريطانيون للسيطرة على الخليج العربي، فى حين تصارعت القوى الإقليمية للسيطرة على البحرين والتحكم بثرواتها.

أولاً: الكشوفات الكبرى ودوافع الغزو البرتغالي للمحيط الهندي

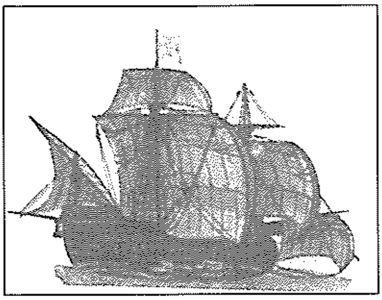
١-الكشوفات الكبرى

استهل المكتشفون البرتغاليون القرن الخامس عشر عصر «الكشوفات الكبرى»، يساعدهم فى ذلك إطلالهم على المحيط الأطلسي حيث تقع البرتغال فى شبه جزيرة أيبيريا فى أقصى جنوب غربي قارة أوروبا.

وكان للأمير البرتغالي هنري الملاح (١٣٩٤-١٤٦٠) دور مهم فى حركة الكشوف الجغرافية، حيث وصلت السفن البرتغالية فى عهده إلى جزيرة ماديرا عام ١٤١٩، وإلى الآزور عام ١٤٣١، وقام المكتشفون البرتغاليون بعده باكتشاف الساحل الإفريقي الغربي وصولاً إلى سيراليون.


صورة ١٠: فاسكو دي جاما

وفى عام ١٤٨٨ قاد بارثلوميو دياز الرحلة البحرية الأولى حول الرأس الجنوبي لإفريقيا، ثم قرر الملك مانويل (١٤٩٥-١٥٢١) أن يدعم قوة بحرية جريئة للدوران حول جنوب إفريقيا حتى آسيا، وتسلم فاسكو دي جاما هذه المهمة عام ١٤٩٧، حيث قاد أربعة سفن حول الرأس الجنوبي لإفريقيا وأطلق على المنطقة اسم «رأس الرجاء الصالح»، ووصل إلى الهند عام ١٤٩٨.

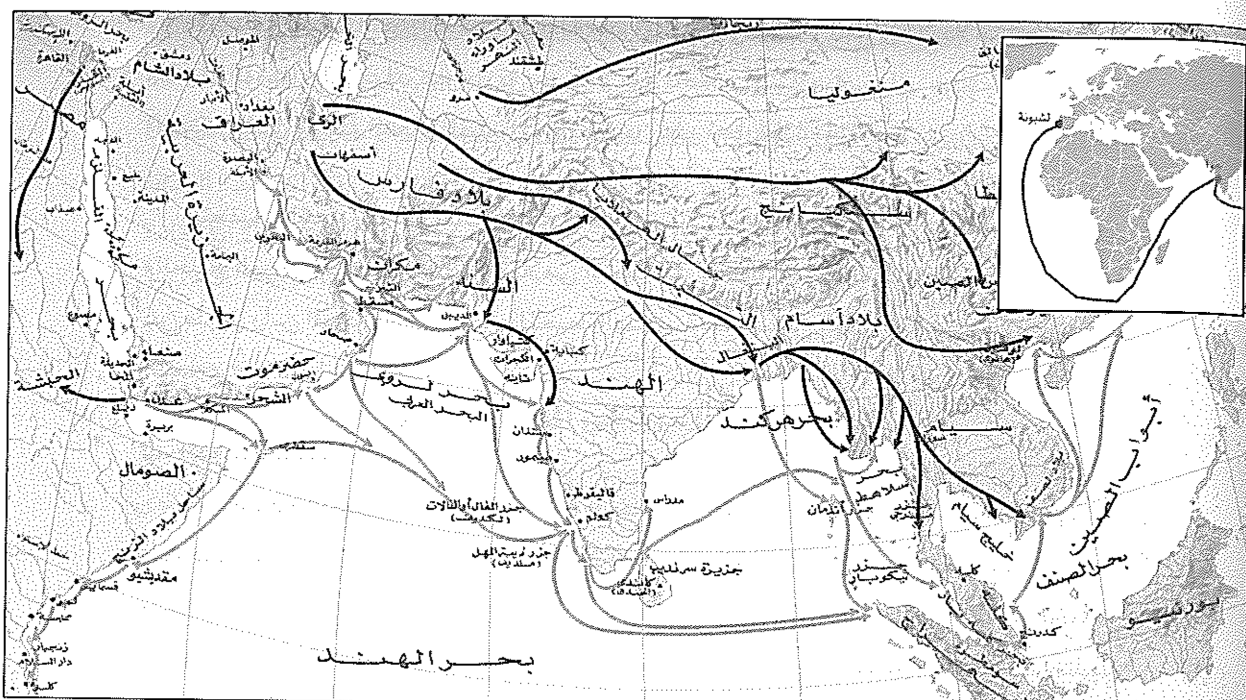

صورة ١١: سفينة برتغالية

ولتحقيق هذا التوسع قام البرتغاليون بتطوير أنواع جديدة من السفن الشراعية العابرة للمحيطات، والقادرة على البقاء فى البحر عدة أشهر دون حاجة للجوء إلى الموانئ للتزود بالمؤن والمياه، وبهذه السفن تمكن البرتغاليون من التمرس على الملاحة فى أعالي البحار، واستفادوا من خرائط المسلمين البحرية للإرشاد الملاحي واستخدموا فى أساطيلهم البوصلة البحرية والأسطرلاب، وطور البرتغاليون عدة سفن تتميز بسرعة الحركة وتم تزويدها بالمدافع التي برع البرتغاليون فى استخدامها فى معاركهم البحرية.

لقد ضمنت هذه التطورات فى علم الملاحة سيادة البرتغاليين فى البحار والمحيطات لمدة تزيد عن قرن من الزمان حيث عبرت السفن البرتغالية سواحل جنوبي إفريقيا وجنوبي شبه الجزيرة العربية نحو الهند، ثم اندفع البرتغاليون نحو الصين عام ١٥١٦، ووصلت سفنهم شواطئ اليابان عام ١٥٤٢.

وما إن حل النصف الثاني من القرن السادس عشر حتى كان للبرتغاليين إمبراطورية شاسعة فيما وراء البحار، شملت مستعمرات فى إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، حيث كسبت البرتغال ثروة كبيرة من مصادرها فى المستعمرات؛ فانتفعت من تجارة البهارات فى آسيا، وحصلت على الذهب من إفريقيا، كما شاركت فى تجارة الرقيق.

وفى هذه الأثناء تمكن البرتغاليون من انتزاع السيادة البحرية فى المحيط الهندي من أيدي المسلمين وتطويقهم فى البحار الجنوبية، ولكن قوتهم بدأت تضعف إثر تعرضهم للاحتلال الإسباني عام ١٥٨٠ واستمر خضوع البرتغاليين للتاج الإسباني لمدة ستين عاماً حتى قاد جون دوق براجانزا عصياناً أخرج فيه الإسبان واستعاد استقلال البرتغال عام ١٦٤٠، وبالرغم من استعادة البرتغاليين استقلالهم إلا أن الضعف أخذ ينخر فى جسد إمبراطوريتهم المترامية أطرافها فيما وراء البحار وبدأوا يفقدون إمبراطوريتهم البحرية والتجارية فى المحيط الهندي لحساب الهولنديين والإنجليز والفرنسيين.(١)



خريطة ٥: مسالك التجارة فى القرن الخامس عشر والطريق البحري بين لشبونة وجوا

٢- دوافع الغزو البرتغالي للمحيط الهندي

أ. الدوافع الاقتصادية:

كان الهدف الرئيس للبرتغاليين فى رحلاتهم نحو المحيط الهندي؛ محاولة اكتشاف طريق جديد يصل إلى الهند مباشرة، فقد كانت التجارة بين الشرق والغرب منذ القدم تسلك أحد طريقين رئيسين هما: طريق البحر الأحمر ومصر، وطريق الخليج العربي والشام.

وكان كلا الطريقين يخضعان لسيطرة القوى الإسلامية، مما أثار سخط القوى الأوروبية من التبعية الاقتصادية للمسلمين، فقد كانت الاضطرابات والأزمات السياسية فى الشرق الإسلامي تؤثر فى تدفق التجارة إلى أوروبا، حيث كانت القوافل المحملة بالبضائع إلى أوروبا تتعرض للسلب والنهب، وكان حكام الشام ومصر من المماليك يفرضون ضرائب باهظة على التجارة المارة ببلادهم.

وكان لاتصال التجار البرتغاليين بالمدينتين التجاريتين فى إيطاليا: جنوة والبندقية، أثر فى التعرف على بضائع الشرق الإسلامي وتجارته، وشاهد البرتغاليون مدى ثراء البنادقة والجنويين نتيجة احتكارهم نقل السلع الشرقية من موانئ مصر والشام إلى أوروبا، وكان للتوابل فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر أهمية كبيرة فى أوروبا[٢]

وقد سعى البرتغاليون لتحقيق الهيمنة البرتغالية على تجارة الشرق الإسلامي، من خلال محاولة الوصول إلى الهند عبر طريق جديد لا يمر بالبلاد الإسلامية، وذلك بهدف التخلص من الاحتكار الذي فرضه التجار المسلمون والإيطاليون على تجارة الشرق الإسلامي.

ولتحقيق ذلك أدرك البرتغاليون بأنه لا بد لهم من إغلاق معابر التجارة عبر البحر والأحمر والخليج العربي لإضعاف العالم الإسلامي اقتصادياً، وتحويل حركة التجارة العالمية نحو أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح عبر المحيط الهندي، ومنع السفن الإسلامية من مزاولة نشاطها التجاري فى البحار الجنوبية.[٣]

ب. الدوافع الدينية:

كان للدافع الديني دور كبير فى حركة التوسع البرتغالي، حيث أسبغت الكنيسة الكاثوليكية رعايتها الروحية على جهود الأمير هنري الملاح، وأعطته الحق الكامل لغزو الشعوب التي يسودها «أعداء المسيح». وقد دفع الضغط العسكري للدولة العثمانية فى شرق أوروبا البابا نيقولا الخامس (١٤٤٧-١٤٥٥) لإعداد مخطط لضرب المسلمين فى عقر دراهم عن طريق إعداد حلف صليبي جديد، وكانت الرحلات الكشفية وسيلة فعالة للوصول إلى قلب العالم الإسلامي.

وانتشرت فى أوروبا أسطورة بطريرك مسيحي يبسط نفوذه فى الشرق الإسلامي ويحارب «أعداء المسيح» اسمه برستور جون (أو القديس يوحنا)، وساد الاعتقاد بأن الحبشة هي المملكة النصرانية التي سيتحالف الأوروبيون معها لضرب العالم الإسلامي، وبحث المكتشفون البرتغاليون بجد ومثابرة عن هذه المملكة وأقاموا الاتصالات مع الحبشة لأجل هذا الغرض.[٤]

وحرصت حكومة البرتغال على إرسال مجموعة من رجال الدين مع كل حملة استكشافية حتى يقوموا بمهمة التبشير، وكانت تلك المساعي تحظى بدعم الكنيسة فى روما، حيث أمر البابا أن يرسم الصليب على أشرعة السفن البرتغالية وملابس بحارتها.[٥]

ج. الدوافع السياسية:

يتمثل العامل السياسي فى رغبة البرتغاليين بتأسيس إمبراطورية فى آسيا وإفريقيا؛ فبعد أن فشلت البرتغال فى توسيع حدودها البرية فى أوروبا، اتجهت نحو البحر لزيادة دائرة نفوذها التجاري الاستعماري.

وقد كانت القوى الأوروبية تعيش حالة من التنافس فيما بينها على الأصعدة السياسية والاقتصادية، وكان من أهم الأهداف التي دفعت البحارة البرتغاليين لخوض غمار المحيطات: تحقيق الأمجاد للتاج البرتغالي، حيث كان الملك مانويل الثاني يمول هذه الرحلات ويوليها اهتماماً بالغاً نظراً لما تحققه للبرتغال من مكانة علمية وسياسية بين دول أوروبا، وقد أكد هذا الهدف احتلال البرتغاليين للهند وإنشاء منصب نائب الملك فيها عام ١٥٠٥، حيث يعد ذلك بداية إقامة حكومة برتغالية فى الهند.(٦)

ثانياً: البرتغاليون فى الخليج العربي

عندما كانت السفن البرتغالية على مشارف مياه الخليج العربي كان فى مواجهتها ثلاث قوى إقليمية هي مملكة هرمز وعُمان والبحرين، وقد كانت هذه القوى تمر بحالة من الضعف والصراع الداخلي حيث هيمن الصراع بين الهرمزيين والجبور فى مطلع القرن السادس عشر، مما ساعد البرتغاليين على الاستفادة من الأوضاع السياسية المتردية فى المنطقة وتوظيف الخلافات بين القوى الإقليمية المتصارعة لتوسيع نفوذ إمبراطوريتهم فى منطقة الخليج العربي، ويمكن تلخيص الأحوال السياسية فى الخليج العربي فيما يأتي:

١ - مملكة هرمز

تأسست مملكة هرمز فى جزيرة جرون خلال السنوات الأخيرة من القرن الثالث عشر، وذلك عندما استولى ملك هرمز على هذه الجزيرة بعد أن أخرج كرهاً من الساحل الشرقي من الخليج العربي.(٧)

وقد تبوأت مملكة هرمز طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين مركزاً تجارياً مهماً فى تجارة العبور، وتمكن ملوكها من بسط سيطرتهم على الحركة الملاحية والتجارية فى المنطقة، وذلك بعد أن نجحوا فى القضاء على نفوذ حكام جزيرة قيس الذين سيطروا على حركة التجارة البحرية فى الخليج العربي خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين؛ حيث تشير المصادر إلى أن حاكم هرمز الشيخ قطب الدين تهمتم الثاني قد توغل بأسطوله الضخم فى الخليج العربي سنة ١٣٣٠ واستولى على جميع الجزر ومن بينها جزر البحرين، وأصبحت البحرين من أقاليم هرمز حيث كانت تصدر منتجات البحرين وثرواتها من أسماك ولؤلؤ وتمور إلى هرمز، وكانت هذه السنة هي بداية العصر الذهبي لمملكة هرمز بعد أن

أصبحت لها السيادة المطلقة على الحركة التجارية والملاحية فى الخليج العربي.[٨]

وفى سنة ١٤٧٧ استنجد الأمير سلغور بأجود سيف بن زامل شيخ الجبور لمساعدته على تولي الحكم عقب وفاة والده الملك فخر الدين تورانشاه، فقام أجود بنصرته على إخوته وتنصيبه ملكاً على هرمز مقابل أن يتنازل ملك هرمز عن جزيرة البحرين - باستثناء بعض بساتينها - وكذلك عن إيرادات القطيف.[٩]

وعلى الرغم من خسارتها للبحرين، إلا أن مملكة هرمز استمرت فى بسط سيطرتها على حركة الملاحة والتجارة فى الخليج العربي، وخضعت لها مناطق على ساحل عُمان وبر فارس، حيث امتد نفوذها فى مطلع القرن السادس عشر ليشمل موانئ عُمان، ومن أهمها: صور وقلهات وقريات ومسقط وصحار وخورفكان وكلبا، ومن رأس مسندم حتى رأس الخيمة وأم القيوين، أما على الساحل الشرقي للخليج العربي فكانت هرمز تبسط نفوذها على المنطقة الممتدة من مصب نهر ميناب (قرب هرمز القديمة) إلى نهر نابند، كما شملت جميع الجزر الواقعة بين ساحل عُمان وبر فارس[١٠]

ويصف الرحالة الأوروبيون مكانة هرمز التجارية، فيذكرون أنه كان يرسو فى مينائها أكثر من ٣٠٠ سفينة من مختلف موانئ آسيا وإفريقيا ويقيم بها بصفة دائمة ٤٠٠ تاجر ووكيل من جنسيات مختلفة، وأنها نظيفة وتكثر فيها الأبنية، وقد أسهبت كتب الرحالة الأوروبيين فى وصف جمالها وثراء أهلها ومستوى معيشتهم المتقدم، وقد بسطت هرمز سيطرتها التجارية والسياسية على معظم الموانئ والمدن الساحلية والجزر، ومن بين هذه الجزر البحرين.[١١]

٢- الأوضاع الداخلية فى عُمان

استهلت عُمان القرن السادس عشر بتولي محمد بن إسماعيل الإسماعيلي (١٥٠٠-١٥٣٥)، بعد قتله الملك سليمان النبهاني،[١٢] وفى زمنه تعرضت المقاطعات الداخلية الخاضعة للملوك النبهانيين لثورات الإباضيين المتحمسين لبعث الإمامة الإباضية، ابتداء من عام ١٥٠٠ حتى عام ١٦٢٤[١٣] وأدى ذلك إلى تردي الأوضاع السياسية وتفكك المناطق العُمانية بين أربع قوى متصارعة، فبالإضافة إلى الصراع بين النبهانيين والإباضيين، تنازع الهرمزيون والجبور السيطرة على السواحل العُمانية؛ فخضعت مسقط وخورفكان وقلهات وصور وغيرها من المدن الساحلية لمملكة هرمز، بينما خضعت أقاليم ساحلية أخرى من الساحل العُماني إلى حكم الجبور.[١٤]

٣- البحرين

يمكن وصف الأوضاع العامة فى أرخبيل جزر البحرين بأنها كانت تعكس حالة فريدة من التنوع السكاني، والازدهار الاقتصادي، والاستقرار السياسي، فى ظل حكم دولة الجبور التي بسطت هيمنتها على البحرين منذ منتصف القرن الخامس عشر.

ففي سنة ١٤٩٨ تعرض الجغرافي الشهير أحمد بن ماجد لوصف جزر البحرين بإسهاب؛ فتحدث عن حركة الغوص التي تستقطب نحواً من ألف مركب،[١٥] وفى سنة ١٥٠٣ أكد الرحالة الإيطالي فارتيما وجود عدد كبير من السفن التابعة لمختلف الأقاليم حول البحرين التي يحكمها سلطان مسلم.[١٦]

وبحلول سنة ١٥١٢ كانت البحرين لا تزال تتمتع بالسمعة نفسها فى مجال ازدهار مهنة الغوص، وما تدره تجارتها من أرباح كبيرة، حيث تحدث الرحالة البرتغالي تومي بيريز عن ذلك بقوله:
«إن الجزيرة الرئيسة فى الخليج هي البحرين، وتمتاز بتوفر أفضل أنواع اللؤلؤ فيها، حيث ليس له وجود فى مناطق أخرى غيرها، ويشكل جزءاً مهماً من تجارة هرمز».[١٧]

وبعد ذلك بعامين (أي فى سنة ١٥١٤) عبر القائد البرتغالي أفونسو دلبوكيرك عن رغبته فى بسط السيطرة على البحرين، التي لفت انتباهه فيها ثراء مغاصاتها باللؤلؤ، وانعكاس ذلك على ازدهار الحركة التجارية فيها، قائلاً:
«إن البحرين أهم ما يمكن أن يهتم به الإنسان، ذلك أن عدداً كبيراً من المراكب تنطلق منها فى اتجاه الهند، محملة بعدد كبير من الخيول، وكذا بكميات مهمة من اللؤلؤ، إن الاستيلاء عليها والتحكم فيها أمر هين إذا ما ساعدنا الإله فى ذلك وتوفر لنا الوقت».[١٨]

وفى سنة ١٥١٨ تحدث الرحالة البرتغالي دوارتي باربوسا عن أهمية مهنة الغوص فى ازدهار الحركة التجارية بالبحرين قائلاً:
«يأتي تجار هرمز إلى البحرين لشراء حبات اللؤلؤ ليقوموا بإعادة بيعه فى الهند، ويجنوا من ورائه أرباحاً طائلة، ويذهبون كذلك إلى مملكة نارسنجا عبر الجزيرة العربية وفارس لشراء اللؤلؤ أيضاً، ويوجد اللؤلؤ بدروه فى جميع أنحاء بحر فارس، غير أن البحرين هي المكان الذي يتسم بكثرة وجوده».[١٩]

وقد استمر ازدهار مهنة الغوص فى البحرين وتميز لؤلؤها بجودته، فى لفت انتباه الرحالة الغربيين طوال فترة القرن السادس عشر، ففي مطلع عشرينيات ذلك القرن أشار المؤرخ البرتغالي باروس إلى أن البحرين:

«تمتاز بموقع فذ وسط الخليج، وتبحر إليها العديد من السفن المحملة بشتى أنواع البضائع، ومن حولها تتكاثر أصداف اللؤلؤ فى البحر من الأصناف الجيدة، ويتولى تجار البحرين إدارة عمليات الغوص على اللؤلؤ، ويجنون من ذلك أرباحاً ضخمة، ويأتي إلى البحرين تجار من هرمز لشراء اللؤلؤ ومن ثم بيعه فى أسواق الهند، ومن صفات جزيرة البحرين أيضاً تعدد ما فيها من الفواكه، وينابيع المياه العميقة المالحة والتمور والصقور والقمح والشعير والخيول».[٢٠]

ويلاحظ فى هذا النص إلى أن باروس لم يكتف بالحديث عن ازدهار مهنة الغوص فحسب، بل تعرض كذلك للحديث عن الزراعة فى البحرين.

ولم يكن باروس هو المؤرخ الوحيد الذي استرعت الزراعة انتباهه فى السنوات الأولى من القرن السادس عشر، فقد سبقه ابن ماجد فى وصف المحاصيل الزراعية والحيوانات فى البحرين بقوله:

«وفيها جملة من النخيل المثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف، والخيل والإبل والبقر والأغنام، وفيها عيون جارية ورمان وتين واترنج وليم».[٢١]

وتؤيد المصادر البرتغالية ما ذكره ابن ماجد من تنوع كبير فى المنتجات الزراعية التي تشمل: التمور والفواكه والرمان والخوخ والتين ومختلف أنواع الخضروات، حيث شبهتها فى هذا الباب بشبه جزيرة أيبيريا التي يكثر فيها إنتاج الفواكه، معللة ذلك بأن: «موضع تلك الجزيرة (البحرين) فى حد ذاته منخفض، وهي كثيرة النخيل وشديدة الرطوبة والخضرة، حتى إنه أينما حفر السكان يجدون الماء»[٢٢]

وورد فى الأعمال الكاملة لأفونسو دلبوكيرك بأنه:

«فى الخليج توجد أيضاً جزيرة يقال لها البحرين كذلك مشهورة بإنتاج الخيول بكثرة، كما تشتهر بمحصول الشعير وبتنوع فواكهها».[٢٣]

ويستشف من هذه النصوص أن جزر البحرين كانت تتمتع باقتصاد مزدهر ومستقر، ويظهر ذلك جلياً فى تعدد أنماط الإنتاج المتمثلة فى: الغوص على اللؤلؤ، والزراعة، والتجارة البحرية، وقد أدى ذلك الازدهار إلى وجود تنوع سكاني لاحظه ابن ماجد فى وصفه للبحرين من خلال حديثه

عن وجود عدد كبير من القرى، بالإضافة إلى استيطان جملة قبائل من العرب فيها، واستقرار مجموعة من كبار تجار الخليج العربي فيها، مما انعكس بدوره على الحركة العمرانية فى البحرين حيث وصف ابن ماجد مدنها بأنها «غاية فى العمارة».[٢٤]

ونقل المؤرخ البرتغالي باروس عن أحد الرحالة البرتغاليين فى الربع الأول من القرن السادس عشر قوله:
«إن البحرين يعيش فيها تجار كثيرون، وغيرهم من الناس وافري الثراء ... ودورها الجميلة مبنية من الحجارة والجير، وهي تتألف من عدة طوابق، تزينها شرفات ونوافذ كبيرة، وبالأخص منها قصور الملك التي تحاكي النمط الفارسي فى البناء، وذلك لكون الجزيرة غنية جداً».[٢٥]

وتقودنا تلك الروايات التاريخية إلى الحديث عن الأوضاع السياسية فى جزر البحرين فى مطلع القرن السادس عشر، حيث كانت البحرين تخضع لحكم الجبور الذين فرضوا سيطرتهم على جزر البحرين منذ منتصف القرن الخامس عشر، وامتدت سلطتهم إلى تخوم نجد، وتمكنوا من تسيير دفة أمورهم مستقلين تماماً عن مملكة هرمز، وأصبح شيخ بني جبر يلقب بسلطان البحرين والقطيف والأحساء ورئيس أهل نجد، ولم يقتصر امتداد سيطرة الجبور على تلك المناطق وإنما امتد نفوذهم إلى كثير من المقاطعات والموانئ العُمانية، وكان تعاظم نفوذ الجبور هذا دافعاً لاستئناف الصراع بينهم وبين ملوك هرمز.[٢٦]

وقد تعرض ابن ماجد لوصف الأوضاع السياسية فى جزر البحرين فذكر بأنها:
«فى تاريخ هذا الكتاب لأجود بن زامل بن حصين العامري أعطاه لها هي والقطيف السلطان سرغل بن نور شاه أن يقوم بنصره على إخوته ويملكه جزيرة هرمز المتقدم ذكرها، وكتب بها عليه حجج واستثنى بعض بساتينها ففعل له ذلك وقام بنصره وملكه جرون، وأخذ البحرين والقطيف فى عام ثمانين وثمانمائة (١٤٧٥م)».[٢٧]

وصف شهاب الدين أحمد بن ماجد للأوضاع فى البحرين عام ١٤٩٨

«الجزيرة الثامنة وهي البحرين، وتسمى أوال، ... وفيها الماء الحالي من جملة جوانبها، وأعجب ما فيها مكان يقال له القصاصير يغوص الإنسان فى البحر المالح بالقربة ويملؤها من الماء الحالي وهو غرقان فى الماء المالح وما حواليها معادن اللؤلؤ يأوي إليها قريب ألف مركب، وفيها جملة قبائل من العرب وجملة تجار، وفيها جملة من النخيل المثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف والخيل والإبل والبقر والأغنام، وفيها عيون جارية ورمان وتين واترنج وليم، وهي فى غاية العمارة، وهي فى تاريخ هذا الكتاب لأجود بن زامل بن حصين العامري أعطاه لها هي والقطيف السلطان سرغل بن نور شاه أن يقوم بنصره على إخوته ويملكه جزيرة هرمز المتقدم ذكرها، وكتب بها عليه حجج واستثنى بعض بساتينها ففعل له ذلك وقام بنصره وملكه جرون، وأخذ البحرين والقطيف فى عام ثمانين وثمانمائة»

المصدر: شهاب الدين أحمد بن ماجد (ط ١٩٨٩)، الفوائد فى أصول علم البحر والقواعد والفصول، تحقيق وتحليل إبراهيم خوري، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ص ٦٩.

٤- الغزو البرتغالي للجنوب العربي

بعد عبور البرتغاليين رأس الرجاء الصالح ووصولهم إلى المحيط الهندي بدأ الخليج العربي يلفت انتباههم نظرًا لموقعه الاستراتيجي على طريق التجارة بين أوروبا والشرق الإسلامي، حيث كان الممر الثاني إلى جانب البحر الأحمر الذي كان البرتغاليون يطمحون إلى السيطرة عليه وبخاصة بعد سيطرتهم على رأس الرجاء الصالح. وهدفهم فى ذلك إغلاق المنفذ المائي المهم أمام السفن العربية، ومنع وصول التوابل إلى أوروبا عن طريق الأراضي الإسلامية.[٢٨]



صورة ١٢: أفونسو دلبوكيرك

توجه القائد البرتغالي تريستان داكونها ضمن أسطول من ١٦ سفينة فى مارس عام ١٥٠٦ لتعزيز الحامية البرتغالية فى الهند، وعندما وصل إلى بحر العرب قام بالاستيلاء على جزيرة سوقطرة لتوسطها المسافة ما بين الخليج العربي والبحر الأحمر، وأقام فيها قلعة للبرتغاليين، ثم لم يلبث أن غادرها نحو الهند مخلفاً أفونسو دلبوكيرك على رأس قوة صغيرة لمهاجمة عدن، غير أن دلبوكيرك كان يرغب فى إحكام سيطرته على هرمز مخالفاً بذلك التعليمات التي تلقاها من داكونها، فتوجه بقواته نحو جزر كوريا موريا فى أغسطس عام ١٥٠٦ فاستولى عليها، ثم أخضع قلهات وقريات وأحرق السفن الراسية فيها وتوجه بعد ذلك نحو مسقط التي تمنعت أمامه فقام بقصفها بالمدافع ثم اقتحم المدينة وأمر بإشعال النيران فى مسجد المدينة والسفن الراسية فى مينائها، ثم أمر بالأسرى فأطلق سراحهم بعد أن فقأ عيونهم وجدع أنوفهم وصلم آذانهم.

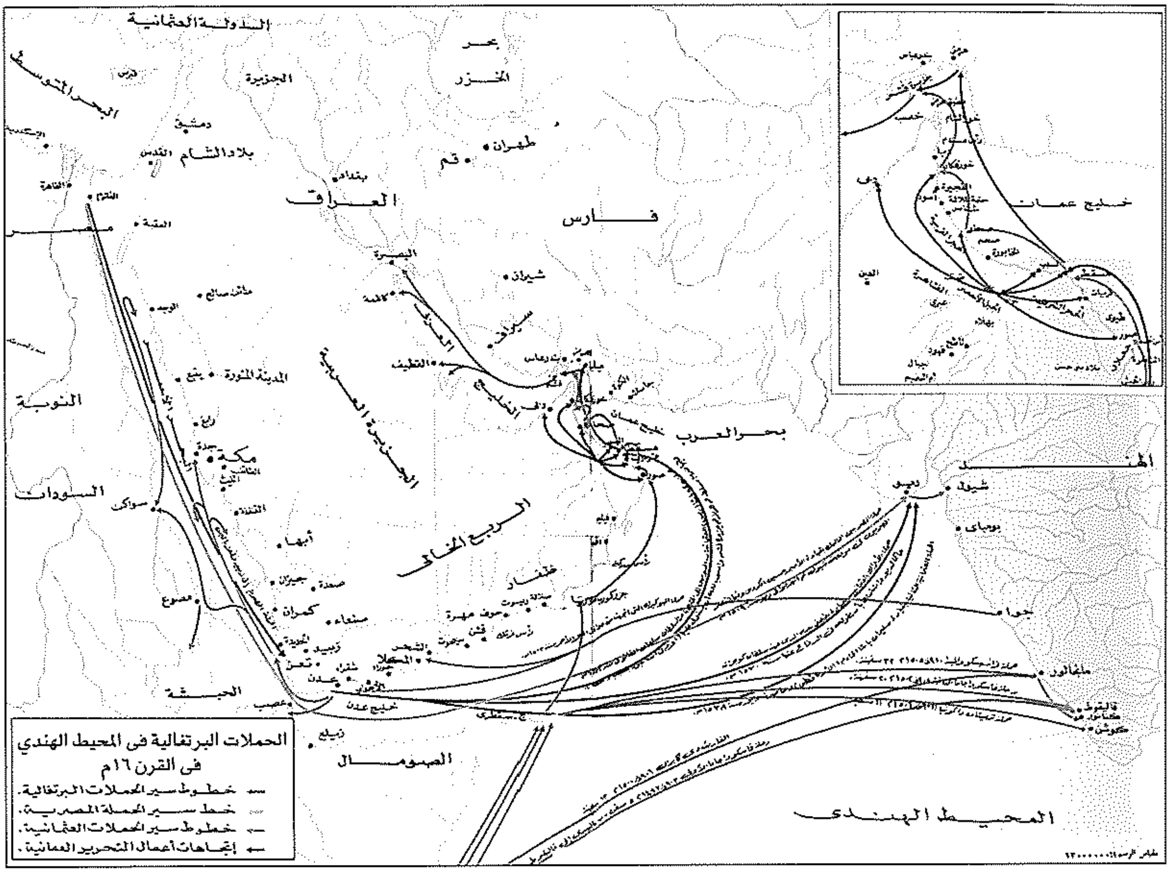
ثم توجه دلبوكيرك نحو صحار فاستولى عليها، ومنها مضى نحو خورفكان ورأس مسندم متوجهاً نحو هدفه الرئيسي هرمز التي كان مواطنوها قد احتشدوا للدفاع عنها حيث تصدت هرمز بأكثر من ٤٠٠ سفينة، وكان لدى دلبوكيرك سبعة سفن حربية يبلغ عدد بحارتها ٤٦٠ مقاتلاً، مما جعل البرتغاليين المرافقين له يحاولون إقناعه بعدم مهاجمة المدينة ولكن إصراره أدى إلى انتشار روح السخط والتمرد بين صفوف البرتغاليين، مما اضطر دلبوكيرك لمواجهة التمرد بحزم ومن ثم المبادرة بقصف المدينة بعد أن فشلت المفاوضات مع ملكها سيف الدين ووزيره خوجه عطار، وكان تكديس المقاتلين ووقوفهم فى مواجهة البرتغاليين سبباً فى الخسائر الفادحة التي ألحقها البرتغاليون فى صفوف الهرمزيين، وسرعان ما اقتحم دلبوكيرك الجزيرة بعد أن أحرق ما تبقى من سفنها، واضطر سيف الدين للقبول بالتبعية للبرتغاليين فى اتفاقية وقعت بين الطرفين فى

سبتمبر ١٥٠٧ تعهد فيها ملك هرمز بدفع غرامة مالية وإتاوة سنوية كبيرة، كما تعهد بإعفاء سفن البرتغاليين من الرسوم وخول البرتغاليين حق منع السفن المحلية من مزاولة التجارة فى الخليج العربي إلا بعد الحصول على تصريح منهم، ونصت الاتفاقية كذلك على السماح بإنشاء قلعة برتغالية توجد فيها قوة برتغالية بشكل دائم.[٢٩]


صورة ١٣ : فرنسيسكو دالميدا

وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت هرمز تابعة للتاج البرتغالي، وبقي دلبوكيرك مقيماً فيها لمدة عام حيث غادرها فى نوفمبر ١٥٠٨ متوجهاً نحو الهند تنفيذاً للتعليمات التي وصلت إليه من فرنسيسكو دالميدا نائب ملك البرتغال فى الهند، وكان هذا الاستدعاء نتيجة لاختلاف كل من دالميدا ودلبوكيرك فى نظرتهما لكيفية التوسع البرتغالي فى الشرق، فبينما تميز دلبوكيرك باهتمامه فى منطقة الخليج العربي وإفراطه فى استخدام العنف والزج بقواته فى معارك غير متكافئة مع القوات المحلية كان دالميدا يرى بأن محدودية الإمكانات البشرية للبرتغاليين لا تمكنهم من إقامة مستعمرات بعيدة عن الهند، ولذلك فإنه ينبغي لهم الاكتفاء بالهيمنة البحرية والقضاء على التجارة الإسلامية، ويبدو أن ملك البرتغال مانويل الثاني كان يميل إلى وجهة نظر دلبوكيرك فى تأسيس إمبراطورية شرقية تعتمد على إقامة القلاع والحصون فى المراكز التجارية وإجبار السكان المحليين على الاعتراف بالسيادة البرتغالية، ولذلك فقد أصدر أوامره بعزل دالميدا وتعيين دلبوكيرك نائباً للملك فى الهند عام ١٥٠٩.[٣٠]

وفى فبراير من عام ١٥١٥ غادر دلبوكيرك الهند متجهاً نحو هرمز بأسطول مكون من ٢٦ سفينة وذلك بعد تمرد قاده زعيم فارسي اسمه الريس حامد ضد حاكم هرمز سيف الدين الذي وقع فى أسر المتمردين، فقام دلبوكيرك بقصف هرمز بالمدافع مما دفع بالريس حامد للفرار ورجوع سيف الدين إلى الحكم حيث دخل فى مفاوضات تم الاتفاق فيها على تسليم قلعة المدينة للبرتغاليين، وقام دلبوكيرك بتعيين ابن أخيه بيرو قائداً على القلعة فى هرمز التي أصبحت من أقوى المراكز البرتغالية فى المنطقة وبقيت كذلك حتى عام ١٦٢٢. وتوفي دلبوكيرك فى الهند متأثراً بمرض ألم به فى ديسمبر عام ١٥١٥[٣١].



خريطة ٦: الحملات البرتغالية فى المحيط الهندي

ثالثاً: موقف القوى الإسلامية من الغزو البرتغالي

لم تكن حالة العالم الإسلامي تختلف كثيراً عن واقع القوى المحلية فى الخليج العربي، فقد هيمن على المنطقة ثلاث قوى رئيسة هي: دولة المماليك فى الشام ومصر والحجاز واليمن، والدولة العثمانية فى الأناضول والبلقان، والدولة الصفوية فى فارس وأجزاء من العراق، وقد كان الصراع محتدماً بين هذه القوى، حيث تصارعت الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية فى العراق، وبعد كسر شوكة الصفويين فى معركة جالديران عام ١٥١٤، توجه العثمانيون نحو دولة المماليك فى الشام ومصر التي انهارت تحت وقع سيوفهم عام ١٥١٧، وقد ساعدت هذه الخلافات البرتغاليين فى تحقيق أهدافهم الاقتصادية والسياسية ومكنتهم من التحالف مع هذه القوى ضد بعضها البعض والاستفادة من التناقضات السياسية والمذهبية بين القوى الإسلامية لصالح ترسيخ إمبراطوريتهم

فى الشرق الإسلامي، وعلى الرغم من حملات العثمانيين المتكررة ضد البرتغاليين فيما بعد، إلا أن التقدم البرتغالي فى مجال البحرية وسيطرتهم على الحركة الملاحية فى الخليج العربي أدى إلى تكبد العثمانيين خسائر فادحة فى المعارك التي وقعت خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، ويمكن تلخيص أبرز أحداث هذه المرحلة فى النقاط الآتية:

١ - دولة المماليك

استهلت دولة المماليك مطلع القرن السادس عشر وهي منهكة القوى بسبب استنفاذ قوتها العسكرية فى مواجهة الحملات الصليبية بعد صد هجمة المغول، وزاد فى إنهاكها ضعف اقتصادياتها بسبب عرقلة البرتغاليين للحركة الملاحية فى المحيط الهندي وبحر العرب وحرفهم حركة التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، وعلى الرغم من حالة الضعف هذه فقد أمر السلطان المملوكي قنصوه الغوري عام ١٥٠٥ بتجهيز أسطول قام بصد البرتغاليين عن البحر الأحمر، وفى عام ١٥٠٨ تعقب أسطول المماليك السفن البرتغالية إلى الساحل الغربي للهند حيث قامت معركة بين الطرفين انتهت بانتصار المماليك، غير أن الأسطول البرتغالي لم يلبث أن استجمع قواه واشتبك بالأسطول المملوكي للمرة الثانية وأوقع به هزيمة فى ميناء ديو عام ١٥٠٩، مما وضع نهاية لقوة المماليك البحرية.

وكانت نهاية دولة المماليك على يد العثمانيين الذين توجهوا نحو الشام عقب انتصارهم على الفرس مما اضطر السلطان الغوري إلى الخروج على رأس جيشه من مصر لملاقاة العثمانيين عند مرج دابق ببلاد الشام عام ١٥١٦ حيث انكسرت قوات المماليك وقتل السلطان الغوري، وتقدمت القوات العثمانية إثر ذلك لتبسط نفوذها على مصر فى يناير عام ١٥١٧، وتواجه الخطر البرتغالي فى مياه البحر الأحمر.[٥٨]

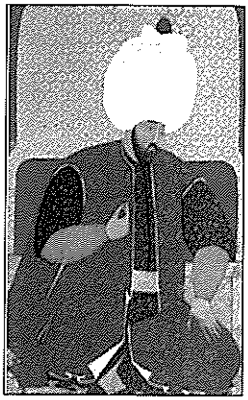
٢ - الدولة الصفوية

فى عام ١٥٠٠ تمكن الشاه إسماعيل من تأسيس الدولة الصفوية التي امتدت حدودها لتشمل الساحل الشرقي للخليج العربي، وكان النجاح الذي حققه الصفويون فى تأسيس دولتهم وتوسيع ممتلكاتها مواكباً لنجاح البرتغاليين فى بسط نفوذهم فى منطقة الخليج العربي، ولكن الصفويين لم يعمدوا إلى الاصطدام بالبرتغاليين، وذلك بسبب انشغال الصفويين بمحاربة العثمانيين فى العراق، فقد عمد السلطان العثماني سليم الأول منذ توليه الحكم عام ١٥١٢ إلى تغيير وجهة التوسع العثماني من الغرب فى أوروبا إلى الشرق الإسلامي فانتصر على الشاه إسماعيل فى

موقعة جالديران عام ١٥١٤ والتي سقطت فيها عاصمة الدولة الصفوية تبريز بيد العثمانيين.

وقد مال الصفويون بعد هذه الهزيمة إلى التعاون مع البرتغاليين على أمل الاستعانة بهم ضد العثمانيين.كما سارع البرتغاليون إلى التفاوض مع الشاه إسماعيل لفتح جبهة مشتركة ضد العثمانيين، حيث حرص البرتغاليون على استمرار العلاقات الودية مع الصفويين لكسب حيادهم، وضمان عدم قيامهم بأي نشاط عسكري ضدهم فى الخليج العربي.[٥٩]

٣- الدولة العثمانية


صورة ١٤: السلطان سليمان القانوني

بعد أن أتم العثمانيون سيطرتهم على الشام (١٥١٦) ومصر (١٥١٧)، أصدر السلطان سليمان القانوني أوامره إلى الوالي العثماني بمصر، سليمان باشا، بالتوجه إلى المحيط الهندي للقضاء على النفوذ البرتغالي فى الخليج العربي وضمان حماية الأماكن المقدسة فى الحجاز. وقد نجحت حملة سليمان باشا فى إبعاد الخطر البرتغالي عن البحر الأحمر وعن شبه الجزيرة العربية لكنها كانت محدودة النتائج بالنسبة لتحرير مياه الخليج العربي. وبحلول عام ١٥٣٤ بسط العثمانيون نفوذهم على البصرة وإقليم الأحساء حيث أصبحت لديهم طموحات فى مد سيطرتهم على الخليج العربي بأكمله وتحريره من ربقة البرتغاليين.[٦٠]

وفى عام ١٥٥٢ جهّز العثمانيون حملة بقيادة الريس بيري للاستيلاء على البحرين ومسقط وهرمز وتدمير القوات البرتغالية فى هرمز، إلا أن هذه الأخبار جعلت البرتغاليين فى الهند يعدون العدة لبيري ويجمعون سفنهم فى بحر العرب والخليج العربي ويجبرونه على الانسحاب رغم الانتصارات الأولى التي حققها.

وفى عام ١٥٥٩ جهّز العثمانيون حملة أخرى بقيادة علي شلبي الذي تمكّن من تحقيق بعض الانتصارات على البرتغاليين، لكنه حوصر بالقرب من البحرين واضطر إلى الانسحاب. كما دارت معارك أخرى بين العثمانيين والبرتغاليين فى عام ١٥٧٣ وعام ١٥٨١ إلا أن العثمانيين فشلوا فى طرد البرتغاليين من هذه المناطق، وذلك لعدة أسباب من أهمها الانقسام السياسي والخلاف المذهبي بين العثمانيين والصفويين مما أدى إلى عدم قيام جبهة موحدة ضد البرتغاليين، بالإضافة إلى ضعف القوة البحرية العثمانية بالمقارنة مع القوة البحرية البرتغالية، وافتقار العثمانيين إلى القلاع والقواعد العسكرية على سواحل الخليج العربي.[٦١]

رابعاً: الحملات البرتغالية ضد البحرين

بعد أن بسط البرتغاليون سيطرتهم على هرمز سنة ١٥٠٧، بدأ اهتمامهم فى البحرين، وشرعوا فى التخطيط لإخضاعها لسيطرتهم، وقد صرح بذلك أفونسو دلبوكيرك فى رسالة وجهها إلى الملك مانويل الثاني (١٤٩٥-١٥٢١) فى مطلع سنة ١٥٠٨، ذكر فيها رغبته بشن سلسلة حروب تهدف إلى إحكام السيطرة على سواحل الخليج العربي، وتمكنه من التحكم بهرمز والبحرين. ولكن الظروف لم تسمح لدلبوكيرك أن يحقق أهدافه فى الخليج العربي، فقد واجه ضغطاً كبيراً من بعض قباطنته، وكذلك من قبل نائب الملك للانسحاب من هرمز والعودة إلى كوشين بالهند[٣٢]

جدول ٩: الحملات البرتغالية ضد البحرين

	الحملة	العام	القائد
١	الحملة البرتغالية الأولى	١٥١٤	بيرو دلبوكيرك
٢	الحملة البرتغالية الثانية، بمشاركة هرمزية	١٥٢٠	جومز دي سوتومايور
٣	الحملة البرتغالية الثالثة، بمشاركة هرمزية	١٥٢١	أنطونيو كوريا وشرف الدين
٤	الحملة البرتغالية الرابعة	١٥٢٩	سيماو دا كونها

١- حملة عام ١٥١٤ بقيادة بيرو دلبوكيرك

فى أعقاب وفاة الملك الهرمزي سيف الدين، ووزيره خوجة عطار عام ١٥١٣، امتنع الجبور عن دفع الإتاوة لهرمز،[٣٣] فقام البرتغاليون بإعداد العدة لغزو البحرين وإخضاعها لسلطتهم، حيث أرسل نائب الملك البرتغالي دلبوكيرك خطاباً إلى الملك مانويل عام ١٥١٤، ذكر فيها بأنه:

«يتمنى كثيراً الذهاب إلى البحرين وانتزاع اسم محمد منها ... وذلك لأن البحرين يا سيدي أمر عظيم، ومنطقة جد غنية يكثر فيها اللؤلؤ»[٣٤]

خطاب من أفونسو دلبوكيرك إلى الملك مانويل حول البحرين فى ٢٠ أكتوبر ١٥١٤

«إن البحرين أهم ما يمكن أن يهتم به الإنسان، ذلك أن عدداً كبيراً من المراكب تنطلق منها فى اتجاه الهند محملة بعدد كبير من الخيول وكذا بكميات مهمة من اللؤلؤ، إن الاستيلاء عليها والتحكم فيها أمر هين إذا ما ساعدنا الإله فى ذلك وتوفر لنا الوقت، لقد تمكنا من السيطرة على كل المناطق التي تتحكم بها مملكة هرمز عدا البحرين التي جاء إليها العرب بعد موت خوجة عطار وسيف الدين واستولوا عليها وطردوا منها جنود الملك»

المصدر:

(Cartas de Afonso de Albuquerque, Tome 1/373-374.)

ووعد دلبوكيرك بأن يقوم بحملة ضد الجزيرة فور وصوله إلى الخليج العربي، مؤكداً بأن السيطرة على البحرين ستمكنه من تحقيق رغبته فى القضاء على الإسلام فى معقله وتخريب الأماكن المقدسة، فالبحرين والقطيف لا تبعدان عن مكة المكرمة: «إلا بست عشرة مرحلة فى حالة الاعتماد على الجمال، وتلك مسافة قصيرة جداً»[٢٥]

وقد أوفى دلبوكيرك بتعهده، حيث أرسل القائد البرتغالي ابن أخيه بيرو دلبوكيرك فى حملة تستهدف البحرين، إلا أن الرياح العاتية وضحالة المياه بالقرب من البحرين منعت بيرو من استكمال مهمته فاضطر إلى ترك الجزيرة، وقفل راجعاً إلى هرمز.[٢٦]

٢- حملة عام ١٥٢٠ بقيادة جومز دي سوتومايور بمشاركة الهرمزيين

فى عام ١٥١٨ قرر الملك البرتغالي عزل نائبه فى الهند لوبو سواريز على خلفية تلاعبات مالية، وعين مكانه: دييغو لوبيز دي سكويرا، الذي قاد حملة بنفسه متجهاً نحو سواحل عُمان فى شهر فبراير ١٥٢٠.

وعندما وصل دي سكويرا إلى هرمز طلب من ملكها تبرير تأخره فى دفع الضريبة لملك البرتغال، فأجابه تورانشاه بأن السبب يعود إلى امتناع حاكم الأحساء والبحرين (الأمير مقرن) عن دفع ما عليه من إتاوة إلى هرمز، فاتفق الطرفان على تجهيز حملة مشتركة لإخضاع الجبور فى البحرين[٢٧]

وفى هذه الأثناء كان القادة البرتغاليون يتابعون نشاطات البحرية العثمانية فى البحر الأحمر بقلق بالغ، وربطوا ذلك مع تزايد نشاط الجبور فى الخليج العربي، حيث شرع الأمير مقرن فى التعرض للسفن التجارية المبحرة ما بين البصرة وهرمز، وأخذ يوسع نفوذه فى الخليج العربي مستعيناً ببعض العثمانيين الحرفيين الذين جاء بهم من الحجاز لبناء مراكب لا تعتمد على الأشرعة والرياح فحسب، بل كانت تتميز بصغر حجمها وسرعة حركتها واعتمادها بصورة أكبر على المجاديف. وقد أثمرت هذه الجهود عن تأسيس أسطول متطور للجبور، حيث نجح مقرن فى دعم قوته البحرية بالأسلحة النارية التي جلب من أجلها فرقاً عثمانية متخصصة لمساعدة قواته وتدريبهم على استخدام تقنية البارود فى القتال. وفى المقابل كانت السياسة البرتغالية تقوم على تجريد المنطقة من السلاح حتى لا تتمكن القوى الإسلامية المحلية من توجيه أي خطر للوجود البرتغالي، فبعد القضاء على القوة البحرية العُمانية والهرمزية قام البرتغاليون بجمع الأسلحة فى المناطق الخاضعة لهم فى ساحل عُمان وهرمز وغيرها من الجزر، فى حين كان الجبور لا يزالون

يشكلون قوة بحرية تشكل مصدر قلق كبير للبرتغاليين.[٣٨]

ولتفويت فرصة قيام تحالف عثماني مع الجبور فى مياه الخليج العربي، رأى البرتغاليون ضرورة بسط السيطرة على البحرين والقطيف وبناء قلعة فى كل منهما لمنع أي تقدم عثماني فى تلك الاتجاهات، وبالنظر إلى تجاربهم السابقة كان البرتغاليون يدركون صعوبة التوغل فى مياه الخليج العربي الضحلة، ويرغبون فى الاستعانة ببراعة بحارة هرمز فى معرفة الطرق البحرية من جهة، وتغطية نقصهم العددي عندما يواجهون قوات الجبور فى البحرين من جهة أخرى.[٣٩]

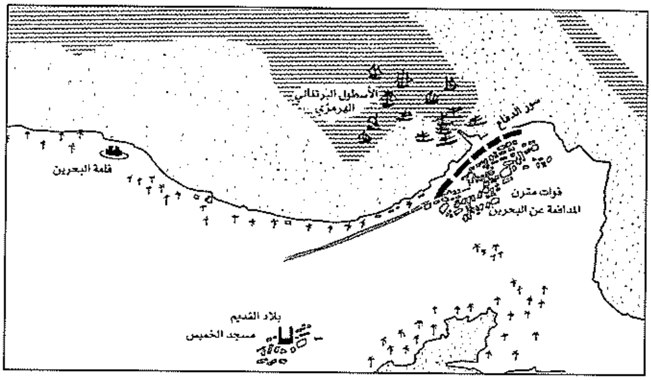
وبناء على هذه المعطيات تم تدشين الحملة البرتغالية-الهرمزية على البحرين فى شهر سبتمبر ١٥٢٠، واشتملت على ثلاث سفن شراعية ذات مجاديف تحمل ١٢٠ بحاراً برتغالياً، وأربعين زورقاً من زوارق التجديف من هرمز تحمل ١٢٠٠ جندي هرمزي، وأخذوا بصحبتهم بعض الخيول لاستخدامها فى أثناء المعارك البرية، وكانت الحملة بقيادة جومز دي سوتومايور الذي تشتت أسطوله بفعل الرياح الغربية، واضطرت معظم السفن إلى العودة أدراجها إلى هرمز، بينما تمكنت سفينة القائد البرتغالي من الوصول إلى البحرين وبصحبتها حصانين على متن أحد زوارق التجديف، وبعض الجنود الهرمزيين. وقد بقي جومز فى عرض البحر لمدة ثلاثة عشر يوماً بانتظار وصول باقي قطع الأسطول، وعندما لم ير أي أثر له قرر النزول لاستكشاف الجزيرة بنفسه، وأصدر أوامره بنزول ستين جندياً هرمزياً وستة جنود مدفعية برتغاليين وحصان واحد لاستخدامه الخاص.

وقد فوجئ جومز لدى نزوله إلى الجزيرة بعدم وجود أي مقاومة له، فتوغل فى الجزيرة حتى وصل مسجد الخميس، ثم عادت القوة إلى سفنها، ويعزو المؤرخون البرتغاليون عدم وجود المقاومة إلى غياب معظم وجهاء البحرين فى صحبة الأمير مقرن الذي كان فى مكة يؤدي مناسك الحج[٤٠] وقد أكد ابن إياس بالفعل أن الأمير مقرن كان فى تلك الأثناء غائباً عن البحرين بسبب أدائه مناسك الحج.[٤١]

٣- حملة عام ١٥٢١ بقيادة أنطونيو كوريا بمشاركة الهرمزيين

احتاج البرتغاليون والهرمزيون إلى تسعة أشهر أخرى حتى يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لحملة جديدة ضد البحرين، حيث غادر الأسطول هرمز فى ١٥ يونيو ١٥٢١، بقيادة ابن أخت نائب الملك: أنطونيو كوريا الذي كان قد حقق نصراً للبرتغاليين فى ملقا.

كانت القوات البرتغالية تتألف من أربعمائة مقاتل تحملهم سبعة سفن، أما قوات هرمز فكانت بقيادة الوزير شرف الدين، وتتألف من ثلاثة آلاف مقاتل من الرماة ورجال المدفعية والمشاة، يقلهم مائة وخمسون قارب تجديف.



خريطة ٧: مخطط الحملة البرتغالية على البحرين عام ١٥٢١
كما تصورتها مونيك كيرفران

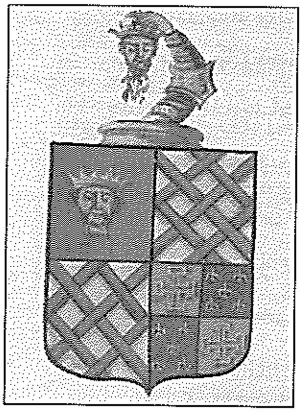
أما من جانب البحرين فقد سارع الأمير مقرن فور عودته من رحلة الحج فى تعزيز دفاعات مدينة المنامة التي كان يتوقع أن يستهدفها الهجوم المرتقب؛ فقام ببناء جدار عازل بين الساحل والمدينة، وتم تخزين الأطعمة والمدفعية والمؤن والذخيرة استعداداً لمعركة طويلة الأجل.

وكان عدد قوة الجبور المدافعة عن المدينة يقدر بحوالي اثني عشر ألف جندي بينهم ثلاثمائة من الفرسان وأربعمائة من الرماة وعشرون عثمانياً من جنود المدفعية، بالإضافة إلى أفراد الشعب الذين هبوا للدفاع عن بلادهم[٤٢]

وفي السابع والعشرين من شهر يونيو ١٥٢١، بدأ البرتغاليون الهجوم على رأس القوة المتقدمة بقيادة كوريا ومعه مائة وسبعون من رجاله ومن خلفه شقيقه على رأس خمسين جندياً، أما القائد الهرمزي فكان متنحياً كاحتياطي للقوة البرتغالية، ونجحت القوات البرتغالية فى تسلق السور وسارع الجنود البرتغاليون بالتوغل فيها دون أن يدركوا أنهم قد تعرضوا لكمين من قبل قوات الجبور، حيث وجد البرتغاليون أنفسهم محاصرين بين المدينة والسور الداخلي لها، ودار فى هذه الأثناء قتال عنيف بين الطرفين، إلى أن أجبر الحر الشديد الطرفين على وقف القتال.

وانتهز الطرفان الفرصة لإعادة تنظيم قواتهما من جديد، فرتب جنود هرمز ٢٠٠ قناص من رماة السهام مهمتهم رمي القادة العرب فقط، فقتلوا عدداً منهم، فقام الفرسان العرب بهجوم مضاد بقيادة الأمير مقرن نفسه، فقتل حصانان كان يمتطيهما قبل أن يجرح هو فى ساقه، وقد تسبب اختفاؤه المفاجئ بإشاعة حالة من الفوضى فى صفوف قواته التي بدأت تضعف معنويات أفرادها، فقتل ثلاثون من الفرسان وثلاثمائة من المشاة. وقتل من البرتغاليين خمسة وجرح سبعون، منهم أنطونيو كوريا الذي جرح فى ذراعه الأيمن جرحاً بليغاً.

أما الأمير مقرن فقد أخفاه جنوده فى أحد مساجد المدينة، لكنه توفي بعد ثلاثة أيام من إصابته، وأخذ جنوده يستسلمون إثر انهيار معنوياتهم، وقد حسمت المدفعية البرتغالية تلك المعركة بتركيز قصفها على أسوار المدينة، ومن ثم قاموا باقتحامها، فى حين بدأت قوات الجبور فى انسحاب منظم باتجاه ساحل القطيف.



صورة ١٥: رأس الأمير مقرن مرسومة على نبالة أنطونيو كوريا

ويروي المؤرخ البرتغالي دمايو دي جويز كيف قامت القوات الغازية بنهب المدينة، حيث عثروا على جثة الأمير مقرن فقاموا بقطع رأسه بهدف عرضها فى الساحة الرئيسة بهرمز رمزاً للانتصار. وفيما بعد وضع أنطونيو كوريا رسماً لرأس الأمير مقرن وهو يقطر دماً على شعار نبالته بإضافة الاسم «بهارم» (البحرين) إلى لقبه.[٤٣]

وكانت معركة البحرين أطول معارك البرتغاليين فى الخليج العربي إذ أنها استمرت طوال الفترة ما بين ٢٧ يوليو و٢ أغسطس ١٥٢١، أي لمدة ستة أيام، وكانت المقاومة العربية فيها قوية للغاية حسب مصادر البرتغاليين، ولا توجد رواية عربية دقيقة لتلك الأحداث، إلا ما ذكره ابن إياس حول محاولة وقوع مقرن فى الأسر والتفاوض مع البرتغاليين ليفدي نفسه بمبلغ كبير، إلا أن هذه الرواية تتناقض مع ما

وصف المؤرخ محمد بن إياس (ت ١٥٢٣) للأحداث التي وقعت بالبحرين عام ١٥٢١

«وأشيع قتل الأمير مقرن أمير عرب بني جبر، متملك جزيرة البحرين إلى بلاد هرمز الأعلى، وكان أميراً جليل القدر معظماً مبجلاً فى سعة من المال، مالكي المذهب، سيد عربان المشرق على الإطلاق، وكان قد أتى إلى مكة وحج فى العام الماضي، وكان يجلب إلى مكة اللؤلؤ والمعادن الفاخرة من المسك والعنبر والعود القماري والحرير الملون، وغير ذلك من الأشياء التحفة. قيل إنه لما دخل مكة والمدينة تصدق على أهلها بنحو خمسين ألف دينار، فلما حج ورجع إلى بلاده لاقته الفرنج فى الطريق، وتحاربت معه فانكسر الأمير مقرن، وقبضوا عليه باليد وأسروه، فسألهم أن يشتري نفسه منهم بألف ألف دينار، فأبوا الفرنج ذلك، وقتلوه بين أيديهم ولم يغن عنه ماله شيئاً، وملكوا قلعته التي هناك واستولوا، على أموال الأمير مقرن وبلاده، وكان ذلك من أشد الحوادث فى الإسلام وأعظمها، وقد تزايد شر الفرنج على شواطئ البحر الأحمر وسواحل المحيط الهندي، والأمر لله تعالى».
(محمد بن أحمد بن إياس (ط ١٩٦١)، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق وتقديم محمد مصطفى زيادة، القاهرة. ١٣٤/٥.

رواه البرتغاليون أنفسهم عن شجاعة الأمير مقرن، وقتاله في ساحة المعركة حتى إصابته ومن ثم العثور على جثته وقطع رأسها كما سبق.(٤٤)

وبعد أن حطت الحرب أوزارها، قام كوريا بتسليم قلعة البحرين إلى الوزير الهرمزي شرف الدين، باعتباره مسؤولاً عن تحصيل الضرائب، وتم تحديد إتاوة سنوية على البحرين قدرت بنحو أربعمائة دوكات، ووضعت حامية هرمزية مكونة من مائة رجل في القلعة معظمهم من الفرس، وكانت تلك القوة تتبع أمير هرمز بصورة مباشرة، وقام شرف الدين بتنصيب ابن أخيه وصهره بدر الدين فالي مسؤولاً عن قلعة البحرين.(٤٥)

أما فيما يخص الحكم والإدارة المحلية فقد قام وجهاء البحرين بالتفاوض مع كوريا سراً، وانتهت المفاوضات بإعلان شروط الاستسلام التي تضمنت العفو عن الجبور وتنصيب حاكم عربي على الجزيرة، ورد اسمه بعدة صيغ منها: (Bucar) و(Lucat) وحيث إن البرتغاليين لم يكونوا يتوخون الدقة في تدوين أسماء الزعماء العرب آنذاك ولا في ذكر مناصبهم، فإن الأرجح أن يكون اسم الحاكم هو "بركات"، وهذا الاسم كان شائعاً لدى القبائل العربية في شرقي شبه الجزيرة العربية.(٤٦)

ويذكر المؤرخ البرتغالي باروس عن حاكم البحرين أنه كان:
«رجلاً مسناً ومحترماً، وكونه من العرب أفرح سكان البحرين كثيراً، وذلك لأنهم كانوا يخشون من أن يتولى الحكم عليهم رجل من أصل فارسي».(٤٧)

وفي الثاني عشر من شهر أغسطس ١٥٢١ أبحر أنطونيو كوريا متجهاً إلى هرمز لمقابلة حاكم الهند دي سكويرا الذي أغدق عليه وعلى قادته الكثير من الهدايا،(٤٨) وقد أقر سكويرا جميع الإجراءات باستثناء انفراد الهرمزيين بمسؤولية جمع الضرائب، فأمر بتعيين موظفي جمارك برتغاليين في البحرين وعُمان، بحيث تهيمن هذه المراكز على السياسات التجارية في الخليج العربي وتسيطر سيطرة تامة على الشؤون الاقتصادية التي كانت موضع اهتمامه الأول، وبناء على أوامر من سكويرا تم تأسيس مركز تجاري برتغالي في البحرين، وأرسل جواو بوتا كوسيط تجاري، ومعه أنطونيو أبدل كضابط تسجيل بالإضافة إلى ستة رجال أو سبعة لمساعدتهم، وأدى ذلك إلى سخط كبير لدى موظفي الجمارك الهرمزيين في البحرين وعُمان.(٤٩)

غضب الملك الهرمزي تورانشاه من تعيين موظفين برتغاليين في أنحاء مملكته لجمع الضرائب، فقد كان عصب اقتصاد هرمز يقوم على الاستفادة من موقعها الجغرافي من خلال

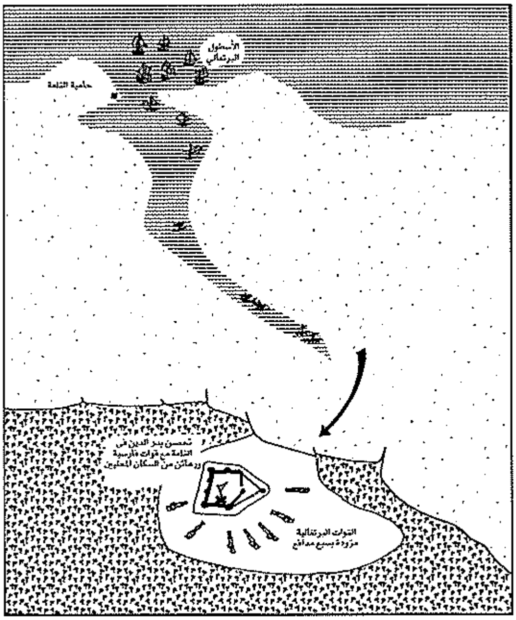
فرض الرسوم الجمركية وتقديم التسهيلات التجارية للسفن العابرة من الخليج العربي وإليه، وبدا لحكام هرمز بأن هذا الإجراء قد جعل من حملتهم الأخيرة ضد البحرين غير ذات فائدة، وبأن التكاليف الباهظة التي تحملتها خزانة هرمز لإخضاع البحرين لم تكن موضع تقدير من نائب الملك البرتغالي سكويرا. وبلغ السخط أوجه عندما أمر نائب الملك دي سكويرا أن توضع جمارك هرمز التي كانت تجبى من قبل وكلاء حاكم هرمز تحت إمرة وكلاء برتغاليين يتولون إدارتها، وقد تسببت هذه الإجراءات فى فقدان الهرمزيين جزءاً مهماً من دخلهم.[٥٠]

وإزاء هذه التطورات قرر تورانشاه ووزيره شرف الدين إعلان العصيان ضد البرتغاليين فى هرمز ومسقط وصحار والبحرين، فى نهاية شهر نوفمبر ١٥٢١، فحوصرت القلعة البرتغالية فى هرمز، بينما هوجم البرتغاليون فى مكتب الجمارك الخاص بهم فى البحرين، واستولى الثائرون على مركز التجارة البرتغالي وقبضوا على رئيس دار التجارة فى الجزيرة ويدعي روي بالي (Ruy Bale) وضرب بشدة ثم شنق وعلق على إحدى أشجار النخيل قرب القلعة.[٥١]

ولما وصلت أنباء ذلك العصيان إلى الملك دون جوان قرر عزل دي سكويرا وتعيين دون دوارت دي منزيس (١٥٢٢-١٥٢٤)، الذي بادر بإرسال تعزيزات إلى هرمز، وصلتها من مسقط حيث كان البرتغاليون يضعون احتياطياً من جنودهم، وأمكن لهم فك الطوق عن القلعة، وتعرضت هرمز للتدمير والإحراق، فى حين فر تورانشاه إلى قشم حيث قتل هناك، وعين أحد أبنائه حاكماً على هرمز ولم يكن يتجاوز الثالثة عشر من عمره.[٥٢]

٤- حملة عام ١٥٢٩ بقيادة سيماو دا كونها

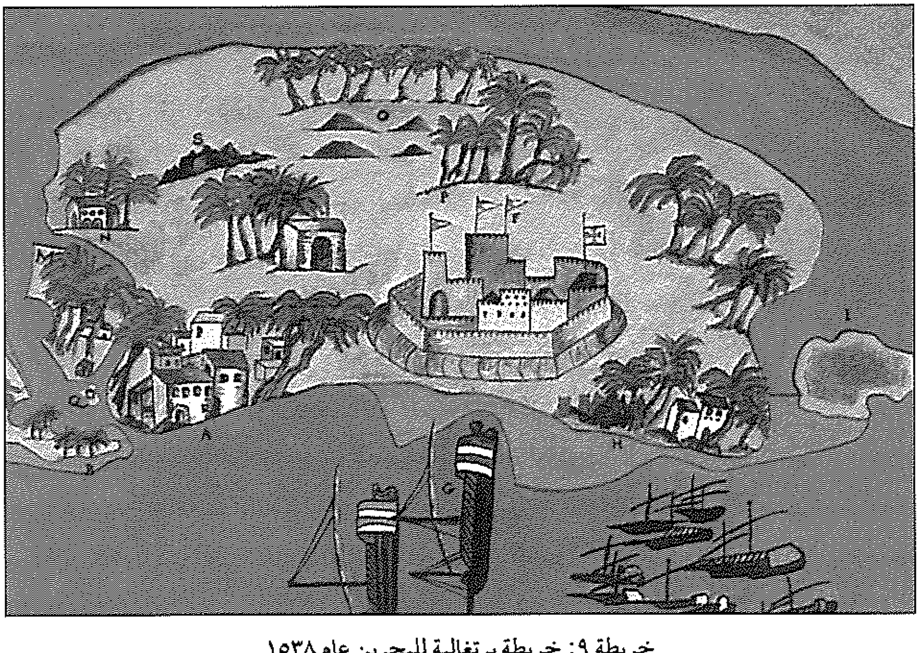
قرر الملك دون جوان عزل نائبه فى الهند لوبو فاز (١٥٢٦-١٥٢٩)، الذي اتسم عهده بالفساد والتلاعب بالمال العام، وتشير المصادر إلى أن وزير هرمز شرف الدين قد استأثر بإيرادات هرمز، وبأن قريبه بدر الدين فى البحرين قد توقف عن دفع الإتاوة السنوية منذ فترة،[٥٣] وعلى إثر وصول تلك الأنباء قرر الملك إحداث تغييرات جذرية فى نظام الإدارة البرتغالية فى الهند، فأرسل نونو داكونها (١٥٢٩-١٥٣٨)، الذي كان أول عمل يقوم به هو اعتقال لوبو فاز وإرساله مخفوراً إلى لشبونة، ومعه وزير هرمز شرف الدين الذي وجهت إليه التهم نفسها،[٥٤] وفى أعقاب ذلك أمر داكونها بشن حملة ضد الوكيل الهرمزي فى البحرين.[٥٥] فعندما وصلت أخبار اعتقال شرف الدين وإرساله مخفوراً إلى لشبونة، قام ابن أخيه فى البحرين بدر الدين بإعلان التمرد وتحصن فى القلعة مع رجاله، ممتنعاً عن دفع الإتاوة السنوية[٥٦]



خريطة ٨ : مخطط الحملة البرتغالية على البحرين عام ١٥٢٩ كما تصورتها مونيك كيرفران

ولمواجهة ذلك التمرد أمر نائب الملك داكونها بإعداد قوة مكونة من خمس سفن حربية عليها أربعمائة جندي وكان قائدها أخاه سيماو داكونها، الذي توجه إلى البحرين فى مطلع شهر سبتمبر ١٥٢٩، وقد أعاقت الرياح الغربية وصول الأسطول البرتغالي عن الوصول إلى الجزيرة حتى العشرين من الشهر نفسه[٥٧]

وعندما وصلت القوات البرتغالية إلى البحرين شرعت فى قصف القلعة بالمدافع، وبعد ثلاثة أيام من القصف المستمر أصيب أحد جدران القلعة إصابة مدمرة، فى الوقت الذي أدرك فيه البرتغاليون حاجتهم إلى المزيد من البارود لتغطية اقتحامهم للقلعة، فأوقفوا الهجوم وأرسلوا سفنهم لتحضر لهم المزيد من البارود من هرمز.



خريطة ٩: خريطة برتغالية للبحرين عام ١٥٣٨

وبعد أسبوعين من الانتظار، تفشت الحمى فى صفوف البرتغاليين بالبحرين، وفى غضون ثلاثة أيام وقع مائتا جندي ضحية للمرض، وعندما وصل البارود كان البرتغاليون فى غنى عنه فلم تكن القوات البرتغالية فى وضع يسمح لها باستئناف القتال، لذا، وفى جنح الظلام، أصدر سيماو داكونها أوامره بانسحاب جنوده ومدفعيته، وفى الطريق قضى أغلب البرتغاليين نحبهم بما فيهم سيماو داكونها.

وبعد هذه الأحداث تولى الحكم فى البحرين جلال الدين مراد محمود شاه خلال الفترة الممتدة ما بين ١٥٢٩ و١٥٧٧، وتمتعت البحرين خلال عهده بالأمن والاستقرار الذي افتقدته فى الثلث الأول من القرن السادس عشر.

خامساً: انهيار الوجود البرتغالي فى الخليج العربي

١- عوامل انهيار النفوذ البرتغالي فى المحيط الهندي

بعد مضي أكثر من قرن تميز فيه البرتغاليون بالسيادة فى البحار الجنوبية، بدأت عوامل الضعف تنخر فى جسد الإمبراطورية البرتغالية فى الشرق، وفشل البرتغاليون فى الاستمرار فى سياسة الاحتكار كما أنهم لم يتمكنوا من المحافظة على نفوذهم فى الخليج العربي لمدة طويلة كما خططوا لذلك ويعود هذا الفشل إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها:

أ. قلة العنصر البشري: بما أن الشعب البرتغالي لم يكن يتجاوز عدده المليون نسمة فى القرن السادس عشر، فقد اضطر البرتغاليون إلى الاعتماد على المرتزقة من السكان المحليين للسيطرة على إمبراطوريتهم المترامية الأطراف، ومن ثَمّ فإنه لم يكن لدى هؤلاء المرتزقة الحماس للمحافظة على السلطة البرتغالية فى الهند.

ب. بعد المسافة بين لشبونة ومستعمراتها: فقد فشلت خطة البرتغاليين فى تحويل طريق تجارة العبور عبر رأس الرجاء الصالح حيث كانت الطرق المائية عبر المحيطات أكثر خطورة، واستمر البرتغاليون فى سلوك نفس خطوط الاتصال بين البرتغال ومستعمراتها الشرقية دون بذل جهد لإيجاد طرق اتصال أقصر خاصة للبريد.

ج. سياسة البرتغاليين القائمة على البطش والقسوة والتنكيل: ضيق البرتغاليون على الشعوب المحلية وحرموهم من التجارة والملاحة فى الخليج العربي وفرضوا عليهم الضرائب الباهظة،

كما اتسم القادة البرتغاليون بالتعصب والجشع، مما أثار حركات المعارضة ضدهم فى الأقاليم الخاضعة لهم وأجج الثورات المحلية التي امتدت طوال فترة القرن السادس عشر.

د. ظهور القوى الأوروبية المنافسة للبرتغاليين فى مطلع القرن السابع عشر: دخلت هولندا وبريطانيا وفرنسا دائرة الصراع على السيطرة والنفوذ فى البحار الجنوبية، واشتبكت هذه القوى مع البرتغاليين فى عدة مواقع مما أدى إلى ضعف النفوذ البرتغالي. ولعبت القوى الإقليمية دوراً فى إضعاف النفوذ البرتغالي حيث تحالف الصفويون مع البريطانيين فى مواجهة البرتغاليين كما شن اليعاربة فى عُمان عدة حملات أدت إلى تصفية الوجود البرتغالي فى الخليج العربي.

هـ . سياسة احتكار السّلع الشرقية، ومنعها من الوصول إلى أوروبا عبر المتوسط: أثرت هذه السياسة سلبًا فى الاستعمار البرتغالي، إذ أدى ذلك إلى اتحاد معظم دول أوروبا ضد البرتغاليين، كما أدى ارتفاع أسعار هذه السلع فى أوروبا إلى تعدد المحاولات الأوروبية للوصول إلى مصادرها من دون استخدام رأس الرجاء الصالح. وفى هذا الإطار لجأ الإنجليز إلى بدائل عديدة أهمها تنشيط الطرق البرية القديمة للوصول إلى الهند عبر الأراضي الروسية والفارسية.

و. سيطرة الإسبان على البرتغال خلال الفترة ١٥٨٠ - ١٦٤٠: وذلك بعد زواج ملك إسبانيا فيليب الثاني من ماري ملكة البرتغال عام ١٥٨٠ والاندماج السياسي بين الدولتين. وقد عُدَّ ذلك بداية نهاية الاستعمار البرتغالي فى المحيط الهندي؛ حيث تم استبدال حكام القلاع البرتغالية وقادتها فى الشرق بقادة إسبان يفتقرون إلى الخبرة بشؤون المستعمرات البعيدة.

ز. احتكار الحكومة البرتغالية للسلع المربحة وعدم فتح مجال الاستثمار أمام التجار البرتغاليين: لم تفتح الحكومة البرتغالية مجال الاستثمار أمام التجار البرتغاليين، لتأسيس شركات فى الهند على شاكلة شركات الهند الشرقية التي أقامها التجار الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون، على نحو يربط مصالح القطاع الخاص بحركة الاستعمار البرتغالي مما يساعد على استمرار نفوذه وسلطته.

ح. تفشي الفساد فى النظام الإداري وانتشار الرشوة وعدم الانضباط بين ضباط البحرية البرتغالية: حيث آثر الجيل الجديد (الذي خلف دالميدا وداكونها ودلبوكيرك ولوبو سواريز) حياة البذخ والرفاهية وانحصر دورهم فى بيع الرخص وجمع الضرائب، وأدى ذلك إلى اضمحلال السلطة البرتغالية فى مستعمراها الشرقية.

ط. وجود معظم المستعمرات البرتغالية على السواحل: وهي من الأسباب التي عجلت بسقوط الإمبراطورية البرتغالية، إذ لم يكن لهذه المستعمرات عمق داخلي، فقد كانت البرتغال تسعى للسيطرة على الطرق البحرية وبالتالي كانت تتركز سلطتها في الموانئ البحرية أو الجزر المطلة على المحيط الهندي دون أن يكون لها امتداد بري.(٦٢)

جدول ١٠: عوامل انهيار النفوذ البرتغالي في المحيط الهندي

١	قلة العنصر البشري.
٢	بُعد المسافة بين لشبونة ومستعمراتها.
٣	سياسة البرتغاليين القائمة على البطش والقسوة والتنكيل.
٤	ظهور القوى الأوروبية المنافسة للبرتغاليين في مطلع القرن السابع عشر.
٥	سياسة احتكار السلع الشرقية، ومنعها من الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.
٦	سيطرة الإسبان على البرتغال خلال الفترة ١٥٨٠-١٦٤٠.
٧	احتكار الحكومة البرتغالية للسلع المربحة، وعدم فتح مجال الاستثمار أمام التجار البرتغاليين.
٨	تفشي الفساد في النظام الإداري، وانتشار الرشوة وعدم الانضباط بين ضباط البحرية البرتغالية.
٩	وجود معظم المستعمرات البرتغالية على السواحل.

٢- طرد البرتغاليين من البحرين عام ١٦٠٢

كانت بداية الانهيار البرتغالي في البحرين حيث قام ركن الدين مسعود وهو شقيق وزير هرمز شرف الدين لطف الله فالي باغتيال حاكم البحرين الهرمزي المعين من قبل البرتغاليين عام ١٦٠٢، وتعاطف الشعب مع هذه الثورة حيث كان السكان المحليون ساخطين من سياسة الاحتكار البرتغالي وطمع جنود الحامية الذين أرهقوهم بالضرائب، وعندما وصلت أنباء التمرد إلى هرمز شرع البرتغاليون بتجهيز حملة لاسترجاع البحرين حيث وصلت عدة سفن حربية كبيرة من الهند، فاستنجد ركن الدين مسعود بحاكم شيراز إمام قلي خان لتجنب مواجهة القوات البرتغالية، وكان الرد الفارسي سريعاً حيث قام الشاه عباس الكبير بإرسال جيش قوامه خمسة آلاف محارب لإلهاء الحامية البرتغالية في جمبرون (بندر عباس) وتحويل انتباههم عن البحرين، وفي الوقت نفسه قام حاكم شيراز بإرسال حملة فارسية سارعت بالاستيلاء على الحامية البرتغالية في القلعة وتوطيد الحكم الفارسي بقيادة معين الدين فالي الذي غدر بركن الدين مسعود فقتله وأعلن

خضوع البحرين للحكم الفارسي، ولم يكن البرتغاليون قادرين على استرجاع البحرين نظراً لانشغالهم بمواجهة الحلف الصفوي- البريطاني الذي كان يهدف إلى إنهاء الاحتكار البرتغالي للحركة التجارية والملاحية فى الخليج العربي عن طريق الاستيلاء على هرمز وتحريرها من سيطرة البرتغاليين.[٦٣]

سادساً: صراع القوى الأوروبية والإقليمية فى القرن السابع عشر

١ - القوى الأوروبية

بدأت البرجوازية التجارية فى أوروبا الغربية والتي كانت النواة الأولى لنمو الرأسمالية مؤيدة من مراكز السلطة والقوة فى أقطارها تأسيس شركات تجارية لكسر الاحتكار البرتغالي على التجارة مع آسيا، والتي كانت تدر أرباحاً طائلة وقد كانت هولندا هي السباقة فى هذا المضمار ثم بريطانيا وأعقبتهما فيما بعد فرنسا.

أ. بريطانيا:

تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية فى عام ١٦٠٠ ببراءة من التاج البريطاني وبرؤوس أموال عدد من تجار مدينة لندن وقد أصبحت هذه الشركة هي المسؤول المباشر عن إدارة المستعمرات البريطانية فى الصين والهند والخليج العربي لأكثر من ثلاثة قرون وأدارت هذه الشركة أعمالها من ميناء (سورات) فى شمال غرب الهند وتفادت الاحتكاك بالقلاع البرتغالية تجنبًا للصدام العسكري الذي من شأنه تقليص أرباحها وعرقلة تجارتها.

وفى عام ١٦١٧ قرر وكلاء الشركة إرسال بعثة تجارية إلى البلاط الفارسي، لمقابلة الشاه عباس وطلب السماح لهم بالتجارة وإنشاء وكالة فى فارس لبيع الأصواف الإنجليزية وشراء الحرير الفارسي. فوافق الشاه على ذلك ومنح الشركة امتيازات كبيرة نظراً لرغبته فى التخلص من الهيمنة البرتغالية على الخليج باستخدام قوة بحرية أوروبية.

استقرت الوكالة الإنجليزية فى ميناء جاسك جنوب بندر عباس فى عام ١٦١٨ وأخذ الشاه عباس يضغط على الإنجليز لحملهم على التحالف معه للتخلص من البرتغاليين، ووصل به الأمر إلى التهديد بطرد الوكلاء الإنجليز من ميناء جاسك عندما لاحظ محاولة الشركة تحاشي الدخول فى مجابهات عسكرية مع البرتغاليين.

عند ذلك أُجبرت الحكومة البريطانية على الموافقة على التحالف مع الشاه عباس ضد البرتغاليين شريطة الحصول على قلعة هرمز بعد طرد البرتغاليين منها وكذلك الإعفاء من الضرائب الجمركية، واستطاع الإنجليز هزيمة البرتغاليين في معركة دامية أطلق عليها اسم معركة (هرمز) في عام ١٦٢٢. وقد أفزعت هذه الهزيمة ملكة إسبانيا التي حاولت جاهدة استرداد هرمز دون طائل.(٦٤)

وقد ارتكزت السياسة البريطانية على دعم التغلغل الفارسي في المنطقة نظير الحصول على امتيازات خاصة من الدولة الصفوية، واستفاد البريطانيون من الصراع الفرنسي- الهولندي الذي أدى إلى فقدان الهولنديين نفوذهم في منطقة الخليج العربي، ولم يكن الفرنسيون في وضع يسمح لهم بمنافسة الوجود البريطاني فقد كان البريطانيون على اتصال بالمنطقة منذ بداية القرن السادس عشر وسرعان ما انتشرت مراكزهم التجارية في بندر عباس وأصفهان وشيراز والبصرة التي اعتبرتها شركة الهند الشرقية البريطانية مركزاً لتوزيع السلع الإنجليزية في كل من فارس والعراق. وبالتالي فإنه مع بداية القرن الثامن عشر انفردت شركة الهند الشرقية الإنجليزية بالسيطرة على مياه الخليج العربي دون منافسة أوروبية تذكر.(٦٥)

ب. هولندا:

تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢، وركزت أعمالها في جنوب شرق آسيا، وقد بدأت معاركها ضد البرتغاليين مع بداية القرن السابع عشر في مياه المحيط الهندي ولم تدخل الخليج العربي إلا عام ١٦٢٢ لنصرة الإنجليز والتخلص من البرتغاليين في هرمز، وقد منح الشاه عباس الشركة الهولندية الامتيازات نفسها التي منحها للإنجليز، مما جعل منهما قوتين متنافستين، واستطاعت الشركة الهولندية التفوق على الإنجليز في التجارة مع الخليج العربي، وذلك بفضل حنكة الهولنديين وخبرتهم ودعم حكومتهم لهم، بينما كانت الشركة الإنجليزية تعاني من ضغط حكومة لندن السياسي. وقد ازداد التفوق الهولندي حتى كاد يخرج الإنجليز من الخليج العربي بعد وفاة الشاه عباس عام ١٦٢٩. وقد أدى التفوق الهولندي إلى توسع أنشطة شركتهم مما هيّأ لهم الاتصال

تقرير لشركة الهند الشرقية الهولندية عن الغوص في البحرين عام ١٦٤٣

يتوجه صيادو اللؤلؤ بمراكبهم الصغيرة في شهر يوليو من كل من البحرين وكنغ والقطيف وجلفار، فتبتدئ المرحلة الأولى لعملية الغوص، وبعد أن يحصدوا حصاداً لا يستهان به يتوجهون إلى بعض الجزر الصغيرة الواقعة على بعد حوالي عشرة أو اثني عشر ميلاً من البحرين ومعهم الأصداف التي تفتح في حضور ربابنة السفن والقواد المختصين لهذا الغرض، وتستخرج اللآلئ وتسلم إلى القادة المذكورين الذين يستلمون اللآلئ التي يصادق عليها ربان السفينة ويختمها بختمه، ثم إنهم يتوجهون إلى البحر للمرة الثانية لصيد المحار، وتتكرر العملية حتى يتم تقييم الحصاد الثالث حوالي بداية أو أواسط شهر سبتمبر حينما يعود كل صياد لؤلؤ إلى مقره، وهناك تباع اللآلئ بأغلى ثمن ممكن»

المصدر:
Verenigde Oostindische Compagnie, no. 1146, dated 23/11/1643

بحاكم البحرين للتعاقد معه بشأن تجارة اللؤلؤ، كما حاولت الشركة ممارسة الغوص لاستخراج اللؤلؤ من المياه المحيطة بالبحرين، ولم يوقف التوسع والهيمنة التجارية الهولندية إلا الحروب التي خاضتها هولندا فى أوروبا بداية من عام ١٦٥٢، مما أضعفها فى المحيط الهندي بشكل عام، وفى الخليج العربي بشكل خاص.(٦٦)

وقد اشتدت المنافسة بين الهولنديين والبريطانيين حتى اندلعت بينهم الحرب عام ١٦٥٢، وتمكنت خلالها سفن الهولنديين من الاستيلاء على بعض السفن البريطانية وإغراق البعض الآخر.

ج. فرنسا:

دخلت فرنسا فى معترك الصراع فى الخليج العربي خلال العقد الثاني من القرن السادس عشر، حيث ألحقت بالهولنديين هزيمة ساحقة فى مياه البحر المتوسط عام ١٦٧٦، مما أضر بمركز الهولنديين، وكان الفرنسيون قد أسسوا شركة الهند الشرقية الفرنسية فى عام ١٦٢٢ على غرار شركة الهند الشرقية البريطانية، وحصلت الشركة الفرنسية من شاه إيران على «فرمان» يمنحها امتيازات فى دولته كالإنجليز والهولنديين ثم قامت بتأسيس وكالة تجارية فى البصرة، وكانت السياسة الفرنسية تهدف إلى تثبيت وجودها فى الخليج العربي لسد الطريق على السفن البريطانية المتجهة إلى الهند، ولكن هذه السياسة لم تأخذ حيز التنفيذ حتى منتصف القرن الثامن عشر، ومن ثَمّ فإن النشاط الفرنسي فى منطقة الخليج العربي قد اقتصر طوال القرن السابع عشر على النشاط التجاري دون الدخول فى دائرة الصراع بين القوات الهولندية والبريطانية.

٢- القوى الإقليمية

أما على الصعيد الإقليمي فقد أدى انهيار الوجود البرتغالي فى الخليج العربي فى مطلع القرن السابع عشر إلى اندلاع صراع بين القوى الإسلامية المتمثلة فى: الدولة العثمانية، والدولة الصفوية، ودولة اليعاربة.

أ. الدولة العثمانية:

استمرت الدولة العثمانية فى صراعها مع الدولة الصفوية طوال القرن السابع عشر، كما شن العثمانيون العديد من الحملات ضد البرتغاليين متخذين من البصرة قاعدة انطلاق لحملاتهم العسكرية البحرية فى الخليج العربي.

ولكن انشغال الدولة العثمانية بجبهتها الشمالية مع روسيا والغربية فى أوروبا أدى إلى ضعف

سيطرتها على منطقة الخليج العربي، فعندما استولى الشاه عباس الكبير على بغداد عام ١٦٢٣ استعان والي البصرة العثماني بالبرتغاليين خشية أن يصل الفرس إلى ولايته، وفعلاً ظهرت خمس سفن برتغالية فى شط العرب لتساهم فى الدفاع عن البصرة ضد الفرس.

وعلى الرغم من سيطرة العثمانيين على الأحساء إلا أنهم انسحبوا منه عسكرياً بعد ما جعلوا شيوخ قبيلة آل حميد من بني خالد يحكمون الأحساء اسمياً من قبل السلطان العثماني، وكان شيخهم آنذاك هو «براك بن غرير» من آل حميد، وفي عام ١٦٧٠ تمكن الشيخ براك من إخضاع ولاية الأحساء لحكمه، وبذلك انتهى حكم العثمانيين فى الأحساء وظل الشيخ براك يحكم الأحساء حتى وفاته فى عام ١٦٨٢.

ومما ساعد الشيخ براك على بسط سيطرته: ضعف حكم العثمانيين وعدم اهتمامهم بمنطقة الأحساء لقلة الدخل المتحصل منها إضافة إلى أوضاع الدولة العثمانية المتأزمة بعدما تم طردهم من اليمن، واندلاع الصراع بين والي البصرة العثماني وبعض العشائر العربية فى المنطقة، وفى عام ١٦٨٩ انتشر وباء الطاعون فى البصرة فأفنى عدداً كبيراً من سكانها وهجرها من بقي من أهلها.[٦٧]

ب. اليعاربة:

تأسس حكم اليعاربة فى عُمان عام ١٦٢٤، حيث وجه أول إمام لليعاربة ناصر بن مرشد (١٦٢٤-١٦٤٩) اهتمامه نحو إنهاء التحكم البرتغالي، وتمكنت قواته فى عام ١٦٤٣ من تحرير صحار وانتزاعها من سلطة البرتغاليين الذين أرغموا على إبرام شروط للصلح معه، تعهدوا بمقتضاه أن يدفعوا الجزية لليعاربة ويسمحوا لهم بحرية التجارة ويمتنعوا عن معاداة العُمانيين، وفى عهد الإمام سلطان بن سيف (١٦٤٩-١٦٦٨) امتنع البرتغاليون عن دفع الجزية ومنعوا العُمانيين من دخول مسقط فقاد سلطان حملة من «الرستاق» تمكنت من إخراج البرتغاليين من مسقط عام ١٦٥٠، ولم يكتف الإمام سلطان بإخراج البرتغاليين من آخر معاقلهم فى عُمان بل طارد فلولهم خارجها نحو ممتلكاتهم فى الهند وشرقي إفريقيا وخضعت له كلٌ من ممباسة وزنجبار.

ج. الدولة الصفوية:

إلا أن دولة اليعاربة فى عُمان وجدت نفسها فى وضع المواجهة مع الدولة الصفوية التي كانت تسعى فى الوقت نفسه إلى تحقيق التفوق البحري فى مياه الخليج العربي، وتتطلع إلى وراثة النفوذ البرتغالي مستفيدة من ضعف الوجود العثماني فى منطقة الخليج العربي. ونظراً لاستفادة

البريطانيين من الامتيازات التجارية التي منحها لهم الشاه فقد قاموا بدعم الوجود الصفوي ولم تعارض سلطات شركة الهند الشرقية الإنجليزية التغلغل الفارسي فى الخليج العربي، كما شرعت الدولة الصفوية في إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من هولندا وفرنسا ومنحتهما امتيازات تجارية فى فارس، محاولة كسب مساعدتهما فى صراعها مع اليعاربة، خاصة عندما امتنعت بريطانيا عن تقديم مساعدات عسكرية للصفويين.

ولكن الدولة الصفوية سرعان ما انتابها الضعف والهون حيث فقدت السلطة المركزية سيطرتها على الولايات، وانتهى حكم الأسرة الصفوية فى عهد الشاه حسين بن الشاه سليمان عام ١٧١٣، حيث يرجع انهيار الدولة الصفوية إلى الفساد الذي استشرى فى الجهاز الإداري للدولة وحملات القبائل الأفغانية التي زحفت من قندهار لتقع عاصمة الدولة الصفوية أصفهان فى أيديهم فى ذلك العام.[٦٨]

وفى الوقت نفسه بدأ الصراع الأسري يدب بين اليعاربة فى عُمان مما أضعف سلطتهم وأوقف حملاتهم ضد القوى الأوروبية، واستمرت الخلافات الداخلية توهن جسد دولة اليعاربة التي انهارت عام ١٧٤١.

ويمكن القول بأنه فى نهاية القرن السابع عشر كانت المنطقة تشهد فراغاً سياسياً دفع القبائل العربية إلى المبادرة بملء هذا الفراغ، فالصراع الصفوي- العثماني، قد أنهك الطرفين وانتهى بانهيار الدولة الصفوية، كما أدت الخلافات الداخلية فى عُمان إلى انهيار دولة اليعاربة، بينما عجزت الدولة العثمانية عن فرض سيطرتها على الخليج العربي مكتفية بالسيادة الاسمية على الأحساء دون تحقيق وجود عسكري، ومن ثَمّ لم تكن هناك قوة إقليمية قادرة على بسط نفوذها عقب خروج البرتغاليين.

أما على الصعيد الدولي فقد خسرت هولندا ومن بعدها فرنسا فرصة احتكار الحركة التجارية والملاحية فى المنطقة أمام القوات البريطانية التي كانت منشغلة بتوطيد نفوذها فى الهند.

د. الأوضاع فى البحرين:

استعان حاكم البحرين الجديد ركن الدين مسعود بحاكم شيراز: إمام قلي خان، بعد التمرد على السلطة البرتغالية عام ١٦٠٢ وذلك لتجنب حملة برتغالية ضده، وقد قام حاكم شيراز بإرسال حملة فارسية سارعت بالاستيلاء على الحامية البرتغالية فى القلعة بعد اغتيال ركن الدين مسعود، كما بادرت السفن الفارسية بمحاصرة ميناء جمبرون لإشغال البرتغاليين وإثنائهم عن

محاولة استرجاع البحرين.

وقد وقعت البحرين فى دوامة صراع بين الفرس، واليعاربة الذين بسطوا نفوذهم على البحرين فى عهد السلطان سلطان بن سيف واستمر نفوذهم على البحرين بعد ذلك حتى عام ١٧١٨، حيث ضعفت سلطة الدولة الصفوية وانشغل اليعاربة بتمكين نفوذهم فى الهند وشرقي إفريقيا، بينما آل الحكم فى البحرين إلى الهولة، ففي عام ١٧١٨ استقل بحكم البحرين الشيخ جبارة الهولي، وهو من زعماء الهولة، الذي استمر يدير شؤون الجزر حتى عام ١٧٣٦.[٦٩]

ثم آلت السلطة إلى آل مذكور من قبيلة المطاريش عُمانية الأصل، التي تنازعت السيطرة على البحرين مع قبيلة الحرم، وهي قبيلة أخرى من الهولة، وتمكن الشيخ نصر آل مذكور بالتحالف مع مير ناصر حاكم بندر ريق ثم مع قبيلة النصور من إبعاد منافسيه عن حكم البحرين والانفراد بحكمها حتى قدوم آل خليفة عام ١٧٨٣.[٧٠]

وصف البحرين فى مطلع القرن السابع عشر للرحالة البرتغالي بيدرو تنحسيرا عام ١٦٠٤

«إن تراب البحرين خصب ومنتج وخاصة لأشجار التمور والتي توجد بكثرة فى هذه الجزيرة ويوجد قليل من القمح ولكن كثير من الشعير، وتعتبر الوجبة الرئيسة فى البحرين الأرز ويستورد من الهند عن طريق هرمز. وتوجد آبار فى البحرين ولكن أغلبها ليس عذباً، ومع ذلك يصلح ماؤها للشرب، وأحسن هذه الآبار (حنينية) وهذا البئر عميق ويقع فى وسط الجزيرة وتأتي بعده فى الجودة تلك الينابيع التي تتواجد تحت سطح البحر. وفى مدينة المنامة (المدينة الرئيسة فى الجزيرة) وعلى عمق باعين أو ثلاثة من سطح البحر توجد ينابيع المياه العذبة، ويقوم بعض الرجال بملء جلد الماعز منها، ويعتبر البعض منهم هذه العملية وسيلة للرزق طول النهار، وأخبرني أحد المعمرين فى البحرين أن هذه الينابيع كانت على اليابسة ولكن مع مضي الوقت غمرها البحر، وأعتقد أن من هذه الينابيع أخذت الجزيرة اسمها (البحرين) وربما يكون رمزاً لمجريين من الماء يمران فى الجزيرة ولكن أعتقد أن التسمية الأولى أصح.
تشتهر البحرين باللؤلؤ، وسوف أعطي إيجازاً عن طريقة صيده. توجد فى الشرق مصائد اللؤلؤ وأشهرها تلك التي فى الخليج والأخرى فى منار فى الهند وذلك الموقع هو الذي بين جزيرة سيلان وجزء من شبه القارة الهندية يسمى توتآن كوري باللهجة المحلية، ولكن نسميه نحن البرتغاليين كوموري ويلي هذا المكان بندر كورو منه تصدر أنواع الأرز فى البنغال.
يبدأ الغوص فى البحرين فى شهر يونيو وأحياناً فى يوليو ويستمر حتى شهر أغسطس ويتكون أسطول الغوص من مائتي سفينة أو ربما أقل، مائة من البحرين وخمسون من جلفار وخمسون من نخيلو، وتتجه هذه السفن إلى ساحل قطر على بعد عشرة فراسخ جنوب الجزيرة، وبعد صيد الأصداف تفتح ويتم إزالة اللؤلؤ منها، وتمتاز لآلئ البحرين بالجودة والوزن الثقيل، ولو قارنا لؤلؤة بنفس الحجم من مكان آخر مع لؤلؤة من البحرين نجد أن وزن البحرينية أكبر.
ويبلغ حجم تجارة اللؤلؤ فى البحرين خمسمون ألف دوكات، دون أن نأخذ فى الاعتبار قيمة اللآلئ المهربة وهي حوالي مائة ألف دوكات لأن التهريب يتم خوفاً من اغتصاب المندوب البرتغالي فى البحرين، وتدفع البحرين سنوياً إلى قائد هرمز مبلغ أربعة آلاف دكتا ضرائب من إيرادات اللؤلؤ فيها».

المصدر: عيسى أمين (١٩٩٦)، تاريخ الخليج العربي والبحر الأحمر فى أسفار بيدرو تينحسيرا، البحرين، مؤسسة الأيام، ص ١٠١-١٠٣.

هوامش الفصل الثالث

١- علي بن إبراهيم الدرورة (٢٠٠١)، **تاريخ الاحتلال البرتغالي للقطيف**، أبو ظبي. ص١١١-١٢١.

٢- نوال حمزة الصيرفي (١٩٨٣)، **النفوذ البرتغالي في الخليج العربي**، الرياض، ص ٧٥-٧٧.

٣- راشد توفيق أبو زيد ووداد خليفة النابودة (١٩٩٨)، **تاريخ الخليج العربي**، دبي، ص ٦٥.

٤- المرجع السابق، ص ٦٦.

٥- أفونسو دلبوكيرك (ط ٢٠٠٠)، **السجل الكامل لأعمال أفونسو دلبوكيرك**، ترجمة وتعليق عبد الرحمن الشيخ، أبو ظبي، ص ٦٠.

٦- بشير حمود كاظم (١٩٨٨)، «الاستكشافات البرتغالية والغرض منها»، **الوثيقة**، ع ١٣، يوليو ١٩٨٨.

٧- الحديث هنا عن هرمز الثانية وليس هرمز الأولى التي كانت تقع على البر قريباً من مصب نهر ميناب على الساحل الشرقي للخليج العربي وقد قامت على أنقاضها مدينة بندر عباس فيما بعد، وقد تمتعت هذه المدينة بمكانة تجارية كبيرة حتى النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي عندما هجرها سكانها بسبب الاجتياح المغولي في تلك الفترة مما دفع بسكانها للارتحال إلى جزيرة جرون التي لم تكن تبعد عنها سوى عشرين ميلاً ليعطوها اسم هرمز ويحولوها إلى إمبراطورية تجارية كبرى حتى مطلع القرن السادس عشر. عصام سخنيني (١٩٩٧)، **مملكة هرمز أسطورة الخليج التجارية**، دبي، ص ١٣-١٨.

٨- عبد الله بن خالد الخليفة وعبد الملك يوسف الحمر (١٩٨٢)، **البحرين عبر التاريخ**، ج١، البحرين، ص ١٢٤.

٩- عصام سخنيني (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٢٤.

10-Dames M. L. (1918), **The Book of Durate Barbosa: An Account of the Countries Bordering on the Indian Ocean and their inhabitants, Completed about the Year 1518 A.D.** Translated from the Portuguese Text by Mansul Longworth Dames, Hakluyt Society, London. 1/68-79.

١١- فارتيما (ط ١٩٩٤)، **رحلات فارتيما**، ترجمة وتعليق عبد الرحمن عبد الله الشيخ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٩٥.

١٢- في منتصف القرن الخامس عشر نجح الإمام عمر بن محمد الخروصي في انتزاع الحكم من النبهانيين وأعلن قيام الإمامة الإباضية، إلا أنه لم يلبث أن أطيح به من قبل النبهانيين بعد سنوات قليلة قضاها في الحكم، مما دفعه للاستعانة ببني جبر في الأحساء حيث نجحوا في إعادة تنصيبه إماماً على عُمان سنة ١٤٨٧ وطرد الملك النبهاني سليمان، وبذلك أصبحت عُمان الداخل ضمن دائرة نفوذ بني جبر، خاصة عندما تجدد القتال بين النبهانيين والإباضيين في عهد الإمام محمد بن إسماعيل الذي خلف الإمام الخروصي، ونجح في قتل الملك سليمان البنهاني بفضل استعانته بالجبور وذلك سنة ١٥٠٠. جمال زكريا (١٩٨٥)، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧-١٨٤٠**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٥٩-٦١.

١٣- جمال قاسم زكريا (١٩٨٠)، «الأوضاع السياسية فى الخليج العربي إبان الغزو البرتغالي»، **الوثيقة**، ع ١٢، يناير ١٩٨٠، ص ٤٧.

١٤- أفونسو دلبوكيرك (ط ٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/١٨٤، ١٨٨، ١٩٢.

١٥- شهاب الدين أحمد بن ماجد؛ (ط١٩٨٩) **الفوائد فى أصول علم البحر والقواعد والفصول**، تحقيق وتحليل إبراهيم خوري، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ص ٦٩.

١٦- فارتيما (ط ١٩٩٤)، مصدر سابق، ص. ٨٩.

17- Hakluyt Society (1944), The Suma Oriental of Tome Pires, An Account of The East, From the Red Sea to Japan, Written in: **Malacca and India in 1512-1515**, 2 Vols, London.

١٨- أحمد بوشرب (١٩٨٤)، «مساهمة المصادر والوثائق البرتغالية فى كتابة تاريخ البحرين خلال النصف الأول من القرن السادس عشر»، **الوثيقة**، ع ٤، يناير ١٩٨٤، ص ١٢٢.

19- Dames, Mansul Longworth (Translator) (1918), **The Book of Durate Barbosa: An Account of the Countries Bordering on the Indian Ocean and their inhabitants**, Completed about the Year 1518 A.D. Vol. 1, London Hakluyt Society.

20- Joao de Barros (1945-46), I Asia. Dos feitos que os Portugueses fizeram no decubrimento e conquista dos mares e terras do Oriente. Lisbon, 7th edition. 4/317.

٢١- شهاب الدين أحمد بن ماجد؛ (ط١٩٨٩)، مصدر سابق، ص ٦٩.

٢٢-

- Joao de Barros (1945-46) I Asia. 4/317.

٢٣- أفونسو دلبوكيرك (ط ٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/٦٥٣.

٢٤- شهاب الدين أحمد بن ماجد؛ (ط١٩٨٩)، مصدر سابق، ص ٦٩.

25- Joao de Barros (1945-46) I Asia. 4/317.

٢٦- عبد اللطيف الحميدان (١٩٨٠) «التاريخ السياسي لإمارة الجبور فى نجد وشرق الجزيرة العربية ١٤١٧-١٥٢١»، **مجلة كلية الآداب**، ع ١٦، ١٩٨٠، البصرة، جامعة البصرة، ص ١٢٣.

٢٧- شهاب الدين أحمد بن ماجد؛ (ط١٩٨٩)، مصدر سابق، ص ٦٩.

٢٨- خالد الخليفة (١٩٩٠)، **التأثير البرتغالي على التجارة فى الخليج العربي خلال القرن السادس عشر**، ورقة مقدمة إلى **ندوة مكانة الخليج العربي فى التاريخ الإسلامي**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ص ٥١٦.

٢٩- أفونسو دلبوكيرك (ط ٢٠٠٠)، مصدر سابق، ص ١٦٥-٢٥٦.

٣٠- بدر الدين عباس الخصوصي (١٩٨٨)، **دراسات فى تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج٢، الكويت، ص ١٢-١٧.

٣١- أبو زيد والنابودة (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.

32- **Cartas de Afonso de Albuquerque**, Tome I, Ibid, p 11

33- **Cartas de Afonso de Albuquerque**, Tome I, Ibid, p 196.
34- Ibid, p 264.
35- Ibid, pp 373-374.

٣٦- فالح حنظل (١٩٩٧)، **العرب والبرتغال في التاريخ ٧١١-١٧٢٠**، أبوظبي، المجمع الثقافي، ص ٢٣٢.

٣٧- Danvers, F.C. (1966), **The Portuguese in India**, London, p. 350.

٣٨- صالح أوزبران (١٩٧٩)، **الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ١٥٣٤-١٥٨١**، ترجمة عبد الجبار ناجي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، جامعة البصرة. ص ٢١.

٣٩- مونيك كيرفران (٢٠٠٤)، **البحرين في القرن السادس عشر: جزيرة حصينة**، تعريب محمد الخزاعي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٠-٢١.

٤٠- المرجع السابق، ص ٢٢، نقلاً عن:
Damiao de Gois (1949-1955), **Cronica do felicissimo rei D. Manuel**. 4 vols, Coimbre. 3/244-245.

٤١- محمد بن أحمد بن إياس (ط ١٩٦١)، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق وتقديم محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ج٥/٤٣١.

٤٢- أبرز المصادر التي تعرضت للحديث عن معركة البحرين سنة ١٥٢١:
Joao de Barros (1945-46), **I Asia. Dos feitos que os Portugueses fizeram no decubrimento e conquista dos mares e terras do Oriente. Lisbon, 7th edition. 3/311-322.**

Damiao de Gois (1949-1955), **Cronica do felicissimo rei D. Manuel**. 4 vols, Coimbre. 3/168-169.

Manuel de Faria Sousa (1971), **The Portuguese Asia or The History of the Discovery and Conquest of India by the Portuguese**. Translated by John Stevens Westmead. Gregg International Publishers, London. 2/256-258.

Danvers, F.C. (1966), **The Portuguese in India**, London, pp 350-351.

ومن المراجع باللغة العربية:

أحمد العناني (١٩٨٤)، «البرتغاليون في البحرين في القرنين السادس عشر والسابع عشر»، **الوثيقة**، ع٤، يناير ١٩٨٤.

نونو بي سيلفيا (١٩٨٥)، «صفحات عن الغزو البرتغالي للبحرين»، **الوثيقة**، ع ٨، يناير ١٩٨٦، ص ٢٠٤.

فالح حنظل (١٩٩٧)، **العرب والبرتغال في التاريخ ٧١١-١٧٢٠**، أبوظبي، المجمع الثقافي، ص ٢١٠-٢١٤.

مونيك كيرفران (٢٠٠٤)، **البحرين في القرن السادس عشر: جزيرة حصينة**، تعريب محمد الخزاعي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٢-٢٩.

٤٣- محمد بن أحمد بن إياس (ط ١٩٦١)،مصدر سابق، ٥/٤٣١.

٤٤- المصدر نفسه.

45- Joao de Barros (1945-46), **I Asia**. p 322.

٤٦- ورد اسم مقرن فى المصادر البرتغالية على النحو التالي: (Mocrim)، أما شرف الدين فكانت المصادر البرتغالية تسميه (Xarafo)، بينما ذكر اسم بدر الدين صهر شرف الدين (Sadradim).
Joao de Barros (1945).

٤٧-

46) I Asia. 3/322

٤٨- قتل أنطونيو كوريا بعد هذه الحادثة بأيام قليلة، فى سواحل الهند حيث انفجر مخزن البارود فى سفينته مما أدى إلى مقتله مع جميع من كان معه. فالح حنظل (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٢١٤.

٤٩- مونيك كيرفران (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ٢٨. وفالح حنظل (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٣١٣.

٥٠- فالح حنظل (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٣١٥.

٥١- أحمد العناني (١٩٨٤) "البرتغاليون فى البحرين وحولها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر"، **الوثيقة**، ع ٤، ١٩٨٤، ص. ٩٨. وكذلك: محمد حميد السلمان (١٩٩٩)، «ثورة عام ١٥٢١ فى الخليج ضد البرتغاليين ونتائجها»، **مجلة البحرين الثقافية**، ع ٢٠، ١٩٩٩، ص ٣٠.

٥٢- عصام سخنيني (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ١١٠.

53- Sousa (1971) The Portuguese Asia. 2/268.

٥٤- جمال زكريا قاسم (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٧٩، نقلاً عن عباس إقبال (١٩٥٦)، **مطالعاتي درباب بحرين وسواحل وجزاير خليج فارس**، القاهرة. ص ٦٣-٦٥.

٥٥- فالح حنظل (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٣٢٧-٣٢٨.

٥٦- تتحدث بعض المصادر عن سبب آخر لوقوع التمرد وهو قيام السلطات البرتغالية بزيادة الضريبة على هرمز من ستين إلى مائة ألف أشرفي، مما أدى إلى أن يضغط الهرمزيون على الوكيل فى البحرين لزيادة الإتاوة السنوية فرفض ذلك وأعلن تمرده. نونو بي سيلفيا (١٩٨٥)، «صفحات عن الغزو البرتغالي للبحرين»، **الوثيقة**، ع ٨، يناير ١٩٨٦، ص ١٢٨.

٥٧- تتوفر تفاصيل دقيقة عن تلك الحملة فى وثيقة برتغالية يعود تاريخها إلى نوفمبر ١٥٢٩، وقد نشرت فى: أحمد بوشرب (٤٨٩١)، «مساهمة المصادر والوثائق البرتغالية فى كتابة تاريخ البحرين خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، **الوثيقة**، ع ٤، يناير ١٩٨٤، ص ١٢٨-١٣٢. كما يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول تلك الحملة فى:
Joao de Barros (1945-46) I Asia. 3/362-369.

٥٨- محمد أنيس (١٩٩٣)، **الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤**، القاهرة. ص ١٠٤-١٢٦.

٥٩- عائشة السيار (١٩٧٥)، **دولة اليعارية فى عمان وشرق أفريقية ١٦٢٤-١٧٤١**، بيروت. ص ٢٢.

د.م. (١٩٨٢)، «صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي فى البحرين»، **الوثيقة**، ع ١، يوليو ١٩٨٢. ص ١٣٨-١٣٩.

٦٠- فالح حنظل (١٩٩٠)، "معارك البحرية العثمانية ضد البحرية البرتغالية فى الخليج العربي"، **الوثيقة**، ع ١٧، يوليو ١٩٩٠. وكذلك: أورهونلو (١٩٨٠)، «تقرير حول الحملة العثمانية على البحرين سنة ١٥٥٩»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع ٢٤. ص ٢١٢.

٦١- مصطفى عقيل الخطيب (١٩٩٩)، **التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣**، بيروت. ص ٤٥-٤٧.

٦٢- صبري فالح الحمدي (٢٠٠٢)، **صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث**، لندن. ص. ٤٠-٤١.

٦٣- ترجمة عيسى أمين (١٩٩٦)، **تاريخ البرتغاليين في الخليج العربي: مذكرات دوارتي بربوسا وجون هيونان لينخوتن ومقالة تشالز بوكسر**، البحرين، مؤسسة الأيام، ص ١٣٠.

٦٤- أبو زيد والنابودة (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٥.

٦٥- سلوت. ت.ج (١٩٩٣)، **عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤**، تعريب عايدة خوري، أبو ظبي. ص ١٥١-١٥٤.

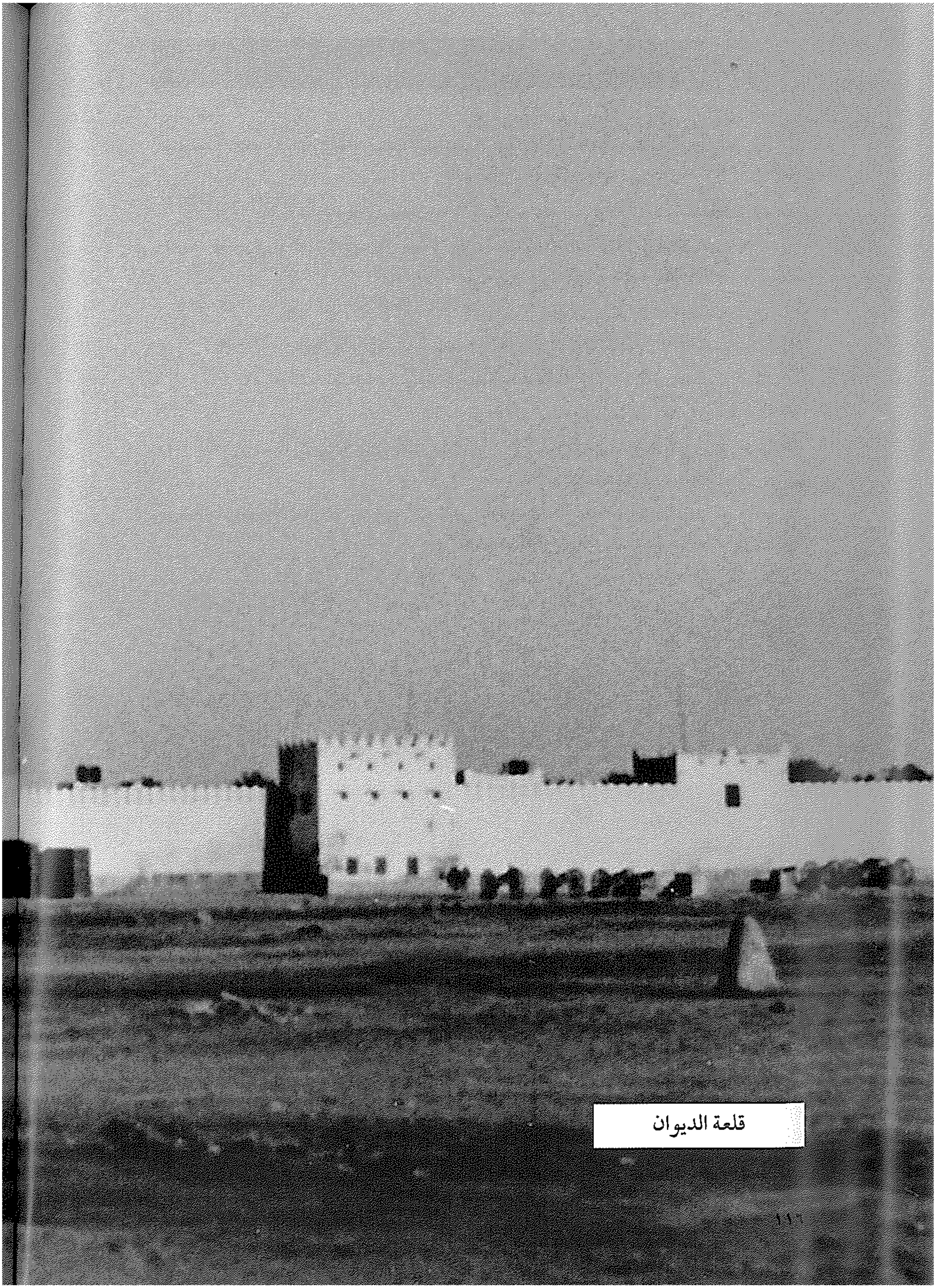
٦٦- محمد حسن العيدروس (١٩٩٦)، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، العين. ص ٧٩.

٦٧- جمال زكريا (١٩٨٠) مرجع سابق، ص ١١٦-١١٩.

٦٨- انظر لمزيد من المعلومات: **فوزية الجيب (٢٠٠٣)، تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين ١٥٢١-١٦٠٢**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

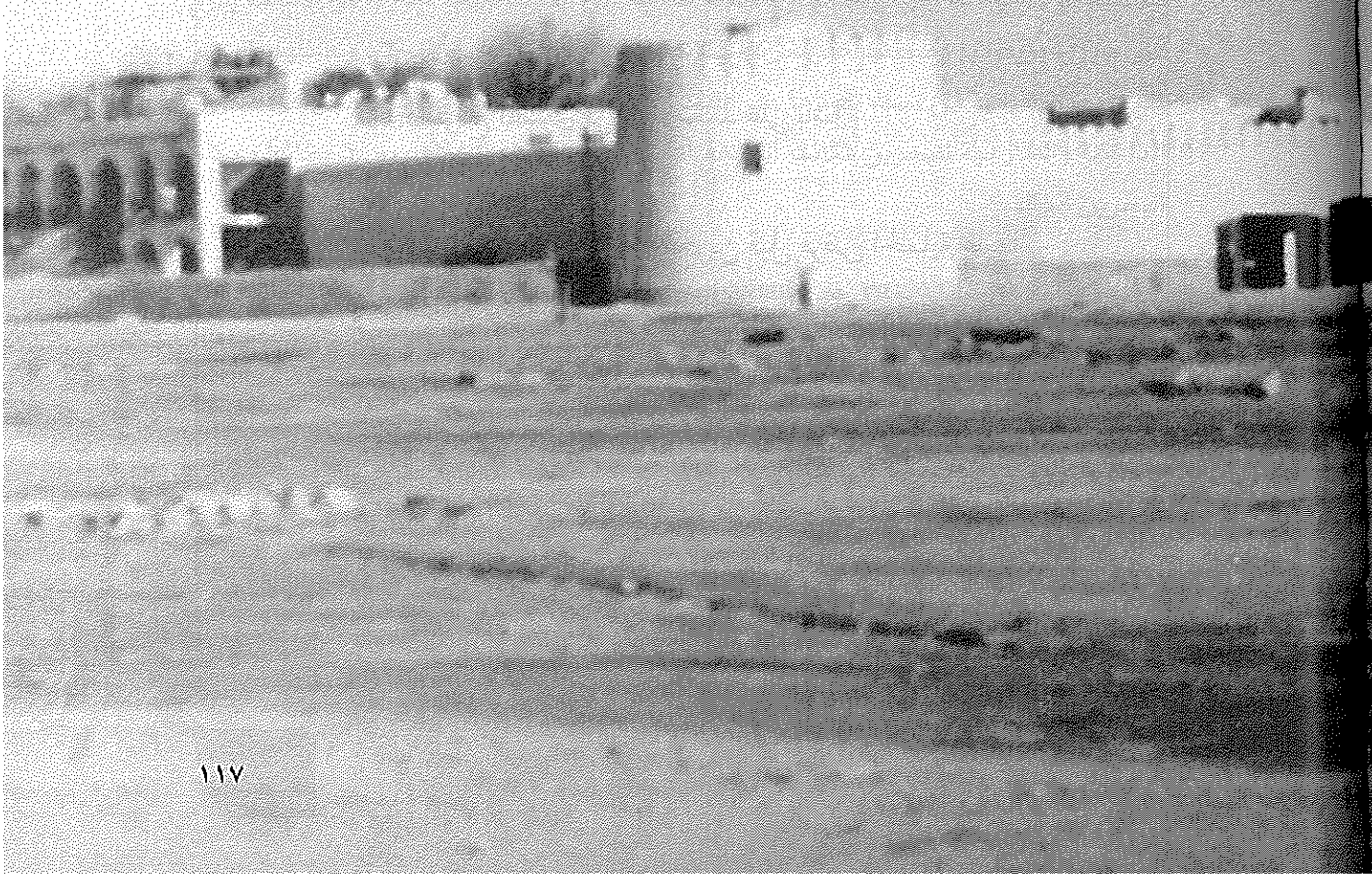
٦٩- محمد بن خليفة النبهاني (٢٠٠٤)، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، بيروت والبحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والمكتبة الوطنية ، ص ٦٧.

٧٠- صبري فالح الحمدي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١١١-١١٣.


قلعة الديوان

الفصل الرابع

العتوب وتأسيس الكيانات السياسية في شرقي شبه الجزيرة العربية منذ ١٧٠٠ وحتى ١٨٦٩



أولاً؛ تسمية العتوب

ثانياً؛ هجرة العتوب إلى سواحل الخليج العربي والاستقرار فى فريحة

ثالثاً؛ الهجرة إلى القرين وتأسيس الكويت

رابعاً؛ هجرة آل خليفة إلى شبه جزيرة قطر وتأسيس الزبارة

١- أسباب الهجرة

٢- تأسيس وازدهار الزبارة

٣- معركة الزبارة

أ. أسباب معركة الزبارة

ب. أسباب فشل حصار الزبارة

خامساً؛ فتح البحرين

سادساً؛ الصراع الإقليمي على البحرين

١- الدولة السعودية الأولى والبحرين

٢- الحملات العُمانية على البحرين

٣- الأطماع الفارسية ومعاهدة شيراز

٤- التوسع المصري فى عهد محمد علي باشا

٥- المطالبة العثمانية بالبحرين

سابعاً؛ السياسة البريطانية تجاه البحرين قبل فرض الحماية عليها

١- دوافع بريطانيا للسيطرة على الخليج العربي

٢- المعاهدات البريطانية مع البحرين

أ. معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠

ب. معاهدة عام ١٨٦١

ج. معاهدة عام ١٨٦٨

شهد الخليج العربي فى نهاية القرن السابع عشر مرحلة صراع مرير إثر انهيار النفوذ البرتغالي واحتدام المنافسة بين الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين، فقد نشطت التجارة الهولندية التي لم تتمكن من الصمود أمام المنافسة البريطانية التي بدورها واجهت مشاكل عديدة نتيجة الفوضى التي عمت فارس إثر انهيار الدولة الصفوية، كما أن دولة اليعاربة فى عُمان كانت قد توجهت بعد طرد البرتغاليين وتعقب فلول الهولنديين فى الخليج العربي نحو شرقي إفريقيا لتأسيس مستعمرات لها فى مناطق مثل ممباسة وزنجبار.

وقد أدت حالة الصراع المستمر بين القوى الدولية والإقليمية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الخليج العربي الذي شهد فراغاً سياسياً، فكانت الفرصة مواتية لتحرك القوى المحلية متمثلة فى القبائل العربية التي انتقلت من أواسط الجزيرة العربية فى نجد نحو الساحل الشرقي للجزيرة العربية، ومن أهم هذه القوى المحلية حلف العتوب الذي نجح فى تكوين عدة كيانات سياسية مزدهرة فى الكويت والزبارة والبحرين.[1]

وفى الوقت نفسه ظهرت العديد من القوى الإقليمية فى القرن التاسع عشر، مثل دولة اليعاربة فى عُمان والدولة السعودية الأولى فى نجد ودولة الزنديين فى فارس بالإضافة إلى دولة محمد علي باشا فى مصر واستمرار الوجود العثماني فى الخليج العربي، وقد تنافست هذه القوى للهيمنة على البحرين وبسط نفوذها عليها بالوسائل العسكرية والدبلوماسية حتى تدخلت بريطانيا لتحطيم قوة القواسم وفرض معاهدة السلام العامة التي أنشأت نظاماً جديداً فى المنطقة يقوم على سيادة بريطانيا وهيمنتها على حركة الملاحة والتجارة فى الخليج العربي، وتدخلها المستمر لمنع أي قوة إقليمية من بسط نفوذها على البحرين، ومن ثم بدأت بريطانيا تتدخل فى الشؤون الداخلية والخارجية للبحرين فكانت النتيجة الحتمية هي اندلاع الخلاف بين بريطانيا وحكام البحرين آنذاك.

لقد جاهد آل خليفة خلال هذه الفترة العصيبة للمحافظة على سيادة واستقلال البحرين وحمايتها من الأطماع الإقليمية والدولية، واستمرت جهودهم فى هذا المجال حتى قامت بريطانيا بالتدخل العسكري المباشر عام ١٨٦٩ لتزج بالشيخين محمد بن خليفة آل خليفة ومحمد بن عبد الله آل خليفة فى سجونها بالهند، وتفرض بعد ذلك توقيع المعاهدة المانعة عام ١٨٨٠، والتي دخلت البحرين بموجبها تحت الحماية البريطانية التي استمرت حتى عام ١٩٧١.

أولاً: تسمية العتوب

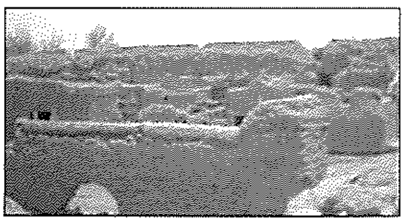
العتوب جمع عتبي وهو حلف تشكل فى نهاية القرن السابع عشر ويضم أفخاذاً كثيرة تنتمي لعدة قبائل هاجرت من مساكنها فى نجد واستقرت على الساحل الغربي للخليج العربي.[٢]

وقد اختلف المؤرخون فى سبب تسمية هذا الحلف بالعتوب فمنهم من رأى بأن كلمة العتوب قد اشتُقَّت فى اللغة العربية من فعل: عتب أي انتقل وارتحل، ويتفق هذا المعنى مع صفة الجماعة التي تحمل هذا الاسم والتي انتقلت من منازلها الأولى بنجد واستقرّت على سواحل الخليج العربي قرب البحرين، وقد نقل ديكسون عن الشيخ عبد الله السالم الصباح سبب التسمية بأن: «أجداده سموا عتوباً لأنهم عتبوا إلى الشمال»، فالتسمية ترجع إلى الأصل الثلاثي عتب وهو فعل معناه: الاجتياز من موضع إلى موضع، أي كثرة الترحال من مكان إلى آخر.[٣]

جدول ١١: الهجرات الرئيسة للعتوب خلال الفترة ١٦٧١ - ١٧٨٣

العام	الهجرة
١٦٧١	هجرة العتوب إلى سواحل الخليج العربي والاستقرار فى فريحة
١٧٠١	هجرة العتوب إلى القرين وتأسيس الكويت
١٧٦٢	هجرة آل خليفة إلى شبه جزيرة قطر وتأسيس الزبارة
١٧٨٣	فتح آل خليفة للبحرين

ويرى بعض المؤرخين أن كلمة العتوب هي نسبة إلى: بني عتبة وهم فرع من فروع قبيلة عنزة، ثم انضم إلى بني عتبة عشائر أخرى تنتمي إلى قبائل عديدة هاجرت من مساكنها فى نجد، واستقرّت على ضفاف الخليج العربي، وتحالفت هذه العشائر فيما بينها وتصاهرت وأصبحت تمثل قبيلة العتوب الموحدة. ومن عشائر العتوب من ينتمي إلى قبيلة عنزة، ومنهم من ينتمي إلى بني سليم، ولذلك فقد سمي هذا الحلف نسبة إلى أقوى عشائر هذا الحلف وهم بنو عتبة.


صورة ١٦: قلعة صبحا فى الهدار

والراجح هو أن تسمية العتوب قد أطلقت على هذا الحلف نسبة إلى بنى عتبة، إذ تجمع المصادر على أن أبرز عشائر حلف العتوب هم آل خليفة وآل الصباح والجلاهمة، وهم من بني عتبة، ويعود نسبهم إلى العمارات من عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان.[٤] وموطنهم

الهدّار وهو أطول أودية الأفلاج حيث تقع قرية الهدّار ومعناها السيل الذي يسمع هديره لتدفق مياهه وغزارته، وقد انتشرت عنزة من خيبر إلى الأفلاج وكان جزء كبير منها يسكنون الأفلاج منذ القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي.(٥)

ثانيًا: هجرة العتوب إلى سواحل الخليج العربي والاستقرار فى فريحة

اختلف المؤرخون فى تحديد السنة التي هاجر فيها العتوب من نجد باتجاه الخليج العربي وإن كان الاتفاق قد وقع على أن هذه الهجرة قد حدثت فى أواخر القرن السابع عشر، أما دوافع هذه الهجرة فيمكن عزوها إلى عدة أسباب من أهمها:

١ - القحط الذي أصاب إقليم نجد: تعرضت قبيلة عنزة إلى قحط شديد فى أواخر القرن السابع عشر يسمى «صلهام»، وهلك فيه عدد كبير من الناس والدواب واستمر من ١٦٦٥ حتى عام ١٦٦٧، مما أدى إلى أن تمر القبائل العربية فى نجد ومنها قبيلة عنزة بضائقة اقتصادية أدت إلى اندفاع هذه القبائل للهجرة صوب مناطق غنية بالخيرات، ومن أشهر بطون قبيلة عنزة التي نزحت من نجد إلى العراق العمارات والفدعان، بينما ارتحل الرولة والسبعة نحو الشام.(٦)

٢- النزاع بين عشيرتين من جميلة ومساعدة الدواسر لخصوم بني عتبة: تشير المصادر التاريخية إلى ما أورده الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة فى بيان سبب ارتحال آل الصباح وآل خليفة من وطنهم الأصلي فى الهدّار فى قوله: «أما سبب ارتحال آل الصباح وآل خليفة من الهدّار فقد كان لسبب نزاع حصل بينهم وبين بني عم لهم من بطن جميلة من عنزة، وأخيراً تغلبوا على خصومهم وأخرجوهم من البلد، فلجأ الخصوم إلى قبيلة الدواسر فى الوادي فزحفوا معهم على الهدّار، على أن البلد لم تخل من مناصر لهم إضافة إلى مساعدة الدواسر فتم لهم الاستيلاء عليها، وأخرجوا منافسيهم المتغلبين من آل الصباح وإخوانهم». ولا يزال الدواسر وبقية من جميلة يسكنون الهدّار إلى الآن.(٧)

٣- الفراغ السياسي بعد خروج البرتغاليين: فرض البرتغاليون احتكاراً على الحركة الملاحية والتجارية فى الخليج العربي، وأدى انهيار سلطتهم فى مطلع القرن السابع عشر إلى احتدام التنافس بين الدول الأوروبية الثلاث: هولندا وبريطانيا وفرنسا، ولم تتمكن هذه القوى المتصارعة من ملء الفراغ السياسي الناتج عن طرد البرتغاليين من الخليج العربي، وتزامنت هذه الأحداث مع انهيار الدولة الصفوية وغياب أي سلطة مركزية فى المنطقة الأمر الذي سهّل مهمّة العتوب فى توسيع مناطق استقرارهم فى الخليج العربي.

وبالإضافة إلى ذلك فقد مثلت حركة التجارة البحرية والغوص على اللؤلؤ عاملي جذب لهجرة العتوب باتجاه سواحل شبه جزيرة قطر والكويت منذ نهاية القرن السابع عشر.[٨]

٤- العلاقات الوطيدة بين الخوالد والعتوب: عدّ بعض المؤرخين سيطرة بني خالد على الأحساء والقطيف على حساب النفوذ العثماني منذ ١٦٧١ ومساهمة العتوب في ذلك، من العوامل التي جعلت بني خالد يرحّبون بهم ويساعدونهم على الاستقرار في سواحل الأحساء، وكانت مساعدة العتوب لآل عريعر قد أدت إلى قيام علاقات وطيدة بين الطرفين، وحصل آل خليفة في هذه الفترة على نخيل في الأحساء إثر مساعدتهم برّاك بن غرير الخالدي في الاستيلاء على القطيف وقد أوقف آل خليفة هذه النخيل فيما بعد على مسجد لهم في الكويت ولا يزال المسجد قائماً إلى يومنا هذا.[٩]

استقرّ العتوب في فريحة شمال غربي شبه جزيرة قطر،[١٠] وكانت قطر آنذاك تحكم من قبل آل مسلم وهم من الخوالد ويستمدون سلطتهم من آل عريعر، حيث بدأ العتوب يتفاعلون مع بيئتهم الجديدة فأخذوا يركبون البحر ويغوصون لاستخراج اللؤلؤ ويديرون تجارة كبيرة ويكوّنون أسطولاً قويًّا لأغراض الغوص وحماية المصالح العامّة. ولكن بالرغم من كل ذلك قرّر العتوب الرحيل من شبه جزيرة قطر فغادروا إلى شمال الخليج العربي، وتجمّعوا في الكويت، وحاولوا تنظيم شؤون حياتهم من جديد.

أول إشارة للعتوب في المصادر الغربية

ظهرت أول إشارة للعتوب في مصدر غربي عام ١٧٤٢، وذلك عندما أشار إليهم القنصل الفرنسي في البصرة جا أوتر، في تقرير له، ورد فيه يأتي: «قام العرب الهولة وبنو العتوب بثورة ضد تاماس خان (نادر شاه) فبناء على أوامر منه أخذت بعض قواربهم لمهمة سرية وجهزت سبع سفن لهذا الغرض، وقد عامل مير خان الذي تولى قيادة الأسطول العرب بغلظة فقتلوه واستولوا على بعض من سفنه وهربوا». المصدر:
Jean Otter›s private Notes in the Bibliotheque Nationale, Paris, Fonds Francais no. 989, fol. 71

ثالثًا، الهجرة إلى القرين وتأسيس الكويت

اختلف المؤرخون حول زمن هجرة العتوب إلى الكويت، إذ يرى البعض أن هذه الهجرة لم تتمّ دفعة واحدة بل تفرّق العتوب بعد رحيلهم من قطر في موانئ الخليج العربي ثم عادوا فتجمّعوا في الكويت.

فقد ذهبت المصادر البريطانية إلى أن هجرة العتوب إلى الكويت كانت حوالي عام ١٧١٦، معتمدين على تقرير واردن وسجلات شركة الهند الشرقية الإنجليزية،[١١] ولكن الوثائق العثمانية

أوردت معلومات أكثر دقة حول تحديد تاريخ هجرة العتوب من فريحة إلى الكويت وأسباب هذه الهجرة، ففى خطاب أرسله والي البصرة عام ١٧٠١ إلى السلطان العثماني فى إسطنبول، يذكر علي باشا بأن سبب هجرة العتوب هو خلاف وقع بينهم وبين الهولة بتحريض من الحاكم المعين من قبل الفرس فى البحرين: مهدي قلي خان، مما أدى إلى وقوع معركة فى رأس تنورة تكبد العتوب فيها خسائر كبيرة، فقرروا على إثرها مغادرة قطر حيث نزلوا فى أم قصر وطلبوا الإذن بالنزول تحت حماية الدولة العثمانية.(١٢)

وقد حددت الوثيقة تاريخ الهجرة عام ١١١٣ هـ الموافق ١٧٠١م، وقدرت عدد العتوب الذين قدموا إلى أم قصر عن طريق البحر ألفي أسرة يركبون نحواً من مائة وخمسين مركباً وكانوا مزودين بالبنادق والمدافع.

وبالاعتماد على هذه الوثيقة يمكن القول بأن مغادرة العتوب لشبه جزيرة قطر كانت بسبب صراعهم مع الهولة، كما تضيف المصادر التاريخية سبباً آخر للهجرة وهو توجس آل مسلم خشية من العتوب الذين تزايد عددهم فى فريحة وأخذوا يشكلون تهديداً أمنياً ومنافسة اقتصادية لجيرانهم، وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى خشية العتوب من تعرضهم للمزيد من الهجمات بعد معركة رأس تنورة فتفرقوا بين مناطق الخليج العربي وعادوا ليجتمعوا مرة أخرى فى القرين.(١٣)

وفى القرين نزل العتوب تحت حماية بني خالد وكان فيها حصن صغير اتخذه آل عريعر مستودعاً للذخيرة أو مخفراً لحفظ حدوده الشمالية، فوهبوه للعتوب (وسميت الكويت تصغيراً لكلمة كوت وتعني الحصن)، فنزلوا حوله وبنى شيخ آل خليفة: الشيخ خليفة بن محمد (ت ١٧٠٨) مسجد آل خليفة هناك، وقد رجحت الروايات التاريخية بأن نزول العتوب فى الكويت كان عام ١١١٣هـ/١٧٠١م، وبأن مدينة الكويت قد تأسست حوالي ١١٢٠هـ/١٧٠٨م، ولم يأت العتوب إلى الكويت دفعة واحدة بل على دفعات متعددة.

وقد قامت الأسر الرئيسة الثلاث فى حلف العتوب: آل الصباح وآل خليفة والجلاهمة باقتسام

وصف الكويت لكارستن نيبور عام ١٧٦٧

"الكويت مدينة مرفأ على بعد سفر ثلاثة أيام من الزبير أو البصرة القديمة، وليست بعيدة عن خور عبد الله، الواقع إلى الغرب من مصب شط العرب، والفرس والأجانب عموماً يسمون هذه المدينة القرين (Gran) وهو اسم يشبه كثيراً جرها الذي ذكرها بلينوس، ويعرف عن هذه المدينة أنها تمتلك ثمانمائة سفينة، ويشتغل سكانها أساساً بالغوص على اللؤلؤ قرب شواطئ البحرين وبصيد السمك، ويقدر عدد سكانها بعشرة آلاف نسمة. وفى فصل الصيف يبقى جزء كبير منهم فى منطقة البحرين، ويسافر كثيرون آخرون بالجمال فى القوافل إلى دمشق وحلب وأماكن أخرى .. والقبيلة العربية التي تحكم هنا جزء من بني عتبة، ولكنها تخضع لقبيلة بني خالد من الحسا، ويبدو أن قبائل العتوب تحاول أن تجعل نفسها مستقلة لأنه يقال إن سكان البحرين يلجأون إلى جزيرة فيلكا التي هي جزء من أراضيهم إذا شعروا بأي تهديد لهم". المصدر:

Carsten Niebuhr (1774) Beschrijving van Arabie. Amsterdam-Utrecht. P 324.

المهام الإدارية والاقتصادية بينها، فوقع الاتفاق على أن يتولى آل الصباح مهام الحكم، ويقوم آل خليفة بالشؤون التجارية، فيما تسند أعمال البحر إلى الجلاهمة، وأن تقسم الأرباح بينهم بالتساوي.

ولما ازدهرت الأوضاع الاقتصادية في الكويت، اتفق العتوب على تعيين الشيخ صباح بن جابر حاكماً،[١٤] ونجحوا فى تأسيس مشيخة الكويت التي اتسع عمرانها، وازدهر اقتصادها، ونما عدد سكانها بفعل عوامل عدّة من أبرزها:[١٥]

١- وجود ميناء صالح لرسو السفن التجارية.

٢- الموقع الجغرافي للكويت، حيث كانت تتوسط طرق التجارة البرية والبحرية بين الهند وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام.

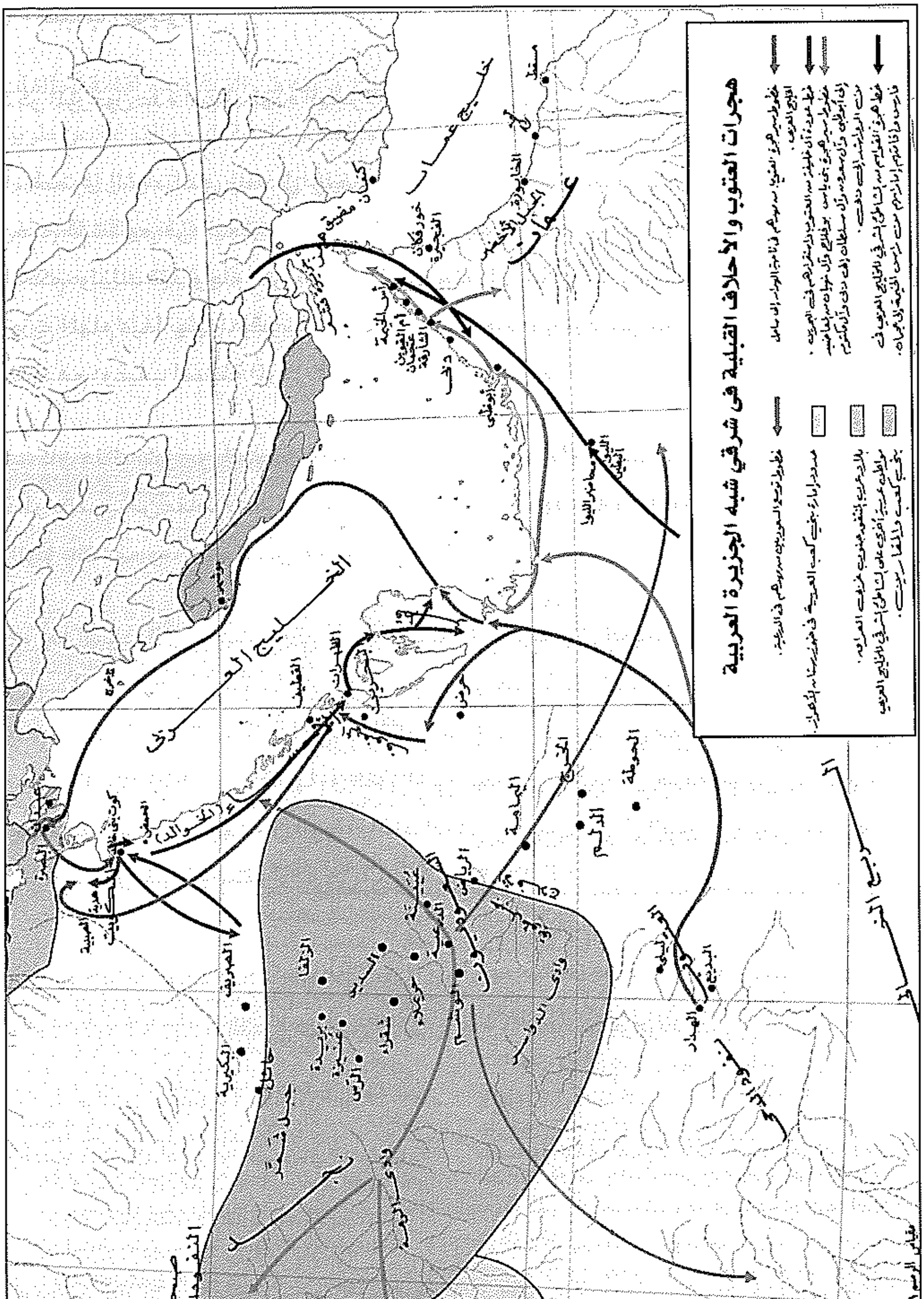
٣- قرب الكويت من مغاصات اللؤلؤ التي تعدّ من أهم موارد الخليج العربي.

كما حافظ العتوب على علاقاتهم الودية مع بني خالد لأنّ نفوذ هؤلاء فى المنطقة كان كبيرًا. وقد شهدت الكويت شيئاً من الرخاء خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر إلا أن هاجس الهجرة عاودهم فانفصل آل خليفة عن الحلف وقرّروا العودة إلى قطر ومرّوا فى طريقهم بالبحرين، وكانت تحت حكم آل مذكور الذين كانوا يدينون بالتبعية للفرس، فتجاوزوها إلى الزبارة.[١٦]

رابعاً: هجرة آل خليفة إلى شبه جزيرة قطر وتأسيس الزبارة

تقع الزبارة شمال غربي شبه جزيرة قطر، ومصدر كلمة الزبارة فى لسان العرب من الزبر وهو وضع البنيان أو الحجارة بعضها فوق بعض،[١٧] كما تعني عند أهل الخليج العربي التلة الصغيرة المرتفعة عن الأرض. وقد سمي المكان الذي بنيت المدينة فيه بالزبارة لوجود تلة صغيرة فيه.

ووقع اختيار الزبارة مسكناً جديداً للعتوب نظراً لما تتميز به من ميناء للسفن ولقربها من مصادر المياه فى البحرين، ولم يرد أي ذكر للزبارة فى التاريخ قبل تأسيس آل خليفة لها وتشييد قلعتها الشهيرة فيها بعد نزوحهم من الكويت إلى قطر عام ١٧٦٢م، وذلك فى عهد الشيخ عبد الله بن صباح بن جابر.



خريطة ١٠: هجرات العتوب والأحلاف القبلية في شرقي شبه الجزيرة العربية

١ - أسباب الهجرة

ذكر المؤرخون عدة أسباب لهذه الهجرة منها:

أ. مستوى الثراء الذي بلغه آل خليفة خلال فترة تزيد عن ستين عاماً من الإقامة فى الكويت بحكم اشتغالهم فى التجارة، ولم يرغبوا فى استمرار تفرد أبناء عمومتهم من آل الصباح فى الحكم، ولذلك فقد وجدوا من المناسب أن يرتحلوا إلى مكان آخر بهدف التحلل من الاتفاق حول توزيع المهام فيما بينهم، وقد ساعدهم فى ذلك ضعف سيطرة بني خالد على الأقاليم الخاضعة لنفوذهم، وغياب السلطة المركزية فيها.

ب. كان هناك شق من العتوب يتوقون إلى الهجرة إلى الساحل الشمالي الغربي من شبه جزيرة قطر بالقرب من مغاصات اللؤلؤ، نظراً لما يمكن أن يحصلوا عليه من ثروة عند قيامهم باستخراج اللؤلؤ بأنفسهم وما سيحصلون عليه من أرباح مالية.

ج. أما السبب الأبرز فهو ما وقع من خلاف بين آل خليفة وآل الصباح فى عهد الشيخ عبد الله بن صباح بن جابر عندما هاجم مجموعة من بني كعب أبناء الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وهم ذاهبون لجلب التمر إلى الكويت، فقتلوا أحد أبناء بني كعب فى محاولة للدفاع عن أنفسهم، وجاءت القبيلة تطالب بدم قتيلها، ورفض الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة تسليم ابنه لهم مبدياً استعداده لدفع ما يطلبونه من الدية، واشتد الخلاف بينهم وبين آل الصباح بسبب ذلك مما نتج عنه هجرة آل خليفة واستقرارهم فى الزبارة عام ١٧٦٢.[١٨]

القنصل الهولندي فى جزيرة خرج (١٧٦٢): فان در هولست

يذكر هولست فى تقرير مؤرخ فى الأول من أكتوبر ١٧٦٢ الأعمال العدائية بين بني كعب والعتوب:

"لقد بدأ الشيخ سليمان حاكم الأماكن الموجودة على مصب نهر البصرة حرباً مع سليمان باشا حاكم بغداد والبصرة ومع شيخ بوشهر ومع العتوب عرب القرين، وقد أرسلنا من قبل تقريراً عن ذلك لفخامتكم فى خطاب أرسلناه مع السفينة الهولندية ماريان بوس، وقد وقع الشيخ سليمان هذا تحت حصار القوات المتحدة لخصومه مدة شهرين فى حصنه الذي يقع على بعد حوالي أربعة أميال إلى الشمال الشرقي من مصب نهر البصرة. وفى عام ١٧٦٦ أعلن بنو كعب أنفسهم رعايا فرس، وأصبحوا خطراً أكبر على الدولة العثمانية، واستمرت العداوة بينهم وبين العتوب».

المصدر:

General State Archives of the Netherlands, Archives of the Dutch East India Company, vol. 3064, section Kharg, pp. 25-26.

٢- تأسيس وازدهار الزبارة

كان أول ما قام به الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة لدى نزوله فى الزبارة هو إقامة تحالفات سياسية مع قبائل شبه جزيرة قطر ومن ثم توطيد هذه التحالفات برابطة الدم والقرابة عن طريق المصاهرة، ثم توجه اهتمامه نحو تحصين الزبارة لحمايتها من أي عدوان قد تتعرض له، مظهراً فى ذلك إدراكه المبكر أن الانتعاش الاقتصادي يتطلب الأمن والاستقرار، فقام ببناء قلعة على الماء الذي يستقون منه وسماها (صبحا) على اسم قلعة بني عتبة فى الهدار وتسمى أيضاً قلعة (مرير) نسبة إلى الماء الذي بنيت حوله، وكانت قلعة حصينة أتم بناءها عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م، فأرخت بجملة: (تمت بعز وعون الله حاميها).(١٩)


صورة ١٧: صورة جوية لقلعة صبحا/مرير فى الزبارة

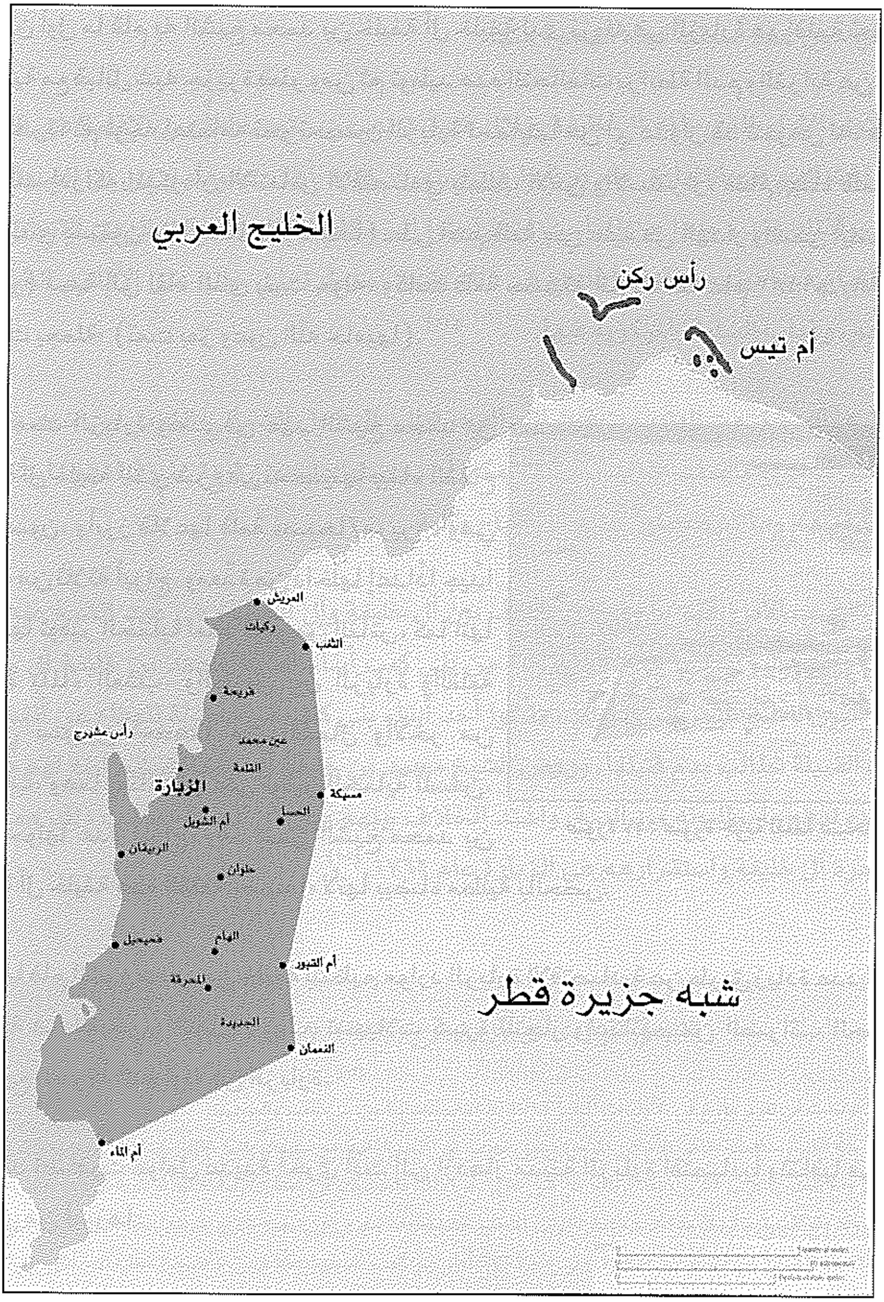
اتسعت الزبارة ونمت فى عهد الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الذي شرع فى تحصينها ببناء القلاع والحصون، وأبرز قلاعها قلعة «صبحا/مرير» ، وهي مكوّنة من ثلاثة أبراج، ومعدّة من داخلها إعدادًا جيدًا يتيح لها توفير الحماية لعدد كبير من الناس، كما أنّها مزوّدة بالماء العذب. والطريق بين الزبارة والقلعة محميّ بسورين أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب، وهما يساعدان على توفير الحماية للسفن، وتقع حولها عدة أبراج، وقد سَمَّى الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة هذه القلعة:«صبحا» لأنها بيضاء مطلية بالجص.

كما قام الشيخ محمد بن خليفة بتنظيم موارد الزبارة الاقتصادية عن طريق زيادة عدد السفن العاملة فى الغوص والتجارة، ومنح تسهيلات كبيرة للتجار وإعفائهم من الضرائب الجمركية لتشجيع الحركة التجارية فى الزبارة. (٢٠)

وقد تضافرت عوامل عديدة أخرى أدّت إلى ازدهار مدينة الزبارة اقتصادياً وثقافياً فى وقت قياسي من أبرزها:

أ. الموقع الجغرافي الوسط للزبارة فى حركة التجارة البحرية فى الخليج العربي:

من حيث كونها تقع فى وسط الخليج العربي فى مواجهة البحرين التي تعدّ من أغنى بقاع الخليج العربي فى مغاصات اللؤلؤ، وتوسط موقعها فى حركة التجارة البحرية فى الخليج العربي.



خريطة ١١ : إقليم الزبارة في شمال غربي شبه جزيرة قطر

ب. الازدهار الاقتصادي الناتج عن سياسة الإعفاء الضريبي: إذ انتهج الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة سياسة اقتصادية تقوم على استقبال أي وافد فى الزبارة بقصد التجارة أو الإقامة فيها، بالإضافة إلى تبني سياسة الإعفاء الضريبي، مما كان له الأثر الفعال فى تنشيط الحركة التجارية.[٢١]

ج. ازدياد الأهمية السياسية للزبارة بعد انتصار آل خليفة على آل مسلم فى موقعة سميسمة: فعند قدوم الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة إلى الزبارة، قام بتشييد قلعة «صبحا/مرير» فى عام ١٧٦٨، وعزز تحصينات المدينة فيما بعد ببناء المزيد من الحصون، ومن أشهرها: قلعتي فريحة وحلوان. وعندما طالب آل مسلم بدفع الزكاة لهم امتنع الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وانضمت إليه العديد من قبائل شبه جزيرة قطر، ووقعت معركة بين الطرفين فى منطقة تسمى سميسمة كانت الهزيمة فيها لآل مسلم الذين اضمحل نفوذهم وضعفت سيطرتهم على الإقليم (كان مركزهم الحويلة) بينما تعزز موقع آل خليفة ومركزهم فى الزبارة.

د. دعم الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة للحركة العلمية والأدبية فى الزبارة: عندما توفي محمد بن خليفة آل خليفة عام ١٧٧٢ خلفه ابنه خليفة الذي كان محباً لعلوم الدين واللغة وقرض الشعر، فاتسعت الزبارة فى عهده وقدم إليها الكثير من العلماء، وطابت لهم الإقامة فيها، وافتتحت فيها العديد من المدارس.[٢٢]

هـ. خراب البصرة، وهجرة علمائها وتجارها وأعيانها لسببين رئيسين:
= انتشار وباء الطاعون عام ١٧٧٢، والذي حصد أكثر من ٢٠٠ ألف من سكانها، فاضطر الكثير منهم للنزوح إلى الزبارة خوفاً من العدوى.
=احتلال الفرس (الزنديين) للبصرة عام ١٧٧٦، بعد محاصرتها لمدة ١٤ شهراً، وما وقع بعد ذلك من تخريب ونهب.

و. انتشار القحط «سوقه» والغلاء وارتفاع الأثمان فى شبه الجزيرة العربية عام ١٧٦٧: والذي مات فيه خلق كثير، واضطر أهل نجد للاتجاه نحو الزبارة طلباً للخيرات التي يمكن الحصول عليها هناك، وكان لذلك أثر فى عمار الزبارة.

ز. الصراع بين آل سعود وبني خالد: حيث وقعت بين الطرفين العديد من المعارك فاضطر الكثير من أهل نجد والأحساء للهجرة إلى الزبارة بعيداً عن المناطق التي تخضع لسلطة آل عريعر وآل سعود، بحثاً عن الاستقرار والأمن والازدهار التجاري الذي تمتعت به المدينة.[٢٣]

وبسبب هذه العوامل مجتمعة أصبحت الزبارة مركزاً لتجارة اللؤلؤ والسلع الهندية، واستطاعت هذه المدينة بازدهارها أن تنافس جميع القوى المحلية فى الخليج العربي، حيث قدم إليها عدد من التجار والحرفيين من أنحاء الخليج العربي، ووقع بسبب ذلك خلاف شديد بين العتوب من جهة وشيوخ الساحل الشرقي من الخليج العربي ونصر آل مذكور حاكم البحرين وبني كعب من جهة أخرى على مصادر الرزق كالغوص والتجارة البحرية، مما أدى إلى وقوع غارات بين الطرفين، حيث قام مراد علي خان حاكم شيراز بتحريض شيوخ الهولة للإغارة على العتوب والقضاء على قوتهم الناشئة، وحدثت معركة «الرقة» (قرب فيلكا)، التي تكبد فيها العتوب الخسائر، فقاموا (مجتمعين من الزبارة والكويت) بالإغارة على البحرين انتقاماً لذلك فاستولوا على عدة قوارب بعد تخريب المدينة ونهبها حيث التجأ نصر آل مذكور بالقلعة واحتمى فيها، وأدت هذه الأحداث إلى معركة الزبارة التي مهدت لفتح البحرين عام ١٧٨٣.

جدول ١٢ : عوامل ازدهار الزبارة

١	الموقع الجغرافي الوسط للزبارة فى حركة التجارة البحرية فى الخليج العربي.
٢	الازدهار الاقتصادي الناتج عن سياسة الإعفاء الضريبي.
٣	ازدياد الأهمية السياسية للزبارة عقب انتصار آل خليفة على آل مسلم فى موقعة سميسمة.
٤	دعم الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة للحركة العلمية والأدبية فى الزبارة.
٥	خراب البصرة، وهجرة علمائها وتجارها وأعيانها باتجاه الزبارة.
٦	انتشار القحط «سوقة» والغلاء وارتفاع الأثمان فى شبه الجزيرة العربية عام ١٧٦٧ مما أدى إلى هجرات واسعة باتجاه سواحل شرقي شبه الجزيرة العربية.
٧	الصراع بين آل سعود وبني خالد وهجرة سكان الأحساء نحو الزبارة طلباً للأمن.

٣- معركة الزبارة

أ- أسباب معركة الزبارة

أدى ازدهار مدينة الزبارة وانتعاش الحركة التجارية فيها إلى استثارة شيوخ الهولة الذين أحسوا بمزاحمة العتوب لهم فتعرضوا لهم ولسفنهم بتحريض من علي مراد خان فى أصفهان الذي كان يعمل على جمع شيوخ الهولة للقضاء على قوة العتوب الناشئة فى الكويت والزبارة.[٢٤]

وفى سنة ١٧٨٢ قامت بعض قبائل الساحل الشرقي من الخليج العربي بالإغارة على سفن العتوب فى طريقها للتجارة مع الهند، فدفع ذلك عتوب الزبارة والكويت للإغارة على بعض القوارب التابعة لبني كعب فى مدخل شط العرب وحلفائهم فى بندر ريق وبوشهر، ولتعويض ما تكبدوه من خسائر بسبب هذه الاحتكاكات قام عتوب الزبارة بالإغارة على جزيرة البحرين فى ٩ سبتمبر ١٧٨٢م، مما اضطر حاكمها آنذاك نصر آل مذكور للجوء إلى القلعة مع قواته، وتفصل الوثائق البريطانية تفاصيل هذه الحادثة على النحو الآتي:[٢٥]

«توجه العتوب من الزبارة إلى البحرين فى ٩ سبتمبر ١٧٨٢م، وبعد معركة قصيرة فقد فيها الطرفان عدة قتلى وأجبر فيها حاكم الجزيرة الشيخ نصر على التراجع إلى القلعة، قام المهاجمون بغزو المنامة ورجعوا فى اليوم الثالث من الهجوم ومعهم سفينة جالبوت تابعة لبوشهر كانت تحمل الإتاوة السنوية من الجزيرة، وعندما وصلت أنباء هذا الهجوم فى ١٣ سبتمبر أرسل حاكم شيراز علي مراد خان أوامره إلى الشيخ نصر بالاستعداد لمهاجمة الزبارة بمساعدة كل من شيوخ بندر ريق وجنابة ودشستان الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي.»

كما تعرض المقيم السياسي البريطاني فى بوشهر لتفصيل هذه الأحداث فى خطاب موجه إلى حكومة الهند البريطانية فى بومباي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٧٨٣، قائلاً:

«سبق أن أخبرتكم فى ٥ أكتوبر ١٧٨٢م عن غزو البحرين من قبل عرب الزبارة فى شهر سبتمبر، والآن يستعد الشيخ نصر للتوجه ضد الزبارة بناء على أوامر أصفهان، وقد استمر فى جمع قوات كافية لهذه الحملة حتى ١٢ ديسمبر، حيث تألف أسطوله من: ٤ سفن جالبوت، و١٣ أو ١٤ سفينة داو، بالإضافة إلى ما يتوفر لديه من قوارب، وألفي رجل من دشستان.

تحركت هذه القوات نحو البحرين تحت قيادة الشيخ محمد ابن أخي الشيخ نصر آل مذكور بهدف حمل أهل الزبارة على القبول بشروطه عن طريق حصار مينائهم مما يترتب عليه وقف تجارتهم. وكان أسطول بوشهر يجوب المياه بين البحرين والزبارة، وليس لدى العرب قوة كافية للتصدي لها، فعرضوا بواسطة: حاكم بندريق الشيخ ميرغني، استعدادهم لرد جميع ما غنموه

من البحرين إلى الشيخ نصر، إذا كان مستعداً للمصالحة وإحلال السلام، ولما لم تنجح وساطة ميرغني تم تفويض الشيخ: راشد، حاكم جلفار (رأس الخيمة) بمهمة الوساطة وأعطوه صلاحيات أوسع لتسوية الخلاف بين الطرفين، وقد وصل ابن الشيخ راشد إلى هنا (بوشهر) يوم ٢٣ ديسمبر ١٧٨٢م ومعه رسالة من أبيه حول هذا الموضوع، ومن المنتظر أن يصل الشيخ نصر إلى البحرين خلال بضعة أيام ويعتقد أن السلام سيحل الشهر القادم».

ولكن توقعات المقيم البريطاني فى بوشهر لم تكن فى مكانها، فقد تدهور الموقف الأمني بسبب فشل وساطة الشيخ راشد إثر تعنت الشيخ نصر آل مذكور فى شروط الصلح ومبادرته بتجهيز القوات والسفن من بوشهر وبندريق والموانئ الفارسية، واتخاذه كافة التدابير العسكرية لتوجيه ضربة إلى الزبارة، ووافق حاكم شيراز علي مراد خان على توفير الأموال اللازمة له لشن هذه الحملة. وفى مقابل التحالف الذي شكله الشيخ نصر آل مذكور كان أهل القرين (الكويت) يقفون إلى جانب الزبارة، طوال فترة الأحداث الممتدة منذ شهر سبتمبر ١٧٨٢م إلى منتصف شهر مايو ١٧٨٣م.

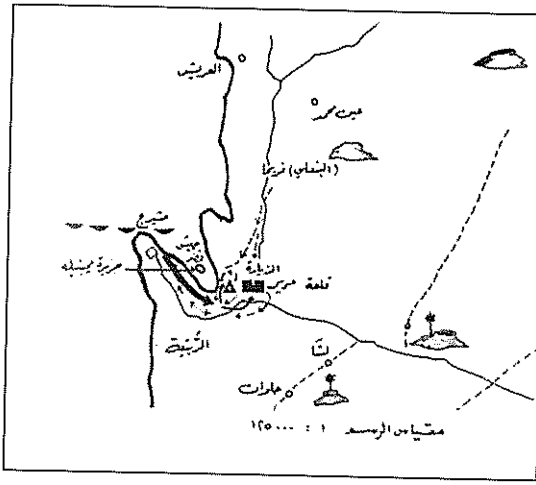
وبعد أن أتم الشيخ نصر آل مذكور استعداداته توجهت الحملة بقيادة ابن أخيه الشيخ محمد آل مذكور إلى الزبارة فى أواخر ديسمبر ١٧٨٢م. حيث تواردت القوات إليها تباعًا من جنابة ودشستان وبندريق وهرمز. وأخذت تجوب المياه بين البحرين وشبه جزيرة قطر فى حصار بحري حول الزبارة.

أما فى الزبارة فلم تكن تحركات الشيخ نصر آل مذكورخافية على الشيخ أحمد بن محمّد آل خليفة الذي قام بالتعبئة للقتال، واتّخذ التدابير الدفاعية لمجابهة الحصار والغزو المتوقع، فتم تموين الزبارة بما تحتاجه من سلاح وذخيرة وطعام وماء استعدادًا للحصار. ثم حشد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الرجال القادرين على القتال، ووزعهم على القلعة والأسوار، ووضع النساء والأطفال فى مكان آمن من القلعة وعيّن كبار السن من آل خليفة لحراستهم، وأوكل إليهم مهمة قتلهم إذا ما خسر آل خليفة المعركة حتى لا يقع الأطفال والنسوة أسرى فى أيدي الأعداء.

وقد حاول (ميرغني)، حاكم بندريق التوسط بين الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة والشيخ نصر آل مذكور حقنًا للدماء، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل وتبعتها محاولة حاكم جلفار (رأس الخيمة)، الشيخ راشد القاسمي، التي قبل على إثرها آل خليفة إعادة الغنائم التي أخذت من البحرين خلال غارتهم عليها فى سبتمبر ١٧٨٢، لكن الشيخ نصر آل مذكور طالب باستسلام أهل الزبارة من دون قيد أو شرط حتى يصبح له حق التحكم فى رقابهم. وقد جعل هذا الموقف المتعنت

أهل الزبارة أشد صلابة فى القتال؛ حيث لم يكن أمامهم إلا النصر ودحر المعتدين أو الشهادة.

وقد استمرت فترة الحصار البحري للزبارة لفترة طويلة كانت تجوب فيها سفن آل مذكور بين البحرين والزبارة، بينما اتخذ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة من هذه الفترة فرصة لإحكام دفاعاته وتعزيز تحصيناته فى الزبارة، وكان أخوه الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة قد ذهب لأداء الحج وتوفي هناك عام ١٧٨٢ فبويع له بالحكم، وبعد أن أيقنت القوات المحاصرة للزبارة بفشل هذا الحصار أمر الشيخ محمد آل مذكور بإنزال بري يوم ١٧ مايو ١٧٨٣ فى مكان يدعى (عشيرج) بين الزبارة وفريحة، وجرت اشتباكات استمرّت بضعة أيام.



خريطة ١٢: حصار الزبارة

وفى ٢٦ مايو ١٧٨٣ تمكن الغزاة من الوصول إلى الزبارة ومحاصرتها وقت صلاة الجمعة، وقد تم اختيار هذا الوقت بالذات لضمان المفاجأة لانشغال الناس بالصلاة وتجمعهم بالمساجد، وما إن سرى خبر نزول قوات آل مذكور حتى هبّ الناس للقتال، فتوجهت جموع المصلّين من (فريحة) إلى نجدة إخوانهم فى الزبارة، بينما اشتبك المدافعون عن الزبارة فى قتال مع الغزاة، وثبت عتوب الزبارة ومن والاهم فى مواقع القتال خارج أسوار الزبارة، ولم تحرز القوات الغازية أي تقدّم يذكر، وبدأ الخلل يظهر فى صفوفها، وبذلك أصبحت الفرصة مواتية لتسديد الضربة النهائية، وكانت تلك الضربة على شكل هجوم كاسح للقوات المتمركزة على التلال وجهه الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة ضد الغزاة، وأخذت قوات النجدة القادمة من (فريحة) تضربهم من الخلف وتطوقهم من كل جانب، وحدثت ملحمة رهيبة قتل فيها قائد الحملة الشيخ محمد آل مذكور، وعدد من رجاله البارزين وأخذت قواته تفرّ باتجاه سفنها بشكل فوضوي تاركة وراءها أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى.

وانجلت المعركة عن نصر ساحق لآل خليفة، كان من أبرز عوامله استبسالهم فى الدفاع عن مدينتهم واستفادتهم من موقعها الحصين، لاسيما قلعة (مرير) ذات الأسوار المنيعة وكذلك استنهاضهم السكان جميعهم للمقاومة، هذا بالإضافة إلى تسرب أخبار الحملة إلى الزبارة؛ مما جعل السكان يتخذون الاستعدادات اللازمة للتصدي لها خاصة وأن الزبارة بقيت على اتصال

بمصادر التموين خلافًا للمهاجمين البعيدين عن مراكزهم فى (بوشهر) وبندريق.[٢٦]

٢- أسباب فشل حصار الزبارة [٢٧]

أ. إن العتوب يحاربون فى أرضهم، ويستطيعون التحرك إلى الداخل بيسر وسهولة، بينما قوات بوشهر فى البحر مما يحد من حرية حركتهم.

ب. ساعد الاحتماء بقلعة مرير والتحصينات الأخرى مثل الأسوار المحيطة بها على منع قوات بوشهر من اقتحام الزبارة.

ج. تسرب أسرار الحرب، حيث أراد المهاجمون أن يباغتوا أهل الزبارة وقت الجمعة، ولكنهم كانوا قد علموا بما بيتوه، واتخذوا الاستعدادات اللازمة للدفاع عن أنفسهم.

د. سهولة عملية التموين عند جيش آل خليفة لأنهم فى بلادهم، بينما تبعد مراكز تموين أعدائهم فى بوشهر مئات الكيلومترات.

هـ. استماتة آل خليفة فى الدفاع عن أنفسهم وعن أعراضهم، إذ تركوا بعض الشيوخ المتقدمين فى السن عند نسائهم وأطفالهم وأوصوهم بقتل النساء والأطفال إذا لم يتحقق لهم النصر، ولا يدعوهم يقعون أسرى بيد أعدائهم.

و. ضعف معنويات قوات الشيخ نصر آل مذكور بسبب إطالة فترة الحصار، وزيادة معاناتهم نتيجة لنقص الإمدادات، مما أدى لتسرب الملل إلى نفوسهم.

ز. تضاعفت معاناة جيش الشيخ نصر آل مذكور بسبب قساوة الأحوال الجوية، فقد مكثوا فى البحر لفترة طويلة وهم يحاصرون الزبارة خلال الفترة من ديسمبر لغاية إبريل حيث تشتد البرودة وتهب الرياح الشمالية مسببة هيجان مياه البحر.

ح. لم تتأثر تجارة العتوب من اللؤلؤ خلال فترة الحصار فقد كانت المواجهات العسكرية سابقة لموسم الغوص الذي يبدأ فى بداية شهر يونيو.

ط. اضطرت قوات بوشهر لدى انكسارها للجوء إلى السفن الراسية فى عرض البحر، وعند وصولهم إلى بعض السفن وجدوا أن الماء قد جزر عنها، ولم يستطيعوا الإبحار بها، فاندفعت قوات الزبارة للحاق بهم وأدركوهم عند جزيرة صغيرة قرب الزبارة، فاستحر القتل فى صفوفهم حول هذه الجزيرة التي أطلق عليها اسم: «مجيتليه» بسبب كثرة القتلى من العدو، وقد هرب من هرب من قوات العدو إلى السفن فى عرض البحر.

ي. كان لمقتل قائد الحملة الشيخ محمد ابن أخي الشيخ نصر آل مذكور ومقتل وجهاء آخرين من زعماء الحملة أثراً فى إضعاف معنويات القوات الغازية.

وقد كانت معركة الزبارة ضربة قاسية لحاكم شيراز وحليفه الشيخ نصر آل مذكور الذي قرر على إثر هذا الغزو الفاشل إخلاء الساحل العربي من الخليج على الفور والعودة إلى بوشهر في ١٢ يونيو ١٧٨٣ واستمرت الزبارة في تحصين وضعها العسكري تحسبًا لأي اعتداء انتقامي. غير أن أبرز نتيجة لمعركة الزبارة تمثلت في استعداد آل خليفة لفتح البحرين مستفيدين من ضعف حاكم (بوشهر) ومن الصراع الذي نشب بين أفراد الأسرة الحاكمة في شيراز بعد وفاة علي مراد خان

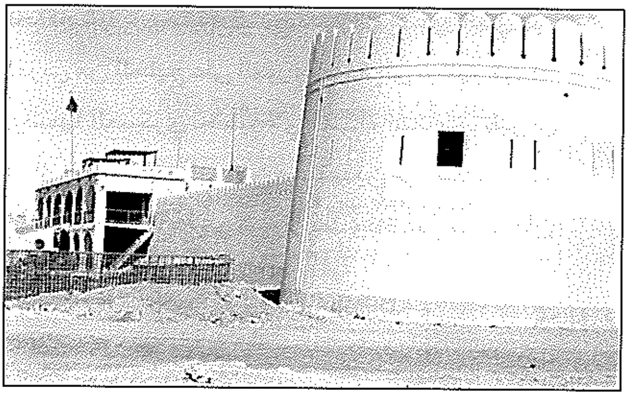
خامساً: فتح البحرين

لقد كان لفشل قوات نصر آل مذكور في هجومها على الزبارة نتائج بعيدة المدى، فقد ساءت الأحوال في البحرين بسبب انسحاب الشيخ نصر آل مذكور مع قواته إلى بوشهر بدلاً من المرابطة في البحرين وتحصينها، وانقسم أهل البحرين فيما بينهم، فمنهم من وقف مع العتوب وأيدهم وعلى رأسهم: "أحمد بن محمد آل ماجد الجشي البلادي"، ومنهم من بقي على ولائه لنصر آل مذكور وعلى رأسهم: "الحاج مدن الجد حفصي". ومن ثَمّ فإن هذا الانقسام، ووجود عدد من العتوب الذين أقاموا في البحرين من آل فاضل والمؤيدين لهم دعم موقف آل خليفة في التقدم نحو البحرين.

أما الزبارة فقد دخلت عهداً جديداً يمتاز بالقوة والمنعة والأمن، فنشطت تجارتها وزادت خيراتها، وقد حاول نصر آل مذكور أن يجهز حملة ثانية بالتحالف مع القواسم ولكن محاولاته باءت بالفشل بسبب سوء الأحوال في بلاد فارس، ولم يعد قادراً على أن يسترد هيبته في الخليج العربي.

ومن ثَمّ فقد كان من أهم نتائج المعركة تقدم الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة إلى البحرين وضمها لحكم آل خليفة، ففي الأسابيع القليلة التي تلت معركة الزبارة كانت المعلومات ترد تباعاً إلى الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة عن اضطراب الأمن في البحرين، لذلك رأى أن الفرصة مواتية لحسم الموقف، وشرع في حشد القوات اللازمة للهجوم على البحرين خاصة بعد تيقنه من عجز الشيخ نصر آل مذكور عن حماية الجزيرة، وانشغال الفرس بالصراع الداخلي القائم بين أفراد الأسرة الحاكمة.

وقد استكمل الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة حشد قواته وتقدم إلى البحرين في يوليو ١٧٨٣ (شعبان ١١٩٧هـ) ودخلها دون مشقة. والتجأت حاميتها الصغيرة إلى قلعة الديوان في المنامة وقلعة البحرين في الجابور، فحوصرتا، حيث تم اقتحام قلعة الديوان واستسلمت الحامية الموجودة


صورة ١٨: قلعة الديوان

فيها بمن في ذلك النساء والأطفال من عائلة الشيخ نصر آل مذكور، فأمر الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بتجهيز سفن لنقلهم إلى وطنهم (بوشهر) الذي وصلوه معززين مكرمين، وقد أكبر الشيخ نصر آل مذكور للشيخ أحمد بن محمد آل خليفة هذا الصنيع. أما القلعة الثانية فإنها استسلمت بعد شهر من استسلام القلعة الأولى يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٧٨٣، (٢٢ شعبان ١١٩٧هـ).[٣٨]

ومن أهم العوامل التي دفعت الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة للتقدم بقواته نحو البحرين وفتحها في شهر يوليو ١٧٨٣، النصر الذي أحرزه العتوب في الزبارة مما أدى إلى رفع معنوياتهم والمبادرة بضم البحرين إلى سلطتهم في الزبارة، كما أن العتوب قد بلغوا مستوى من التوسع السكاني والازدهار التجاري والهيمنة البحرية، ولم تعد الزبارة تفي باحتياجات مجتمع العتوب المتنامي فيها، بسبب انضمام مجموعات جديدة لهم، وكان التوسع باتجاه البحرين هو الخيار المتاح حيث كان العتوب قد اكتسبوا خبرة طويلة في المعارك البحرية، وبسبب تحالف قبائل شبه جزيرة قطر مع العتوب بالإضافة إلى علاقاتهم الودية مع بني خالد والتي تمنعهم من التقدم للاستيلاء على الأحساء والقطيف، يضاف إلى ذلك ما تمتعت به البحرين من ميزات فريدة في موقعها الجغرافي الممتاز وما تمتلكه من ثروات وموارد اقتصادية غنية تتمثل في مغاصات اللؤلؤ والتجارة القائمة عليه، وهذا العامل هو الذي جذب آل خليفة من الكويت إلى الزبارة، وكان هناك جانب دفاعي، يتمثل في ضرورة إخضاع البحرين، لحماية الزبارة والأراضي التابعة للعتوب في شبه جزيرة قطر، لأنها كانت مصدر تهديد لهم وشن العديد من الحملات ضدهم، خاصة بعد القضاء على قوة آل مسلم في قطر. كما أن انشغال الفرس في الصراع على تولي الحكم بعد وفاة حاكم شيراز المفاجئة والفراغ السياسي الذي تركه في المنطقة شجع العتوب على التقدم إلى البحرين وضمها إلى سلطتهم.

وعلى إثر ذلك فقد لقب الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بالفاتح وعُدّ أول حاكم من آل خليفة يحكم البحرين، وقام بتعيين رجل من أتباعه (يسمى عجاج) مسؤولاً عن قلعة البحرين التي سميت بعد ذلك: «قلعة عجاج». كما عين على البحرين أميراً من قبله هو الشاعر الأديب الشيخ علي بن

فارس، الذي كان يتمتع بسمعة طيبة وجعل مقر حكمه قلعة الديوان فى المنامة.

ونتيجة لذلك فقد بدأت هجرة آل خليفة من الزبارة إلى البحرين التي بدأت تشهد مرحلة جديدة من التطور والازدهار بسبب ما جلبه معهم المهاجرون الجدد من رؤوس الأموال، وأخذ كثير من أهل الزبارة ينتقلون إلى البحرين حيث سكن غالبهم المحرق، وكان من بينهم الحرفيون والصناع، وكانت العديد من قبائل شبه جزيرة قطر قد تحالفت مع آل خليفة فى حملتهم لفتح البحرين، حيث استقروا بها بعد فتحها.

أما الجلاهمة الفرع الثالث من العتوب فقد وقع بينهم وبين آل خليفة خلاف شديد، فقد طلبوا منحهم بعض حقوق الملكيات والمكاسب السياسية، ولما رفض الحاكم طلبهم غادروا الجزيرة غاضبين، واستقروا فى خور حسان شمال الزبارة، وكان يقودهم أربعة إخوة هم أبناء الشيخ جابر، وقدر لأحدهم وهو رحمة أن يكسب سمعة كبيرة فى مجابهة آل خليفة فى بداية استقرارهم السياسي.

وقد حاول الشيخ نصر آل مذكور أن يجهز حملة جديدة لاسترجاع البحرين بالتحالف مع حكام شيراز ورأس الخيمة، ولكن الأحداث التي منيت بها بلاد فارس بعد وفاة علي مراد خان ونشوب الحرب الأهلية بين أبنائه على وراثة العرش، ودخول الشيخ نصر بن مذكور طرفاً فى هذه المعركة قد أشغله عن محاولة استرداد سلطته فى البحرين.

ولكن التهديد الجديد أتى من شرقي شبه الجزيرة العربية عندما تواجهت قوات الدرعية مع آل عريعر فى الأحساء والقطيف، وبينما التجأ شيوخ بني خالد إلى الدولة العثمانية أصبح خطر هجوم الدرعية يواجه شبه جزيرة قطر، وبدأت الزبارة تستعد للدفاع عن نفسها، حيث قام الأهالي بحفر خندق من البحر إلى قلعة صبحا/مرير، وبناء مجموعة من الأبراج حول الخندق لتحصين المدينة من هجوم قوات الدرعية المتوقع.

ولذلك فإن الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الفاتح لم يتسرع بنقل عاصمة حكمه من الزبارة إلى البحرين لأن الأوضاع لم تكن قد استتبت بعد، وكانت هناك العديد من المخاطر الخارجية من جهة بلاد فارس وعُمان والدولة السعودية، وكانت الزبارة تتمتع بتحصينات أفضل من البحرين، ولكنه كان يتنقل بين الزبارة شتاء والبحرين صيفاً، حتى وافته المنية فى البحرين، ودفن فى المنامة وذلك عام ١٧٩٥.[٢٩] وخلفه ابنه الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة.

سادساً: الصراع الإقليمي على البحرين

١- الدولة السعودية الأولى والبحرين

تعدّ البيعة التي تمت فى الدرعية بين أميرها محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٤٤ نقطة انطلاقة لدولة عرفت فيما بعد باسم الدولة السعودية الأولى. وقد أخذت الدولة السعودية الأولى فى توسيع حدودها الشرقية حتى بسطت سيطرتها على الأحساء والقطيف وقضت على سلطة بني خالد فى المنطقة بحلول عام ١٧٩٣. ودفعت هذه الأحداث بشيوخ بني خالد ليطلبوا الدعم من الدولة العثمانية التي جهزت قوة لصد ذلك الهجوم، وقد تمكن العثمانيون بالفعل من الاستيلاء على القطيف ومن ثم محاصرة الأحساء، ولكن باشا بغداد الذي كان يقود الحملة بنفسه قرر فك الحصار والعودة إلى العراق خوفاً من غدر القبائل العربية التي تحالفت معه، ونتيجة لهذا الانسحاب المفاجئ فقد تعزز موقف الدرعية التي خضعت لها قبائل المنطقة.

وكان الهدف التالي لهم هو بسط نفوذهم على شبه جزيرة قطر حيث بدأت العديد من القبائل تعلن ولاءها للدولة السعودية، مما دفع بالشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة إلى تجهيز حملة لإخضاع القبائل المتمردة ضدهم مرة أخرى، فرد عليهم السعوديون بتجهيز حملة عسكرية بقيادة إبراهيم بن عفيصان قامت بمحاصرة الزبارة عام ١٧٩٦.

وقد صمدت الزبارة لمدة طويلة أمام حصار ابن عفيصان بسبب تحصيناتها القوية، إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها وعدم توفر المؤن دفع بأغلب سكانها إلى المغادرة باتجاه البحرين، حيث نزلوا فى «جو»، وعندما أدرك ابن عفيصان خلو المدينة من غالبية سكانها، قرر العودة بقواته إلى القطيف بعد أن أحكم سيطرته على الزبارة.

وفى البحرين لم يكن العتوب يخشون هجوماً من ابن عفيصان بسبب عدم توفر القوة البحرية لديه، كما كان حلفاؤه من القواسم غير قادرين على مواجهة العتوب. ومن ثَمّ فقد قامت مفاوضات بين العتوب والقواسم نتجت عن تقارب بينهم وبين حكومة الدرعية، ووقع الصلح بين الطرفين.

وقد أدى ذلك التقارب إلى توتر العلاقة بين حكام البحرين وبين سلطان مسقط السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي الذي كان يحظى بدعم البريطانيين وحكومة الشاه.[٣٠]

واستمر توتر العلاقات بين العُمانيين والعتوب حتى قام السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي

بحملة ضد البحرين وأخضعها لسلطته، واستمر النفوذ العُماني فى البحرين حتى عام ١٨٠٨، عندما قام العتوب بالتحالف مع إبراهيم بن عفيصان لاسترجاع سلطتهم فى البحرين، وما إن تم تحرير البحرين من سلطة العُمانيين حتى أخضع ابن عفيصان البحرين لسلطته المباشرة، وفى الوقت نفسه تقدم سليمان بن طوق إلى الزبارة واستولى عليها وأرسل كلاً من: الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة ، وأخوه الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة ، وابن عمهما الشيخ عبد الله بن خليفة آل خليفة ، مع عدد من وجهاء الزبارة إلى الدرعية للتفاوض مع الإمام سعود بن عبد العزيز، وعندما وصلوا إلى هناك أبقاهم عنده كرهائن، فأرسلوا إلى أقاربهم من آل خليفة أن يعملوا على استرداد بلادهم.[٣١]

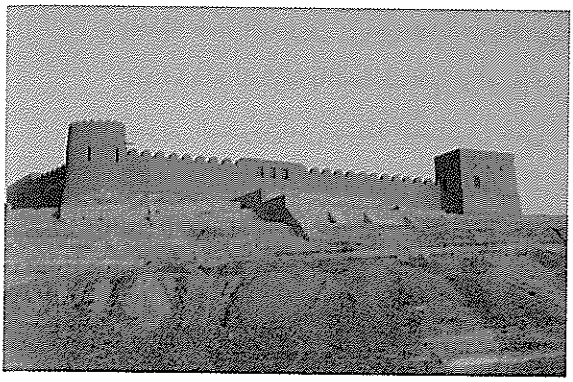
وفى هذه الأثناء اجتمع العتوب بزعامة الشيخ خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة وعبد الرحمن بن راشد الفاضل، واتفقوا على أن يطلبوا المساعدة من سلطان عُمان السيد سعيد بن سلطان، وهنا تظهر سياسة آل خليفة التي تميزوا بها خلال تلك الفترة كما يعبر عنها النبهاني: «كانت عادة آل خليفة إذا ضايقهم أمير نجد استعانوا بحاكم مسقط، وإذا ضايقهم حاكم مسقط استعانوا بأمير نجد، كما هو شأن دهاة السياسة الذين ينالون الفوز باستخدام أعدائهم»[٣٢]

وفي هذه الأثناء التقى عبد الرحمن بن راشد الفاضل بالسلطان سعيد، الذي أمده بالمال والسلاح فجمع عتوب الزبارة والبحرين، وهاجموا ابن عفيصان فى البحرين، فانهزم وتراجع إلى قطر حيث اجتمع مع سليمان بن طوق فى الزبارة، وأخذ أهل الزبارة يغادرونها باتجاه البحرين حتى لم يبق فيها أحد، فانسحب منها سليمان بن طوق إلى الأحساء.

في هذه المرحلة كانت الدولة السعودية فى خطر المواجهة مع الدولة العثمانية، ولذلك فقد أطلق الإمام سعود أسر المحتجزين الثلاثة لديه، وقد سلم عبد الرحمن بن راشد الفاضل زمام الحكم إلى خاله الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة فور وصوله إلى البحرين.

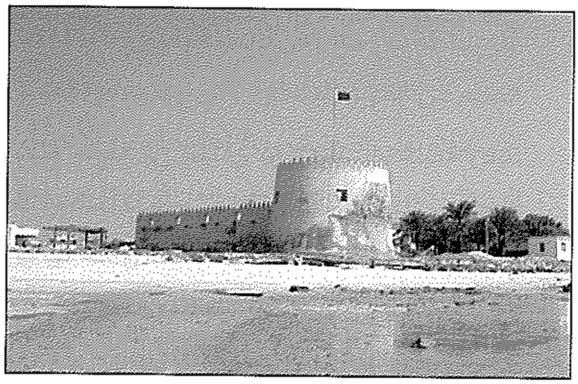
ونتيجة لذلك فقد جهز ابن عفيصان بالتعاون مع رحمة بن جابر مجموعة من السفن لمهاجمة البحرين، وتلاقى الجانبان فى منطقة اسمها «اخكيكيرة» هزم فيها ابن عفيصان ورحمة، وقد وقعت هذه المعركة فى آخر عام ١٢٢٥ هـ الموافق، لعام ١٨١٠م.[٣٣]

ثم شهدت السنوات الخمسة التالية هدوءاً نسبياً، وقام الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة بتأسيس مدينة الرفاع فبنى فيها قلعته وأصبحت مقراً لسكناه.



صورة ١٩: قلعة الرفاع

كما بنى الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة قلعته (فى حالة أبي ماهر) جنوبي المحرق.

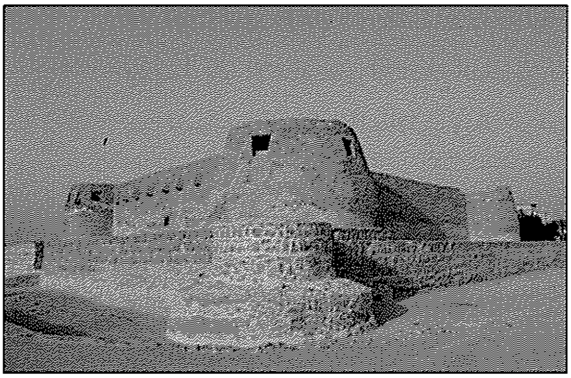


صورة ٢٠: قلعة أبو ماهر

٢- الحملات العُمانية على البحرين

استطاع أحمد بن سعيد البوسعيدي أن يؤسس دولة البوسعيد بعد أن حارب الفرس وأخرجهم من عُمان، فبايعه أهل البلاد ولقب بالإمام عام ١٧٤٤، وخلفه بعد وفاته عام ١٧٨٣ ابنه سعيد الذي انقلب عليه الناس لظلمه وخلفه أخوه سلطان، وعندما استتب له الأمر أصلح الأسطول العماني واسترجع مستعمرات عُمان فى الهند وممباسا وزنجبار، وعقد اتفاقية صداقة مع البريطانيين وأصبح يطمح بالاستيلاء على البحرين، وكان التقارب بين حكام الدرعية والقواسم والعتوب قد أثار استياء بريطانيا وفارس وعُمان.(٢٤)

وفى عام ١٨٠٢ قام السيد سلطان بهجوم مباغت على البحرين متذرعاً بأن آل خليفة لم يدفعوا رسوم سفنهم القادمة من الهند عبر مسقط، وحاصر الجزيرة بقوة بحرية كبيرة، ولما طال الحصار أكثر من شهر، كان الطرفان قد أنهكا؛ فالسلطان قد بقي لفترة خارج بلاده دون الحصول على الإمدادات والتموين، أما أهل البحرين فقد أحكم عليهم الحصار فلم يصلهم شيء من المعونات التي حاول السعوديون إرسالها لهم عبر القطيف والزبارة.(٢٥)



صورة ٢١: قلعة عراد

ونتيجة لذلك فقد رغب الطرفان فى الصلح، فعقدت المفاوضات بينهما، وتم التصالح فى ٢ أكتوبر ١٨٠٢ على أن يتخلى العتوب عن حكم البحرين، وأن يلتزموا بدفع إتاوة سنوية لسلطان مسقط، وتعهد السلطان فى مقابل ذلك أن يترك جميع الأملاك والسفن والأموال الخاصة بآل خليفة فى أيديهم، وهكذا دخلت البحرين فى حوزة سلطان عُمان وأصبحت تابعة له وأمّر ابنه سالم عليها، وأمر ببناء قلعة عراد، بينما نزح كثير من تجار البحرين ووجهائها إلى البصرة والزبارة والكويت. واستمر السيطرة العمانية لمدة ست سنوات حتى عام ١٨٠٨، [٣٦] حيث تحرك آل خليفة لاسترداد حكمهم فى البحرين، وطلبوا المساعدة من الأمير سعود بن عبد العزيز الذي أمدهم بالمال والسلاح والرجال تحت قيادة إبراهيم بن عفيصان، وتمكنوا من إخراج العُمانيين من البحرين عام ١٨٠٨، الموافق لعام ١٢٢٣هـ.[٣٧]

وفي سنة ١٨١٥ قام السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي (الذي خلف والده في حكم مسقط سنة ١٨٠٧) بشن حملة ثانية ضد البحرين، وكان أهل البحرين قد اتخذوا الاستعدادات اللازمة للمعركة حيث قاموا بإغلاق مدخل خور القليعة فأغرقوا فيه السفن القديمة المحملة بالحجارة لمنع قوات مسقط من اتخاذ موقع وسط بين المحرق والمنامة، وذلك لتفادي تقسيم قواتهم بين الجزيرتين مما يشتت المهمة الدفاعية لهذه القوات.

وعندما وصلت القوات العُمانية إلى البحرين فى يوليو ١٨١٥، اضطرت للنزول فى جزيرة سترة واحتلالها لأنها لم تتمكن من اجتياز خور القليعة. وأراد رحمة أن يلتف حول المحرق حتى يباغت قوات العتوب فى المنامة، ولكن الرياح لم تجري لصالحه.

وبعد الإقامة لمدة ثلاثة أيام فى سترة، قامت القوات العُمانية بهجومها فى صباح اليوم الرابع فى أثناء فترة الجزر، فخرج عليهم المقاتلون من بين النخيل، وقامت قوة الفرسان بمهاجمتهم من الخلف، وعندما رأى السلطان سعيد انكسار قواته أمر بانسحابها بعد أن تكبد خسائر فادحة فى ذلك الهجوم، وكان من ضمن القتلى شقيقه أحمد بن سلطان، وعدد من كبار أهل عُمان، بينما أبحر رحمة إلى بوشهر.

أخذ السلطان سعيد يعد العدة لمهاجمة البحرين مرة أخرى، إلا أن الشيخ سلمان بن أحمد

آل خليفة أوفد له وفداً برئاسة عبد الجليل بن ياسين الطبطبائي، للتفاوض بشأن إحلال السلام بينهما، وتم الاتفاق على أن تدفع البحرين دية شقيق السلطان، وأن تدفع مبالغ أخرى لقاء الإفراج عن المساجين فى قلعة الجلالي، وبعد إبرام الصلح عادت القوات العُمانية أدراجها إلى مسقط[٣٨]

٣- الأطماع الفارسية ومعاهدة شيراز

بدأت الأطماع الفارسية فى البحرين تظهر فى ديسمبر ١٨٢٠، عندما قام الفرس بالتجهيز لحملة تهدف إلى احتلال البحرين، ولكن الإنجليز أرسلوا تحذيراً شديداً لهم بعدم المضي فى الحملة، وقام المقيم السياسي فى الخليج العربي وليام بروس بزيارة البحرين وطمأنة حاكمها بدعمه لاستقلال البحرين، ونتج عن ذلك احتجاج الشاه ومطالبته حكومة الهند البريطانية فى بومباي أن تسحب المقيم السياسي بروس وتعين مقيماً آخر مكانه.

عندما شعر بروس بالخطر على منصبه ذهب بنفسه إلى شيراز، حيث يقيم الوزير الفارسي المفوض بشؤون الخليج العربي، زكي خان، وأدت المباحثات بينهما إلى توقيع «معاهدة شيراز» فى ٣٠ أغسطس ١٨٢٢.

وقد أقرت هذه المعاهدة المثيرة للجدل بحق فارس فى البحرين، وتعهد بروس بمساعدة الوالي الفارسي على إخضاع البحرين لسلطته، ولكن الحكومة البريطانية فى الهند أعربت فى رد فعلها الرسمي على هذه الاتفاقية عن أسفها لتصرف بروس وأكدت رفضها الكامل لهذه الاتفاقية، وذلك لدخول بروس فى مثل هذه المفاوضات دون تخويل من حكومته، وتعارض هذه المعاهدة مع حق تقرير المصير الذي أقرته لأهل البحرين فى معاهدة السلام العامة فى فبراير ١٨٢٠.[٣٩]

وإزاء هذه الأزمة قامت حكومة بومباي بإلغاء المعاهدة كلية، والإعلان بأنها تمت بصفة فردية من بروس الذي لم يكن مخولاً بذلك، وتم عزل بروس من منصبه بعد تأنيبه على تصرفه الخاطئ، وتعين جون مكليود خلفاً له.

وقد قام المقيم الجديد: مكليود بزيارة البحرين، وقابل فيها الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة، وأكد له التزام بريطانيا بحماية البحرين، وعدم تغير سياستها تجاه بلاده.[٤٠]

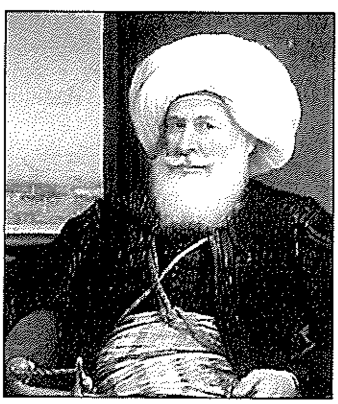
أما موقف الحكومة الفارسية فقد كان رافضاً كذلك لهذه المعاهدة، لأن البند الخامس منها قد نص على السماح للإنجليز بالإقامة فى جزيرة قشم لمدة خمس سنوات، مع أن الجزيرة كانت

تحت نفوذ مسقط وليس تحت سيادة الفرس، وقد عبر الشاه عن رفضه للمعاهدة وغضبه من تصرف زكي خان دون الرجوع له.

وفي عام ١٨٢٣، جددت فارس محاولاتها لضم البحرين، حيث اتصل حاكم شيراز حسين علي ميرزا، بسلطان مسقط، وحاكم الشارقة سلطان بن صقر، وعرض عليهم التعاون معه فى الحملة التي يزمع القيام بها، ولكن بريطانيا تدخلت مرة أخرى لدى عمان والشارقة وشيراز، وحذرتهم من خرق الاتفاقيات المعقودة بينهم بمنع التعدي على أي جهة داخلة فى معاهدة السلام العامة، مما يجبر القوات البريطانية على التدخل لفرض الأمن ومنع القرصنة، ومن ثَمّ فقد فشلت الحملة.[٤١]

وفى عام ١٨٣٦، أرسل حاكم شيراز خطاباً إلى حاكم البحرين يدعوه إلى الخضوع للحكم الفارسي، إلا أن الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة رفض تلك الدعوة، واختار التحالف مع الأمير فيصل بن تركي آل سعود مقابل أن يدفع له مبلغاً سنوياً. وفى هذه الأثناء انشغلت بلاد فارس بمشاكلها الخارجية مع روسيا من جهة ومع الدولة العثمانية من جهة أخرى، ولم تكن تملك القوة البحرية الكافية لبسط سيطرتها فى الخليج العربي، ومن ثَمّ فقدتوقفت مطالبها بالبحرين لفترة من الوقت.[٤٢]

٤- التوسع المصري فى عهد محمد علي باشا


صورة ٢٢: محمد علي باشا

تولى محمد علي باشا الحكم فى مصر بصفته قائداً للفرقة العسكرية العثمانية التي ساهمت فى طرد القوات الفرنسية من القاهرة، وفى العقد الثاني من القرن التاسع عشر استعانت به الدولة العثمانية للقضاء على الدولة السعودية الأولى، وعندما نجح محمد علي باشا فى مهمته عام ١٨١٩ تمرد على الدولة العثمانية فى اسطنبول، فاستقل بحكم مصر، وأخذ يوسع منطقة نفوذه لتشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، ثم اتجهت أنظاره بعد ذلك نحو العراق.

وبعد عودة إبراهيم بن محمد علي باشا، إلى القاهرة، خلفه على حكم نجد خورشيد باشا، الذي كان يطمع فى ضم سائر شرقي الجزيرة العربية للحكم المصري.

وقد استفاد المصريون من ضعف النفوذ العثماني فى العراق، حيث توجهت العديد من القبائل العربية فى البصرة إلى خورشيد باشا وطالبته بالتدخل لطرد العثمانيين منها.

ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومة البريطانية بالتحالف مع الدولة العثمانية لوقف التوسع المصري، وتفويت فرصة التدخل الروسي فى المنطقة.



صورة ٢٣: الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

وقد قررت بريطانيا اللجوء إلى الدبلوماسية لإقناع محمد علي باشا أن يتخلى عن أطماعه التوسعية فى شرقي شبه الجزيرة العربية، وفي هذه الأثناء كان الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة يخشى من قيام خورشيد باشا بمهاجمة بلاده، فطلب من بريطانيا توفير الحماية له وفق بنود معاهدة السلام العامة، ولكن بريطانيا رفضت تقديم أي دعم عسكري بسبب رغبة حكومة بومباي فى تجنب أي تصادم عسكري مع المصريين فى السواحل الغربية للخليج العربي، وأمام التملص البريطاني من تنفيذ بنود معاهدة ١٨٢٠، وضغط خورشيد باشا لم يجد الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة بداً من التفاوض مع وكيله على الأحساء؛ محمد أفندي، حول الترتيبات الأخرى التي تضمن خضوع البحرين لسلطة حاكم نجد.(٤٣)

واجتمع الطرفان فى خور حسان شمال غربي شبه جزيرة قطر، وأسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاقية فى ٢٢ صفر ١٢٥٥هـ/ ٧ مايو ١٨٣٩م، تنص على تبعية البحرين لسلطة محمد علي باشا نظير أن يتمتع أهل البحرين بالأمان وحسن المعاملة وإثبات الشيخ حاكماً على الجزيرة.(٤٤)

وعندما علمت بريطانيا بهذه المعاهدة، أرسلت احتجاجاً شديد اللهجة، وأوفدت المقيم السياسي فى بوشهر، هينيل، إلى البحرين، حيث حاول ترغيب الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة بإلغاء هذه المعاهدة عن طريق تقديم امتيازات منها: توفير الحماية العسكرية للبحرين وتخفيض الرسوم الجمركية.

وعندما فشلت تلك المحاولة لجأ هينيل إلى أسلوب الترهيب بزعمه أن هذه الاتفاقية غير شرعية، وسيكون لها تبعات خطيرة، ولكن الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة أصر على موقفه، ورفض جميع العروض المقدمة له للتخلي عن هذه المعاهدة.

وفى هذه الأثناء نجحت الدبلوماسية البريطانية عن طريق القنصل البريطاني فى مصر: كيمبول، الذي أقنع محمد علي باشا بضرورة التخلي عن طموحاته التوسعية، واستجاب محمد علي باشا بالفعل للضغوط البريطانية فأصدر إرادته رقم (١١)، فى الحادي عشر من شهر يونيو ١٨٣٩ يأمر فيها خورشيد باشا بعدم التدخل فى شؤون البحرين وترك الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة مستقلاً يتدبر أمور نفسه.

وعندما بلغت تلك الأنباء الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة، احتج على ذلك القرار، وراجع خورشيد باشا الذي أوفد له الشيخ شافي، شيخ قبيلة بني هاجر لمعرفة وجهة نظره، فأجابه:
"ما دمت على قيد الحياة فإني لا أستسلم للإنجليز، وإنهم منذ ثلاثين سنة وهم يحتالون علي وسأبذل جميع مالي وقوتي. إني فى الثمانين وقد بلغت آخر العمر فلأن نموت جميعاً أولى من أن نكون رعية للكفار، وأفضل شيء وأشرفه ألا نرى ذلك اليوم".[٤٥]

وفى هذه الفترة قتل حاكم الأحساء المصري، محمد أفندي، فانكسرت قوة المصريين هناك، وترك الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة لمواجهة الإنجليز بمفرده.[٤٦]

وكان رد الفعل البريطاني هو الإيعاز إلى السلطان سعيد باحتلال البحرين فى أغسطس ١٨٣٩، ولكن حاكم عُمان كان مشغولاً بتوطيد حكمه فى شرقي إفريقيا وزنجبار.

وانتظر الإنجليز الفرصة المناسبة لعزل الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة عن طريق دعم خصومه فى الخليج العربي.

٥- المطالبة العثمانية بالبحرين

أثارت الدولة العثمانية مطالبها بالسيادة على البحرين للمرة الأولى عام ١٨٤٧، عن طريق خطاب موجه من متسلم البصرة إلى شيخ البحرين، ولكن هذه المطالبة لم تكن أكثر من مناورة سياسية من قبل الدولة العثمانية لفرض هيبتها فى منطقة الخليج العربي.[٤٧]

وتكررت المحاولات الدبلوماسية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ ففي عام ١٨٧٠ قدم السفير العثماني فى لندن احتجاجاً على التدخل العسكري البريطاني فى البحرين، جاء فيه: «إن هذه الإجراءات تمثل تدخلاً بريطانياً على أرض هي جزء من الأراضي العثمانية»، وكان الموقف العثماني يستند إلى مبادرة الشيخ محمد بن خليفة برفع العلم العثماني

على البحرين عام ١٨٦١، ولكن الحكومة البريطانية ردت على السفير العثماني بأنها لا تستطيع الاعتراف بالمزاعم العثمانية فى سيادتها على البحرين.[٤٨]

والحقيقة هي أن المطالب العثمانية لم تشكل تهديداً خطيراً لاستقلال البحرين، خاصة وأنها لم تتجاوز الدبلوماسية، ولم تكن أكثر من مناورات سياسية تهدف إلى تحجيم الوجود البريطاني فى منطقة الخليج العربي.

سابعاً: السياسة البريطانية تجاه البحرين قبل فرض الحماية عليها

بعد أن أحكمت بريطانيا سيطرتها على الهند، اتجه اهتمامها نحو بسط الهيمنة على الخليج العربي لما يمثله ذلك من أهمية إستراتيجية للوجود البريطاني فى الشرق الإسلامي، ومن ذلك تأمين الطريق بين بريطانيا وبين مستعمراتها فى شبه القارة الهندية.

ومن أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية وتأمين مواصلاتها تطلعت بريطانيا إلى تأسيس مركز لها فى المنطقة، حيث توجه اهتمام سلطة بومباي نحو إنشاء محطات تجارية وعسكرية فى إمارات الخليج العربي وعلى رأسها البحرين.

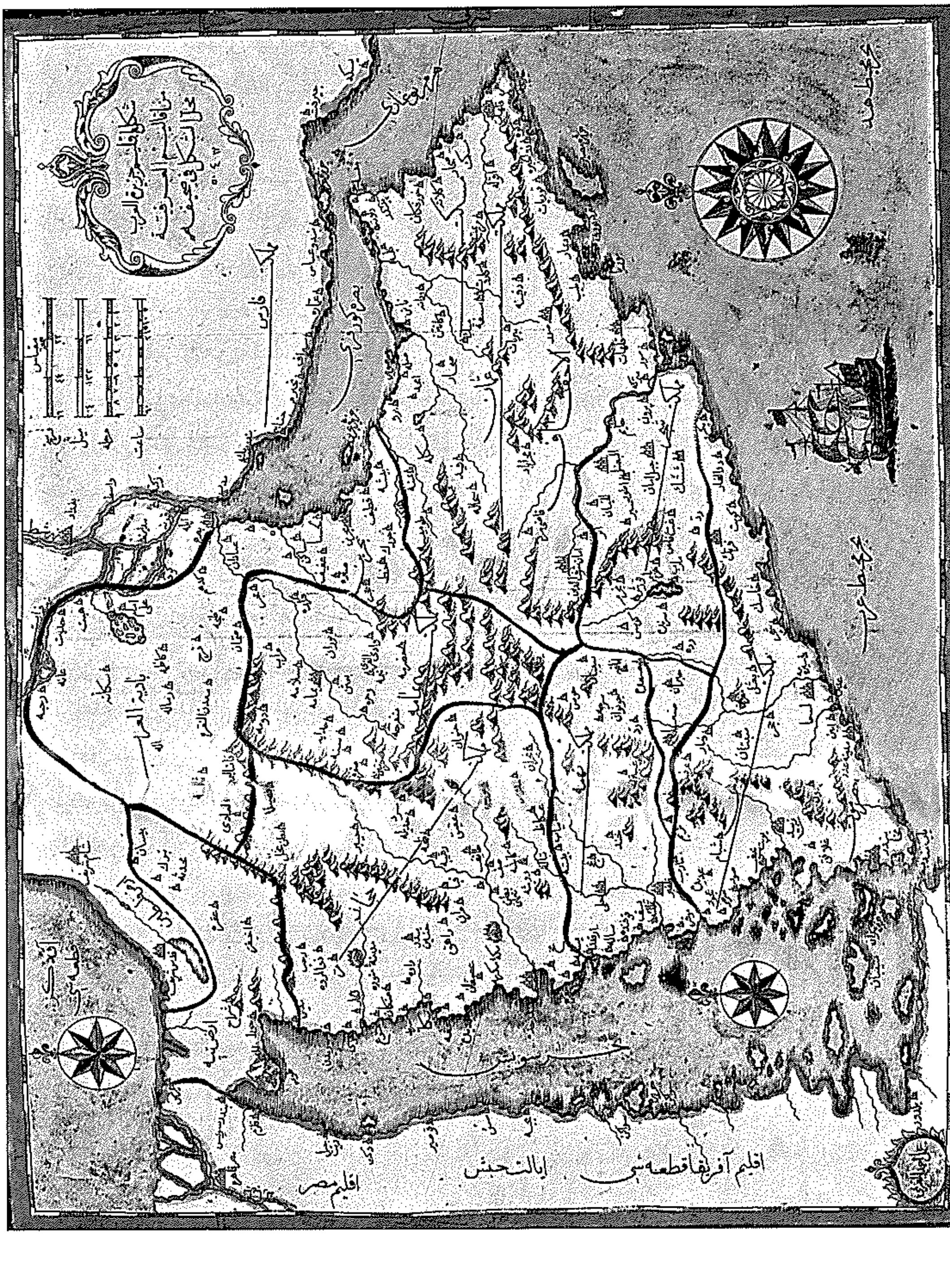
١ - دوافع بريطانيا للسيطرة على الخليج العربي

يمكن تلخيص أهم دوافع بريطانيا لبسط الهيمنة على الخليج العربي فى النقاط الآتية:

أ. الدوافع الاقتصادية

أبدت شركة الهند الشرقية اهتمامها بمنطقة الخليج العربي فى مطلع القرن السابع عشر، وأخذت تدرس فرصة تأسيس مركز تجاري فى البحرين لتصريف بضائعها فى المنطقة، إلا أن الاختيار وقع فى نهاية الأمر على ميناء جاسك فى الساحل الشرقي للخليج العربي، وتم تأسيس مقر الشركة هناك.[٤٩]

وفى مطلع القرن الثامن عشر، أدى توتر العلاقة بين شركة الهند الشرقية البريطانية مع حكومة فارس إلى إعادة طرح فكرة تأسيس مركز تجاري للشركة فى الساحل الغربي للخليج العربي، حيث درست السلطات البريطانية فى الهند إمكانية استقرار الشركة فى البحرين عام



خريطة ١٣: خريطة عثمانية لشبه الجزيرة العربية

١٧٠٠، وبرر مندوب الشركة ذلك الاقتراح بأن البحرين لن تكون مجرد موقع تضمن به الشركة نصيبها من منتجات فارس بل إنها سوف تمكن سفن الشركة المسلحة من مراقبة تجارتها فى منطقة الخليج العربي كلها، ولكن سلطة بومباي لم تأخذ بتلك التوصية آنذاك.(٥٠)

وعندما وقع الاعتداء الفارسي على دار المقيم السياسي البريطاني فى أصفهان وكرمان عام ١٧٥٠، أعيد طرح مشروع تأسيس مركز تجاري للشركة فى البحرين، وكان من ضمن المقترحات التي قدمها رئيس الوكالة فى بندر عباس: ضرورة الانتقال إلى البحرين حتى تكون الوكالة بعيدة عن التهديد ويسهل الدفاع عنها، وأوصى بضرورة الاستيلاء عليها لتكون المقر البديل للشركة، وذلك لعدة أسباب منها:

= قرب البحرين من مغاصات اللؤلؤ.

= التحصينات الطبيعية التي تتمتع بها الجزيرة، وكذلك وجود قلعة يحيط بها خندق عميق.

= ارتفاع دخل الجزيرة، الذي قدره مندوب الشركة آنذاك بحوالي ثلاثة إلى أربعة آلاف تومان سنوياً.(٥١)

وعلى الرغم من تلك المغريات فإن مجلس إدارة الشركة لم يكن متحمساً لنقل مقر الشركة إلى البحرين، ولكنهم وافقوا فى الوقت ذاته على تأسيس مقر تجاري فيها نظراً لما تتمتع به من موقع إستراتيجي فى طريق مواصلات الإمبراطورية البريطانية خاصة بعد إحكام سيطرتها الكاملة على شبه القارة الهندية وتحولها إلى مستعمرة بريطانية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكذلك توفر الموارد الطبيعية المتمثلة فى اللؤلؤ الذي كانت أهم مغاصاته تتركز حول البحرين. وكانت السيطرة على هذه المغاصات عامل جذب للعديد من القوى الإقليمية والمحلية فى تلك المرحلة.(٥٢)

ولما ظهر النفط فى البحرين عام ١٩٣٢، ضاعفت السلطات البريطانية جهودها لاحتكار هذه الثروة، وعمدت إلى نقل مقيميتها السياسية من بوشهر إلى البحرين عام ١٩٤٦.

ب. الدوافع السياسية

شرعت بريطانيا فى ترسيخ وجودها فى الخليج العربي منذ مطلع القرن الثامن عشر، وذلك لعدة أسباب من أبرزها:

= ترسيخ الوجود البريطاني فى الخليج العربي لمواجهة الهيمنة العثمانية على الطريق التجارية عبر البحر الأحمر، حيث كان العثمانيون يعرقلون حركة الملاحة الأوروبية فيه بين مخا فى اليمن

والسويس فى مصر، ولتحقيق ذلك قام البريطانيون بإنشاء عدة مراكز تجارية لهم فى سواحل الخليج العربي، كما عمدوا إلى تأسيس قنصلية بريطانية فى مدينة البصرة التي كانت تقع فى نهاية خط الملاحة البحرية، وبداية الطرق البرية باتجاه البحر الأبيض المتوسط.

= قطع الطريق على القوى الأوروبية الهولندية والفرنسية والروسية من التغلغل فى الخليج العربي والحصول على أي امتيازات اقتصادية أو عسكرية ولذلك فقد فرضت على سلطان مسقط توقيع معاهدة فى ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ تنص على أن يسمح السلطان بوضع قوة عسكرية بريطانية فى ميناء بندر عباس التابع له، وأن لا يتعامل مع أي من القوى الأوروبية المتواجدة فى الخليج العربي وبخاصة الفرنسيين والهولنديين. فلا يسمح لهم بإقامة وكالة فى مسقط ولا فى بندر عباس، ويقتصر تعامله مع البريطانيين فقط.[٥٣]

وقد ارتكزت السياسة البريطانية فى التمهيد لبسط سيطرتها الكاملة على البحرين فى استغلال الخلاف الذي وقع بين الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وأبنائه خلال الفترة: ١٨٣٣-١٨٣٦، ومن ثم اندلاع الصراع بين الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وحفيد أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة خلال الفترة: ١٨٤٢-١٨٤٣ والذي انتهى بعزل الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وتولي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الحكم، ولكن الشيخ عبد الله وأبناؤه من بعده استمروا فى مقاومة سلطة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة فى البحرين متخذين من الدمام وقطر قاعدة لشن هجمات ضد البحرين وعرقلة الحركة التجارية فى المنطقة، وقد استمر هذا الصراع حتى عام ١٨٦٩ واتخذت بريطانيا منه حجة للتدخل المباشر فى العديد من الشؤون الداخلية والخارجية للبحرين.[٥٤]

أما المبرر الثاني للتدخل البريطاني فى البحرين فقد كان يتمثل فى حماية البحرين من الأطماع الإقليمية وإبعاد كل من عُمان وفارس ونجد، والمصريين والعثمانيين عن البحرين مما أتاح لها أن تنفرد فى تسيير شؤون المنطقة لصالحها، خاصة بعد أن حصلت على تفويض من قبل القوى المحلية فى الخليج العربي بالقيام بأعمال الخفارة والدوريات والتفتيش فى معاهدة السلام العامة سنة ١٨٢٠، مما أسبغ على وجودها العسكري صفة الشرعية والمحافظة على النظام.

وخلال هذه الفترة حرصت بريطانيا على تنفيذ خططها فى المنطقة والتي يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية:

- منع ظهور أية قوى فى الخليج العربي من شأنها التأثير فى موازين القوى لغير صالحها.
-دعم المصالح التجارية لرعاياها من الهنود فى البحرين، ومنحهم حقوقًا تفوق حقوق المواطنين.

– فصل شبه جزيرة قطر عن البحرين بعد أن هيأت الأسباب لذلك عام ١٨٦٨.[٥٥]

وقد اتبعت بريطانيا الوسائل القانونية والعسكرية فى بسط سيطرتها على البحرين، فعقدت مع البحرين عدة اتفاقيات ذات طابع اقتصادي تدعمها القوة العسكرية مما مكن من فرض الشروط البريطانية على حكام البحرين فى تلك المرحلة، ولم تكتف بريطانيا بما منحته لها هذه المعاهدات من امتيازات اقتصادية وقضائية بل دأبت على تجاوز هذه المعاهدات والمطالبة بالمزيد من التنازلات التي مهدت لدخول البحرين رسمياً تحت الحماية البريطانية.[٥٦]

٢- المعاهدات البريطانية مع البحرين

أ. معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠:

تم توقيع هذه المعاهدة فى ٢٣ فبراير ١٨٢٠ بين المقيم السياسي البريطاني فى بوشهر مستر بروس وكل من الشيخين سلمان بن أحمد آل خليفة وعبد الله بن أحمد آل خليفة، وقد جاءت إثر الحملة التي شنتها بريطانيا ضد القواسم فى رأس الخيمة فى ديسمبر ١٨١٩ بقيادة الجنرال وليم جرانت كير، ثم استمر الأسطول البريطاني فى تدمير سفن القواسم فى جميع موانئ الخليج العربي وتهديد جميع القوى المحلية من إيواء القواسم أو بيع البضائع التي قاموا بالاستيلاء عليها من السفن التجارية البريطانية التي استهدفوها فى سلسلة حملات ضد التجارة البريطانية فى المنطقة.[٥٧]

وقد اتهمت بريطانيا أهل البحرين بالتحالف مع القواسم، وبأن البحرين تشكل سوقًا للبضائع التي تحصل عليها من السفن الإنجليزية فدمرت سفنًا ادعت بأنها تابعة للقواسم فى موانئ البحرين[٥٨]

ثم أصدر الجنرال كير أمره بتعيين النقيب بيرونت تومبسون ضابط الارتباط الجديد بين بريطانيا والسيد سعيد سلطان عُمان، وطلب إليه أن يعد صيغة معاهدة سلام عامة ليتم توقيعها من قبل جميع شيوخ الخليج العربي، وأهم بنود هذه المعاهدة:

= قطع دابر السلب والنهب والقرصنة من قبل جميع القوى العربية فى المنطقة.
= التزام السفن العربية برفع علم أبيض فى وسطه مربع أحمر يكون رمزاً لانضمامها إلى هذه المعاهدة، ولا يجوز لها استعمال شعار آخر.
= يحق للسفن العربية التي ترفع العلم المذكور أن تدخل الموانئ الخاضعة للنفوذ البريطاني أو

لحلفاء بريطانيا وأن تمارس فيها التجارة بكل حرية، وإذا تعرضت إحدى هذه السفن للهجوم فإن حكومة بريطانيا ستدافع عنها.

= تحمل جميع السفن العربية سجلاً يحوي توقيع الشيخ واسم السفينة وطولها وعرضها وحمولتها، إضافة إلى رخصة بتوقيع الشيخ تحوي اسم مالكها وربانها وبحارتها وسلاحها، وتحدد ميناء الخروج وميناء الوصول، وإذا قابلت هذه السفن سفينة بريطانية وجب عليها تقديم السجل والرخصة.

= يرسل العرب المسالمون مندوباً عنهم إلى دار المقيم السياسي فى بوشهر ليقوم بتمثيل مصالحهم لدى السلطة البريطانية فى الخليج العربي.

= يمتنع العرب المسالمون عن حمل الرقيق من سواحل إفريقيا أو غيرها والمتاجرة بهم فى الخليج العربي.

= إذا لم تكف قبيلة أو جماعة عن النهب والقرصنة فإنها تعرض نفسها لعداوة جميع القوى الداخلة فى المعاهدة وسيقومون بتحديد صيغة مواجهتها مع بريطانيا فى حال وقوع هذه التعديات.

ثم قامت بريطانيا بترتيب دوريات بحرية مستمرة فى الخليج العربي لمراقبة الحركة الملاحية فيه[٥٩] وترتب على هذه الاتفاقية ارتباط قانوني بين بريطانيا وإمارات الخليج العربي ترك أثراً سلبياً على مصالح البحرين، وكان من أبرز مظاهره تفتيش السفن التجارية بحجة البحث عن الرقيق، بالإضافة إلى مراقبة موانئ البحرين بحجة منع أعمال القرصنة.[٦٠]

لقد منحت هذه المعاهدة بريطانيا حق الحماية، وأصبحت بحكم هذه الاتفاقية حكماً فى شؤون الخليج العربي، كما أتاحت لها إبقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة فى الخليج العربي، ومن ثَمّ أضفت صفة الشرعية على الوجود العسكري البريطاني فى المنطقة بعد تحجيم القوى العربية فى الخليج العربي.[٦١]

والحقيقة هي أن القوى المحلية لم تكن مختارة فى الانضمام لهذه المعاهدة بل استخدمت بريطانيا قوة السلاح لتهديد هذه المشيخات وفرض توقيعها على شيوخ الخليج العربي، فقد تمثلت الضغوط العسكرية فى الأسطول البريطاني المتكون من: أكثر من ٣٥٠٠ جندي، وثلاث فرقاطات، وتسع طرادات، وثمان عشرة سفينة لنقل الجنود.

ولم تكتف بريطانيا بتحطيم قوة القواسم وتدمير رأس الخيمة بمدافعها بل تابعت مسيرتها فى الخليج العربي وقامت بتهديد أهل البحرين بتعرضهم لنفس مصير القواسم إذا آووا سفنهم أو قاموا بتخزين بضائعهم، وتعدى الأسطول البريطاني التهديد إلى الاستيلاء على بعض السفن

معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠

الحمد لله الذي جعل الصلح خيراً للأنام، وبعد فقد صار الصلح الدائم بين دولة سركار الانكريز وبين الطوائف العربية المشروطين على هذه الشروط:

الشرط الأول: أن يزال النهب والغارات فى البر والبحر من طرف العرب المشروطين فى كل الأزمان.

الشرط الثاني: إن تعرض أحد من قوم العرب المشروطين على المترددين فى البر والبحر من كافة الناس بالنهب والغارات بلا حرب معروف، فهو عدو لكافة الناس، فليس له الأمان على حاله ولا ماله، والحرب المعروف هو الذي منادا به مبين بين مأمور به من دولة إلى دولة، وقتل الناس وأخذ المال بغير مناد وتبين وأمر دولة فهو النهب والغارات.

الشرط الثالث: إن العرب المصالحين لهم فى البر والبحر علم أحمر فيه حروف، أو بلا حروف على مطلوبهم، وهو فى كفه أبيض وعرض الأبيض الذي فى الكفة يعادل عرض الأحمر، كما هو مصور فى الحاشية، وإن هذا هو علم العرب المصالحين فيستعملون به ولا يستعملون بغيره.

الشرط الرابع: إن الطوايف المصالحين كلهم على حالة الأوان، إلا أنهم صار الصلح بينهم وبين دولة سركار الانكريز، وأن لا يحارب بعضهم بعضاً، والعلم هو الشاهد على ذلك فقط، وليس هو شاهد على غيره.

الشرط الخامس: إن مركب العرب المصالحين كلهم بأيديهم قرطاس موسوم بخط أميرهم، فيه اسم المركب وطوله وعرضه وكم يحمل من كارة، وبأيديهم أيضاً مكتوب آخر موسوم بخط أميرهم فيه اسم صاحب المركب، واسم الناخذة، وعدد الرجال، وعدد السلاح، ومن أين سار، وفى أي وقت، وإلى أي بندر يتوجه، فإن تعرض لهم مركب من الانكريز أو غيرهم يعرضون عليه القرطاس والمكتوب.

الشرط السادس: إن العرب المصالحين إن كان مرادهم يرسلون رسولاً إلى سركار الانكريز فى بحر الفارس ومعه الذي يحتاج إليه، فيجلس مع السركار حتى يقضي غرضهم منه، وسركار الانكريز إن كان مراده يرسل رسولاً أيضاً إلى عندهم كذلك، والرسول يلحق خطه إلى خط أميرهم فى قرطاس مراكبهم المذكور الذي فيه طول المركب وعرضه وكم يحمل من كارة، وينبغي خط الرسول يتجدد فى كل سنة، وأيضاً من المرسلين خرجه على قومه.

الشرط السابع: إن كان طايفة أو غيرهم لا يزالون من النهب والغارات فالعرب المصالحون يقومون عليهم على قدر حالهم، ويصير بين العرب المصالحين وبين الانكريز كلام فى ذلك فى وقت وقوع ذلك النهب والغارات.

الشرط الثامن: إن قتل الناس بعد تسليم السلاح فهو من الغارات ولا من الحرب المعروف، وإن كان طائفة يقتل الناس مسلمين أو غيره بعد تسليم السلاح فهو قد أخلف الصلح، فإن العرب المصالحين مع الانكريز يقومون عليهم، وإن شاء الله تعالى فلا يزال عليهم الحرب إلا بعد تسليم من فعل بذلك وحكم به.

الشرط التاسع: إن نهب الرقيق الرجال والنساء والأولاد في سواحل السودان أو غيره، وحملهم فى المراكب، فهو من النهب والغارات، فالعرب المصالحون لا يفعلون من ذلك شيئاً.

الشرط العاشر: إن مراكب العرب المصالحين الحاملة علمهم المذكور يدخلون فى كل بنادر دولة سركار الانكريز، وفى بنادر رفيقهم على قدرهم يشترون ويبيعون فيها، وإن كان أحد تعرض لهم فذلك على سركار انكريز.

الشرط حادي عشر: إن هذه الشروط المذكورة فهي على جميع الطوايف والناس يقبلونها فى المستقبل كما قبلوها فى الحين تم الشروط.

وإن تحرير القول فى رأس الخيمة بثلاث نسخ فى تاريخ ظهر يوم السبت اثنين وعشرين من شهر ربيع الأول فى سنة ١٢٣٥ الهجرية.

«ملاحظة: وقع المعاهدة السيد عبد الجليل بن ياسين الطبطبائي نيابة عن الشيخ سلمان بن أحمد والشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة شيخي البحرين فى عشرين ربيع الثاني ١٢٣٥، ثم وقعه الشيخ سلمان بن أحمد والشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة فى جمادى الأولى ١٢٣٥هـ».

Aitchison, C. V., editor (1933) **A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries: Persia, the Arab Prin¬cipalities in the Persian Gulf and Oman**. 5th edition. Calcutta.

الراسية فى البحرين وتدميرها.(٦٢)


صورة ٢٤: الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة

ب. معاهدة عام ١٨٦١:

وقعت هذه المعاهدة فى ٢١ مايو ١٨٦١ بين المقيم السياسي البريطاني فى بوشهر فليكس جونز وحاكم البحرين الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وكان الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة قد قام برفع علمي فارس والدولة العثمانية فى البحرين، فعدّت بريطانيا هذا الإجراء مخالفة واضحة لمعاهدة السلام العامة، والحقيقة هي أن الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة قد استفز السلطة البريطانية فى الخليج العربي التي تبنت سياسة إقصاء البحرين عن جميع القوى الإقليمية ومنع هذه القوى من التدخل فى الشؤون الداخلية للبحرين، كما اتهم الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة بالتضييق على التجار الهنود (بوصفهم رعايا بريطانيين) عن طريق زيادة نسبة الجمارك على تجارتهم فى البحرين، فقام الكابتن جونز بمحاصرة البحرين بأسطول بريطاني، واستولى على أفضل سفن البحرين الحربية: «الحمراء» و«الطويلة»، ولم تفك السلطات البريطانية حصارها على البحرين إلا بعد التوقيع على المعاهدة التي كان من أبرز بنودها:(٦٣)

= تأكيد الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين التزامه ببنود معاهدة السلام العامة.

= تعهد الشيخ محمد بن خليفة بالكف عن جميع الأعمال العدوانية البحرية مهما كان نوعها، وعن مزاولة الحرب والقرصنة وبيع الرقيق.

= قيام الشيخ محمد بن خليفة بإطلاع المقيم السياسي فى بوشهر على كافة الأعمال العدوانية أو الغارات التي قد تشن، أو قد شنت بحراً عليه أو على بلاده أو على رعاياه، ويتعهد المقيم السياسي البريطاني بأن يبادر باتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على تعويض عن أي ضرر يثبت وقوعه ضد البحرين أو على ممتلكاتها فى الخليج العربي.

= للرعايا البريطانيين أن يقيموا فى البحرين ويمارسوا تجارتهم على أن يدفعوا عن البضائع ضريبة لا تزيد عن خمسة بالمائة من قيمتها، وفى حالة تصدير تلك البضائع إلى أماكن أخرى لا يدفعوا عنها ضريبة ثانية، ويتمتع هؤلاء الرعايا وتابعوهم بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، وتحال جميع الخلافات التي قد تنشب بين الرعايا البريطانيين وبين أهالي البحرين إلى المقيم البريطاني فى بوشهر.(٦٤)

معاهدة ١٨٦١

شروط اتفاقية الصداقة المبرمة بين الشيخ محمد بن خليفة، الحاكم المستقل للبحرين، باسمه هو وخلفائه من بعده، والكابتن فليكس جونز، قائد أسطول جلالة الملكة بالهند، والمقيم السياسي لصاحبة جلالة الملكة بالهند، والمقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج العربي، باسم الحكومة البريطانية:

تمهيد: نظراً للاضطرابات والنزاعات القبلية التي تنشأ نتيجة لأعمال العدوان في البحر في الخليج أوقع وأوافق، أنا، الشيخ محمد بن خليفة الحاكم المستقل للبحرين، باسمي وباسم ورثتي ومن يخلفني من بعدي، وفي حضور الشيوخ وكبار القوم كشهود على هذه الوثيقة، على المعاهدة الدائمة للسلام والصداقة مع الحكومة البريطانية، والتي تهدف إلى تقدم التجارة وأمن جميع فئات الأهالي المقيمين على سواحل هذا البحر أو يبحرون فيه.

مادة ١: أعترف بسريان وقوة جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة المتفق عليها بين شيوخ البحرين والحكومة البريطانية، وسواء تم توقيعها معها مباشرة أو عن طريق ممثليها في الخليج.

مادة ٢: أوافق على الابتعاد عن أي عدوان يجري عن طريق البحر، أياً كان نوعه، سواء كان حرباً أم قرصنة أم تجارة للرقيق عن طريق البحر، طالما أنني أحصل على مساندة الحكومة البريطانية في المحافظة على سلامة وأمان ممتلكاتي الخاصة عند أي عدوان مماثل يوجه ضدها من جانب شيوخ وقبائل هذا الخليج.

مادة ٣: ومن أجل تنفيذ الاتفاقيات الالتزامات المذكورة فيما سبق، أوافق على إحاطة المقيم البريطاني في الخليج بأي عدوان أو أعمال للسلب والنهب تكون هناك مخططات لتنفيذها، أو نفذت بالفعل في البحر، بصفته الطرف الذي يقوم بالتحكيم في هذه الحالات، كما أعد بألا يقوم أهل البحرين بأي عدوان أو محاولة للثأر في البحر لحسابهم الخاص أو باسم البحرين، على أي قبيلة أخرى بدون موافقته أو موافقة الحكومة البريطانية إذا اقتضى الأمر الحصول على موافقتها، ويتعهد المقيم البريطاني من الآن فصاعداً باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض في حالة أي أضرار يثبت في وقوعها على البحرين- أو في طريقها للوقوع على البحرين- من جهة البحر، أو على توابعها في هذا الخليج، وعلى نفس النحو سأقوم، أنا الشيخ محمد بن خليفة، بدفع التعويض الكامل عن أي اعتداء يقع من جهة البحر، تثبت التحريات صحته، وتقدم الشكوى به ضد أي من رعاياي أو ضدي أنا كحاكم للبحرين.

مادة ٤: ومن المفهوم أن الرعايا البريطانيين من كافة الطوائف يمكنهم الإقامة وممارسة تجارتهم المشروعة في أراضي البحرين، وألا تخضع بضائعهم إلا لضريبة مقدارها خمسة بالمائة من القيمة الإجمالية، نقداً أو عيناً وطالما دفع هذا المبلغ، لا يطلب دفعه مرة أخرى على نفس البضائع في حالة تصديرها من البحرين إلى أي مكان آخر. وأما فيما يتعلق بمعاملة الرعايا البريطانيين وغيرهم ممن يدخلون تحت التبعية البريطانية فسوف يعاملون المعاملة ويراعون المراعاة التي تمنح لأكثر الناس جدارة بالرعاية، ويعرض أي اعتداء يقومون به، أو أي اعتداء يقع عليهم على المقيم البريطاني ليصدر قراره بخصوص في حالة فشل الوكيل البريطاني الذي يتخذ مقره في البحرين عن تسويتها بطريقة مرضية، وعلى نفس هذا النحو سيبذل المقيم البريطاني مساعيه الحميدة من أجل رفاهية رعايا البحرين في موانئ القبائل العربية البحرية في هذا الخليج والمتحالفة مع الحكومة البريطانية.

مادة ٥: تسري هذه المواد الخاصة بالتحالف ابتداء من تاريخ التصديق عليها أو إقرارها من جانب الحكومة البريطانية.

تم في البحرين اليوم، العشرين من ذي القعدة عام ١٢٧٧هـ الموافق يوم ١٣ مايو ١٨٦١.

المصدر:

Saldanha, J. A. (1908) **Selections From State Papers, Bombay, Regarding the East India Company's Connection with the Gulf with a summary of Events, 1600-1800,** Calcutta.

وقد عدّت هذه الاتفاقية نقطة تحول فى العلاقات البريطانية البحرينية، حيث منحت الاتفاقية امتيازات واسعة لبريطانيا فى البحرين من أهمها تنصيب المقيم السياسي البريطاني حكمًا فى النزاعات التي تكون البحرين طرفاً فيها، ومنحه حق الفصل فى القضايا التي تقع فى البحرين ويكون أطرافها أو أحد أطرافها من الأجانب.

ج. معاهدة عام ١٨٦٨ :



صورة ٢٥ : الشيخ علي بن خليفة آل خليفة

تم توقيع هذه المعاهدة فى ٦ سبتمبر ١٨٦٨ بين المقيم السياسي فى بوشهر الميجور بيلي، وحاكم البحرين الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وقد جاءت هذه المعاهدة بعد أن حاصرت السفن البريطانية قلعة «أبو ماهر»، ثم أحرقت السفن الراسية فى الميناء وفرضت على الشيخ علي بن خليفة آل خليفة تسليم ما تبقى من الأسطول البحريني إلى المقيم السياسي، وكانت هذه الإجراءات بسبب مخالفة الشيخ محمد بن خليفة لبنود معاهدة ١٨٦١، حيث اتهمته بريطانيا بالاستمرار فى مضايقة التجار الهنود ورفع نسبة الجمارك المفروضة عليهم، ولكن السبب الأبرز هو قيامه بشن حملة لإخماد التمرد الذي اندلع ضد سلطته فى شبه جزيرة قطر مما أدى إلى مبادرة البريطانيين بضرب حصار حول البحرين تبعه إحراق الأسطول البحريني مما دفع الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة إلى مغادرة البحرين وتسليم السلطة إلى أخيه الشيخ علي بن خليفة آل خليفة الذي وقع هذه المعاهدة، ومن أبرز بنودها: (٦٥)



صورة ٢٦ : لويس بيلي

= تسليم جميع السفن الحربية التي يملكها الحاكم السابق (الشيخ محمد بن خليفة) والحاكم الحالي (الشيخ علي بن خليفة) إلى المقيم السياسي.

= دفع مبلغ مائة ألف ريال ماريا تيريزا، كتعويض للتجار الهنود عما لحق بهم من أضرار، يدفع منها ٢٥ ألف ريال فوراً، ويقسط الباقي على ثلاثة أعوام.

= اعتبار الشيخ محمد بن خليفة مبعداً عن حكم البحرين، والتعهد بتسليمه إلى المقيم البريطاني حال عودته إلى البحرين.

= تعيين وكيل للمقيم يمثل المصالح البريطانية فى البحرين.

معاهدة ١٨٦٨

نعلن نحن الموقعين أدناه، علي بن خليفة وسكان ورعايا البحرين، بموجب هذه الوثيقة أن محمد بن خليفة تكرر منه ارتكاب أعمال القرصنة وغيرها من أشكال انتهاك النظام والأمن في البحر، وأنه وقد هرب الآن، بعدما اقترفه مؤخراً من قرصنة، من البحرين، يفقد أي حق في التمسك بلقبه ومركزه كشيخ وحاكم للبحرين، ونظراً لعدم وجود شيخ سواي، أنا، علي بن خليفة، في الوقت الراهن، فقد تسلمت رسالة المقيم الموجهة إلى محمد بن خليفة وفهمت ما تضمنته من مطالب، وأوافق بموجب هذه الوثيقة على قبول الشروط الآتية:

أولاً: أن أقوم صباح الغد، ١٩جمادى الأولى ١٢٨٥هـ(٧ سبتمبر ١٨٦٨) بتسليم جميع القوارب المسلحة والزوارق التي يملكها محمد بن خليفة، والتي أملكها أنا لصاحب المقام الرفيع، الكابتن براون قائد القوات البحرية لصاحبة الجلالة.

ثانياً: أن أدفع للمقيم مبلغ مائة ألف دولار وذلك على النحو الآتي:

٢٥,٠٠٠ دولار نقداً، واجبة الدفع فوراً يوم ٧ سبتمبر ١٨٦٨.

٧٥,٠٠٠ دولار على ثلاثة أقساط سنوية قيمة كل منها ٢٥,٠٠٠ دولار، واجبة الدفع يوم ٧ سبتمبر من كل سنة على التتابع إلى أن ينتهي دفع المبلغ كله.

ثالثاً: أن يعدّ محمد بن خليفة مستبعداً إلى الأبد من أي مشاركة في شؤون البحرين، وأنه ليست له أي حقوق في أراضيها، وأعد – في حالة عودته إلى البحرين – أن ألقي القبض عليه، وأسلمه إلى المقيم. أما إذا لم أتصرف وفقاً لهذه الأحكام المتفق عليها الآن، فسوف أعتبر قرصاناً، مثل محمد بن خليفة نفسه.

رابعاً: ومن أجل المحافظة على السلام في البحر، واستبعاد نشوب أي اضطرابات لاحقة، ومن أجل إبلاغ المقيم دائماً بكل ما يجري، أعد بتعيين وكيل من جانبي في البحرين.

كتبت في جمادى الأولى ١٢٨٥هـ/٦ سبتمبر ١٨٦٨م.

المصدر:

Saldanha, J. A. (1908) **Selections From State Papers, Bombay, Regarding the East India Company's Connection with the Gulf with a summary of Events, 1600-1800**, Calcutta.

ومن هنا بدأت بريطانيا تتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، علمًا بأن التدخلات البريطانية لم تكن تستند إلى أسس قانونية، إذ إن الاتفاقيات التي وقعت حتى سنة ١٨٦٨ لم تكن كافية لمنحها السند القانوني لعمل ما قامت به لكنها كانت تستند إلى شرعية القوة العسكرية، وكان من أهم نتائج هذه المعاهدة منح بريطانيا المزيد من صلاحيات التدخل في الشؤون الداخلية عن طريق الوكيل، وفصل شبه جزيرة قطر عن البحرين.

لم تجر الأحداث بعد ذلك كما كانت ترغب بريطانيا، فقد قامت قوات الشيخين محمد بن خليفة آل خليفة ومحمد بن عبد الله آل خليفة بمهاجمة البحرين في سبتمبر ١٨٦٩ وأدت المواجهات إلى مقتل الشيخ علي بن خليفة آل خليفة وسجن أخيه الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وتولى الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة الحكم لمدة ثلاثة أشهر فقط حيث تدخلت البوارج العسكرية البريطانية مرة أخرى وقامت باعتقال الشيخين محمد بن خليفة آل خليفة ومحمد بن عبد الله آل خليفة وثلاثة من وزرائه ونفوا جميعاً إلى الهند، وتولى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الحكم في ديسمبر ١٨٦٩.

ولدى تولي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الحكم، شعرت بريطانيا بالخوف من اهتمام الدولة العثمانية واليابان بمزايا مركز البحرين التجاري التي كانت تحتكرها بريطانيا لمصالحها، لذلك قامت بإرسال المقيم السياسي فى الخليج العربي إلى البحرين لتوقيع اتفاقية فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٠ مع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الذي تعهد بمقتضاها بعدم إجراء أية مفاوضات أو توقيع أية اتفاقيات مع دول أجنبية من دون موافقة بريطانيا، وتعهد أيضًا بعدم السماح بفتح وكالات قنصلية أو دبلوماسية لأية دولة أجنبية، حيث أصبحت البحرين تحت الحماية البريطانية رسمياً بحكم هذه المعاهدة.[٦٦]

هوامش الفصل الرابع

١- فائق حمدي طهبوب (١٩٨٣)، **تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠**، الكويت، دار ذات السلاسل، ص ٣٩.

٢- عبد الله بن خالد الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١)، **البحرين عبر التاريخ**، الجزء الثاني، البحرين، ص ١٧٣.

٣- طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٣٤.

٤- بدر الدين عباس الخصوصي (١٩٨٨)، **دراسات فى تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، الكويت، ٩٩/٢.

٥- مي محمد الخليفة (١٩٩٦)، **محمد بن خليفة ١٨١٣-١٨٩٠، الأسطورة والتاريخ الموازي**، بيروت، دار الجديد، ص ٢٣٩-٢٤١.

٦- عبد الله الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ١٨٠.

٧- المرجع السابق، ص ١٨١.

٨- المرجع السابق، ص ١٧٤.

٩- المرجع السابق، ص ١٨٤.

١٠- أحمد أبو حاكمة (١٩٧٠)، **تاريخ الكويت**، الكويت، ص١٧٣.

١١- المرجع السابق، ص ١٧٦.

١٢- أرشيف رئاسة الوزراء العثماني فى إسطنبول. **دفاتر المهمة رقم ١١١**، ص ٧١٣، من علي باشا والي البصرة إلى السلطان العثماني بتاريخ ٢١ رجب ١١١٣ هـ، الموافق ١٧٠١م.

١٣- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٤- يوسف بن عيسى القناعي (١٩٦٨)، **صفحات من تاريخ الكويت**، الكويت، ص٨.

١٥- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص٣٧.

١٦- أبو حاكمة (١٩٧٠)، مرجع سابق، ص١٢٨.

١٧- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (١٩٩٢)، **لسان العرب**، بيروت، ٢١٤/٤-٣١٥.

١٨- عبد الله الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

١٩- المرجع السابق، ص٢٠٤.

٢٠- حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٨٦)، **الضوء الأول**، المطبعة الحكومية، البحرين، ص ٧١.

٢١- أحمد أبوحاكمة (١٩٦٥)، **تاريخ شرقي الجزيرة العربية**، بيروت، دار مكتبة الحياة، ص١٣٩.

٢٢- عثمان بن عبد الله بن بشر (١٩٨٢)، **عنوان المجد فى تاريخ نجد**، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ٧٦/١.

٢٣- أمل إبراهيم الزياني (١٩٩٤)، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**، القاهرة، ص ٥.

٢٤- عبد الله الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١) مرجع سابق، ص ٢٠٧ – ٢٠٨.

٢٥- حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٨٦)، مرجع سابق، ص ٨١- ٨٣.

٢٦- تم الحصول على هذه المعلومات من رسالة لاتوش بالمقيمية فى البصرة إلى شركة الهند الشرقية، بتاريخ ٤ نوفمبر ١٧٨٢. وكذلك من سجلات شركة الهند الشرقية ص ١٨٤، نقلاً عن: حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٨٦)، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

٢٧- عبد الله الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٢١١.

٢٨- المرجع السابق، ص ٢١٤.

٢٩- المرجع السابق، ص ٢١٥.

٣٠- المرجع السابق، ص.ص ٢٤٧-٢٥٣.

٣١- أمل الزياني (١٩٩٤) مرجع سابق، ص ٦١.

٣٢- محمد بن خليفة النبهاني (٢٠٠٤)، **التحفة النبهانية فى تاريخ الجزيرة العربية**، بيروت والبحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والمكتبة الوطنية، ص ٩٢.

٣٣- عبد الله الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١) مرجع سابق، ص ٢٦٦.

٣٤- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧) **دليل الخليج**، ترجمة قسم الترجمة بالديوان الأميري، الدوحة، ٣/٦٤٤-٦٤٧.

٣٥- نشأ الخلاف عام ١٧٩٩ والأرجح أنه لم يكن هناك حملات عسكرية خلال الأعوام ١٧٩٩ و١٨٠١، بل كانت الحملة الأولى عام ١٨٠٢، راجع عبد الله الخليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٣٦- المرجع السابق، ص ٢٥٦-٢٦٠.

٣٧- محمد بن خليفة النبهاني (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

٣٨- المرجع السابق، ص ٩٨-١٠١.

٣٩- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ١٦٠-١٦٣.

٤٠- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٣/١٢٨٧.

٤١- فائق طهبوب (١٩٨٣) مرجع سابق، ص ١٦٥.

٤٢- المرجع نفسه، ص ١٦٦.

٤٣- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧) مصدر سابق، ٣/١٣٠٥-١٣٠٨.

٤٤- فائق طهبوب (١٩٨٣) مرجع سابق، ص.ص ١٩٥-٢٠٠.

٤٥- وثائق عابدين، **محفظة** رقم ٢٦٧، تقرير خورشيد باشا من ثرمدة فى ٣ شعبان ١٢٥٥هـ، الموافق ١١ أكتوبر ١٨٣٩م، وخطاب من الشيخ عبد الله بن أحمد إلى خورشيد باشا فى رجب ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

٤٦- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.

٤٧- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٣/١٣٣٠-١٣٣١.

٤٨- المصدر السابق، ٣/١٣٥٩.

٤٩- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٣/١٢٦٩.

٥٠- مي محمد الخليفة (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص ٦٣.

٥١- مصطفى عقيل الخطيب (١٩٩٩)، **التنافس الدولي فى الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣**، الدوحة، ص ١٣٧.

٥٢- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٢/١٢٧٠.

٥٣- صلاح العقاد (١٩٧٤)، **التيارات السياسية فى الخليج العربي**، القاهرة، ص ٦٨-٦٩.

٥٤- أمل إبراهيم الزياني (١٩٨٥)، «ملامح من حياة الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة الحاكم الرابع ١٨٤٣-١٨٦٩»، **الوثيقة**، ع ٧، يوليو ١٩٨، ص ١٣.

٥٥- مي الخليفة (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

٥٦- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٢٦.

٥٧- المرجع السابق، ص ٩٤.

٥٨- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧) مصدر سابق، ٣/ ٢٢٨٠.

٥٩- بدرالدين عباس الخصوصي (١٩٧٨)، **دراسات فى تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، الكويت، ٢٢٢/١.

٦٠- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٣/ ١٢٨٠.

٦١- جمال قاسم (١٩٨٥)، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية فى عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧-١٨٤٠**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣٣٨.

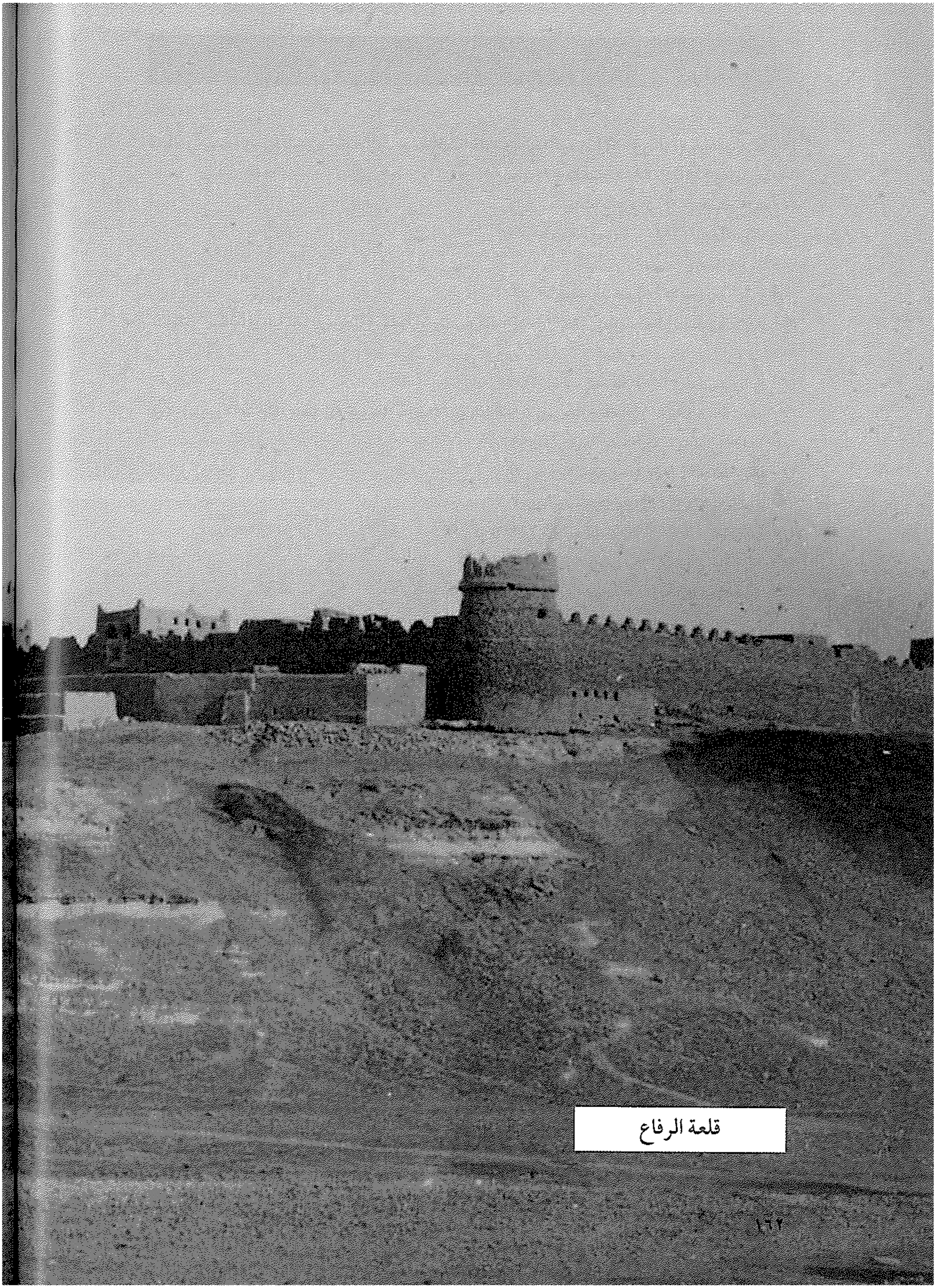
٦٢- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٩٧.

٦٣- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٧٤.

٦٤- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٣/ ١٣٤٣.

٦٥- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧.

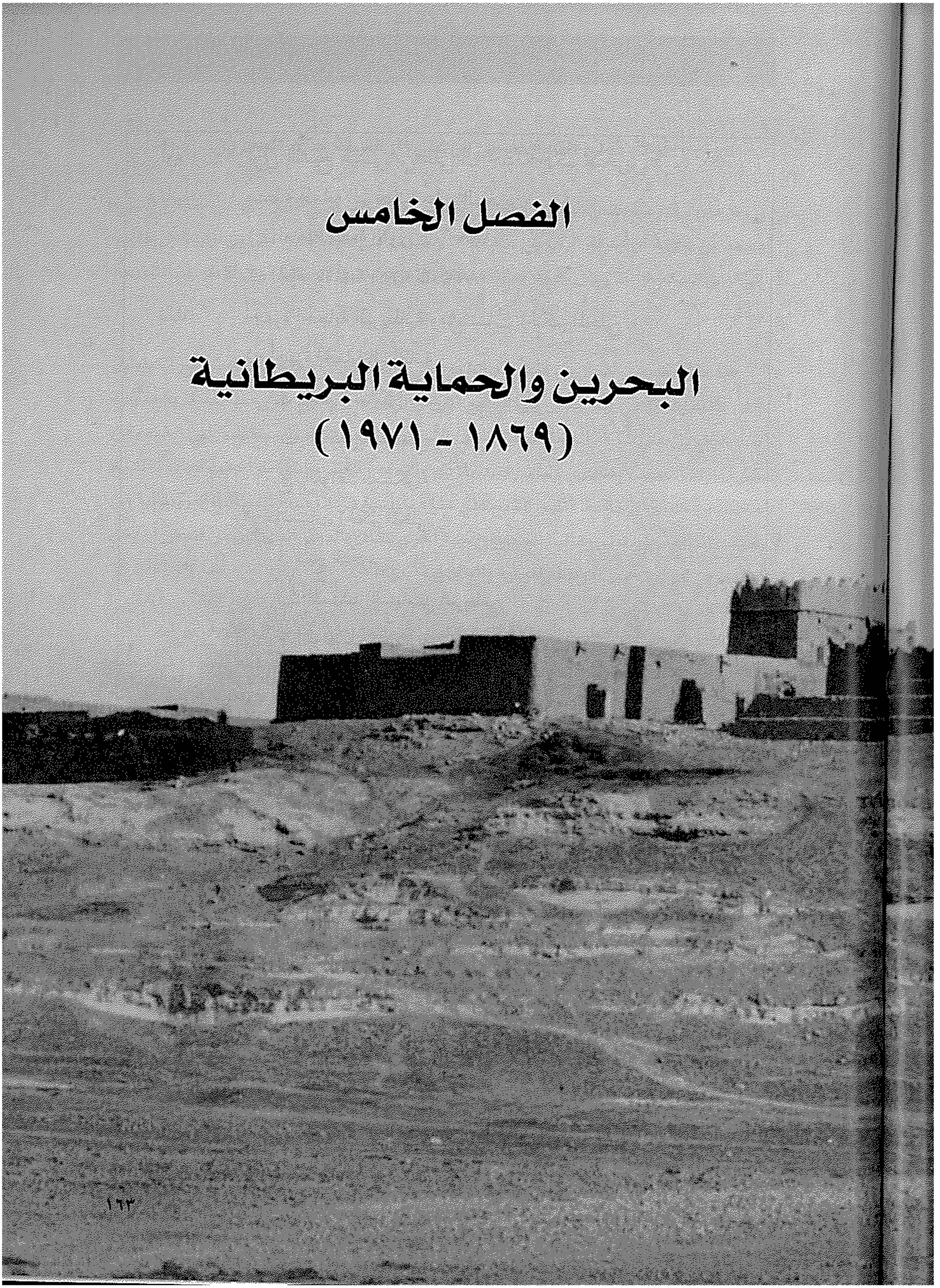
٦٦- المرجع السابق، ص ٧٨.



قلعة الرفاع

الفصل الخامس

البحرين والحماية البريطانية
(١٨٦٩ - ١٩٧١)



أولاً: تولي الشيخ عيسى بن على آل خليفة حكم البحرين

ثانياً: بسط الحماية البريطانية على البحرين

١- المعاهدة المانعة الأولى عام ١٨٨٠

٢- المعاهدة المانعة الثانية عام ١٨٩٢

ثالثاً: أجهزة الحماية البريطانية ومؤسسات الحكم المحلي

١- أجهزة الحماية البريطانية

أ. المقيم السياسي

ب. الوكيل السياسي

ج. القواعد العسكرية

٢- مؤسسات الحكم المحلي

أ. شيخ البحرين

ب. المستشار السياسي البريطاني

ج. المؤسسات الإدارية

رابعاً: رد الفعل الوطني ضد الحماية البريطانية ومظاهره

خامساً: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي والترتيبات الممهدة لاستقلال البحرين

١- الانسحاب البريطاني وأسبابه

أ. المنافسة الشيوعية فى أوروبا

ب. تدهور الاقتصاد المحلي

ج. الحركات الوطنية فى العالم العربي

٢- الترتيبات الممهدة لاستقلال البحرين

أ. إنهاء المطالب الفارسية/الإيرانية فى البحرين

ب. دخول البحرين فى مفاوضات تشكيل اتحاد الإمارات العربية

ج. توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون

أولاً: تولي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حكم البحرين

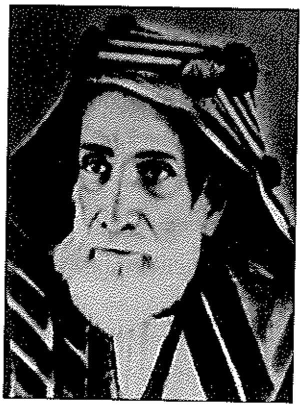
تدهورت الأوضاع الداخلية فى البحرين بسبب الفراغ السياسي الذي نتج عن مغادرة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة البحرين عام ١٨٦٨، حيث بادر أخوه الشيخ علي بن خليفة آل خليفة إلى تولي الحكم، وأخذ يبذل جهوداً حثيثة لتوطيد الأمن وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة محلياً.

أما على الصعيد الخارجي فقد قام الشيخ علي بن خليفة آل خليفة بالتفاوض مع الكولونيل بيلي المقيم السياسي البريطاني فى الخليج العربي الذي كان يعتزم شن حملة عسكرية مدمرة ضد البحرين على شاكلة الحملات التي شنها الأسطول البريطاني ضد مسقط ورأس الخيمة من قبل، وإزاء التهديد العسكري المباشر ضد بلاده، والتدهور الأمني الذي طرأ عقب مغادرة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، أظهر الشيخ علي حنكة سياسية فى الرضوخ للمطالب البريطانية من جهة، والموافقة على تولي مقاليد الحكم من جهة أخرى لتفادي الدمار الذي كان من الممكن أن يحل بالبحرين جراء تدهور الأوضاع المحلية والخارجية آنذاك.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها الشيخ علي بن خليفة آل خليفة لتوطيد أركان الأمن بالبحرين إبان الفترة ١٨٦٨-١٨٦٩، إلا أن الأطراف المعارضة لحكمه نجحت فى تنظيم صفوفها وشن حملة ضد البحرين فى شهر سبتمبر من عام ١٨٦٩، حيث خرج الشيخ علي بن خليفة آل خليفة بقواته لمواجهة القوات الغازية، وانتهت المعركة بمقتله واضطراب الأحوال فى المنامة والمحرق، مما دفع القوات البريطانية للتدخل فى البحرين بغية المحافظة على مصالحها وحماية تجارتها فى المنطقة،[1] فتقدم الكولونيل بيلي فى مطلع ديسمبر ١٨٦٩ على ظهر بارجة، تصحبه سفن حربية بريطانية بقيادة الكابتن دوغلاس، وبادر لدى وصوله إلى قصف المنامة والمحرق مستهدفاً قلعة الديوان وقلعة أبي ماهر، ثم قامت القوات البريطانية بإلقاء القبض على: الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة، والحاكم الأسبق الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وعدد من وجهاء البحرين ونفتهم جميعاً إلى الهند.[2]

وعقب انتهاء العمليات العسكرية قام المقيم السياسي البريطاني الكولونيل بيلي بمشاورات واسعة فيمن يتولى الحكم فى البحرين بعد مقتل الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وكان إجماع وجهاء البحرين وأعيانها على المطالبة بقدوم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ليتولى مقاليد الحكم، ويعمل على إحلال الأمن وإعادة الاستقرار الذي فقدته البحرين خلال العامين السابقين.

ولدى توجيه الدعوة له؛ وافق الشيخ عيسى بن علي آل خليفة على تولي الحكم، وتمت مبايعته حاكماً على البحرين وسط مظاهر الفرح والابتهاج وذلك فى الثاني من ديسمبر عام ١٨٦٩، وكان عمره لدى توليه الحكم إحدى وعشرون عاماً، واستمر فى منصبه حتى وفاته في ديسمبر عام ١٩٣٢.(٣)


صورة ٢٧: الشيخ عيسى بن علي آل خليفة

وقد عد المؤرخون تولي الشيخ عيسى بن علي الحكم فى ديسمبر ١٨٦٩ صورة جلية لظهور الحس الوطني فى البحرين، حيث تمت بيعته بإجماع أهل البحرين فى وقت كانت البحرين أحوج ما تكون إلى وجود حاكم يحظى باحترام الشعب على اختلاف فئاته وانتماءاته، وقد تحدثت العديد من المصادر حول هذه البيعة، حيث ورد فى خطاب أرسله المقيم السياسي البريطاني الكولونيل بيلي إلى حكومة الهند البريطانية فى ٢ ديسمبر ١٨٦٩:

«تمت دعوة الشيخ عيسى بن علي (آل خليفة) ابن الحاكم السابق من قطر لتولي الحكم فى الجزر (البحرين) ... لقد كان هناك ترحيب شعبي بقدومه ورفعت فور وصوله الأعلام فى المدينة وعلى جميع السفن».(٤)

وورد فى تقرير صادر عن حكومة الهند البريطانية حول الأحداث التي وقعت فى البحرين بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٦٩: «تولى الشيخ عيسى بن علي (آل خليفة) منصب الحكم الشاغر، وتم الاعتراف به من قبل المقيم السياسي نيابة عن حكومة الهند، علماً بأن الكولونيل بيلي لم يتدخل بأي صورة للتأثير (على الشعب) فى اختيار الحاكم الجديد».(٥)

وقد أكد لوريمر هذه الحقيقة لدى حديثة فى دليل الخليج عن الأحداث التي وقعت فى ديسمبر ١٨٦٩ بقوله:

«وجاء الشيخ عيسى بن علي (آل خليفة) من قطر التي كان مستقراً فيها، ونصب حاكماً على البحرين دون أي تدخل من جانب السلطات البريطانية ووسط مظاهر الابتهاج الشامل من أهالي البحرين».(٦)

كما تحدثت المصادر التاريخية التي عاصرت عهد الشيخ عيسى بن علي عن هذه الأحداث ومن أبرزها ما كتبه محمد بن خليفة النبهاني عن بيعة الشيخ عيسى بن علي (آل خليفة):

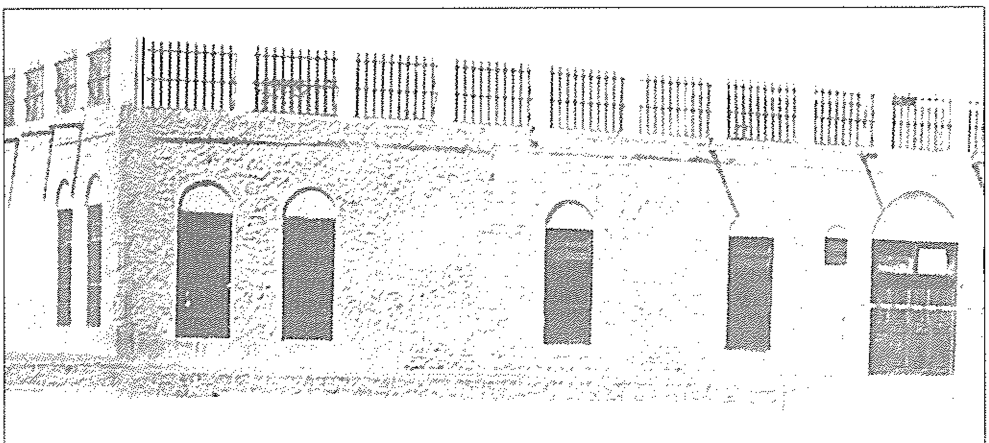
«ثم استشار (معتمد الإنكليز المقيم فى أبي شهر واسمه بيلي) رؤساء قبائلها وأعيان أهلها فيمن

يختارونه حاكماً عليهم فأجمع الكل على طلب الشيخ عيسى بن علي (آل خليفة) فكتب المعتمد البريطاني إليه يستقدمه ... فركب هو وعشيرته وصحبته قبيلة النعيم وأتباعهم، فنزل المحرق فقابله المعتمد وعرض عليه رغبة أهل البحرين في توليته، واتفق سموه مع المعتمد على بعض الشروط، ورقي عرش المملكة بالتهليل والهتاف من الجمهور، وسنه يومئذ ٢١ سنة».[٧]

وفي معرض آخر تحدث محمد علي التاجر عن صفات الشيخ عيسى بن علي آل خليفة التي نال بها ثقة أهل البحرين واحترامهم بقوله:

«فاستلم زمام الملك بيد الحزم والتدبير فدانت له القبائل والعربان ونشر رايات العدل والأمان، وقمع بسيفه أهل البغي والعدوان، وأظل بحلمه وكرمه ونداه القاصي والدان، وكان معروفاً بالبذل والكرم، موصوفاً بالحلم وطول الأناة وصولاً لرحمه وقرابته لا يدخر دونهم شيئاً، وكان متواضعاً رقيق الحاشية سهل الخلق، ولم تطل مدة الحكم لأحد من أسلافه كما طالت له».[٨]

وقد وضع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الأسس الراسخة لمملكة البحرين، فاهتم بالتطوير والإصلاح والتنظيم سواء على صعيد الإدارة الداخلية أو التنظيمات الجديدة فازدهرت التجارة وعدّ عهده العصر الذهبي للغوص، ومن أهم ما أنجز في عهده تنظيم ولاية العهد، وتأسيس البلديات، وتأسيس دائرة الشرطة والمكتب الجمركي، وإصلاح المحاكم، وكذلك إدارة التعليم الأهلي والنظامي للبنين والبنات وإنشاء النظام الصحي والمستشفيات، وغيرها من الترتيبات الإدارية والإصلاحات التي نقلت البحرين إلى العصر الحديث[٩]



صورة ٢٨: مدرسة الهداية الخليفية

ثانياً: بسط الحماية البريطانية على البحرين

تميز عام ١٨٨٠ بحدث مهم فى تاريخ البحرين الحديث، ففى شهر ديسمبر من ذلك العام وقع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة اتفاقية التزم بمقتضاها بعدم الدخول فى أي اتصالات مع الدول الأجنبية إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وألا يسمح بإقامة وكالات أو محطات للفحم لهذه الدول على أراضيه، وقد جاءت هذه المعاهدة على خلفية النشاط البحري العثماني فى الخليج العربي، وفى شهر نوفمبر ١٨٨٠ وصلت مجموعة من السفن العثمانية إلى البحرين وصرح قائد إحداها بأن البحرين: «أرض عثمانية».(١٠)

١ - المعاهدة المانعة الأولى عام ١٨٨٠

كانت بعض الدول الأجنبية الأخرى توسع من نشاطها التجاري فى الخليج العربي، واستقطبت البحرين اهتمام هذه القوى بسبب موقعها الإستراتيجي، مما دفع بالمقيم السياسي البريطاني فى بوشهر الكولونيل روس لإبرام اتفاقية مع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عرفت باسم: «الاتفاقية المانعة الأولى»، وذكر لوريمر بأن مبادرة روس بعرض مشروع الاتفاقية على الشيخ عيسى آل خليفة ترجع إلى ما تردد من إشاعات عن اعتزام الدولة العثمانية تحويل البحرين إلى معتمدية سياسية، فضلاً عن اهتمام دول أوروبية كثيرة بشؤون منطقة الخليج العربي، وأن سفناً فرنسية وأمريكية وحتى يابانية كانت تزور مياه الخليج العربي، وقد أصبح موقع البحرين كمركز تجاري محط اهتمام بعض هذه الدول، وهذا ما لا تقبله بريطانيا.(١١)

المعاهدة المانعة الأولى عام ١٨٨٠

يتعهد عيسى بن علي آل خليفة، شيخ البحرين، بموجب هذه الوثيقة، هو ومن يخلفه من بعده فى حكم البحرين، للحكومة البريطانية، بالامتناع عن الدخول فى مفاوضات، أو إبرام أي معاهدات، من أي نوع، مع أي دولة، أو حكومة أخرى، غير الحكومة البريطانية، بإقامة وكالات دبلوماسية أو قنصلية أو محطات للفحم فى أراضيه، ما لم توافق الحكومة البريطانية.
هذا التعهد لا ينطبق أو يؤثر على المراسلات الودية المعتادة مع السلطات المحلية فى الدول المجاورة والتي تدور حول أعمال ذات أهمية ثانوية. تم توقيعها فى البحرين يوم الثاني والعشرين من ديسمبر ١٨٨٠.
المصدر:
Saldanha, J. A. (1908) Selections From State Papers, Bombay, Regarding the East India Company's Connection with the Gulf with a summary of Events, 1600-1800, Calcutta.

٢ - المعاهدة المانعة الثانية عام ١٨٩٢

عندما تجدد النشاط الفارسي والعثماني وكذلك الفرنسي فى البحرين، أوصى المقيم البريطاني فى الخليج العربي، الرائد تالبوت، بضرورة عقد اتفاقية جديدة تتضمن نصاً يحرّم على شيخ البحرين التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة أجنبية باستثناء بريطانيا، وقد تم توقيع هذه المعاهدة بين تالبوت والشيخ عيسى بن علي آل خليفة فى ١٣ مارس ١٨٩٢.

وفى هذه الاتفاقية، تعهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عن نفسه وعن ذريته ومن يخلفه، بألاّ يعقد أي اتفاقيات أو يدخل فى أي اتصالات مع أي دولة أجنبية باستثناء بريطانيا، وألا يوافق على إقامة وكيل لأي دولة أجنبية على أرض البحرين دون موافقة الحكومة البريطانية، وألا يتنازل عن جزء من أراضيه بالبيع أو الإيجار من جانب أية دولة أخرى سوى بريطانيا.

المعاهدة المانعة الثانية عام ١٨٩٢

أنا، عيسى بن علي، شيخ البحرين، فى حضور اللفتينانت كولونيل أ. ك. تالبوت، المقيم السياسي بالخليج، ألتزم وأوافق بموجب هذه الوثيقة باسم ورثتي ومن يخلفني من بعدي، بالشروط الآتية:

أولاً: ألا أدخل بأي حال فى أي اتفاق أو مراسلات مع أي دولة أخرى غير الحكومة البريطانية.

ثانياً: ألا أوافق –بدون إذن الحكومة البريطانية– بأن يقيم فى الأراضي البريطانية التي فى حوزتي، أي وكيل لأي حكومة أخرى.

ثالثاً: ألا أقوم بأي حال من الأحوال بالتنازل عن، أو بيع أو رهن، أو أي شكل من أشكال احتلال أي جزء من الأراضي التي فى حوزتي إلا للحكومة البريطانية.

المصدر:

Saldanha, J. A. (1908) Selections From State Papers, Bombay, Regarding the East India Company›s Connection with the Gulf with a summary of Events, 1600-1800, Calcutta.

وبمقتضى هاتين المعاهدتين، حصلت بريطانيا على مركز قانوني واضح أمام الدول الأخرى فى البحرين، ومن ثم بعثت بمذكرتين إلى الدولة العثمانية عام ١٨٩٥، تنفي فيهما ما تدعيه الدولة العثمانية من احتفاظها بحق السيادة فى البحرين، على أساس أن هذه الإمارة قد أصبحت تحت الحماية البريطانية المباشرة بنص ومضمون المعاهدتين المشار إليهما، وأن بريطانيا أصبحت هي المسؤولة عن كافة الإجراءات اللازمة لحماية البحرين، وبذلك أصبحت البحرين تخضع للحماية البريطانية بصورة رسمية، وتركز اهتمامها فى مطلع القرن العشرين على تنظيم الأوضاع الداخلية فى البحرين بما يتوافق مع مصالحها الاستعمارية.(١٢)

وفى مقابل تلك المعاهدات التي التزم بها الشيخ عيسى بن علي، التزمت بريطانيا بما يأتي:

١- حماية البحرين ضد أي تدخل خارجي.

٢- حماية استمرار الاستقلال الذاتي والفردي للبحرين.

٣- حماية المصالح الاقتصادية والسياسية للبحرين.

٤- تنوب بريطانيا عن الشيخ عيسى بن علي آل خليفة فى القيام بأي عمل له صفة السيادة الخارجية من معاهدات وغيرها.(١٣)

جدول رقم ١٣ : أهم بنود المعاهدتين المانعتين والتزامات بريطانيا تجاه البحرين

التزامات حاكم البحرين	التزامات بريطانيا
الامتناع عن الدخول فى مفاوضات، أو إبرام أي معاهدات، مع أي دولة سوى بريطانيا.	حماية البحرين ضد أي تدخل خارجي.
الامتناع عن إقامة وكالات دبلوماسية أو قنصلية أو محطات للفحم فى البحرين، ما لم توافق الحكومة البريطانية.	حماية استمرار استقلال البحرين.
عدم تعيين أي وكيل لدولة أجنبية فى البحرين دون موافقة بريطانيا.	حماية المصالح الاقتصادية والسياسية للبحرين.
الامتناع عن التنازل عن أي جزء من أرض البحرين أو بيعها أو رهنها، لأي جهة خارجية سوى بريطانيا.	القيام بأعمال السياسة الخارجية نيابة عن البحرين.

ثالثاً: أجهزة الحماية البريطانية ومؤسسات الحكم المحلي

استمرت الحماية البريطانية على البحرين طوال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٨٠ و١٩٧١، حيث دخلت ضمن إشراف حكومة الهند البريطانية، وأصبح الوكلاء السياسيون يتدخلون فى جميع الشؤون المحلية، وقاموا باستغلال مقدرات البحرين وإمكاناتها لمصالح بريطانيا الاقتصادية والعسكرية، ولكنهم أيضاً أسهموا فى تأسيس الإدارة المحلية، خلال القرن العشرين.

١-أجهزة الحماية البريطانية

يمكن تفصيل أهم أجهزة الحماية البريطانية فيما يأتي:

أ. المقيم السياسي:

كانت حكومة الهند تدير منطقة الخليج العربي من خلال مقيمها السياسي فى بوشهر، ومفهوم «المقيم» لا يعبر عن منصب إداري أو سياسي محدد ولكن يمكن رده إلى الاستعمال الذي جرى فى الهند بمعنى مستوطن فى مكان بعيد. وتتمثل اختصاصاته السياسية فى:

= تمثيل المصالح الخارجية لجميع مشيخات الخليج العربي بوصفه المسؤول عن العلاقات الخارجية التي تربط البحرين (وغيرها) بالعالم الخارجي.

= تحديد أطر العلاقات بين إمارات الخليج العربي.

= الإشراف على تنفيذهم لجميع بنود المعاهدات التي أبرمت مع بريطانيا.

وكان المقيمون يتمتعون بقوة عسكرية كبيرة ولديهم صلاحيات واسعة للتدخل المباشر وفرض

أي سياسة وإرغام شيوخ الخليج العربي على توقيعها، ولكن بعد عام ١٩١٤ أصبحت مهام المقيم تنحصر فى القضايا الإدارية.

وفيما يخص الشؤون الإدارية، فقد كان مسؤولاً عن:
= تنفيذ اتفاقيات الطيران والبرق والبريد.
= مراجعة وإقرار جميع العقود التي تبرمها البحرين مع أي جهة خارجية وله حق إقرارها إن كانت موافقة لسياسة بريطانيا أو رفضها إن خالفت ذلك.
= الإشراف على أعمال البنوك، ومراقبة النقد، ومكافحة المخدرات وتجارة الرقيق، والمراكز الثقافية البريطانية ونقل الأخبار وترجمتها.
= تأمين الحركة التجارية فى الخليج العربي لصالح بريطانيا.

أما الاختصاصات القضائية، فقد كانت على نفس نمط نظام الامتيازات الذي فرضته الدول الأوروبية على الدولة العثمانية فى آخر أيامها، حيث يترافع الأجانب أمام محاكم قنصلية خاصة بهم، ولا يخضعون للقانون المحلي. وفى عام ١٨٦١ استحدث ذلك فى العقد الموقع مع الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وأصبحت هذه المهمة القضائية من أبرز اختصاصات المقيم، وله أن ينظر فى جميع القضايا التي تخص الرعايا البريطانيين أو حينما تكون بين عربي وأجنبي، وله صلاحية الحكم بجميع الأحكام باستثناء عقوبة الإعدام التي لا بد أن يقرها وزير الخارجية. وقد استمد المقيم السياسي سلطته الفعلية من، جملة العقود المبرمة مع حكام البحرين والوجود العسكري البريطاني فى منطقة الخليج العربي.

وقد ألغيت هذه الامتيازات بعد الاستقلال فى ١٤ أغسطس ١٩٧١.[١٤]

ب. الوكيل السياسي:

استحدث منصب الوكيل السياسي فى البحرين فى معاهدة ١٨٦٨، واستمر حتى عام ١٩٤٧ عندما تم نقل المقيمية البريطانية فى الخليج العربي من بوشهر إلى البحرين، وكان الهدف من استحداث هذا المنصب هو تخفيف الأعباء الإدارية عن المقيم السياسي، وذلك بسبب كثرة المهام التي أنيطت به، وقد أصبح الوكلاء السياسيون يمارسون صلاحيات واسعة فى البحرين، ويتدخلون فى الشؤون الداخلية، ومن أبرز هؤلاء: كلايف ديلي الذي تولى منصب الوكيل فى البحرين عام ١٩٢١، واستمر حتى عام ١٩٢٦، وقد عمل على فرض قانون المستعمرات فى البحرين، كما قام بالسيطرة على جمارك البحرين.[١٥]


صورة ٢٩: كلايف ديلي

ج. القواعد العسكرية:

قام الأسطول البريطاني فى الخليج العربي بالتصدي للبرتغاليين والهولنديين، ثم توجهت بريطانيا إلى القواسم فقضت على قوتهم البحرية، ومنذ ذلك الوقت فرضت هيمنة ونفوذاً على المنطقة دون منازع. ولم تقم القوات البريطانية باحتلال البحرين ولكنها قامت باتخاذها قاعدة عسكرية عام ١٩١٤ كمرحلة أولى لإتمام احتلال العراق. وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت بريطانيا فى إقامة قواعد برية وبحرية فى مناطق مختلفة من جزر البحرين وفق اتفاقية أو عقد إيجار، مستفيدة من موقعها الجغرافي، ولكنها تدخلت لحفظ المصالح البريطانية فى أثناء الاضطرابات التي وقعت فى الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٥[١٦]

٢- مؤسسات الحكم المحلي فى البحرين

أ. شيخ البحرين:



صورة ٣٠ : الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

استمر شيوخ آل خليفة يحكمون البحرين طوال فترة الحماية البريطانية. وكان الحكم ينتقل عن طريق مجلس العائلة بعد وفاة الحاكم، ولكن الشيخ عيسى بن علي آل خليفة رأى أن يستحدث النظام الوراثي بعد ما حصل من فتن فى المرحلة السابقة لتوليه الحكم، بحيث ينتقل الحكم للابن الأكبر، وحصل على الموافقة البريطانية لذلك عام ١٨٩٨. وعندما توفي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عام ١٩٣٢، تولى الحكم ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٣٢-١٩٤٢)، وأعقبه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (١٩٤٢-١٩٦١)، ثم تولى الحكم من بعده الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (١٩٦١-١٩٩٩).[١٧] (انظر الجدول رقم ١٤)

ب. المستشار السياسي البريطاني:

بسبب كثرة الأعباء الإدارية تولى المقيم السياسي التمثيل الخارجي لإمارات الخليج العربي، بينما فوضت الشؤون الداخلية للمستشار البريطاني الذي يساعد الحاكم فى الإدارة المحلية، وقد استحدث هذا المنصب بعد أول اضطرابات وطنية وقعت عام ١٩١٩، حيث تعامل المقيم ديلي مع هذه الأحداث بعنف، وأصبح يمارس دور الحاكم العسكري لمدة خمسة أعوام ١٩٢١-١٩٢٦، وعندما كثرت الشكاوى ضده عزل واستدعي ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لاستلام السلطة وعين تشارلز بليجريف مستشاراً له حيث بقي فى منصبه طوال الفترة: ١٩٢٦-١٩٥٦.

حاز بيلجريف على احترام وثقة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وبدأ عمله كمستشار مالي لحكومة البحرين، ثم تحول كذلك إلى مستشار سياسي وعسكري وقضائي، وتركزت السلطة فى يده فأصبح قائداً لجهاز الشرطة ورئيساً للقضاة، ومشرفاً على جميع الدوائر الحكومية، وقد عاصر عهد الشيخين حمد بن عيسى آل خليفة وسلمان بن حمد آل خليفة، وجاء بعده المستر سميث كسكرتير لحكومة البحرين ولكنه لم يتمتع بمثل صلاحيات بيلجريف، واقتصر دوره على عضوية المجلس الإداري.[١٨]



صورة ٣١: تشارلز بيلجريف

ج. المؤسسات الإدارية:

تعود نشأة النظام الإداري الحديث فى البحرين إلى عام ١٩٢٦، وذلك عندما تولى بيلغريف منصب المستشار، ومن الأعمال التي مارسها النظام آنذاك: تسجيل الأراضي، وجمع الضرائب، وفض الخلافات التجارية، وتسيير الشؤون الداخلية.

وفى عام ١٩٥٦ أنشئ المجلس الإداري باعتباره السلطة التنفيذية فى البحرين، ويتكون المجلس من ٢٦ دائرة، كما تقرر التوسع فى نظام المجالس البلدية فتم تأسيس ستة مجالس للمدن الرئيسة، بعد أن كانت تقتصر على مدينتي المنامة والمحرق. كما استحدثت مكاتب جديدة فى الستينيات من القرن العشرين بهدف مساعدة الجهاز الإداري، ومنها: مكتب البترول، ومكتب الإنماء الاقتصادي.

وفى عام ١٩٧٠ تأسس مجلس الدولة بوصفه الجهاز التنفيذي والإداري للحكم. وقد تم تقليص عدد الدوائر من ٢٦ إلى ١١ دائرة رئيسة وفوضت إلى كل إدارة حق اتخاذ القرارات الخاصة بها وتنظيم أعمالها، وتحول مجلس الدولة بعد عام إلى مجلس الوزراء صبيحة يوم الاستقلال، فى الخامس عشر من شهر أغسطس ١٩٧١.

أما النظام القضائي فكان ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- نظام قضاء بريطاني، تكون فى البحرين وفق معاهدة عام ١٨٦١ التي منحت الرعايا البريطانيين حق التقاضي أمام حاكم قنصلية، وأصبحت قضايا الرعايا البريطانيين تعرض فى دار الاعتماد وتحت إشراف المقيم السياسي.
- نظام قضاء محلي، للنظر فى القضايا المدنية والجنائية.
- نظام قضاء شرعي –سني وجعفري– للنظر فى الأحوال الشخصية.[١٩]

جدول ١٤: حكام آل خليفة فى الزبارة والبحرين

م	الحاكم	فترة الحكم	معلومات عامة
١	الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة	١٧٦٢ - ١٧٧٢	تولى زعامة آل خليفة فى الكويت، بعد وفاة والده الشيخ خليفة بن محمد فى الكويت عام ١٧٠٨. ثم هاجر على رأس عشيرته إلى الساحل الشمالي الغربي من شبه جزيرة قطر، وأسس مدينة الزبارة وشيد بها قلعة صبحا/مرير.
٢	الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة	١٧٧٢ - ١٧٨٢	شهدت الزبارة فى عهده ازدهاراً اقتصادياً وحركة تجارة نشطة، وقد دعم الحركة العلمية والأدبية بها. استمر فى الحكم إلى أن حضرته الوفاة أثناء أدائه مناسك الحج بمكة فى ديسمبر ١٧٨٢.
٣	الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح)	١٧٨٢ - ١٧٩٥	قاد معركة الدفاع عن الزبارة من ديسمبر ١٧٨٢ - حتى يونيو ١٧٨٣. ثم تقدم بقواته لفتح البحرين فى ٢٣ يوليو ١٧٨٣، وأسس حكم آل خليفة بها. توفي عام ١٧٩٥، ودفن فى المنامة.
٤	الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة	١٧٩٥ - ١٨٢١	واجه أطماع العديد من القوى الإقليمية فى البحرين، واضطر إلى توقيع معاهدة السلام العامة مع بريطانيا فى فبراير ١٨٢٠.
٥	الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة	١٨٢١ - ١٨٤٣	شارك أخاه (الشيخ سلمان بن أحمد) فى أعباء الحكم، وقاد العديد من المعارك البحرية ضد القوى الطامعة فى البحرين، وأبرم اتفاقية مع السلطة المصرية فى نجد فى مايو ١٨٣٩. عزل عن الحكم عام ١٨٤٣، وتوفي فى مسقط عام ١٨٤٨.
٦	الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة	١٨٤٣ - ١٨٦٨	قام بإبرام معاهدة مايو ١٨٦١ مع السلطة البريطانية فى الخليج العربي. أقام علاقات وطيدة مع القوى الإقليمية فى المنطقة، وواجه حركات تمرد ضد حكمه فى البحرين وشبه جزيرة قطر. عزل عام ١٨٦٨، ونفي إلى الهند سنة ١٨٦٩، ونقل منها إلى عدن ثم إلى مكة حيث توفي بها عام ١٨٩٠.

٧	**الشيخ علي بن خليفة بن سلمان آل خليفة**	١٨٦٨ - ١٨٦٩	شارك أخاه الشيخ محمد بن خليفة أعباء الحكم، واضطر إلى إبرام معاهدة ١٨٦٨ مع بريطانيا للمحافظة على استقلال البحرين، واجه حركة تمرد داخلية انتهت بمقتله فى معركة الضلع فى سبتمبر ١٨٦٩.
٨	**الشيخ محمد بن عبدالله بن أحمد آل خليفة**	سبتمبر - ديسمبر ١٨٦٩	تزعم حركة التمرد ضد حكم الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وتولى الحكم إثر مقتل الشيخ علي فى سبتمبر ١٨٦٩، ثم قامت بريطانيا بعد ذلك بعزله وإلقاء القبض عليه حيث توفي سجيناً فى الهند عام ١٨٧٧.
٩	**الشيخ عيسى بن علي آل خليفة**	١٨٦٩ - ١٩٣٢	تولى الحكم فى ظروف صعبة اضطرته إلى توقيع المعاهدتين المانعتين مع بريطانيا فى عامي ١٨٨٠ و١٨٩٢ والتى اعتبرت البحرين بموجبهما محمية بريطانية. قاوم التدخل البريطاني فى الشؤون الداخلية للبحرين، مما دفع بالإنجليز إلى محاولة تنحيته عن الحكم فى عام ١٩٢٣، وبقي حاكماً للبحرين حتى وفاته فى ديسمبر ١٩٣٢. شهد عهده العديد من التطورات مثل بداية التعليم الأهلي والنظامي واكتشاف النفط فى ٢ يونيو ١٩٣٢.
١٠	**الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة**	١٩٣٢ - ١٩٤٢	شهد عهده بواكير التطوير الإداري وظهرت آثار النفط على مظاهر الحياة العامة فى البحرين. عاصر الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية، وقد لعب مستشار حكومة البحرين تشارلز بيلجريف دوراً مهماً فى إدارة الشؤون الحكومية إبان عهده.
١١	**الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة**	١٩٤٢ - ١٩٦١	سار على نهج والده فى التطوير الإداري وإحلال الكوادر الوطنية فى أجهزة الحكم والإدارة المحلية. وقد تزامنت فترة حكمه مع أحداث دولية عصيبة مثل تقسيم فلسطين والعدوان الثلاثي على مصر، بالإضافة إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وكان لهذه الأحداث أثر فى تطور الحركة الوطنية فى البحرين.

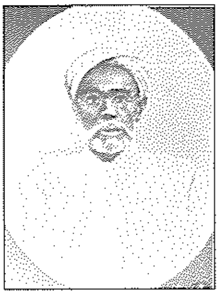
١٢	الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة	١٩٦١ - ١٩٩٩	تحققت للبحرين إنجازات كبرى فى عهده منها: تأسيس مجلس الدولة، وانتهاء الإدعاءات الفارسية/الإيرانية فى البحرين. قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بإعلان استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، وفى عهده صدر دستور البحرين وتأسس المجلس الوطني فى عام ١٩٧٣.
١٣	جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة	تولى الحكم فى مارس ١٩٩٩	بدأ عهده بإطلاق المشروع الإصلاحي والانفتاح السياسي الذى تتوج بإقرار ميثاق العمل الوطني فى فبراير ٢٠٠١، ومن ثم إعلان البحرين مملكة دستورية فى ١٤ فبراير ٢٠٠٢. كما تم إجراء انتخابات بلدية ونيابية بمشاركة شعبية واسعة. وقد تبوأت البحرين فى عهد جلالته مكانة دولية وإقليمية بارزة.

رابعاً: رد الفعل الوطني ضد الحماية البريطانية ومظاهره

اتخذ رد الفعل الوطني صوراً متباينة حسب الظروف والمرحلة الزمنية التي مرت بها البحرين، وانعكس تطور المجتمع وثقافته على الطريقة التي أظهرت فيها القوى الشعبية معارضتها للحماية البريطانية، ففي مطلع العشرينيات من القرن العشرين ظهرت حركة شعبية ضد محاولة تطبيق الأنظمة والقوانين المدنية والجنائية المعمول بها فى الهند، بسبب أنها منافية للشريعة الإسلامية. وقد تزعم هذه الحركة الشيخ عبد الوهاب الزياني، وتلخصت مطالبها فى: تشكيل مجلس وطني للإشراف على القضاء، وتأسيس جمعية وطنية، وتنظيم جهاز شرطة محلي، وإصدار لائحة إصلاحات إدارية، ولكن المعتمد السياسي ديلي رفض هذه المطالب، مما أدى إلى عقد مؤتمر وطني فى مطلع عام ١٩٢٠، طالبت الحركة فيه بالالتزام بالشريعة الإسلامية، وانتخاب مجلس للشورى، وتشكيل محكمة لدعاوى الغوص، وضرورة التزام المعتمد بالاتفاقيات المبرمة مع البحرين وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية. وكان رد ديلي عنيفاً حيث سارع باعتقال عبد الوهاب بن حجي الزياني وغيره من قادة الحركة، وأمر بنفيهم إلى الهند رغم اعتراض الشيخ عيسى بن علي على هذه الإجراءات.

وقد بذلت السلطة البريطانية محاولات فاشلة لعزل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة على خلفية تأييده للمطالب الوطنية، إلا أن الالتفاف الشعبي حوله حال دون ذلك، مما دفع بالبريطانيين

للسعي إلى تقليص صلاحياته عام ١٩٢٣.[٢٠]


صورة ٣٢ : عبدالوهاب ابن حجي الزياني

وعلى إثر ذلك تم عزل المعتمد البريطاني في البحرين كلايف ديلي بسبب عنفه الشديد في التعامل مع الحركة الوطنية، وعين تشارلز بيلجريف مستشاراً للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عام ١٩٢٦، مما أدى إلى تهدئة الأمور حتى عام ١٩٣٨ عندما ظهرت حركة جديدة تطالب بإنشاء مجلس وطني للعدل والمعارف ونقابة للعمال واستبدال العمال غير الفنيين فى شركة النفط بعمال محليين. ولكن بيلجريف أظهر التعنت فى الاستجابة لتلك المطالب، وأمر بنفي قادة هذه الحركة الذين كانوا يمثلون تحول البحرين الاقتصادي والاجتماعي والذي انعكس فى ظهور طبقة جديدة من عمال النفط.

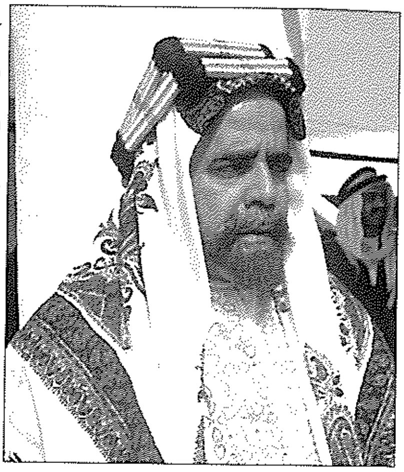
وخلال فترة الحرب العالمية الثانية منذ نهاية الثلاثينيات وحتى منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، هدأ نشاط الحركة الوطنية بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية كبيرة في العالم العربي.

ففي المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت البحرين نمواً فى الوعي السياسي والقومي، وتمثل ذلك الوعي في ظهور العديد من الأندية الرياضية والثقافية وغيرها من المؤسسات الشعبية التي أخذت تعبر عن رأي الجماهير، وانعكس ذلك الوعي في تطور الحركة الصحفية في البحرين حيث صدرت العديد من الصحف والمجلات التي كانت تعبر عن آراء المثقفين وأفكارهم ورغبتهم فى الاستقلال، مثل: «صوت البحرين»، و«القافلة»، و«الميزان»، و«الخميلة»، و«الوطن».

وفي سنة ١٩٥٤ تم تأسيس الهيئة التنفيذية العليا والتي تكونت من جميع أطياف مجتمع البحرين وانتماءاته، وكان لها دور كبير في النهوض بالعمل الوطني في البحرين، مما أدى إلى تحولها سنة ١٩٥٦ إلى: «هيئة الاتحاد الوطني»، وكانت المطالب الشعبية تتلخص فى: تشكيل مجلس تشريعي ونقابة للعمال وإنهاء الاستغلال البريطاني للإنتاج النفط.

ونتيجة لتطور هذه الحركة والدور الذي لعبته في تحريك الشارع الوطني ضد نظام الحماية البريطانية؛ فقد استغل الإنجليز الأحداث التي وقعت في البحرين إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وقامت بحل الهيئة ونفي أبرز زعمائها إلى لخارج.

وقد بذل الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة جهوداً حثيثة لتحقيق المطالب الوطنية التي تعززت



صورة ٣٣: الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

عقب استقالة بيلجريف عام ١٩٥٦، حيث قام الشيخ سلمان بإعلان تأسيس المجلس الإداري، وتشكيل مجالس للصحة والمعارف، وإصدار قانون للعمل، وقانون للمحاكم، كما بادر إلى إحلال العناصر الوطنية فى هذه المؤسسات.

ويمكن القول بأن تطور رد الفعل الوطني فى البحرين إزاء الهيمنة البريطانية يعود إلى عدة عوامل من أهمها:

= التطور الاقتصادي المتمثل فى تدهور مهنة الغوص، وظهور طبقة جديدة من عمال النفط.

= نمو التعليم الأهلي اعتباراً من عام ١٩١٩، والتعليم النظامي اعتباراً من عام ١٩٢٦.

= ظهور الأندية والجمعيات.

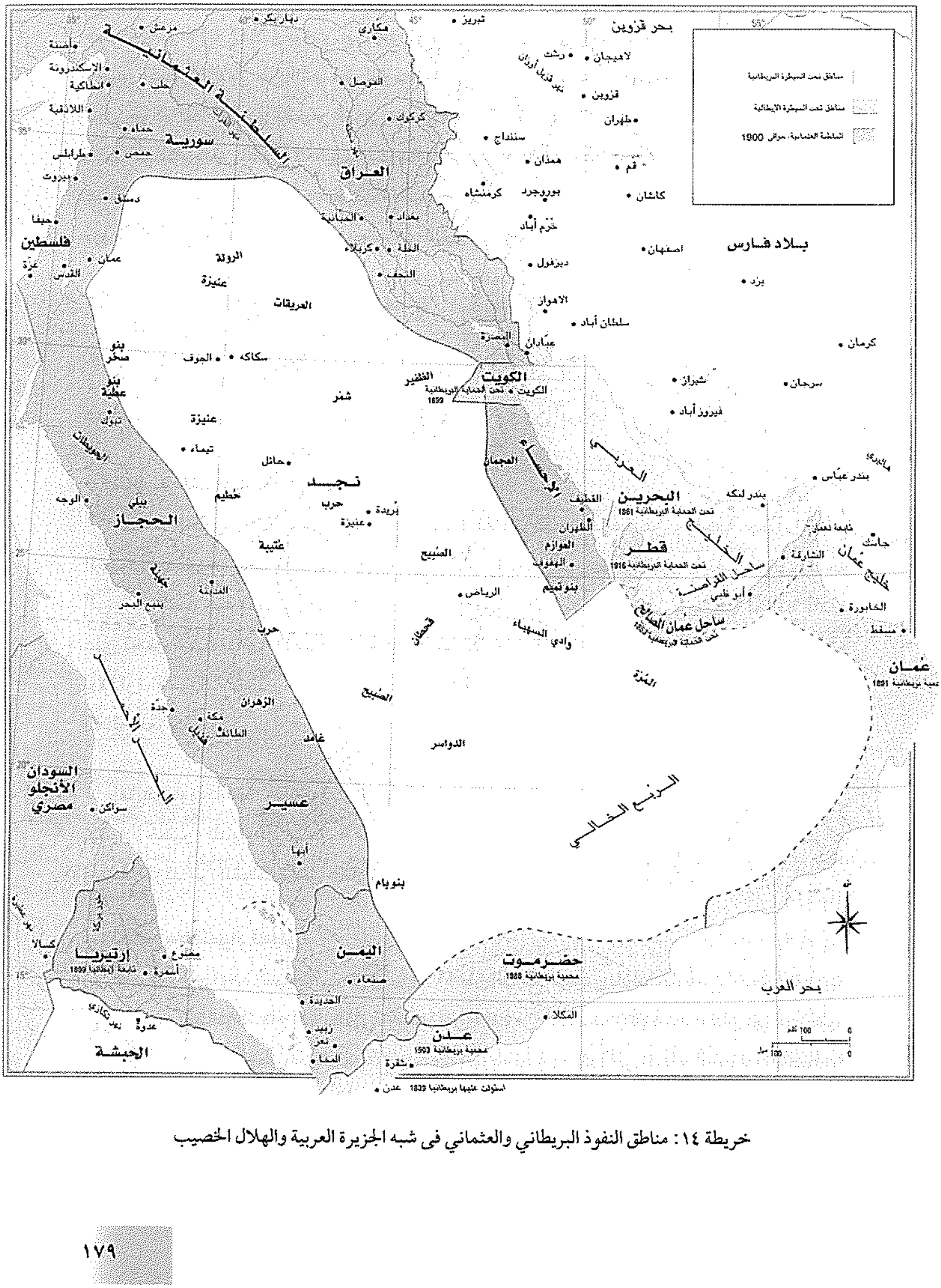
= تطور الصحافة، وزيادة الوعي العام بالقضايا المصيرية لمجتمع البحرين.[٢١]

خامساً: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي والترتيبات الممهدة لاستقلال البحرين

كان الهدف الرئيس من الوجود البريطاني فى الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر هو تأمين طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها فى الهند، ولكن التطورات الدولية التي تسارعت وتيرتها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تسبب فى تغير السياسة البريطانية تجاه المنطقة.

فقد أدى استقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧ إلى الانسحاب العسكري البريطاني من شبه القارة الهندية، ونتيجة لذلك فقد أخذت بريطانيا تدرس خياراتها فى الانسحاب من منطقة شرق السويس لعدم حاجتها إلى تأمين طرق المواصلات إلى الهند عبر الخليج العربي، بالإضافة إلى أن وسائل التسليح الحديثة لم تعد تتطلب وجوداً عسكرياً كبيراً بل أصبحت تعتمد على التفوق النوعي.

وفى الفترة نفسها ازدادت أهمية الخليج العربي حيث تم استئناف تصدير النفط بعد توقفه فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وأخذت الإدارة الأمريكية على عاتقها مهمة المحافظة على أمن المنطقة نظراً لما تمثله من مصالح حيوية للدول الغربية.[٢٢]



خريطة ١٤: مناطق النفوذ البريطاني والعثماني في شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب

وفى سنة ١٩٥٦ انتقلت العلاقة البريطانية-الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج العربي إلى مرحلة جديدة إثر إعلان مبادئ أيزنهاور ونظريته فى ملء الفراغ، وأصبحت الولايات المتحدة تعدّ نفسها المسؤول الأول عن التصدي للتوسع الشيوعي فى المنطقة، وبعد أن كانت بريطانيا تهيمن على حركة الملاحة فى الخليج العربي بصورة مطلقة فى القرن التاسع عشر، وجدت نفسها فى النصف الثاني من القرن العشرين ملزمة بالتنسيق مع الولايات المتحدة نظراً لما تمتلكه من قوة عسكرية، وأسطول بحري ضخم فى المحيط الهندي، مما يخفف العبء العسكري والمادي على بريطانيا التي خرجت منهكة من حربين عالميتين.

١ - الانسحاب البريطاني وأسبابه

تراجع دور بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك عوامل داخلية أدت إلى تغير السياسة البريطانية من أبرزها:

أ. المنافسة الشيوعية فى أوروبا:

وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة للاعتراف بعجزها عن مواجهة خطر التوسع الشيوعي بمفردها، وقد ظهر ذلك جلياً فى خطاب السفير البريطاني اللورد إينفيرتشابل الموجه إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤٧، والذي قال فيه بأن بريطانيا لم تعد قادرة على تحمل مسؤولياتها الأمنية فى اليونان وتركيا ضد الخطر الشيوعي. ودفع هذا التصريح بالإدارة الأمريكية لأخذ زمام المبادرة من القوى الاستعمارية التقليدية والتدخل المباشر فى شؤون العالم العربي.[٢٢]

أما فى أوروبا فقد استحوذت الشيوعية على شرقي القارة، واستطاع حلف وارسو أن يشكل تهديداً خطيراً للدول الرأسمالية مما دفع ببريطانيا للعمل على سحب قواتها من المستعمرات وحشد المزيد من القوات داخل القارة الأوروبية.

ب. تدهور الاقتصاد المحلي:

أوضحت الحكومة البريطانية فى يوليو ١٩٦٧ بأن الدافع الرئيس للانسحاب من المنطقة العربية هو تخفيض نفقات الدفاع البريطاني، ويتبين من ذلك أن الأسباب الاقتصادية كان لها دور كبير فى اتخاذ قرار الانسحاب حيث أبدت الحكومة البريطانية رغبتها فى إدماج الخطة الاقتصادية والعسكرية معاً، مما يتيح لها الدخول فى السوق الأوروبية المشتركة وحلف الأطلنطي والاتجاه نحو أوروبا. فقد قضت الحرب العالمية الثانية على الإمبراطوريات، وظهرت سياسة التحالفات

والتكتلات الدولية، ولم يعد من الممكن لبريطانيا أن تحافظ على سيادتها والوقوف لوحدها بمعزل عن العالم.

ج. الحركات الوطنية فى العالم العربي:

تعرضت المصالح البريطانية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصاعب كثيرة، ولم تستطع القوات العسكرية أن تقف رادعاً ضد هذه التحركات، وخاصة بعد عدوان السويس عام ١٩٥٦، فقد أثبتت حركات التحرر الوطني فى البلاد العربية أنه من الصعب إبقاء وجود عسكري واحتلال غريب على هذه الدول، فلم يعد البريطانيون قادرين على السيطرة على الأوضاع المحلية فى مستعمراتهم، ووجدوا أنه من الأفضل ترك هذه الدول لتدير شؤونها مع الاحتفاظ معها بعلاقات خاصة تتيح لها التدخل فى وقت الحاجة وتعطيها الأفضلية فى التعامل من الناحية السياسة والعسكرية والاقتصادية على السواء.

ونتيجة لكل هذه العوامل أعلنت حكومة حزب العمال فى يناير ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب من منطقة شرق السويس والخليج العربي فى فترة أقصاها نهاية ١٩٧١، وسرعان ما ثار الجدل حول تخوف بعض الساسة البريطانيين من إمكانية حدوث فراغ سياسي فى منطقة شرق السويس، مما يمكن أن يؤدي إلى قيام الدول الشيوعية بالتدخل فى شؤون المنطقة لإحداث حالة من الفوضى عقب الانسحاب البريطاني، كما طرح المحافظون تخوفاً آخر يتمثل فى إمكانية اندلاع الخلافات الحدودية والنزاعات الإقليمية، عقب الانسحاب البريطاني.

وفى المقابل تمثلت وجهة النظر العربية فى أن بريطانيا هي التي صنعت الفراغ السياسي والعسكري فى المنطقة وبأن خروجها سيكون هو الحل الأمثل لملء ذلك الفراغ:

= فقد تبنت الحكومة البريطانية سياسة المحافظة على الوضع القائم، ووقفت عائقاً دون تحقيق مشاريع الوحدة بين إمارات الخليج العربي، ولم تتبنى أو تتح المجال لأي مشروع اتحادي فى المنطقة.

= وبحجة الحماية، سلبت بريطانيا من إمارات الخليج العربي حق التعامل مع العالم الخارجي وممارسة السيادة المطلقة فى أراضيها فجعلتها تحت الوصاية وفى معزل عن العالم.

= أما من الناحية العسكرية فمنذ أن قامت بريطانيا بتدمير قوة القواسم عام ١٨١٩، سعت إلى المحافظة على سيادتها عن طريق منع أي قوة محلية من تطوير قوتها الدفاعية فحظرت على الجميع تجارة السلاح بحجة حفظ السلام ومنع التعدي وتأمين التجارة.

ومن ثَمّ فإن بريطانيا هي التي خلقت هذا الفراغ حتى تحافظ على نفوذها السياسي وهيمنتها العسكرية المطلقة فى الخليج العربي دون أي منازع، ولم تكن بريطانيا تسعى لإنشاء قوة محلية قادرة على الإدارة وحفظ الأمن فى المنطقة وإنما كانت تحتكر هذه المسألة لنفسها، حتى تتمكن من بسط نفوذها فى المنطقة. وبغض النظر عن تباين الآراء فقد برزت الحاجة فى جميع الأحوال إلى القيام بالترتيبات اللازمة لضمان استقلال إمارات الخليج العربي.[٢٤]

وقد اتخذت بريطانيا مجموعة من الترتيبات الممهدة للاستقلال، كإنهاء المطالبة الفارسية/ الإيرانية في البحرين، والسعي إلى تشكيل اتحاد الإمارات العربية، وتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون.

٢-الترتيبات الممهدة لاستقلال البحرين

اتخذت بريطانيا مجموعة من الترتيبات الممهدة للاستقلال، ومن أهمها:

أ.إنهاء المطالب الفارسية / الإيرانية فى البحرين:

ظهر الخلاف بين بريطانيا وفارس حول البحرين لدى دخول القوات البريطانية مياه الخليج العربي عام ١٨١٩، بحجة القضاء على القواسم، ومن ثم سعيها للارتباط مع مشيخات الخليج العربي فى الساحل العربي بمعاهدة السلام العامة التي أبرمت مع البحرين عام ١٨٢٠.

وقد أدى إبرام هذه المعاهدة إلى احتجاج فارسي، أعقبه بذل محاولات فاشلة من قبل سلطة شيراز لمهاجمة البحرين فى الأعوام: ١٨٢٠، ١٨٢٣، ١٨٣٦.

وعندما أدرك الفرس عدم قدرتهم على احتلال البحرين لجأوا إلى الأساليب الديبلوماسية خلال الفترة ١٨٤٥-١٩٧٠، ففي عام ١٨٤٢ شرع الفرس فى بناء أسطول بحري فى الخليج العربي، وإزاء ذلك قامت بريطانيا بتحذيرهم من تبييت نوايا الاستيلاء على البحرين، وحددت موقفها بأنها لن تقر بأي سيطرة فارسية على البحرين دون وجود مستندات تثبت أحقيتهم بها، فشرع الفرس فى تدوين حججهم لإثبات ذلك. واستندوا على عدة ادعاءات من أبرزها:

- **اتفاقية شيراز لعام ١٨٢٢:** التي اعترف فيها بروس بالسيادة الفارسية على البحرين، ولكن هذه المعاهدة لم تأخذ صفة رسمية، وقد رفضت كلٌ من حكومة الهند البريطانية وحكومة الشاه التصديق عليها، وأدت إلى عزل بروس عن منصبه كمقيم سياسي فى الخليج العربي، كما قامت السلطات البريطانية بالتبرؤ من المعاهدة فى خطاب رسمي موجه إلى الشاه.

= **مذكرة كلارندون لعام ١٨٦٩ :** ففي عام ١٨٦٩ أرسل وزير الخارجية البريطاني آنذاك كلارندون خطاباً إلى الشاه قال فيه: «لو كان فى وسع فارس أن تحافظ على النظام فى الخليج لعدّت بريطانيا نفسها معفاة من الواجب الملقى عليها وانسحبت من الخليج وسلمته لفارس»، وقد اختلف الطرفان على تفسير هذه المذكرة، فبينما أرادت بريطانيا أن تراعي العلاقات مع فارس بإرسال خطاب ودي لاحتواء الأزمة، رأى الفرس بأنه اعتراف ضمني بالسيادة الفارسية على البحرين. والمشكلة فى الحجتين هو أن بريطانيا ليس لها الحق أن تسلم أي إقليم فى الخليج العربي لأي جهة أخرى لأنها لا تملكه.

= **إعلان بعض حكام البحرين تأييدهم للسيادة الفارسية :** حيث استند الفرس على قيام الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة برفع العلم الفارسي فى البحرين عام ١٨٦١، ولكن هذه الحادثة لم تكن أكثر من مناورة سياسية من قبل الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة لإضعاف الدور البريطاني فى المنطقة، حيث إنه رفع العلمين: الفارسي والعثماني فى آن واحد، وفى كلتا الحالتين، لا يمكن اعتبار مجرد رفع العلم خضوعاً لسلطة أخرى.

وقد استمرت الادعاءات الفارسية بالبحرين فى التسبب بجدل دبلوماسي بين الفرس والإنجليز فى أغلب سنوات القرن العشرين، فقد عرضت المطالب الفارسية على عصبة الأمم عام ١٩٢٨، وبذل وزير الخارجية البريطاني أوستن تشمبرلين جهوداً كبيرة لدحض الدعاوى الفارسية بأن حكومة بريطانيا قد اعترفت بحق فارسي على البحرين عام ١٨٦٩، وأنكر وجود أية مسوغات شرعية تؤيد مطالبة فارس بالسيادة على البحرين.[٢٥]

ولم تسفر مذكرات الاحتجاج الفارسية-الإيرانية التي تلت عام ١٩٣٠ عن شيء، ومنذ الحرب العالمية الثانية مالت إيران لاتخاذ بعض الإجراءات الرمزية المؤيدة لادعاءاتها، فقد احتجت لدى الحكومة الإيطالية على قصف الطائرات الإيطالية لمنشآت النفط فى البحرين عام ١٩٤٠، واعترضت على تمثيل البحرين فى بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كما استنكرت إدراج اسم البحرين كإحدى دول الخليج العربي فى وثائق الأمم المتحدة، وحين شرعت حكومة مصدق بتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١ اعتبرت أن التأميم ينطبق أيضاً على نفط البحرين، وأعلنت عام ١٩٥٨ ضم البحرين إلى أراضيها باسم الإقليم الرابع عشر، واحتجت على إبرام اتفاقية تحديد المياه الإقليمية بين السعودية والبحرين، ولم تعترف بجوازات السفر البحرينية التي يحملها المسافرون إلى إيران، وهذا كله لم يغير من حقائق الأوضاع القائمة فى البحرين.[٢٦]

والحقيقة هي أن وضع البحرين كان موضع صراع بين دولتين لا تملكان حقاً قانونياً لادعاء

تملك الجزر أو التنازل عنها لجهة خارجية، فقد كانت البحرين تخضع لحكومة شرعية تتمثل فى سلطة آل خليفة منذ نهاية القرن الثامن عشر، وحيث إن هذه المفاوضات كانت تخاض بين دولة استعمارية وأخرى طامعة، فقد كانت البحرين فى معزل عن الجدال القائم فى أروقة هيئة الأمم، وعندما فشلت جميع محاولات التسوية الدبلوماسية لجأت الأطراف المتنازعة إلى البحرين لتقرر مصيرها بنفسها، فحين أدرك الشاه أن عضويته فى الحلف المركزي مع بريطانيا لم تحقق أطماعه التوسعية فى الخليج العربي، اتفق مع المملكة العربية السعودية على تنسيق سياساتهما فى الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا واطمأن إلى نية بريطانيا فى التغاضي عن احتلاله للجزر الثلاث التابعة لمشيخات ساحل عُمان لدى انسحابها من الخليج العربي، ثم أعلن فى يناير ١٩٦٩ بأن: «إيران تقبل أي رأي يعلن عنه شعب البحرين حول مستقبل الجزر، وأن إيران لن تصر على مطالبها إذا أراد شعب البحرين غير ذلك».[٢٧]

وقد قامت الأمم المتحدة بإرسال وفد برئاسة مساعد الأمين العام فيتوريو وينسبير كويكاردي بهدف التعرف على رغبات أهل البحرين، وكتابة تقرير يرفعه الأمين العام إلى مجلس الأمن حيث يسجل كوثيقة دولية تلتزم إيران بمضمونها، وانطلق الأمين العام للأمم المتحدة من مرونة الشاه الذي ترك اختيار طريقة التعرف على موقف الشعب البحريني له دون إصرار من إيران على طبيعة هذه الطريقة أو شكلها، كما وافقت بريطانيا على تفويضه للقيام بهذه المهمة بالطريقة التي يراها مناسبة.[٢٨]

وقد وصل المبعوث الدولي إلى البحرين فى ٣٠ مارس ١٩٧٠ على رأس لجنة تشكلت عضويتها من خمسة أعضاء آخرين من كل من: فرنسا وإيرلندا والهند وإندونيسيا والأردن. وفى ١٨ إبريل غادر الوفد البحرين بعد أن انتهى من تنفيذ المهمة التي أوكلت إليه.[٢٩]

وقد مثلت هذه الفترة مرحلة حاسمة تمكن فيها شعب البحرين من حسم مشكلة استمرت أكثر من قرن ونصف من الزمان، فقد اتصلت البعثة بأكبر عدد من ممثلي الهيئات الاجتماعية والدينية والرياضية والثقافية، وكانت هذه المؤسسات قد اختارت مندوبين ينوبان عنها فى الاتصال ببعثة الأمم المتحدة، ولم يقتصر مبعوث الأمم المتحدة على اتصاله بهذه الهيئات، فقد رأى أن يتوخى أكبر قدر من الدقة فى التعرف على رغبات السكان دون قيد أو أية ريبة فى وسائل الاتصال، فأخذ يتجول بنفسه فى المدن والقرى والأندية ويفتح الباب لكل من يريد الإدلاء برأيه كتابة أو مشافهة، وأصدر بياناً نشر فى الصحافة المحلية يؤكد ما صرح به فى مطار البحرين لدى وصوله بأن بابه مفتوح للذين يريدون أن يشرحوا له رغباتهم بشأن وضع بلدهم، وأكد بأنه يرغب فى أن يؤكد من جديد: «بأنه على استعداد لاستقبال كل من يرغب فى مقابلته على انفراد وفى جو من الثقة فى مكتبه

الخاص فى فندق الخليج، وباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك كل يوم ابتداء من يوم السبت ١١ إبريل بين الساعة التاسعة صباحاً والثانية عشر ظهراً».(٣٠)

وفى الثامن عشر من إبريل ١٩٧٠ أنهى الوفد مهمته وغادر البحرين، ثم نشر تقريره فى ٣٠ أبريل من العام مصحوباً بخطاب إلى السكرتير العام الذي حول التقرير بدوره إلى مجلس الأمن، وقد تضمن التقرير إجماع شعب البحرين على نقطتين:

- أن الغالبية الساحقة لسكان البحرين تريد إقامة دولة عربية ذات سيادة.
- أن تكون البحرين حرة فى تقرير علاقاتها الخارجية.(٣١)

وقبل تفصيل الأحداث التي تسارعت وتيرتها بعد رفع التقرير، لا بد من تأكيد جملة من الحقائق المهمة التي تجلت خلال الأيام الثمانية عشرة (١-١٨ إبريل، ١٩٧٠) التي كان الوفد فيها موجوداً فى البحرين، ويمكن إيجاز أهمها فيما يأتي:

• **حماس الشعب البحريني وإقباله على إبداء رأيه:** فبعد فترة طويلة من النزاع الدولي الذي خاضته كلٌّ من فارس وبريطانيا على الصعيد الدبيلوماسي أتيح لشعب البحرين حق تقرير المصير وإبداء رأيه، وقد أثبت أهل البحرين رغبتهم فى أن يكون مصيرهم بأيديهم عن طريق المشاركة الواسعة والتجاوب الكبير مع المندوب الدولي، فقد كان وفد الأمم المتحدة قد زود بقائمة محدودة من الجمعيات والأندية التي يتعين مقابلتها فى البحرين، ولكنه فوجئ بأن عدد هذه الهيئات قد تجاوز ١٥٠ جمعية ومؤسسة ودائرة، إضافة إلى المجموعات والأفراد من المواطنين الذين وفدوا إلى مكتب كويكاردي لإبداء رأيهم فى هوية البحرين ومستقبلها.(٣٢)

•**تأكيد عروبة البحرين وهويتها العربية الإسلامية:** فقد نص تقرير كويكاردي الذي رفعه إلى مجلس الأمن فى ٣٠ إبريل ١٩٧٠، بأن من اجتمع إليهم من أهل البحرين: «أجمعوا فى الواقع على رغبتهم فى دولة مستقلة استقلالاً تاماً، وقالت الأغلبية الساحقة أنها تريد أن تكون هذه الدولة عربية، وأضاف بأن معظم من قابلهم من الشبان يرون أن البحرين جزء من الكيان العربي الكبير، واختتم تقريره بأن أكثرية سكان البحرين يريدون إقامة دولة عربية بعد الاستقلال».(٣٣)

• **تلاحم الشعب باختلاف انتماءاته الطائفية أو العرقية أو الفكرية:** فقد لاحظ الممثل الخاص فى تقريره بأنه لا توجد فى البحرين تفرقة طائفية حيث أصر زعماء السنة والشيعة على مقابلته جماعياً، ولاحظ كذلك بأنه لا يوجد أي خلاف بين المدينة والريف، كما أثنى الممثل الخاص على

المرأة البحرينية التي شاركت فى عملية تقصي الحقائق ولم يكن رأيها يختلف عن رأي الرجل، وأضاف بأن معظم الأقليات العرقية من غير العرب قد اندمجوا فى البيئة البحرينية، ولم يختلفوا فى آرائهم عن رأي الأغلبية فى تأكيد هوية البحرين وعروبتها.[٣٤]

• **التفاف الشعب البحريني حول قيادته:** فقد كان الإقبال الشعبي الكبير على المشاركة فى تقصي الحقائق وإنجاح مهمة وفد الأمم المتحدة يعكس ولاء الشعب لقيادته، حيث أكدت جميع أطياف المجتمع البحريني رغبتها فى تشكيل دولة ذات سيادة مستقلة تحت حكم آل خليفة الذين يمثلون السلطة الشرعية فى البحرين منذ عام ١٧٨٣.

• **الأسلوب الحضاري والوعي الشعبي:** الذي تمثل فى جو الهدوء الذي ساد البحرين فى تلك الفترة، حيث أشاد تقرير وفد الأمم المتحدة بالطريقة التي استقبل بها فى البحرين والهدوء الذي خيم على البلاد فى أثناء وجوده فيها، وبالأسلوب الذي عبر فيه الناس عن آرائهم بنظام ودون تعصب، وأضاف بأنه قام بعمله فى جو من الحرية حيث لم يتأثر أحد نتيجة للتعبير عن رأيه، ولم تحدث خلافات تعكر الأمن، كما هنأ المندوب البريطاني كذلك فى كلمته بمجلس الأمن شعب البحرين الذي أظهر: «الوقار واللطف والثبات والثقة بالنفس».[٣٥]

وأمام هذه المعطيات انعقد مجلس الأمن يوم الاثنين الموافق ١١ مايو ١٩٧٠ حيث كان المندوب الإيراني أول المتكلمين فى الجلسة، وقد أكد على احترام إيران رغبة شعب البحرين فى الاستقلال انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حل المنازعات بالطرق السلمية، ثم صوت المجلس بالإجماع على تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والذي نص على ما يأتي:

"يرحب المجلس بما استنتجه وتوصل إليه التقرير، وخاصة النص الذي يقول: إن أغلبية شعب البحرين الساحقة ترغب فى الحصول على اعتراف بهويتهم فى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة فى تقرير علاقاتها بالدول الأخرى".[٣٦]

وقد توصلت إيران فى نهاية هذا الجدل الذي استمر لعقود طويلة إلى القرار التالي: «إن ظروفاً دولية جديدة أملت تغييرات أساسية منذ خروج إيران من البحرين عام ١٧٨٣ وقد التزمت إيران بهذه الظروف إزاء قرار مجلس الأمن فى ١١ مايو ١٩٧٠ بشأن تقرير مصير البحرين».

وفى خطاب ألقاه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بمناسبة مصادقة مجلس

تقرير مجلس الأمن حول إنهاء الادعاءات الفارسية/ الإيرانية فى البحرين عام ١٩٧٠

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة يوم الاثنين ١١ مايو ١٩٧٠، وتبنى بالإجماع القرار الذي قدمه المندوب الفرنسي، ونصه:
«يرحب المجلس بما استنتجه وتوصل إليه التقرير وخاصة النص الذي يقول: إن أغلبية شعب البحرين الساحقة ترغب فى الحصول على اعتراف بهويتهم فى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة فى تقرير علاقاتها بالدول الأخرى».
UN Report, Security Council. S/C9772, p. 30 A, 1970/Findings and Conclusions «Paragraph 57».



صورة ٣٤: الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

الأمن على استقلال البحرين، توجه فيه إلى شعب البحرين بالشكر والتقدير على مشاعر الوفاء التي أبداها الشعب وإخلاصه لقيادته بطريقة أثارت انتباه المجتمع الدولي، واعتبره المراقبون مثالاً يحتذى به فى حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وكان مما قاله سموه فى هذه المناسبة:

«إنها لمناسبة وطنية غالية أن نتوجه إليكم بالحديث فى هذا اليوم الأغر بعد أن اجتازت قضيتنا أهم مراحلها ووصلت إلى الغاية المرجوة التي توخيناها وعملنا جميعاً من أجلها جاهدين، ألا وهي تأكيد عروبة البحرين ودعم كيانها وتوطيد استقلالها.. أيها المواطنون الكرام، فى هذا اليوم يطيب لنا أن نعرب عن تقديرنا العميق واعتزازنا الخالص لما أبديتموه من وعي وطني سليم وإدراك أصيل تجاه قضية الوطن وخاصة فى مرحلة التعبير عن آرائكم مما كان له أطيب الأثر فى النجاح الذي تكللت به جهودنا فى هذا المضمار».(٣٧)

بيان رسمي صادر من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، ورد فيه

"إن البحرين، الدولة العربية المسلمة، تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربي المشترك...

قررنا أن نعلن فى هذا اليوم عزم حكومتنا على اتخاذ الخطوات اللازمة:

أولاً: إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف وخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه فقد بوشر فعلاً فى الانسحاب العسكري البريطاني من أراضي البحرين.

ثانياً: إن البحرين، الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها، وإن لحكومتها دون غيرها حق تصريف شؤونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

ثالثاً: التقدم فوراً بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

رابعاً: الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة، ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة".

المصدر: حسين محمد البحارنة (٢٠٠٦)، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، دار الكنوز الأدبية.، ص ١٤٣-١٥١.

ب- دخول البحرين فى مفاوضات تشكيل اتحاد الإمارات العربية:

تعود فكرة تشكيل دولة اتحادية تضم إمارت الخليج العربي إلى مراحل مبكرة من القرن العشرين؛ ففى ١٩٣٥ جرى حوار بإنشاء اتحاد إمارات الخليج العربي، وعقب ظهور النفط فى الأربعينيات من القرن العشرين طرحت الفكرة للتداول من قبل البحرين وقطر والكويت، وتم إنشاء مجلس استشاري لإمارات الخليج العربي تحت إشراف بريطانيا عام ١٩٥٢، وذلك على خلفية محاولة بريطانيا إنشاء كيان سياسي يدعم حلف بغداد الذي تشكل عام ١٩٥٥.

كما انبثق عن جامعة الدول العربية فكرة إنشاء اتحاد إمارات الخليج العربي عام ١٩٦٤ بقصد اجتذاب شعوبها إلى حركة التجمع العربي، عن طريق تبني مشاريع التنمية فى المنطقة، إلا أن بريطانيا عارضت هذه الفكرة لمنافاتها مع مقتضى المعاهدات التي أبرمت مع هذه الإمارات. واجتمع ممثلو الإمارات فى شهر مايو ١٩٦٥ بدبي لاستصدار عملة جديدة تسمى «دينار الخليج»[٢٨]

غير أن قرار بريطانيا فى يناير ١٩٦٨ الداعي إلى الانسحاب فى نهاية ١٩٧١ حول فكرة الاتحاد من المجالين الاقتصادي والدفاعي إلى المجال السياسي، حيث صدر إعلان من حاكمي دبي وأبو ظبي فى فبراير ١٩٦٨، بإقامة اتحاد فيدرالي بينهما ويفتح الباب لانضمام الإمارات الأخرى لهذا الاتحاد. وعلى إثر ذلك انعقد اجتماع آخر شمل جميع حكام الإمارات فى دبي (٢٥-٢٧ فبراير ١٩٦٨) أسفر عن توقيع «اتفاقية دبي» من قبل المجتمعين.

كانت اتفاقية دبي فى فبراير ١٩٦٨، هي المنطلق الأساسي الذي سارت عليه جميع الأطراف كأرضية لتشكيل اتحاد الإمارات. وتتلخص فكرته فى: تشكيل مجلس أعلى من حكام الإمارات لوضع الميثاق الدائم للاتحاد، وإقرار الدستور، ورسم السياسة العليا فى شتى المسائل الدفاعية والسياسية والاقتصادية. ومع أن الاتفاقية تحدثت عن السيادة والاستقلال لكل الإمارات وتكريس التعاون فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسة الخارجية، إلا أن المشروع فى حقيقته هدف إلى تأسيس «اتحاد كونفدرالي» يتولى سياسة خارجية ودفاعية مشتركة وظهر إثر ذلك خلاف حول العديد من القضايا الرئيسية حول صورة هذا الاتحاد.

ثم انعقدت الدورات: الثانية فى الدوحة (٩ أكتوبر ١٩٦٨)، والثالثة فى الدوحة (١٥ مايو ١٩٦٩) والرابعة فى أبو ظبي (٢٤ أكتوبر ١٩٦٩)، وفى غضون هذه الاجتماعات تبلورت الخلافات الرئيسية حول مشروع الاتحاد والتي تلخصت فى:

- **تحديد الشكل الدستوري للاتحاد:** فقد احتدم الخلاف حول كيفية تشكيل الهيئات الاتحادية التنفيذية والتشريعية، ووقع التداول حول ما إذا كانت قرارات المجلس الاتحادي تصدر بالإجماع أو بالأغلبية. أما فيما يخص الهيئة التشريعية فقد وقعت مشكلة حول نسبة التمثيل مع عدد السكان، حيث كانت البحرين تشكل أكثر من نصف عدد سكان الاتحاد بينما أرادت بعض الإمارات الأخرى أن يكون التمثيل بالتساوي دون النظر إلى عدد السكان.

= **مشكلة اختيار العاصمة الاتحادية:** فقد رغبت كل من وقطر وأبو ظبي أن تكون العاصمة الاتحادية لديهم، واقترحت البحرين أن تكون المنامة عاصمة للاتحاد لما تحتويه من مؤسسات حديثة قادرة على استيعاب الحكم الجديد، ولكن ترجح اختيار أبو ظبي عاصمة مؤقتة للاتحاد.

= **قضية المطالبة الايرانية بالبحرين:** فقد كان هناك توجس من المطالب الإيرانية والنقاش المحتدم بين إيران وبريطانيا حول وضعية البحرين، ولم تشأ هذه الدول إثارة حفيظة الإيرانيين، فلم تعقد أي اجتماعات فى البحرين احتراماً لإيران وإيثاراً لعدم المواجهة معها.

وعندما فشلت اجتماعات الحكام فى الوصول إلى صيغة يتوافق عليها الجميع خلال الدورات الأربعة آنفة الذكر، أحيلت المسألة إلى نواب الحكام لتذليل العقبات الناشئة عن هذه المفاوضات، وتم تشكيل بعض اللجان لدراسة البنود الاقتصادية والدستورية على ضوء هذه الخلافات، وعقد اجتماعان لنواب حكام الإمارات التسع فى يونيو وأكتوبر من عام ١٩٧٠، دون التوصل إلى حل، على الرغم من المقترحات التي قدمها الممثل الشخصي لوزير الخارجية البريطاني وليم لوس.

وفى المرحلة التالية بذلت مساع سعودية-كويتية مشتركة خلال الفترة: ١٦ – ٢٢ يناير ١٩٧١ برئاسة وزيري خارجية البلدين، وعندما لم تتكلل هذه المساعي بالنجاح أعلنت البحرين استقلالها فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، وقد أوضح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فى بيان الاستقلال بأن البحرين قد أبقت الباب مفتوحاً أمام أي مبادرة مستقبلية لتحقيق مشروع اتحادي يقوم على أسس دستورية سليمة.[٣٩]

ج- توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون:

عالجت حكومة حزب المحافظين برئاسة إدوارد هيث، قرار الحكومة العمالية السابقة بطريقة تحفظ لبريطانيا مصالحها فى المنطقة من خلال تنفيذ سياسة «الانسحاب المشروط»، ولذلك فقد أرسلت مبعوثها وليم لوس للتفاوض مع دول الخليج العربي حول ترتيبات الانسحاب البريطاني، وقد تمخضت مساعي مندوب وزير الخارجية البريطاني عن مشروع «اتفاقية صداقة» مكونة من خمس مواد تتلخص فى إبقاء بعض القوات البريطانية فى منطقة الخليج العربي لتدريب الجيوش المحلية الناشئة والتعهد بالتشاور فى وقت الحاجة بين بريطانيا وإمارت الخليج العربي، ومنح الأسطول البريطاني حق الحركة الحرة فى المنطقة، والقيام بالمناورات العسكرية التدريبية فى أي وقت يشاء، وقد تم توقيع هذه المعاهدة رسمياً بين البحرين وبريطانيا فى الخامس عشر من أغسطس ١٩٧١.

وفى هذه الأثناء كانت البحرين قد شرعت فى تطوير مؤسساتها وأجهزتها الإدارية والعسكرية تمهيداً لإعلان الاستقلال: فتم تأسيس قوة دفاع البحرين عام ١٩٦٨، وأنشئ مجلس الدولة فى البحرين عام ١٩٧٠ تمهيداً لتحوله إلى مجلس للوزراء.

كما باشرت كل من إيران والسعودية والكويت ترتيباتها لملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني، فتبنت هذه الدول سياسة تسلح بميزانية كبيرة لشراء مقاتلات وشبكة رادارات وأسلحة متطورة لتتمكن من الدفاع عن المنطقة فى حالة هجوم من قوى المعسكر الشرقي.[٤٠]

ويعدّ عام ١٩٧١ هو عام الاستقلال بالنسبة لأربعة دول خليجية هي: البحرين التي أعلن استقلالها فى الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١، ودولة قطر التي أعلن استقلالها فى ١ سبتمبر، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تأسست فى ٢ ديسمبر، وسلطنة عمان التي نالت استقلالها فى نفس الفترة.

هوامش الفصل الخامس

١- ج. لوريمر (ط ١٩٧٦)، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ٣/١٣٥٠-١٣٥١.

٢- مي الخليفة (١٩٩٦)، **محمد بن خليفة ١٨١٣-١٨٩٠: الأسطورة والتاريخ الموازي**، بيروت، دار الجديد، ص ١٤٦-١٤٧.

٣- علي أبا حسين (١٩٩١)، «الشيخ عيسى بن علي آل خليفة»، **الوثيقة**، ع ١٩، ص ٣٢.

٤- Rush, A. L, edit. (1991), **Ruling Families of Arabia, Bahrain: The Ruling Family of Al-Khalifah**, Archive Editions, Redwood Press Ltd, London. p. 27.

٥- المصدر السابق، ص ٢٨.

٦- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧) مصدر سابق، ٣/١٣٥٥.

٧- محمد بن خليفة النبهاني (١٩٢٣)، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، القاهرة، المطبعة المحمودية، ص١٩٣-١٩٤.

٨- محمد علي التاجر (١٩٩٤)، **عقد اللآل في تاريخ أوال**، البحرين، مؤسسة الأيام، ص ١٤٥.

٩- لمزيد من المعلومات راجع: علي أبا حسين، «الشيخ عيسى بن علي آل خليفة» **الوثيقة**، ع ١٩، ص٣٢-٦٦.

١٠- فتوح عبد المحسن الخترش (١٩٩٢)، **تاريخ البحرين السياسي: ١٧٥٣-١٩٠٤: التأسيس والازدهار**. الكويت، دار ذات السلاسل، ص ٢٣٣-٢٣٤.

١١- ج. لوريمر (ط ١٩٦٧)، مصدر سابق، ٣/١٣٥٥.

١٢- راشد توفيق أبو زيد (٢٠٠٢)، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، دبي، ص ٢٠٣-٢٠٥.

١٣- أمل الزياني (١٩٩٤)، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**، القاهرة، ص ٩١.

١٤- المرجع السابق، ص ٩٧-١٠١.

١٥- لمزيد من المعلومات حول كلايف ديلي، يمكن مراجعة: مي محمد الخليفة (١٩٩٨)، **سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٦- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٦.

١٧- المرجع السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

١٨- المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٤.

١٩- المرجع السابق، ص ١١١.

٢٠- المرجع السابق، ص ١١٧-١٢٠.

٢١- المرجع السابق، ص ١٢٢-١٢٤.

٢٢- المرجع السابق، ص ١٨٨-١٨٩.

٢٣- مفيد الزيدي (٢٠٠٤)، **تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر**، عَمّان، دار أسامة، ص ٢٥٠-٢٥٢.

٢٤- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠١.

٢٥- فائق طهبوب (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص.ص ٢٨٨-٣٠٠.

٢٦- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص.ص ٢٤٣-٢٦٤.

٢٧- عبد الله يعقوب بشارة (١٩٧٦)، «دور الأمم المتحدة فى استقلال البحرين»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع٧، ١٩٧٦، ص ٢٣٥.

٢٨- المرجع السابق.

٢٩- المرجع السابق، ص ٢٣٦.

٣٠- راجع على سبيل المثال: صحيفة **الأضواء**، ع ٢٣٩، س ٥، ٩ إبريل ١٩٧٠.

٣١- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

٣٢- المرجع السابق، ص ٢٥٢.

٣٣- صحيفة **الأضواء**، ع ٢٤٣، اس ٥، ٢٧ إبريل ١٩٧٠.

٣٤- عبد الله بشارة (١٩٧٦)، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

35- U. Thant receives Report of his envoy to Bahrain, **U. N. monthly**, p. 3202, 10 May 1970.

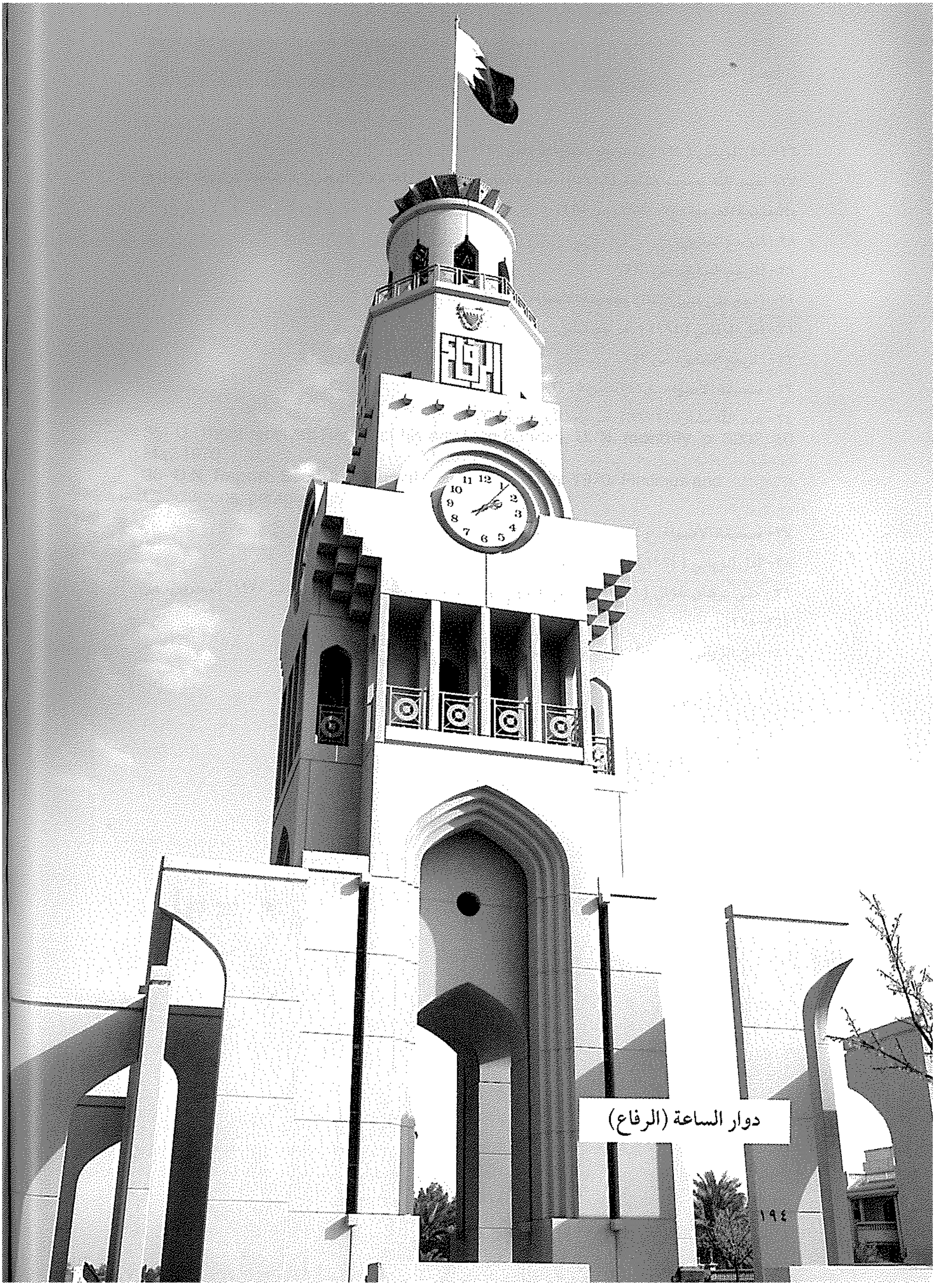
36- **U.N. Report Security Council**", S/C9772 30A, p. 1970/ Findings and Conclusions, paragraph 57.

٣٧- صحيفة **الأضواء**، ع ٢٤٤، س ٥، ١٤ مايو ١٩٧٠.

٣٨- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٢١.

٣٩- منى برهان غزال (١٩٩١)، **تاريخ العتوب آل خليفة فى البحرين من ١٧٠٠ إلى ١٩٧٠**، البحرين، ص ٢٦٤-٢٦٥.

٤٠- أمل الزياني (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢٠٦.


دوار الساعة (الرفاع)

الفصل السادس

البحرين بعد الاستقلال
(١٩٧١ - ٢٠٠٢)

أولاً: تطور النظام السياسي والإداري عقب الاستقلال

ثانياً: المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

١- إطلاق الحريات العامة ودعم حقوق الإنسان

أ. ضمان الحريات العامة وتشجيع الحوار الوطني

ب. الاهتمام بدور الصحافة وحرية التعبير

ج. دعم حقوق الإنسان

٢- ميثاق العمل الوطني

أ. المرحلة التحضيرية للميثاق

ب. عملية التصويت

ج. تفعيل الميثاق

٣- أجهزة الرقابة المالية والإدارية

٤- التحول إلى مملكة دستورية

أ. إعلان المملكة

ب. الدستور المعدل

٥- السلطة القضائية

أ. المبادئ الدستورية لضمان نزاهة واستقلال القضاء

ب. المحكمة الدستورية

٦- الانتخابات البلدية والنيابية

أ. الانتخابات البلدية

ب. الانتخابات النيابية

ج. مجلس الشورى

٧- السلطة التنفيذية

٨- المجتمع المدني

ثالثاً: رؤية مستقبلية

أولاً؛ تطور النظام السياسي والإداري عقب الاستقلال

فى الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١، أعلن الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة استقلال البحرين، وتبنى على إثر ذلك سلسلة إصلاحات إدارية تهدف إلى وضع دستور للبلاد، وترسيخ الوحدة الوطنية، والحفاظ على المجتمع وخصوصياته.

ففي اليوم التالي للاستقلال أعلن تشكل مجلس الوزراء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وانضمت البحرين إلى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية.

وبعد أربعة أشهر من الاستقلال، أصدر الشيخ عيسى بن سلمان قانون تأسيس المجلس الوطني فى ديسمبر ١٩٧١، ثم أعلن عن تشكيل مجلس تأسيسي يتكون من ٢٢ عضواً منتخباً وثمانية أعضاء معينين، وفى التاسع من شهر يونيو ١٩٧٣ تم وضع أول دستور للبحرين، وتضمن بنوداً مهمة حول نظام الحكم، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحديد الحقوق والواجبات العامة بالإضافة إلى تناول سائر الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحريات الشخصية[١]

وفى الحادي عشر من شهر يوليو ١٩٧٣، صدر مرسوم أميري بشأن أحكام الانتخابات للمجلس الوطني الذي يتكوّن من ٣٠ عضوًا ينتخبهم الشعب بطريقة الانتخاب العام السري المباشر، ويكون الوزراء أعضاء فى هذا المجلس بحكم مناصبهم.

وبعد أن تمّت الانتخابات افتتح أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة المجلس الوطني فى ١٦ديسمبر ١٩٧٢ وألقى خطاباً بهذه المناسبة الوطنية، وتم انتخاب رئيس المجلس، ونائبه، وأمين السر.

وبسبب احتدام الخلاف بين أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية، وتعرقل أعمال الحكومة جراء تلك الخلافات تقدمت الحكومة باستقالتها إلى أمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، فأصدر أمراً بتشكيل حكومة موسعة برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة فى ٢٥ أغسطس ١٩٧٥، وإثر ذلك صدر أمر أميري بحل المجلس الوطني فى ٢٦ أغسطس ١٩٧٥.[٢]

ولتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية وتكريسه فى المجتمع، صدر مرسوم أميري فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ بإنشاء مجلس الشورى، ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى ٤٠ عضوًا يمثلون فئات المجتمع

وهم من ذوي الخبرة والرأي ويمارسون عملهم وفق نظام داخلي. ولضمان تحقيق الهدف من إنشاء المجلس وتعزيز دوره الاستشاري، وتطوير وظيفته فى اقتراح مشروعات القوانين ومناقشتها وإبداء الرأي حولها، صدرت مراسيم أميرية بإدخال تعديلات على النظام الداخلي لسير العمل مما أدى إلى توسيع دائرة صلاحياته واختصاصاته، وأصبح يمارس المهمات الموكلة إليه بفعالية.

وفى السادس عشر من شهر يونيو ١٩٩٦، صدر مرسوم بقانون لإنشاء المحافظات فى البحرين، ورصدت له الدولة الاعتمادات المالية اللازمة فى موازنة عام ١٩٩٧، وكانت أولى المحافظات هي محافظة العاصمة (المنامة).

وفى هذه الأثناء شهدت البحرين تطورات كبرى فى شتى المجالات، فعلى صعيد السياسة الخارجية حصلت البحرين على عضوية مجلس الأمن للعامين ١٩٩٨-١٩٩٩، فى أكتوبر ١٩٩٧، وذلك اعترافاً من المجتمع الدولي بمكانة البحرين الإقليمية والدولية.

أما على صعيد التنمية المحلية فقد تم تأسيس وزارة للتنمية الصناعية بهدف تشجيع النشاط الصناعي، وذلك عام ١٩٧٥. وفى شهر ديسمبر عام ١٩٧٩ تم تأسيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وفى الفترة نفسها أعلنت حكومة البحرين تملكها الكامل لمرافق الإنتاج والتنقيب عن النفط، وصدر مرسوم أميري فى نوفمبر ١٩٨٠ بإنشاء مجلس أعلى للنفط.

كما شهدت الفترة نفسها نمواً كبيراً فى قطاعات الصحة والإسكان والتعليم، حيث تأسست إدارة المراكز الصحية عام ١٩٧٥، وفى العام التالي تأسست كلية العلوم الصحية تحت إشراف وزارة الصحة عام ١٩٧٦.[٣]

وفى عام ١٩٨٦ صدر المرسوم الأميري بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين، وذلك بدمج كل من الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية، وكلية الخليج للتكنولوجيا. كما تزامنت هذه الإجراءات مع طفرة كبيرة فى مجالات التعليم على كافة المستويات، بالإضافة إلى تأسيس المراكز البحثية، وعلى رأسها مركز الوثائق التاريخية (١٩٧٨) ومركز البحرين للدراسات والبحوث (١٩٨١).

وفى شهر مارس عام ١٩٩٩ توفي الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بعد أن أرسى بناء الدولة العصرية ومؤسساتها، وتولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد السلطة فى جو من الألفة، والتوافق العام على مستوى القيادة والشعب.

وفى ١٣ مارس من العام نفسه ألقى الشيخ حمد بن عيسى الخطاب الأول الموجه إلى الشعب البحريني، والذي اتسم بالشفافية والمصارحة، فشدد فيه على ضرورة التزام الوحدة الوطنية، والمساواة فى الحقوق والواجبات وتغليب عنصر الانتماء الوطني.

كما أكد أهمية التضامن والتواصل بين القيادة والشعب بكل فئاته، وضرورة إشراك المواطنين فى اتخاذ القرار، قائلاً:
«نعاهدكم أن نبقى بينكم ومعكم فى كل خطوة، وفى كل مرحلة من عملنا الوطني، فنحن أقوياء بعون الله بكم ومعكم، وسنطلعكم على أفكارنا وتصوراتنا لمستقبل العمل الوطني، ويهمنا أن نستطلع ما لديكم من آمال وتطلعات لخير البحرين، فى ظل ما تعارفنا عليه من تواصل بين القيادة والمواطنين منذ بدء المسيرة». (٤)

ثانياً: المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

إن ما يميز تجربة البحرين فى الإصلاح السياسي وجود رؤية واضحة ومشروع متكامل يمثل برنامجاً سياسياً واضح المعالم والخطوات، فقد تولى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم عام ١٩٩٩ والعالم العربي يشهد أحداثاً متسارعة وتحديات كبيرة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولعل التحدي الأكبر الذي كان ولا زال يواجه المنطقة بأسرها يتمثل فى القدرة على دخول القرن الواحد والعشرين بمشاريع إصلاحية تتواكب مع التطورات الكبرى التي تشهدها المنطقة وتتمكن من معالجة الإشكاليات الناتجة عن هذه التطورات.

وفى حين لا تزال الكثير من الدول النامية عاجزة عن تشكيل رؤية واضحة لمكامن الخلل فى كياناتها السياسية وأنظمتها الاقتصادية والإدارية فإن المشروع الإصلاحي الذي تقدم به جلالة الملك فور توليه السلطة جعل من البحرين مثالاً يحتذى وتجربة يشار إليها فى إمكانية أن تتعامل شعوب المنطقة مع تحدياتها بكفاءة عالية ودون الحاجة إلى وصاية خارجية مما دفع الكثير من المراقبين والمحللين فى المنطقة العربية والعالم إلى وصف هذه التجربة بأنها واحدة من أجرأ التحولات التي شهدتها الدول النامية فى موجة التحول إلى الديمقراطية التي بدأت منذ التسعينيات من القرن المنصرم، خاصة وأن المشروع الإصلاحي الذي طرحه جلالة الملك فاق فى شموليته وعمقه الكثير من مطالب الإصلاح. (٥)

وإذا كانت مشكلة تحديد أولويات الإصلاح فى العالم العربي هي السمة الغالبة على المشاريع التي تطرح سواء من الداخل أو الخارج فإن المشروع الإصلاحي لجلالة الملك قد ارتكز على الرؤية

الشاملة لجميع مقتضيات التطوير والتحديث، حيث عمد جلالته إلى ترسيخ الدستور وتعزيز دور المؤسسات، ثم شمل مشروعه الإصلاحي جميع قطاعات التشريع والتنفيذ واستقلالية القضاء وتعزيز أنظمة الرقابة المالية والإدارية على أجهزة الدولة، وفى الوقت نفسه لم يغفل دور المجتمع المدني القادر على المشاركة الإيجابية والمساهمة فى البناء والتطوير.

ومنذ الخطوات الأولى لإعداد الميثاق فإن جلالته قد حرص كل الحرص على تحقيق المشاركة الشعبية وإسهام كافة ألوان الطيف السياسي فى التجربة الديمقراطية فى إطار من التوافق العام على الوحدة الوطنية. ولذلك فإنه على الرغم من وجود نظرة إصلاحية شاملة لدى السلطة السياسية فى البحرين فإن ذلك لم يكن ليثنيها عن دعوة كافة أفراد المجتمع للإسهام فى البناء الحضاري آخذة فى الاعتبار أن الشعوب لا بد أن تشارك فى جميع خطوات التجربة الديمقراطية وأن يكون لكل فرد دوره فى هذا النسيج الاجتماعي حتى يستشعر انتماءه ومكانته السامية التي تصب جميع بنود الإصلاح فى ترسيخها.[٦]

ولعل من أبرز مميزات تجربة الإصلاح السياسي فى البحرين مراعاتها للخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فقد كان من أسباب فشل الكثير من المشاريع الإصلاحية عبر التاريخ أنها كانت مستقاة من تجارب أمم أخرى لا تتناسب مع خصوصيات المجتمعات التي دأبت على المحافظة على أصولها مما أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، ولذلك فقد جعل جلالة الملك من أهم ركائز مشروعه الإصلاحي المزج بين مواكبة تطور الثقافة العالمية والأنظمة الإدارية والاقتصادية مع خصوصية مجتمع البحرين وعاداته وتقاليده الضاربة فى عمق التاريخ[٧]

كما اهتم جلالة الملك بضرورة التدرج فى الإصلاح وعدم الإقدام على خطوات مفاجئة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية، ومن ثَمّ فإن خطوات المشروع الإصلاحي قد جاءت متدرجة خطوة بعد الأخرى حتى يتمكن المجتمع من استيعابها ابتداء من التصويت على الميثاق وانتهاء بإجراء الانتخابات النيابية وتشكيل البرلمان. فقد أدرك جلالة الملك بنظرته الثاقبة أن التغيرات المفاجئة قد تنتج حالة من الفوضى السياسية نظراً لعدم تمكن مؤسسات الدولة من التعامل معها أو لعجز المجتمعات عن استيعابها فكان لا بد من إتاحة فترة زمنية كافية بين الخطوة والأخرى لتمكين مؤسسات الدولة والمجتمع من التعايش معها وإدراك إيجابياتها، ولذلك فإنه يمكن الاستماع لأصوات المعارضة التي تطالب بتغييرات عميقة وفورية فى الآليات الانتخابية ومواد الدستور ولكن الاستجابة لمثل هذا النمط من الطرح قد ينتج عنه الكثير من الفوضى السياسية التي تغرق بها مجتمعات فرضت عليها سياسة التغيير الفوري دون إعطائها فرصة التكيف التدريجي مع هذا التغيير.

ومن أهم مرتكزات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك كذلك تحقيق التوازن فى كيان المملكة الدستورية التي أعلى صرحها، وتوزيع السلطات بطريقة عادلة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمكين أفراد الشعب من التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم عن طريق منع جهة من احتكار جميع صلاحيات الحكم مما يؤدي إلى فقدان المؤسسات الأخرى جدواها، ويمكن الحديث عن مشروع الإصلاح السياسي حسب التسلسل الزمني لخطواته ابتداء من إطلاق الحريات العامة وتبني سياسة الانفتاح، مروراً بإقرار ميثاق العمل الوطني وما نتج عنه من إعلان تحول البحرين إلى مملكة دستورية وما تلا الانتخابات البلدية بعد ذلك من ترسيخ للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والرقابية ودعم مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان:

١ - إطلاق الحريات العامة ودعم حقوق الإنسان

تجلت أولى مراحل الإصلاح السياسي في البحرين من خلال الإدارك المبكر لضرورة توفير مناخ من الحريات العامة فى إبداء الرأي والتعبير وإفساح مجال المشاركة الإيجابية من قبل جميع فئات المجتمع وأطيافه السياسية، فقد سبق مشروع ميثاق العمل الوطني خطوة أساسية لا تزال تعدّ من أهم سمات البحرين فى عهد جلالة الملك حمد بن عيسى وهي إطلاق الحريات العامة والانفتاح السياسي، ولذلك فقد قام المشروع الإصلاحي لجلالته على حرية الرأي والتعبير وإطلاقها دون حدود سوى حدود المصلحة العليا للوطن والمسؤولية الوطنية وثوابت البحرين الدينية والحضارية.

أ. ضمان الحريات العامة وتشجيع الحوار الوطني:

لقد كان ضمان الحريات العامة من أولويات مشروع جلالة الملك وقد سبق ذلك مرحلة التصويت على الميثاق وإصدار الدستور، فقد دعت القيادة كل بحريني صاحب فكر ورأي للإدلاء به بكل حرية ووضوح، ولم تتوقف هذه الدعوة عند البحرينيين فى الداخل فحسب بل امتدت إلى أولئك الموجودين خارج البحرين، والذين فتحت لهم أبواب بلدهم للعودة إليها وليشاركوا فى صنع مستقبلها. ومن هنا تعددت كتابات المفكرين والمتخصصين البحرينيين فى الصحف المحلية والعربية فضلاً عن لقاءاتهم مع الإذاعات والفضائيات وحواراتهم فى الندوات والمؤتمرات التي طرحت كافة قضايا الوطن للبحث والمناقشة، الأمر الذي كان له أثره الواضح فى إثراء التجربة الديمقراطية.

ولكي يبرهن على جدية الحوار الوطني وأهمية إطلاق الحريات العامة فقد أعلن جلالة الملك فى الخامس من فبراير ٢٠٠١ عفواً عاماً بإصداره المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بالعفو العام الشامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني،(٨) وأفرج بموجب هذا المرسوم بقانون عن جميع

السجناء والمعتقلين السياسيين، وسمحت السلطة بعودة الأشخاص الموجودين فى خارج البحرين، وألغي قانون ومحكمة أمن الدولة بناءً على المرسوم رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن الغاء اختصاص المحكمة الخاصة بنظر الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي،[٩] وصاحب هذه الإجراءات تفاعل شعبي كبير مع الخطوات الجريئة التي اتخذها جلالة الملك فى سبيل ضمان الحريات العامة، حيث شهدت البحرين توسعاً غير مسبوق فى عقد الندوات وتنظيم المؤتمرات والملتقيات العامة وحلقات النقاش التي تطرقت إلى كل القضايا دون أي رقابة أو منع، حيث أتيحت الفرصة لكافة المؤسسات والجمعيات الأهلية والمهنية والأندية بألوانها واتجاهاتها المختلفة لتنظيم هذه الندوات والمؤتمرات التي ناقشت العديد من قضايا الإصلاح الديمقراطي والميثاق والمجتمع المدني والاقتصاد والبطالة وغيرها. وقد أقيمت هذه المناسبات دون أي رقابة أو مضايقة وأتيح لمنظميها اختيار المتحدثين دون أي تدخل أو مطالبة بالحصول على ترخيص لعقدها، بل إن الدولة قد سعت للاستماع إلى الآراء المختلفة والاستفادة منها فى تطوير وتحديث العديد من القوانين[١٠]

ولذلك فإنه فى الفترة التي سبقت موعد الاستفتاء على الميثاق فتح جلالة الملك أكثر من قناة حوار مع الشعب ورموزه، فسخرت وسائل الإعلام من صحافة وتلفزيون لطرح جميع الرؤى المؤيدة للميثاق والمخالفة له، ودعمت السلطة إقامة ندوات مفتوحة بمشاركة كافة اتجاهات المجتمع وبحضور مسؤولين من الدولة للرد على أي استفسارات، كما دعم جلالة الملك هذا الحوار الوطني الشامل بزيارة مناطق عديدة من البلاد حيث لاقى فيها الترحيب والاحتفاء وتلمس من خلالها تطلعات وطموحات أهلها، كما استقبل فى مناسبات عديدة رموز المجتمع البحريني من كافة الفئات والطوائف وتلمس رؤاهم ومقترحاتهم حول مسيرة الإصلاح.

وقد كان هذا الحوار الوطني المفتوح ذو القنوات المتعددة نقطة انطلاق لما شهدته البحرين فيما بعد من انفراج سياسي كبير، إذ لم يبخل جلالة الملك على شعبه بتحقيق كل ما كان يطالب به مطلباً تلو الآخر، سواء تلك التي طرحت فى وسائل الإعلام أو فى الندوات أو طرحت خلال لقاءات جلالة الملك نفسه مع المواطنين.

ب. الاهتمام بدور الصحافة وحرية التعبير:

أبدى جلالة الملك اهتماماً بحرية الصحافة وأهمية دورها فى توعية المجتمع ونظر إليها بوصفها حلقة وصل واتصال مهمة بين الدولة والمجتمع لتنقل بكل صراحة وموضوعية وجهات النظر المختلفة وتوصل رسالة الشعب إلى السلطة السياسية، ولهذا فقد حرص جلالة الملك على تشجيع تأسيس جمعية للصحفيين عام ٢٠٠٠ ومنحها مقراً تباشر منه أعمالها، ووجه بإصدار

قانون الصحافة ليتلاءم مع الأجواء الديمقراطية التي تشهدها البحرين، ففي لقاء مع مجلس إدارة جمعية الصحفيين أكد جلالته بأن: « الكلمة والقلم يمتلكان قوة ربما تكون أكبر من قوة إجراءات السلطة، فالحرية التي يتمتع بها الصحفي، - وأنا شخصياً أضمن هذه الحرية، وما سيأتي من إجراءات لاحقة منها قانون الصحافة الجديد - لن تكون إلا فى صالح المزيد من الحرية المسؤولة، على درجة كبيرة من الأهمية فى تعزيز وتصويب مسيرة البناء»، وأضاف جلالته: «النقد مطلوب، فأنا على رأس هذه الدولة، ولكني لا أستطيع مراقبة كل وزير أو مسؤول أو موظف. فالصحافة هي العين الناقدة لكل الأوضاع والمصوبة لها، ولكن المهم فى هذا الأمر تحري الدقة فى المعلومات والمنطق فى التناول».[١١]

ونتيجة لهذا التفاعل الشعبي مع مشروع جلالة الملك فقد جاءت النتائج لصالح تعزيز الحريات العامة وترسيخها، وتم ترجمة هذه النتائج فى جميع الخطوات الإصلاحية التي أتت بعد ذلك ابتداء من ميثاق العمل الوطني الذي نص فى البند الرابع من الفصل الأول على أن: « لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي»[١٢]

وقد تضمن المرسوم بقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ الذي أصدره جلالة الملك فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر العديد من الأحكام التي توسع من حرية الرأي والتعبير والصحافة، منها المادة (٢٧) التي نصت على أن الصحافة « تؤدي رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام فى الاهتداء إلى الحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين». كما نصت المادة (٢٨) على أنه لا يجوز مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها إلا بحكم من القضاء، وهو ما أكدته المادة (٢٩) من المرسوم؛ بأن الصحفيين «مستقلون، لا سلطان عليهم فى أداء عملهم لغير القانون».[١٣] ولترجمة هذه القرارات بصورة عملية منحت الحكومة عدداً من التراخيص لإصدار صحف جديدة بما يؤدي إلى إثراء المناخ الصحفي ونشر الثقافة والمعرفة بين فئات المواطنين.

كما جاء الدستور المعدل بكثير من المواد التي تكفل حرية التعبير وإبداء الرأي حيث نصت المادة(٢٣) على أن: «حرية التعبير والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية». كما كفلت المادة (٢٨) حق الأفراد فى الاجتماع دون الحاجة إلى إذن أو إخطار مسبق ولا يجوز لأحد من قوات الأمن العام حضور اجتماعاتهم الخاصة».[١٤]

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن الحكومة قد منحت مزيداً من التراخيص لإصدار صحف جديدة بما يساهم فى إثراء العمل الصحفي فى البحرين، ونشر الثقافة والمعرفة بين المواطنين، حيث ارتفع عدد المطبوعات بأنواعها المختلفة – مقروءة ومسموعة ومرئية وإلكترونية – التي تدخل السوق البحريني لتصل إلى أكثر من مليوني مصنف فى العام. وهذا كله دفع المعهد الدولي لحرية الصحافة إلى الإشادة فى مارس ٢٠٠٢ بالخطوات الإصلاحية التي اتخذها جلالة الملك. وتصنيف البحرين من قبل منظمة فريدم هاوس فى المرتبة الثانية عربياً من حيث حرية الصحافة، وذلك فى تقرير المنظمة السنوي الصادر عام ٢٠٠٢.

ومن هذه المظاهر والمؤشرات يمكن القول بأن حرية الرأي والتعبير قد أصبحت سمة واضحة فى المجتمع البحريني، وأسهمت بشكل كبير فى تفعيل دور النقد البنّاء فى تنمية المجتمع، خاصة وأن هذا النقد أصبح مرتبطاً بالمواطنين أنفسهم، وكذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي سعت نحو تغيير الواقع ليتناسب مع التحولات التي تشهدها البلاد .

ج. دعم حقوق الإنسان:

مثلت قضية حقوق الإنسان إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، انطلاقاً من إيمانه بأن الإنسان البحريني هو رأس المال الحقيقي لأي تنمية، ومن أجل رفاهيته وازدهاره وضعت خطة المشروع الإصلاحي بأسرها، وفى هذا الإطار جاءت الخطوات والإجراءات المتعددة والمتسارعة التي اتخذها جلالته منذ توليه الحكم فى مارس ١٩٩٩ على صعيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومن أهمها:

= قرارات العفو عن السجناء والمعتقلين السياسيين، ففي يونيو ١٩٩٩ قرر جلالة الملك إطلاق سراح ٣٢٠ من الموقوفين والمسجونين فى جرائم الحق العام والعفو عن عدد من الموجودين فى الخارج.[(١٥)]

= إصدار المرسوم بقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٩،[(١٦)] بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٤. [(١٧)]

= إصدار الأمر الأميري (٢٤) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الشورى الصادر فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وحدد المرسوم اختصاصات هذه اللجنة فى دراسة التشريعات والنظم المعمول بها فى البحرين وخاصة فيما يتعلق منها بمسائل تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان واقتراح التعديلات التي تراها مناسبة فى هذا الشأن والإسهام والتعاون مع الأجهزة الرسمية

المعنية فى تنمية الوعي بحقوق الإنسان والعمل على حمايتها واقتراح الحلول المناسبة لها، وتوثيق العلاقات مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.[١٨]

= العفو العام الذي أصدره جلالة الملك فى فبراير ٢٠٠١،(١٩) والذي أفرج بموجبه عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين، وإصدار الأوامر لأجهزة الدولة بتقديم كل التسهيلات للمعفو عنهم وإعادتهم إلى أعمالهم بأسرع وقت ممكن والقضاء على كل ما يعيق عملية دمجهم فى المجتمع والسماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية كاملة. وتزامن مع هذا الإجراء إلغاء محكمة أمن الدولة،[٢٠] وإنشاء المحكمة الدستورية.[٢١]

لقد أثمرت هذه السياسة بشكل سريع وبدأت نتائجها تظهر جلية فى أولى خطوات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك والتي بقيت متزامنة مع جميع الخطوات التالية، فقد زار البحرين عدد من منظمات حقوق الإنسان من أبرزها وفد منظمة العفو الدولية الذي زار البحرين مرتين عام ٢٠٠١ ووصف الإصلاحات التي قام بها جلالة الملك بأنها تمثل مرحلة تاريخية بالنسبة لحقوق الإنسان، [٢٢] وفى إبريل من العام نفسه انتخبت البحرين عضواً فى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ثم انتخبت البحرين بالإجماع نائباً لرئيس اللجنة فى ١٩ يناير ٢٠٠٤ لتكون بذلك أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تنتخب لهذا المنصب الرفيع.[٢٤]

كما تبنى جلالة الملك العديد من القوانين الأخرى التي من شأنها دعم حقوق الإنسان البحريني منها قانون النقابات العمالية فى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢،[٢٥] والذي تضمن عدداً من المبادئ الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وقد نصت على حق الإضراب كوسيلة للدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم وفق شروط ومعايير محددة، كما اعتبر المراقبون إنشاء المجلس الأعلى للمرأة فى ٢٢ أغسطس ٢٠٠١ خطوة مهمة لنيل المرأة البحرينية حقوقها وتعزيز وضعها الأساسي فى المجتمع.[٢٦]

٢- ميثاق العمل الوطني

فى خضم أجواء الانفتاح والحوار الوطني الهادف وبعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذت لترسيخ الحياة الديمقراطية وتعزيز حرية الفرد جاءت فكرة الميثاق الوطني كتجسيد للمشروع الإصلاحي وتحديد لملامح الحياة السياسية والاقتصادية فى مملكة البحرين فى مطلع القرن الواحد والعشرين، وعلى الرغم من أن فكرة الميثاق كانت فكرة ملكية خالصة إلا أن جلالة الملك قد حرص على أن لا يقوم بفرضه من قمة السلطة وإنما أتاح المجال كاملاً أمام الرأي العام للمشاركة فى تحديد شكل هذا الميثاق الذي يعد بمثابة عقد اجتماعي للعلاقة بين جلالة الملك والشعب.

أ. المرحلة التحضيرية للميثاق:

كانت الفكرة الأولية لإقرار ميثاق العمل الوطني أن يعرض على مؤتمر شعبي يمثل أطياف شعب البحرين، لكن جلالة الملك رأى بعين الصواب أن يعرض للاستفتاء الشعبي، وهذا ماتم.

ولتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة فى المشروع الإصلاحي الكبير جاء الأمر الأميري رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠ بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني الصادر فى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠.[٢٧] من ٤٦ عضواً،[٢٨] يمثلون فئات المجتمع البحريني منهم ست سيدات، وبدأت اللجنة عملها بخطوط عامة ركز عليها جلالة الملك خلال لقاءاته مع الفعاليات المختلفة فى البحرين بهدف الإعداد لمشروع الميثاق وتحديد الإطار العام للتوجهات المستقبلية للدولة فى مجالات العمل الوطني، ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات، شهدت مناقشات مكثفة، طرحت فيها كل القضايا التي تهم البحرين: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واتسم الحوار بالجدية والحرص على مصلحة الوطن، واحترام الرأي والرأي الآخر، وتمخض عن هذه المناقشات العديد من الأطروحات المهمة التي ارتأى أعضاء اللجنة إدخالها.



صورة ٣٥: صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين يتسلم نسخة من ميثاق العمل الوطني

ولعل أهم ما جاء فى الميثاق اعتماده لنظام المجلسين، والحقوق السياسية للمرأة، واستكمال المؤسسات الدستورية مثل المحكمة الدستورية، وديوان الرقابة المالية، والنيابة العامة كجهة مستقلة، وغير ذلك من المؤسسات الدستورية التي ورد ذكرها فى الميثاق.

كما تضمن الميثاق العديد من المبادئ التي تؤكد النهج الديمقراطي الانفتاحي للبحرين، ومن أهم هذه المبادئ:[٢٩]

= «العدل أساس الحكم، والمساواة وسيادة القانون، والحرية، والأمن والطمأنينة، والعلم، والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين، هي دعامات للمجتمع تكفلها الدولة».

= سيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك باستكمال الهيئات القضائية المنصوص عليها فى الدستور، وتعيين الجهة القضائية التي تختص بالمنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح والنيابة العامة، مع مراعاة الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

= إنشاء برلمان مكون من مجلسين، أحدهما يتم انتخاب أعضائه بالانتخاب الحر المباشر، بمشاركة المرأة تصويتاً وترشيحاً، والآخر يعين أعضاؤه من قبل أصحاب الخبرة والاختصاص.

= كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين وضمان الحقوق الأساسية لهم، وأهمها حرية الاعتقاد، وحق العمل والمشاركة فى الشؤون العامة.

= الانفتاح الاقتصادي وتأكيد دور القطاع الخاص، وتعزيز الشفافية وتحسين مستوى الخدمات، وتحديث التشريعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن اللجنة التي عينها الملك فى نوفمبر ٢٠٠٠ كانت ممثلة لكافة فئات وطوائف المجتمع، فإن ما توصلت إليه عرض على الشعب من خلال الاستفتاء تأكيداً على احترام إرادة الشعب وخياراته، مما جعل من مشروع الميثاق الوطني نقلة نوعية نحو التفاعل الإيجابي مع معطيات العصر وقضاياه وتحدياته.

ب. عملية التصويت:

فى الرابع عشر والخامس عشر من فبراير ٢٠٠١ دعي الشعب البحريني للتصويت على مشروع الميثاق وكانت النتائج تعكس تفاعل المجتمع مع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وتخويله الكامل بتنفيذ خطته الطموحة لنقل البحرين إلى مملكة دستورية تقوم على أسس راسخة تتناسب مع تحديات القرن الواحد والعشرين، فقد شهدت عملية التصويت مشاركة كبيرة حيث بلغ مجموع المواطنين المشاركين فى عملية التصويت ١٩٦,٢٦٢ مواطناً من بين ٢١٧,٥٧٩ مواطن تمت دعوتهم للتصويت، أي بنسبة ٩٢٪ وهي من أعلى نسب المشاركة فى الديمقراطيات المعاصرة[٣٠]

وأجمع المواطنون على موافقتهم إذ كانت عدد الأصوات الموافقة على الميثاق ١٩٤٨٨٨ صوتاً أي بنسبة ٩٨,٤٪ مما يدل على التفاف الشعب حول القيادة واقتناعه الكامل بما ورد فى الميثاق من مبادئ، كما يشير إلى اتفاق مختلف التيارات السياسية والاتجاهات الفكرية على هذا المشروع الإصلاحي.[٣١] وأقر جلالة الملك ميثاق العمل الوطني فى ١٦ فبراير ٢٠٠١ كما ورد فى الأمر الأميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ بالتصديق على ميثاق العمل الوطني.[٣٢]

ولوحظ إقبال المرأة البحرينية على لجان الاقتراع بشكل مكثف للإدلاء بصوتها، وبنسبة قاربت نسبة مشاركة الرجل نظراً لما يمنحه الميثاق لها من حقوق ومكتسبات، مما يعكس دور المرأة الحيوي

فى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حيث كانت دائماً عنصراً مهماً فى معادلة التنمية فى البحرين.

وقد كانت عملية التصويت مناسبة لاختبار كفاءة أجهزة الدولة التي نجحت نجاحاً كبيراً فى إدارة عملية الاستفتاء ولعب فيها القضاء البحريني المشهود له بالنزاهة دوراً مهماً فى الإشراف عليها سواء فى لجان الاقتراع أو الفرز، مما عزز الثقة بين الدولة والمواطن بإمكانية إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية بنفس مستوى الكفاءة والنزاهة.

ج- تفعيل الميثاق:

وللتأكد من وضع بنود الميثاق التي صوت عليها الشعب بالإجماع موضع التنفيذ أصدر جلالة الملك المرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني فى ٢٤ فبراير ٢٠٠١ برئاسة صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين.[٣٣] ثم أصدر سمو رئيس الوزراء القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١ فى ٢ أبريل ٢٠٠١ بتشكيل لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني، حيث ضمت اللجنة ١٢ عضواً.[٣٤]

وقد عقدت لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني برئاسة سمو ولي العهد عدة اجتماعات ناقشت من خلالها جملة من القضايا المهمة أبرزها القوانين المنظمة لعمل الجمعيات والأندية، وإنشاء المحكمة الدستورية وقانون الخدمة المدنية، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون منع الاحتكار وقانون رأس المال، وقانون الجنسية والجوازات، وقانون النقابات، وقانون الصحافة والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة، والقوانين المنظمة للسلطة القضائية وضمان استقلال القضاء. كما ناقشت موضوعات أخرى أبرزها قضية البطالة وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتوصلت إلى مشاريع لقوانين جديدة أبرزها قانون المناقصات العامة بهدف تعزيز آليات الرقابة والمحاسبة على المال العام، وقانون إنشاء ديوان الرقابة المالية، وقد ضمن هذا التحرك المكثف بتوجيه من جلالة الملك نجاح السلطات فى تطبيق ما جاء به الميثاق.

مقتطفات من ميثاق العمل الوطني (فبراير ٢٠٠١)

الفصل الأول «المقومات الأساسية للمجتمع»، أولاً أهداف الحكم وأساسه:
«يهدف الحكم إلى صيانة البلاد، ورفعة شأن الدولة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
العدل أساس الحكم، والمساواة وسيادة القانون والحرية والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين، دعامات للمجتمع تكفلها الدولة».
ثانياً، البند ١: «المواطنون متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».
خامساً: «من أجل استفادة المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية تكفل الدولة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية».
ثامناً: «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين».
وتعد الجامعات بمثابة منارات الإشعاع الفكري والتقدم العلمي مما يقتضي توفير الحرية الأكاديمية لها وضمان ممارسة هذه الحرية وانفتاحها على آفاق المعرفة».
ميثاق العمل الوطني، فبراير ٢٠٠١، ملحق الجريدة الرسمية، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

٣- أجهزة الرقابة المالية والإدارية

كان من أهم الخطوات التي اتخذها جلالة الملك بعد إقرار ميثاق العمل الوطني اتخاذ سلسلة من الإجراءات والقوانين الرامية إلى توسيع الرقابة الشعبية، ورفع كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية، واعتماد آليات رقابة مناسبة لربط صلاحيات الموظف والإدارة بتوافر المحاسبة والمسؤولية. كما قام بتشجيع وسائل الإعلام على متابعة وكشف قضايا الفساد المالي والإداري التي قد تظهر فى بعض الأجهزة الرسمية، وخلق إطار قانوني رادع لمكافحة الفساد، وهو ما قوبل بإشادة من جميع القوى والجمعيات السياسية فى البلاد. وكان على رأس خطوات آليات الرقابة لحماية المال العام والمحافظة عليه، إصدار المرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ بتشكيل لجنة التطوير الإداري والرقابة المالية والإدارية فى الجهاز الحكومي فى ٢٣ يناير ٢٠٠٢ ، لدراسة ووضع سياسات وبرامج عمل تكفل تحقيق عدة أمور من أهمها: [٢٥]

أ. العمل على تحقيق أعلى المستويات فى العمل الإداري.
ب. رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أعلى درجات الجودة.
ج. تحقيق الانضباط الوظيفي.
د. إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى الأعمال الإدارية.
هـ. حماية المال العام والمحافظة عليه.
و. الحرص على تحقيق العدالة بين موظفي الدولة بمكافأة المجتهد ، ومعاقبة المقصر .

ثم أعلن جلالة الملك فى ٣ يوليو ٢٠٠٢ إنشاء ديوان الرقابة المالية من خلال المرسوم بقانون رقم(١٦) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون ديوان الرقابة المالية ويتمتع الديوان باستقلاليته كجهاز يتبع الملك، ويتولى مهمة الرقابة المالية على أموال الدولة وأموال الجهات الحكومية.[٢٦]

٤- التحول إلى مملكة دستورية

نظراً لأهمية التدرج فى تحقيق الإصلاحات التي نص عليها ميثاق العمل الوطني فقد بذل جلالة الملك جهوداً كبيرة لتهيئة المؤسسات الإدارية والاقتصادية خلال عام كامل شهد الكثير من المراسيم والقوانين التي تمهد الطريق للخطوة التالية وهي إعلان المملكة الدستورية، وفى الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق، وتحديداً فى الرابع عشر من شهر فبراير ٢٠٠٢ أعلن جلالة الملك تحول البحرين إلى مملكة دستورية، وإجراء كافة التعديلات الدستورية التي أقرها الميثاق والذي نص على ما يلي: «بعد أن من الله عز وجل على البحرين بنعمة الاستقرار وما بلغته من تقدم وقطعته من أشواط واجتازته من تحديات، وبعد أن أكملت نضجها فى علاقاتها الدولية وفى



صورة ٣٦: جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

مؤسساتها السيادية القائمة على المساواة بين المواطنين ومراعاة مصالحهم ووحدتهم الوطنية، فقد صار من المناسب أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديمقراطي الذي يحقق للشعب تطلعاته نحو التقدم».[٢٧]

وتنفيذاً لما ورد فى الميثاق فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى للدستور المعدل على أن البحرين مملكة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة وأن نظام الحكم فى المملكة «ملكي دستوري وراثي».[٢٨]

وقد كانت هذه الخطوة هي النقلة النوعية الفاصلة التي شهدتها البحرين فى مطلع القرن الواحد والعشرين، والتي تكتسب أهمية خاصة فى تاريخ البحرين المعاصر، ويمكن إلقاء الضوء على أهمية هذا التحول من محورين هما التحول إلى مملكة وإعلان الدستور المعدل.

أ. إعلان المملكة:

لقد كان إعلان تحول البحرين إلى مملكة دستورية فى فبراير ٢٠٠٢ نقلة تاريخية فى مشروع التطوير والتحديث الذي تبناه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة منذ توليه الحكم

فى مارس ١٩٩٩، فقد أكد جلالته فى عدة مناسبات أن مشروعه الإصلاحي ينبع من تاريخ البحرين العريق وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية، ومن ثَمّ فإن هذه الخطوة هي عودة إلى الأصول العريقة التي قام عليها تاريخ البحرين، فقد أشارت الكثير من مصادر التاريخ القديم إلى أن البحرين كانت مملكة مزدهرة فى وسط البحر تمثل أهمية كبيرة فى حركة التجارة العالمية، وأحالت المصادر المسمارية الآشورية إلى «الملك أوبيري ملك ديلمون».[٣٩]

وقد أثار ازدهار هذه المملكة ووفرة الموارد فيها أطماع الكثير من القوى فى العصور القديمة والحديثة مما أفقدها سيادتها واستقلالها لصالح الغزاة من الشرق والغرب، حتى نهاية القرن الثامن عشر حيث بدأت الدورة التاريخية تسير مرة أخرى نحو تحقيق السيادة والاستقلال تحت حكم آل خليفة، وكان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة قد أرسى دعائم المملكة الحديثة، حيث أشارت إليه الكثير من الكتابات التاريخية فى عهده كحاكم لمملكة البحرين.[٤٠]

ولذلك فإنه يمكن القول بأن البحرين فى العصر الحديث قد شهدت تطوراً طبيعياً من مرحلة الخضوع للقوى الاستعمارية فى القرنين السادس والسابع عشر، ثم بدأت بالتحول التدريجي من مشيخة فى القرن الثامن عشر إلى إمارة فى القرن التاسع عشر واستمر ذلك حتى إعلان الدولة الحديثة فى القرن العشرين وتحديداً فى عهد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لتنتقل بعد ذلك إلى مملكة دستورية، وبذلك تكون مرحلة التاريخ الحديث قد استكملت دورتها لتتبوأ البحرين مكانتها الطبيعية كمملكة دستورية مستقلة ذات سيادة تامة.

ولا يختلف نظام الحكم فى البحرين فى ذلك عن كثير من الأنظمة الديمقراطية العريقة التي مزجت بين الأصالة والعراقة التاريخية من جهة والتطوير والتحديث من جهة أخرى، بل إن أعرق الدول الديمقراطية فى العالم هي الممالك الدستورية مثل بريطانيا وإسبانيا والدنمارك والنرويج وغيرها، ومن ثَمّ فإن خطوة جلالة الملك فى إعلان المملكة الدستورية تنبع من امتداد تاريخي يعود للألفية الثالثة قبل الميلاد ويستقي أصوله من رصيد تجربة وفير تتبوأ البحرين من خلاله مكانتها السامية لما تتمتع به من تاريخ عريق وموقع إستراتيجي وثروات طبيعية، وإن كان نظام الحكم فيها قد استفاد من تطور النظم السياسية المعاصرة إلا أن انتماءه الأكبر يعود إلى تراث البحرين وتاريخها العريق.

كما أخذت هذه الخطوة فى الحسبان أن النظام الملكي هو أكثر ارتباطاً بالمنطقة العربية من النظام الجمهوري، ولذلك فقد أدرك جلالة الملك فى مرحلة مبكرة بأن التغيير يجب أن ينبع من تراث الأمة وثقافتها وبأن التغير التدريجي من الإمارة إلى المملكة من شأنه أن يحقق الأمن

والاستقرار. كما أن اقتران صفة الدستورية بالملكية يجعلها أكثر ثباتاً واستقراراً من الأنظمة الملكية التي سادت فى العصور الوسيطة، وذلك لأن الشرعية الدستورية فيها أكثر وضوحاً وتحدد عادة بشخص الملك كمرجعية أساسية، للربط بين مؤسسات الدولة والتنسيق بينها.

وعلى الرغم من أن نظام المملكة والإمارة يعبران عن نظام واحد وهو النظام الوراثي، إلا أن الفرق بينهما يكمن فى أن أنظمة الإمارة التي سادت فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وامتدت طوال فترة الاستعمار البريطاني فى العالم العربي، قد ارتبطت بولاءات عشائرية وتحالفات قبلية تتناسب مع مرحلة تكون هذه الكيانات ونشأتها، أما النظام الملكي فى البحرين فإنه يتجاوز هذه المرحلة ليعكس امتداداً شعبياً واسعاً وانتماء للمجتمع البحريني بأسره، فهو الأقرب للبحرين ثقافياً وسياسياً وتاريخياً خاصة فى ظل الصلة القوية التي تربط شعب البحرين بقيادته ممثلة فى أسرة آل خليفة، وقد انعكس هذا الارتباط جلياً فى التصويت الشعبي على ميثاق العمل الوطني.

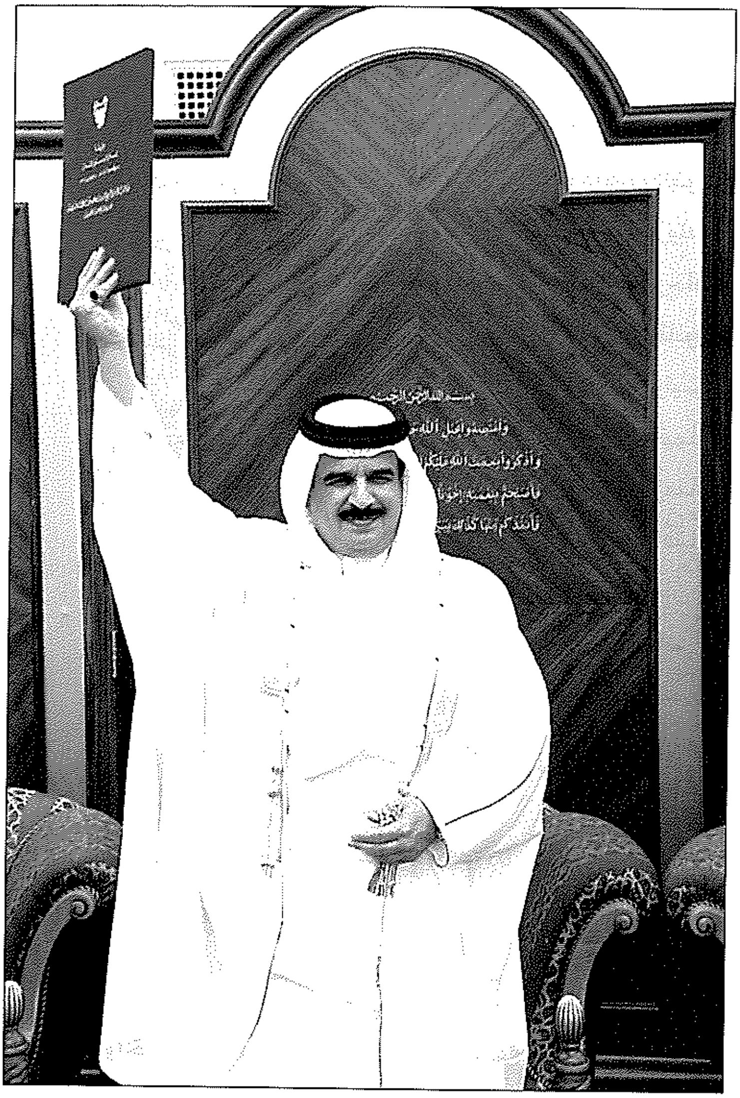
ب. الدستور المعدل:

تزامن إعلان المملكة الدستورية فى البحرين مع إقرار الدستور المعدل الذي تضمن الكثير من الإجراءات والتعديلات الواردة فى ميثاق العمل الوطني، وعزز مناخ الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الشعب. وقد جاءت التعديلات على الدستور الذي صدر عام ١٩٧٣ لعدة أسباب، من أهمها: الحاجة الملحة لاستحداث بنود جديدة تتناسب مع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وتأخذ فى الحسبان رصيد التجربة الذي اكتسبته البحرين خلال نحو ثلاثين عاماً من منذ الاستقلال وإصدار الدستور، ولذلك فإن طبيعة المرحلة والحاجة للتطوير والتحديث قد اقتضت إدخال تعديلات أساسية تحقق الاستقرار والثبات لنظام المملكة الدستوري، ويمكن تلخيص أهم ما تضمنه الدستور فى النقاط الآتية: [٤١]

= الأخذ بالنظام الملكي الوراثي الدستوري بوصفه الأفضل للبحرين قيادة وشعباً، والأكثر استجابة لمتطلبات التطور الديمقراطي الذي تشهده المملكة، حيث نصت الفقرة (ب) من المادة الأولى على أن حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وقد تم انتقاله من الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وينتقل من بعده إلى أكبر أبنائه، وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين جلالة الملك قيد حياته خلفاً له ابناً آخر من أبنائه غير الابن الأكبر. كما أكد الدستور الطابع الديمقراطي لنظام الحكم حيث نص فى نفس المادة على أن «نظام الحكم فى مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً».

= الأخذ بالنظام البرلماني المكون من مجلسين، مع قصر حق الرقابة على أعمال الحكومة علي المجلس المنتخب، ومساواة المجلسين فيما يتعلق بالتشريع، وتأتي الحكمة من وراء الأخذ بنظام

المجلسين أنه يضمن توفر عنصري الخبرة والاختصاص فى البرلمان اللذين ربما يعزف أصحابهما عن دخول معترك الانتخابات، أو أن هذه الأخيرة لا تأتي بهم. كما يمنع انفراد مجلس واحد بعملية التشريع. ومع وجود الدستور المعدل وتفعيل كافة بنوده وعلى رأسها المجلس التشريعي لم يعد من الصعب إحداث أية تعديلات دستورية جديدة باتجاه تطوير التجربة الديمقراطية كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا ما أكده جلالة الملك حينما أعلن أن هذه التجربة: «ليست نهاية المطاف وأن الديمقراطية فى البحرين فى تطور متواصل».


صورة ٣٧: جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة يرفع دستور البحرين المعدل

وحددت المذكرة التفسيرية للدستور المعدل مبررات الأخذ بهذا النظام فى النقاط الآتية:

- أن نظام المجلسين، بما يتضمنه من توزيع المسؤولية التشريعية بينهما، يمثل ضماناً أكيداً لحسن سير العمل البرلماني، وتحقيقاً لمبدأ الرقابة التبادلية بين المجلسين على ما يقوم كل منهما بأدائه من أعمال، وفى هذا ما يؤدي إلى منع محاولة أي منهما الاستبداد بسلطة التشريع فى مواجهة السلطات الأخرى وبصفة خاصة السلطة التنفيذية، وهو ما يقي الدولة شرور الصراع أو التناحر على السلطة وضياع الجهد الوطني فيما لا طائل من ورائه والإضرار بما توجبه المصلحة العامة.
- يؤدي الأخذ بنظام المجلسين إلى منع الخطأ والتسرع فى التشريع، لأنه إذا أخطأ أحد المجلسين

أو انقاد للعاطفة أو التأثير الوقتي تلافى المجلس الآخر خطأ الأول عند عرض الأمر عليه. كما أن إعادة مناقشة مشروعات القوانين مرة ثانية بالمجلس الآخر تكفل زيادة التمحيص ومن ثم تلافي الأخطاء، وخاصة أن السلطة التشريعية تضع قواعد قانونية يجب أن تتمتع بالاستقرار النسبي، وليس من الواجب أو من المصلحة التسرع فيها، وإذا كان تمرير مشروعات القوانين ومناقشتها فى مجلسين يجعل التشريع بطيئاً وفقاً لما يذهب إليه المعارضون لهذا النظام فإن الذي يعوض هذا البطء أن القوانين التي تصدر تكون أكثر اتفاقاً وأقرب إلى المصلحة العامة عما لو كانت صادرة عن المجلس الواحد.

- أن هذا النظام يقلل من الاصطدام الذي يمكن أن يحدث بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فإذا كانت السلطة التشريعية مكونة من مجلس واحد فقد يؤدي ذلك إلى التصادم إلى وسائل تتسم بالعنف السياسي، أما إذا كانت مكونة من مجلسين واختلف أحدهما مع الحكومة فإن المجلس الآخر سيقوم بدور الحكم بينهما، إذ بانضمامه إلى أحد الطرفين فى الرأي يحمل الطرف الآخر على التخفيف من حدة موقفه، وبذلك يسود السلطات العامة سلم شامل وتحكيم ودي، وقد لوحظ أن الأنظمة الدستورية ذات المجلس الواحد أقصر عمراً أو أقل استقراراً من الأنظمة ذات المجلسين.

-منح المرأة كافة حقوقها السياسية، وإشراكها فى الشؤون العامة؛ حيث نص البند (هـ) من المادة الأولى للدستور على أنه: «لا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون». كما نصت المادة الخامسة، فقرة (ب) على أنه «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية وعملها فى المجتمع، ومساواتها مع الرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية».[٤٢]

- تعزيز الشفافية فى كافة إدارات الدولة حيث استحدث الدستور المعدل ديواناً للرقابة المالية

مقتطفات من دستور مملكة البحرين (فبراير ٢٠٠٢)

الباب الأول، المادة ١:

أ-«مملكة البحرين عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، شعبها جزء من الأمة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن شيء من إقليمها».

هـ- «للمواطنين، رجالاً ونساء، حق المشاركة فى الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور، وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون».

الباب الثاني، المادة ٥:

أ- «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي فى ظلها الأمومة والطفولة ويرعى النشء، ويحميه من الاستغلال، ويقيه الإهمال الأدبي والجسمي والروحي، كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي».

المادة ١٠: «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقاً لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين».

الباب الثالث، المادة ١٨: «الناس سواسية فى الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

المادة ٢٣: حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية».

دستور مملكة البحرين، الجريدة الرسمية، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

وآخر للرقابة الإدارية، كما أكد البند (ب) من المادة (٤٨) من الدستور المعدل أنه: «لا يجوز للوزير فى أثناء توليه الوزارة أن يتولى أي وظيفة عامة أخرى، أو أن يزاول ولو بطرق غير مباشرة مهنة حرة أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً، كما لا يجوز له أن يسهم فى التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية فى مجلس إدارة أي شركة إلا كممثل للحكومة ودون أن يؤول إليه مقابل لذلك. ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالاً من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه»[٤٣]

٥- السلطة القضائية

إن السلطة القضائية جزء لا يتجزأ من النظام السياسي والاجتماعي للدولة وهي وليدة ظروف المجتمع وتطوره وقيمه وعاداته، ومن ثَمّ فإنها لا يمكن أن تكون بمعزل عن خصائص المجتمع وتجربته السياسية والاجتماعية والتطور الإصلاحي والتحديث الذي يمر به. وقد حرص جلالة الملك فى إطار مشروعه الإصلاحي على تأكيد سيادة واستقلال القضاء وصيانة المبادئ التي تضمن استقلالية المحاكم والقضاة للاضطلاع بدورهم، فكان من أول الإجراءات التي اتخذها جلالته فى هذا الصدد إلغاء محكمة أمن الدولة نظراً لتعارض إجراءاتها وأحكامها فى كثير من الأحوال مع أوضاع حقوق الإنسان، وكذلك الأخذ بنظام النيابة العامة ووضعها تحت إشراف وزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية لضمان التطبيق السليم للقانون وحماية المجتمع، وتباشر النيابة العامة بعض الأعمال القضائية سواء كانت متعلقة بجمع الاستدلالات أو بأعمال التحقيق والاتهام. ثم تبع هذه الإجراءات إصدار الدستور المعدل الذي نص على كثير من البنود الهادفة إلى حماية سيادة واستقلال القضاء.

أ. المبادئ الدستورية لضمان نزاهة واستقلال القضاء:

أدركت القيادة البحرينية أن السلطة القضائية تشكل أهم محاور النظام السياسي، على أساس أن القضاء يحمي بسلطات القانون المقومات الأساسية للدولة، ويمثل ضمانة لاستقرار وتقدم المجتمع لأنه يمارس وظيفة إحلال العدل بين المواطنين واستقرار المعاملات المدنية والتجارية وصون الحقوق والحريات، ولذلك فقد كفل دستور البلاد للسلطة القضائية ضمانات وصلاحيات تستطيع من خلالها ممارسة المهام الموكولة إليها، فنصت المادة (٤) من الباب الثاني فى الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع) على أن «العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين

المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة».كما كفل الدستور الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم، ووضع القضاء ليحمي سياج هذه الحقوق حيث نصت المادة ١٨ من الباب الثالث من الدستور (الحقوق والواجبات) على أن: « الناس سواسية فى الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

كما نص الدستور على العديد من البنود التي تحكم ممارسة السلطة القضائية فى البحرين لاختصاصاتها وصلاحياتها، وتكفل ضمانات التقاضي واستقلالية القضاء، ومن أهمها:

= **الفصل بين السلطات:** يقوم النظام السياسي فى البحرين على تحقيق الفصل الكامل بين السلطة القضائية والسلطات الأخرى، بحيث لا يستطيع أي عضو سواء فى السلطة التشريعية أو التنفيذية أن يتولى منصباً قضائياً أو أن يؤثر على أعمال القضاء أو يتدخل فيها، حيث نصت المادة (٣٢) من الباب الرابع من الدستور (السلطات) على أنه: «يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام هذا الدستور، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها فى الدستور، وإنما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع أو موضوعات بالذات، ويمارس وفقاً لقانون التفويض وشروطه».

= **استقلال القضاء:** اشتمل دستور مملكة البحرين المعدل على عدة مواد تضمن استقلال المؤسسة القضائية، حيث نص البندان (أ) و (ب) من المادة (١٠٤) من الفصل الرابع (السلطة القضائية) من الباب الرابع (السلطات) على ما يأتي:

- «شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات».
- «لا سلطات لأية جهة على القاضي فى قضائه، ولا يجوز بحال التدخل فى سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم».

= **علنية جلسات المحاكم،** حسب ما ورد فى البند (ج) من مادة (١٠٥) من الفصل الرابع (السلطة القضائية) من الباب الرابع (السلطات) « جلسات المحاكم علنية إلا فى الأحوال الاستثنائية التى يبينها القانون» . وذلك تأكيداً لحماية المواطن وضماناً لإحقاق الحق وشرف القضاة كي تكون الأحكام الصادرة موضعاً للثقة، ويطمئن المواطن إلى عدالة السلطة، باستثناء بعض الحالات التي تتطلب السرية كتلك التي تتعلق بأمن الدولة أو الحرج الاجتماعي فى قضايا الآداب العامة.

= **كفالة حق التقاضي وفقاً للقانون،** حسب ما ورد فى البنود (ج) و(هـ) و(و) من المادة (٢٠) من الباب الثالث (الحقوق والواجبات):

- «المتهم بريء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع فى جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون.
- يجب أن يكون لكل متهم فى جناية محام يدافع عنه بموافقته.
- حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون».

= **ضمان حقوق الإنسان فى المحاكمة**، حيث أخذ الدستور البحريني بكافة المبادئ التي من شأنها توفير أكبر قدر ممكن من العدالة للمواطنين، فنص البندان (ب) و (ج) من المادة (١٩) من الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) من الدستور على أنه:

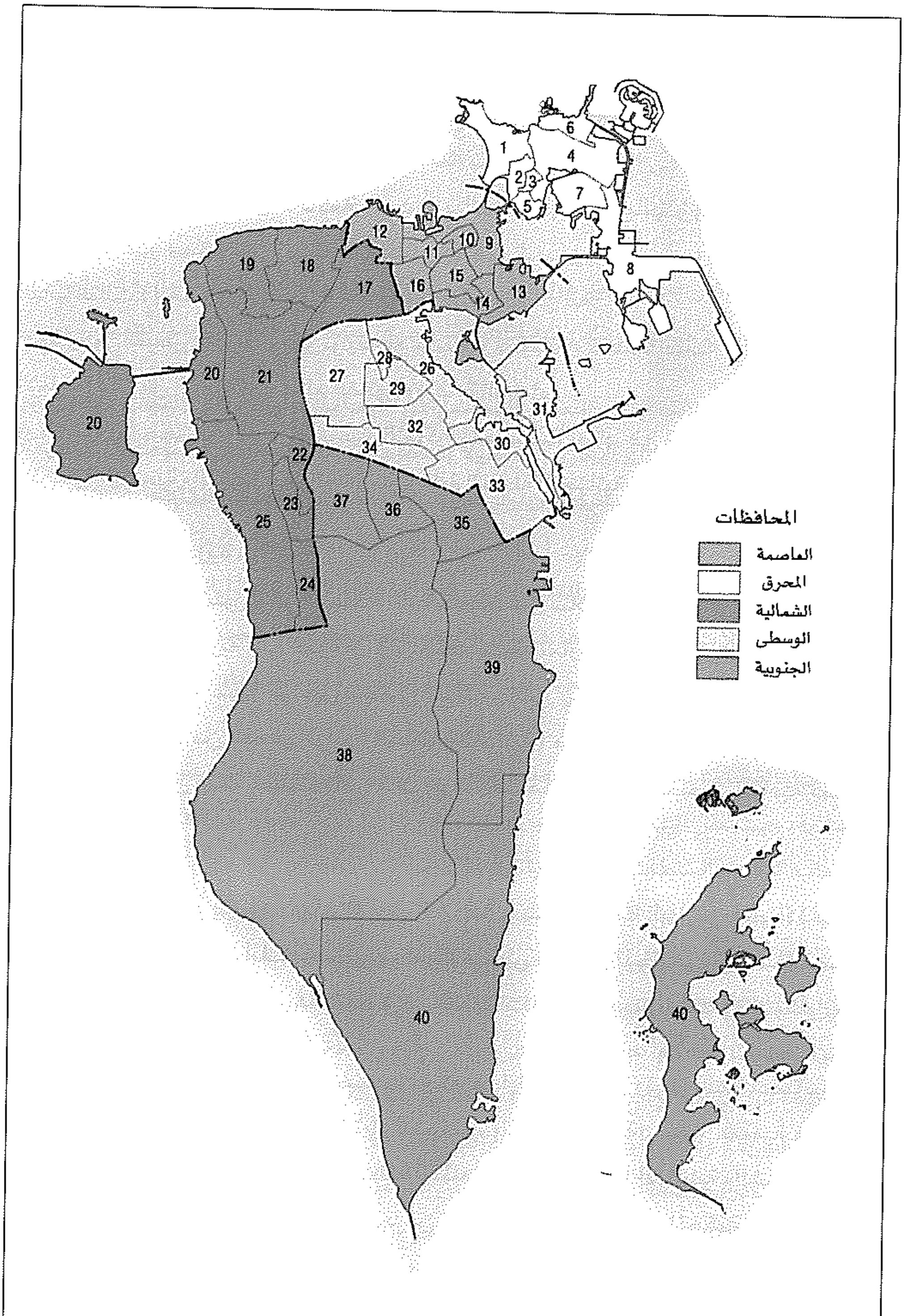
- «لا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته فى الإقامة أو التنقل إلا فى ظل أحكام القانون وبرقابة القضاء»
- «لا يجوز الحجز أو الحبس فى غير الأماكن المخصصة لذلك فى قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لرقابة السلطة القضائية».[٤٤]

ب. المحكمة الدستورية:

تعدّ المحكمة الدستورية من الأعمدة الأساسية لضمان سلامة التشريع ولكي يطمئن المواطن إلى وجود رقابة دستورية على القوانين، وأن هناك سلطة تمارس الرقابة على القوانين حتى بعد مناقشتها والمصادقة عليها من قبل مجلسي النواب والشورى. وبناء على ما نص عليه الدستور وفقاً للمادة (١٠٦) من الفصل الرابع (السلطة القضائية) من الباب الرابع ، من إنشاء «محكمة دستورية من رئيس وستة أعضاء بأمر ملكي لمدة يحددها القانون، وتختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح».[٤٥]

وقد صدر مرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء المحكمة الدستورية فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢. وحدد القانون ضمانات أعضائها وواجباتهم، على أن تكون المحكمة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح[٤٦]

وتتكون المحكمة الدستورية التي صدرت بحكم هذا المرسوم من رئيس وستة أعضاء يعينون بأمر ملكي وحدد المرسوم التشكيل الأول للمحكمة، ويكون للمحكمة جمعية عمومية من جميع أعضائها تختص بالنظر فى المسائل المتعلقة بنظام المحكمة وأمورها الداخلية والشؤون الخاصة بالأعضاء، بالإضافة إلى أمانة عامة وعدد من الموظفين، ويكون لرئيس المحكمة سلطات الوزير التي تبينها القوانين واللوائح، ويتمتع الأعضاء بعدم قابليتهم للعزل أو النقل إلى وظائف أخرى إلا بموافقتهم، ويمنع عليهم الجمع بين عضوية المحكمة وعضوية مجلس الشورى أو النواب أو المجلس البلدي والوظائف العامة، وترفع المنازعات الخاصة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح بطلب



خريطة ١٥: المحافظات والدوائر الانتخابية فى البحرين

من رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى أو رئيس مجلس النواب، أو إذا دفع أحد خصوم الدعوى فى المحاكم بعدم دستورية نص أو قانون فى لائحة، أو إذا رأت إحدى المحاكم فى أثناء النظر فى إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة تقوم بدورها بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية للفصل فى المسألة.

وقد نص الدستور على مبادئ هامة تضمن استقلالية المحكمة الدستورية وقضاتها، فهم غير قابلين للعزل أو التجديد حتى لا يكونوا تحت أي ضغط من هذا القبيل، وهذه ميزة فى غاية الأهمية وتعطي المحكمة ثقلاً واستقلالية وضمانة لحسن سير عملها خلال المدة التي حددها القانون وهي تسع سنوات.

كما أن للمحكمة أن تمارس الرقابة السابقة واللاحقة على القوانين واللوائح والقرارات، ولكن الرقابة السابقة لا تتم إلا بطلب من ملك البلاد إذا أراد أن يطمئن على دستورية قانون قبل التوقيع عليه وإصداره، فيستطيع أن يطلب من المحكمة إصدار رأيها فى دستوريته، وعندما تصدر المحكمة قرارها يصبح ملزماً للجميع بما فى ذلك سلطات الدولة التنفيذية.

٦- الانتخابات البلدية والنيابية

أ. الانتخابات البلدية:

كانت الانتخابات البلدية التي جرت فى ٩ مايو ٢٠٠٢ بمثابة ترجمة عملية لما ورد فى الميثاق والدستور، وذلك لأنها أول انتخابات بلدية تشارك فيها كافة الفعاليات والقوى السياسية وعدّت بمثابة تأكيد مبدأ فصل السلطات، وفي الوقت نفسه تحقيق التفاعل فيما بينها. وقد جاءت هذه الخطوة كجزء أساسي من المشروع الإصلاحي لجلالة الملك والذي يهدف إلى إشراك المواطنين فى صنع القرار والإسهام بصورة عملية فى رفع مستوى الخدمات التي تقدم إليهم، حيث إن المجالس البلدية توفر مجالاً واسعاً للمشاركة الإيجابية لجميع أفراد المجتمع ويمكن وصفها بأنها مرحلة تمهيدية للمرحلة التالية وهي الانتخابات البرلمانية، فقد كانت آخر انتخابات شهدتها البحرين عام ١٩٧٣ ولا بد من اختبار مؤسسات الدولة فى قدرتها على إدارة الانتخابات بنجاح وتأهيل المجتمع لفكرة الترشيح والاقتراع بكافة فئاته وأطيافه السياسية والاجتماعية. وإذا كان البرلمان يتيح للمواطنين الفرصة فى المشاركة فى السلطة التشريعية فإن المجالس البلدية تفتح لهم المجال للمشاركة فى السلطة التنفيذية مما يعكس اهتمام جلالته بإسهام جميع المواطنين دون تمييز من حيث الجنس أو الانتماء الفكري أو المذهبي فى مشروعه الإصلاحي الكبير وبأن السلطة تنبثق من المجتمع الذي جاءت لأجل تحقيق رفاهيته جميع هذه الإصلاحات.

وكمرحلة تمهيدية للانتخابات البلدية فقد أصدر جلالة الملك يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ المرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون البلديات،[٤٧] تبعه المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادر فى ١٣ فبراير ٢٠٠٢، والذي قسمت البحرين بموجبه إلى خمس محافظات، لكل منها مجلس بلدي واحد وتم تقسيم كل محافظة إلى عشر دوائر انتخابية بحيث يتم انتخاب عضو واحد من كل دائرة، كما حدد القانون مهام واختصاصات المجالس البلدية.[٤٨]

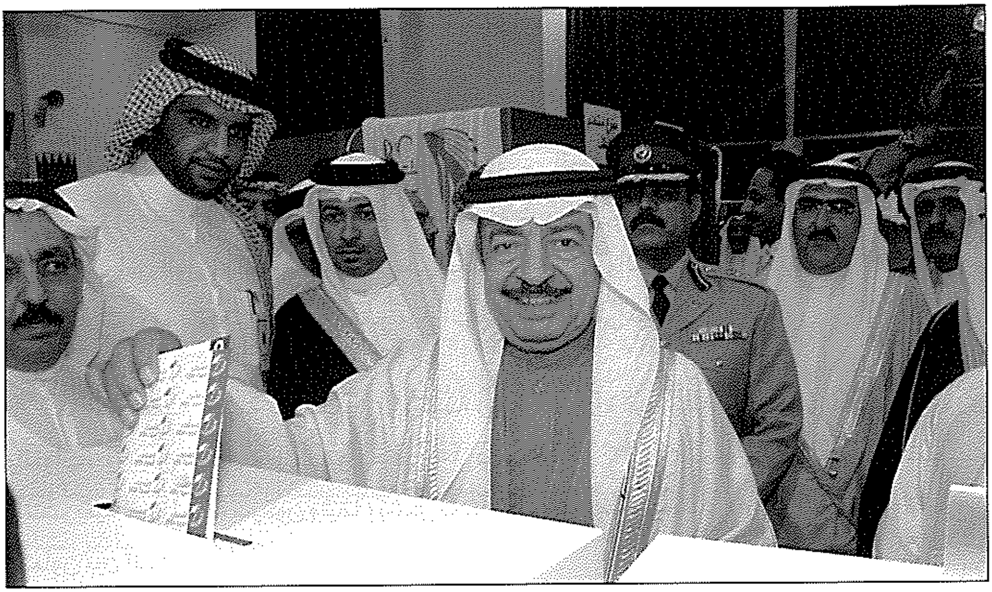
ب- الانتخابات النيابية:

كان النجاح الذي حققته الانتخابات البلدية، والإقبال الشعبي الذي شهدته، دافعاً للمضي قدماً فى تنفيذ المشروع الإصلاحي، والبدء بمرحلة ترسيخ السلطة التشريعية ودورها فى الكيان الدستوري تحقيقاً لما اتفقت عليه الإرادة الشعبية فى ميثاق العمل الوطني.

وتأكيداً لجدية جلالة الملك وإصراره على تنفيذ بنوده، فلم يكد العام الثاني بعد الاستفتاء على الميثاق يمر إلا وكان المجلس الوطني قد تم تشكيله وبدأ ممارسة مهامه التشريعية والرقابية، بفرعيه: مجلس النواب،[٤٩] من خلال الانتخاب الحر المباشر من قبل المواطنين، ومجلس الشورى،[٥٠] من خلال تعيين جلالة الملك لأعضائه من ذوي الخبرة والاختصاص، وقد كانت نقطة البداية فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ عندما توجه البحرينيون إلى مراكز الاقتراع لاختيار أول مجلس انتخابي منذ أكثر من ربع قرن، وتلاه تشكيل مجلس الشورى فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢، لينعقد المجلس الوطني بكامل أعضائه يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢.[٥١]

ج- مجلس الشورى:

استكمالاً لتشكيل المجلس الوطني كما نص عليه ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل، فقد أصدر جلالة الملك فى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢ الأمر الملكي رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢ بتعيين أعضاء مجلس الشورى. وقد حرص جلالته على أن يتضمن تشكيل المجلس الجديد كافة ألوان الطيف السياسي فى البحرين لتمثيل جميع الفئات والقوى السياسية مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكونوا من ذوي الكفاءات والتخصص والخبرات بما ينعكس إيجاباً على مسيرة العمل الوطني ويخدم ازدهار البلاد ويحقق رفاهية المواطنين.[٥٢]



صورة ٣٨: صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء يصوت فى الانتخابات النيابية

٧- السلطة التنفيذية

تزامن مع تطوير السلطة التشريعية واستكمال إجراءات تشكيل مجلسي الشورى والنواب تغييرات جديدة فى السلطة التنفيذية لتتواكب مع هذا التطوير، فقد دعت الحاجة إلى إعلان تشكيلة وزارية جديدة تتناسب مع الدور الجديد الذي يقتضي المزيد من التنسيق والتعاون مع السلطات التشريعية والقضائية. وتعدّ الوزارة الجديدة التي أعلنها جلالة الملك فى نوفمبر ٢٠٠٢ السادسة منذ الاستقلال، فالوزارة الأولى تكونت فى أغسطس ١٩٧١ عقب إعلان استقلال دولة البحرين، واستمرت حتى عام ١٩٧٥ عندما تم حل المجلس الوطني وإعلان وزارة جديدة استمرت مع تغييرات طفيفة حتى عام ١٩٩٥، أما الوزارة الثالثة فقد أعلنت فى يونيو ١٩٩٥ واستمرت حتى مايو ١٩٩٩ عندما تقلد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم فى مارس من ذلك العام، حيث تشكلت الوزارة الرابعة وتبعتها الوزارة الخامسة التي تشكلت فى إبريل ٢٠٠١ واستمرت حتى إعلان الوزارة السادسة فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ بموجب المرسوم الملكي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢.[٥٣] وتم تكليف الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة برئاسة الوزارة.[٥٤]

وقد رفع الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء خطاباً إلى الملك أشار فيه إلى أن تشكيل الوزارة جاء لاستكمال المرحلة الجديدة التي بدأت بإصدار التعديلات الدستورية فى ١٤ فبراير ٢٠٠٢ وما تلاها من أنظمة قانونية تعبر عن فكر جديد يحقق التطور السياسي والاقتصادي،

ويجعل من أولوياته تحقيق المتابعة والتقييم المستمرين والتعاون المثمر البناء بين الحكومة ومجلسي الشورى والنواب.[٥٥]

وأصدر الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء توجيهاته لتشكيل لجنة من وزراء ووكلاء وزراء وخبراء ومختصين فى مختلف المجالات تتولى إعداد مشروع برنامج الحكومة لإقراره من قبل مجلس الوزراء تمهيداً لعرضه على مجلسي الشورى والنواب يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢، ليقوم بعد ذلك الوزراء بتقديم بيانات برامج وزاراتهم أمام المجلس تباعاً.

كما أكد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء فى لقائه مع رئيسي مجلس الشورى والنواب، ورئيس المحكمة الدستورية فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ أن التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية فى المملكة سيكون وثيقاً وبشكل يجعل البحرين مثالاً يحتذى به بين الشعوب والأمم فى التعاون بين السلطات.[٥٦]

٨- المجتمع المدني

سعى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني فى النظام السياسي البحريني، ولم يقتصر هذا الهدف على إبراز دور للجمعيات الاجتماعية والخيرية والنفع العام، بل امتد فى خطوة تاريخية ليشمل السماح بإنشاء الجمعيات السياسية لتمارس دورها فى العملية السياسية داخل المجتمع وفق قوانينه وأنظمته المختلفة لتكون مملكة البحرين بذلك أول بلد من دول مجلس التعاون الخليجي يسمح بإنشاء تنظيمات سياسية تمثل مختلف الأطياف الفكرية.

كما نصّت المادة (٢٧) من الباب الثالث للدستور (الحقوق والواجبات العامة) على:«حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها».[٥٧]

كما أكدت الفقرة الخامسة من الفصل الأول لميثاق العمل الوطني حرية التنظيم وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني.[٥٨]

ومع هذه النصوص الدستورية والسياسية شهدت مؤسسات المجتمع المدني فى البحرين تطوراً كبيراً من حيث عددها وتنوع أنشطتها، وخلال السنوات الخمس لتولي جلالة الملك مقاليد الحكم

فى البلاد بلغ عدد الجمعيات التي تم إشهارها ١١٨ جمعية، منها ٢٦ جمعية سياسية.[٥٩]

أما من حيث تعديل وتشريع القوانين المنظمة لعمل المجتمع المدني فقد أصدر جلالة الملك فى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢ المرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون النقابات العمالية، والذي فتح المجال لإنشاء وتأسيس عشرات النقابات فى مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

وفي خطوة أخرى من أجل تنظيم المجتمع المدني أصدر جلالة الملك فى ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ المرسوم بقانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة فى ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ وقد سمح هذا المرسوم للجمعيات بتشكيل اتحادات نوعية فيما بينها يكون لكل منها الشخصية الاعتبارية، ويتكون الاتحاد النوعي من الجمعيات التي تباشر نشاطاً مشتركاً فى مجال معين على مستوى المملكة بقصد تنظيم وتنسيق هذا النشاط فيما بينها[٦٠]

ولا بد من الإشارة إلى أنه خلال فترة حكم جلالة الملك وما دشنه من مشروع إصلاحي شهد المجتمع المدني تطورات مهمة، منها زيادة حجم التفاعل بين القيادة والجمعيات بهدف تفعيل دور الأخيرة فى المجتمع وما يشهده من أحداث، مثل توجيه جلالة الملك للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢ بالمشاركة فى الإشراف والرقابة على الانتخابات النيابية التي أقيمت خلال أكتوبر ٢٠٠٢.[٦١]

ثالثاً: رؤية مستقبلية

استهلت مملكة البحرين الألفية الثالثة بمشروع إصلاحي واعد، وببداية قوية تدعمها سياسة تطوير واضحة المعالم، وقد آتت هذه السياسة الرشيدة ثمارها اليانعة؛ حيث أثبتت الإنجازات الكبرى حنكة القيادة وحكمتها فى التعامل مع الشأن المحلي والاستجابة للتحديات الإقليمية والدولية على حد سواء، فعلى الصعيد الاقتصادي نجحت القيادة الرشيدة فى تقديم البحرين كمركز تجاري واستثماري ومصرفي واقتصادي فى المنطقة بفضل الأنظمة المتطورة والتسهيلات وفتح أجواء البحرين أمام رؤوس الأموال الأجنبية والمستثمرين وتطوير القطاعات الصناعية والمصرفية والاستثمارية والعقارية والطبية والإعلامية، حيث سجل الاستثمار الأجنبي فى البحرين قفزة كبيرة عام ٢٠٠٦، ليصل إلى ٢,٩١٥ مليار دولار، أي نحو ثلاثة أضعاف حجم الاستثمارات المسجلة في عام ٢٠٠٥. [٦٢]

وظهرت النتائج الإيجابية لتلك السياسة الاقتصادية جلية على الأوضاع المحلية، من حيث انتعاش الأسواق المحلية وتوفر فرص العمل، حيث أظهرت الإحصاءات المصرفية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ارتفاع حجم الاستثمارات الموظفة فى صناديق الاستثمار فى مملكة البحرين مع نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث زادت تلك الاستثمارات بنسبة ٢١,٧ بالمائة عما كانت عليه فى الربع الأول من العام نفسه. [٦٣]

وعلى الصعيد السياسي تزامنت تلك الإنجازات الاقتصادية مع تطور كبير فى مجال ترسيخ الديمقراطية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان، حيث أجريت الانتخابات النيابية والبلدية للدورة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٠) يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦، واكتسبت تلك الانتخابات أهمية بالغة نظراً للمشاركة الواسعة التي مثلت تجاوب الشعب مع المشروع الإصلاحي من جهة، ونضج التجربة الديمقراطية بصورة أكبر مما كانت عليه سنة ٢٠٠٢ من جهة أخرى؛ حيث بلغ عدد الناخبين من النساء والرجال حوالي ٢٩٥ ألفاً وجرت المنافسة بين ٢٠٦ مرشحين لاختيار أربعين نائباً فى البرلمان، وبمشاركة خمس عشرة جمعية سياسية بالإضافة إلى عدد من المستقلين.

وقد فاقت نسبة المشاركة جميع التوقعات؛ حيث بلغت ٧٢٪ -أي بزيادة ١٨٪ عما كانت عليه فى الدورة السابقة- مما يعكس حرص المواطن البحريني على أن يكون له دور فى سياق عملية التطوير السياسي التي شهدتها المملكة، ولوحظت مشاركة المرأة البحرينية بصور كبيرة، حيث بلغ عدد السيدات اللواتي ترشحن إلى الدورة الانتخابية الثانية ١٦ سيدة، وتجاوزت نسبة الناخبات البحرينيات أكثر من ٥٠٪ من مجموع عدد الناخبين. وسجل فى تلك الانتخابات فوز أول سيدة



صورة ٣٩: الواجهة البحرية لمدينة المنامة

بالتزكية لتصبح بذلك أول خليجية تدخل المجلس النيابي لبلادها.

ونتيجة لتلك السياسة الرشيدة وخطها الدولي المعتدل، فقد حظيت البحرين باعتراف واسع بمكانتها الإقليمية والدولية الرائدة، ودورها الإيجابي فى التعامل مع المستجدات العالمية، واحترامها للمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان، حيث توجت تلك الجهود بصدور القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧، بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦.

وفي العام نفسه تم تكريم مملكة البحرين من خلال تكريم صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر الذي منحته المنظمة الدولية فى احتفال كبير فى جنيف فى يوليو ٢٠٠٧، جائزة الشرف والتميز فى مجال المستوطنات البشرية لإنجازاته فى مجال التنمية الحضرية والإسكان.[٦٤]

إن هذا الاعتراف الدولي بمكانة البحرين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى ما أنجزته فى مجالات السياسة الاقتصادية والتطورات الديمقراطية لهو خير دليل على نجاح المشروع الإصلاحي فى توظيف العناصر الأساسية لمكونات الهوية البحرينية من موقع استراتيجي، وانفتاح عالمي ورصيد تجربة حضارية عريقة نحو مستقبل مشرق وواعد لمملكة البحرين.

هوامش الفصل السادس

١- مفيد الزيدي (٢٠٠٥)، **البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية**، عَمّان، دار أسامة، ص ١٨-١٩.

٢- توفيق الحمد (١٩٩٦)، **رجل وقيام دولة**، البحرين، ص ١٨٣.

٣- المرجع السابق، ص ١٩٨.

٤- عبد الجليل زيد مرهون (٢٠٠١)، «الشيخ حمد ونموذجه القيادي، المبادئ الأساسية»، جريدة **الرياض**، ٢٠٠١/١٢/١٤.

٥- محمد نعمان جلال (٢٠٠٢)، **نظرة على ميثاق العمل الوطني لملكة البحرين فى ضوء تطور مفهوم ودراسة العلاقات الدولية** ، البحرين، ص ١٨-٢٤.

٦- محمد خليفة (٢٠٠١)، «الإصلاح السياسي فى البحرين : المظهر والدلالة»، **شؤون خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ع ٢٥ ، ربيع ٢٠٠١.

٧- خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٦٨ ب، ٥ فبراير ٢٠٠٣.

٨- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٣، ٧ فبراير ٢٠٠١؛ **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥ ، ٢١ فبراير ٢٠٠٢ .

٩- بلغ عدد الندوات والمؤتمرات التي نظمت فى البحرين خلال الفترة من يناير ٢٠٠٠ وحتى بداية إبريل ٢٠٠٣ نحو ٢٣٩ ندوة وحلقة نقاشية تناولت مختلف القضايا المحلية والدولية.

١٠- من لقاء جلالة الملك مع مجلس إدارة جمعية الصحفيين يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠١.

١١- ميثاق العمل الوطني، فبراير ٢٠٠١، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

١٢- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٤، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢.

١٣- دستور مملكة البحرين، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

١٤- المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بالعفو الشامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٣، ٧ فبراير ٢٠٠١ .

١٥- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٣٨٦، ١٨ أغسطس ١٩٩٩.

١٦- المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٤، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٣٠٨ ، ١٨ فبراير ١٩٩٨.

١٧- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٣٩٤، ١٣ أكتوبر ١٩٩٩.

١٨- المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بالعفو العام عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٣، ٧ فبراير ٢٠٠١.

١٩- المرسوم رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن إلغاء اختصاص المحكمة الخاصة بنظر الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

٢٠- المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء المحكمة الدستورية، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٤٨، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

٢١- جريدة **أخبار الخليج**، ع ٩ يونيو ٢٠٠٢.

٢٢- قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بشأن الترخيص بتسجيل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٧٩، ٣٠ مايو ٢٠٠١.

٢٣- قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية مركز البحرين لحقوق الإنسان، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٤٠، ٢٤ يوليو ٢٠٠٢.

٢٤- المرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون النقابات العمالية، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٤٩، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٥- الأمر الأميري رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٩٢، ٢٩ أغسطس ٢٠٠١، وأيضاً الأمر الأميري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٣، ٢٣ يناير ٢٠٠٢.

٢٦- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٥، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠.

٢٧- تم إضافة ٦ أعضاء إلى اللجنة فى ٩ ديسمبر ٢٠٠٠ حسب الأمر الأميري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٠ بإضافة أعضاء جدد إلى تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٥٥، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٨- ميثاق العمل الوطني، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

٢٩- قرار وزير العدل والشئون الإسلامية رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ بإعلان النتيجة العامة للاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني الصادر فى ١٥ فبراير ٢٠٠١، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

٣٠- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

٣١- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١.

٣٢- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٦، ٢٨ فبراير ٢٠٠١.

٣٣- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٧١، ٤ إبريل ٢٠٠١ .

٣٤- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٤، ٣٠ يناير ٢٠٠٢.

٣٥- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٣٨، ١٠ يوليو ٢٠٠٢.

٣٦- المادة الثانية من الفصل الثاني لميثاق العمل الوطني، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠٢.

٣٧- دستور مملكة البحرين، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٣٨- عبد الرحمن مسامح (١٩٩٧)، **مقدمة فى تاريخ البحرين القديم**، البحرين، ص ٥٨.

٣٩- أمل الزياني (١٩٧٧)، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**، القاهرة، ص ١٠٧.

٤٠- دستور مملكة البحرين، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٤١- المذكرة التفسيرية لدستور مملكة البحرين، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٤٢- دستور مملكة البحرين، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٤٣- دستور مملكة البحرين، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٤٤- دستور مملكة البحرين، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٤٥- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٤٨، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

٤٦- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٠٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠١.

٤٧- **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٦، ١٣ فبراير ٢٠٠٢.

٤٨- الباب الثاني (مجلس النواب) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى والنواب الصادر فى ٣ يوليو ٢٠٠٢، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٣٨، ١٠ يوليو ٢٠٠٣.

٤٩- الباب الأول (مجلس الشورى) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى والنواب الصادر فى ٣ يوليو ٢٠٠٢، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٣٨، ١٠ يوليو ٢٠٠٣، وأنظر أيضاً المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى والنواب الصادر فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٢، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٤٨، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

٥٠- الأمر الملكي رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٢ بتعيين أعضاء مجلس الشورى الصادر فى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢، **الجريدة الرسمية**، ع رقم ٢٥٥٧، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢.

٥١- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٧، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢ وأنظر الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ بتعيين رئيس مجلس الشورى الصادر فى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٧، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢.

٥٢- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٦، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢.

٥٣- الأمر الملكي رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ بتعيين رئيس مجلس الوزراء، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٦، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

٥٤- نص كتاب تشكيل الوزارة الجديدة الصادر فى ١١نوفمبر ٢٠٠٢، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٦، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

٥٥- عمر الحسن (٢٠٠٣)، **مملكة البحرين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: عرض وتقييم لأحداث عام مضى ورؤية مستقبلية**، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

٥٦- دستور مملكة البحرين، **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

٥٧- ميثاق العمل الوطني، **ملحق الجريدة الرسمية**، ع ٢٤٦٥، ١٤ فبراير ٢٠٠١.

٥٨- **الجريدة الرسمية**، الأعداد ٢٣٧٥ (٢٢ يونيو ١٩٩٩) — ٢٦٢٦ (١٧ مارس ٢٠٠٤).

٥٩- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٤٩، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢.

٦٠- **الجريدة الرسمية**، ع ٢٥٥٣، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

٦١- وحدة بحوث المجتمع المدني (٢٠٠٤)، **مملكة البحرين: المجتمع المدني خلال الفترة من منتصف يوليو ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠٣**، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٥١٨/١.

٦٢- وكالة أنباء البحرين ٢ يناير ٢٠٠٨.

٦٣- المصدر السابق.

٦٤- وزارة الخارجية، **مملكة البحرين، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٧**.

جدول زمني بأهم الأحداث التاريخية
إبان الفترة: ١٥٠٠ - ٢٠٠٢

القرن السادس عشر

١٥٠٠	تأسيس الدولة الصفوية
١٥٠٧	سيطرة البرتغاليين على سواحل عمان، وخضوع هرمز للتاج البرتغالي
١٥١١	حملة وزير هرمز خوجة عطار ضد البحرين
١٥١٤	موقعة جالديران والتي سقطت فيها العاصمة الصفوية تبريز بيد العثمانيين
	الحملة البرتغالية الأولى على البحرين بقيادة بيرو دلبوكيرك
١٥١٧	سقوط دولة المماليك على يد العثمانيين
١٥٢٠	الحملة البرتغالية الثانية ضد البحرين، بقيادة جومز دي سوتومايور
١٥٢١	الحملة البرتغالية الثالثة ضد البحرين، بقيادة أنطونيو كوريا وشرف الدين
	ثورة الجمارك ضد البرتغاليين بقيادة تورانشاه، ومشاركة البحرين فيها
١٥٢٩	الحملة البرتغالية الرابعة ضد البحرين بقيادة سيماو دا كونها
١٥٥٢	حملة عثمانية بقيادة الريس بيري للاستيلاء على مسقط وهرمز والبحرين
١٥٥٩	حملة عثمانية بقيادة علي شلبي ومحاصرته من قبل البرتغاليين بالقرب من البحرين
١٥٨٠	خضوع البرتغال للتاج الإسباني

القرن السابع عشر

١٦٠٠	تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية ببراءة من التاج البريطاني
١٦٠٢	طرد البرتغاليين من البحرين على يد ركن الدين مسعود
	تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية
١٦٢٢	انهيار السلطة البرتغالية فى هرمز على يد تحالف صفوي-برتغالي
	تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية
١٦٢٤	تأسيس حكم اليعاربة فى عُمان
١٦٦٥	بداية قحط «صلهام» الذي أصاب إقليم نجد، وهلك فيه عدد كبير من الناس

١٦٧٠ قيام الشيخ براك بن غرير الخالدي بإخضاع ولاية الأحساء لحكمه

١٦٧١ بداية هجرات العتوب من الهدار إلى سواحل شرقي شبه الجزيرة العربية

القرن الثامن عشر

١٧٠١ هجرة العتوب من فريحة بقطر إلى القرين

١٧٠٨ تأسيس مدينة الكويت

وفاة الشيخ خليفة بن محمد شيخ آل خليفة.

١٧١٣ انهيار حكم الأسرة الصفوية فى عهد الشاه حسين بن الشاه سليمان

١٧١٨ تولي الشيخ جبارة الهولي الحكم فى البحرين

١٧٤٤ تأسيس الدولة السعودية على يد محمد بن سعود

١٧٦٢ هجرة آل خليفة إلى شبه جزيرة قطر وتأسيس مدينة الزبارة

١٧٦٧ قحط «سوقه» فى شبه الجزيرة العربية وهجرة سكانية واسعة باتجاه الزبارة

١٧٦٨ إتمام بناء قلعة مرير/صبحا، فى الزبارة على يد الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة

١٧٧٢ وفاة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة فى الزبارة

انتشار وباء الطاعون فى البصرة مما أدى إلى هجرة الكثير من سكانها باتجاه الزبارة

١٧٧٦ سيطرة الفرس (الزنديين) على البصرة بعد حصارها ١٤ شهراً

١٧٨٢ إغارة بعض قبائل الساحل الفارسي على سفن العتوب، ومهاجمة العتوب للبحرين

حصار الزبارة بقيادة الشيخ محمد آل مذكور فى أواخر ديسمبر

١٧٨٣ مهاجمة قوات الشيخ نصر آل مذكور للزبارة فى ٢٦ مايو وقت صلاة الجمعة

فتح البحرين على يد الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة فى ٢٣ يوليو

١٧٩٣ سيطرة الدولة السعودية الأولى على الأحساء والقطيف وانهيار سلطة بني خالد

١٧٩٥ وفاة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح) فى البحرين ودفنه بالمنامة

١٧٩٦ حصار الزبارة من قبل قوات إبراهيم بن عفيصان

القرن التاسع عشر

١٨٠٢	خضوع البحرين لسلطة السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي
١٨٠٨	إخراج العُمانيين من البحرين
١٨٠٩	سيطرة قوات ابن عفيصان على البحرين وإخراجهم منها بالتحالف مع العُمانيين
١٨١٠	معركة «اخكيكيرة» وهزيمة قوات ابن عفيصان ورحمة بن جابر الجلاهمة
١٨١٥	حملة ضد البحرين بقيادة السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي
١٨٢٠	توقيع الشيخين سلمان وعبدالله ابني أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح) على معاهدة السلام العامة مع بريطانيا
١٨٢٢	إبرام «معاهدة شيراز» بين المقيم البريطاني والفرس، ورفض بريطانيا المصادقة عليها
١٨٣٩	توقيع اتفاقية بين الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة ومحمد أفندي
١٨٤٣	تولي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الحكم فى البحرين بعد عزل الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة
١٨٤٧	مطالبة الدولة العثمانية بالسيادة على البحرين
١٨٦١	توقيع معاهدة بين الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة حاكم البحرين والمقيم السياسي البريطاني فى بوشهر فليكس جونز
١٨٦٨	تولي الشيخ على بن خليفة آل خليفة الحكم بعد عزل الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
	توقيع معاهدة بين الشيخ علي بن خليفة آل خليفة حاكم البحرين والمقيم السياسي البريطاني فى بوشهر الميجور لويس بيلي
١٨٦٩	مقتل الشيخ علي بن خليفة آل خليفة وتولي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الحكم فى شهر ديسمبر
١٨٨٠	توقيع المعاهدة المانعة الأولى بين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة والمقيم السياسي البريطاني فى بوشهر
١٨٩٢	توقيع المعاهدة المانعة الثانية بين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة والمقيم السياسي البريطاني فى بوشهر

القرن العشرون

١٩١٩	ظهور التعليم الأهلي فى البحرين
١٩٢٦	تأسيس التعليم النظامي فى البحرين

	تعيين تشارلز بلجريف مستشاراً لحكومة البحرين (١٩٢٦-١٩٥٦)
١٩٣٢	وفاة الشيخ عيسى بن علي وتولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٣٢-١٩٤٢)
	اكتشاف النفط فى البحرين، من بئر رقم ١ عند سفح جبل الدخان فى ٢ يونيو
١٩٣٧	صدور قانون الجنسية البحريني
١٩٤٢	وفاة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وتولي الحكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (١٩٤٢-١٩٦١)
١٩٤٦	نقل مقر المقيم السياسي البريطاني من ميناء بوشهر إلى البحرين
١٩٥٤	تأسيس الهيئة التنفيذية العليا (هيئة الاتحاد الوطني)
١٩٥٦	تأسيس المجلس الإداري باعتباره السلطة التنفيذية فى البحرين
١٩٦١	وفاة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وتولي الحكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (١٩٦١-١٩٩٩)
١٩٦٨	تأسيس قوة دفاع البحرين
	إنشاء مدينة عيسى
١٩٧٠	إيفاد لجنة تقصي الحقائق إلى البحرين فى ٣٠ مارس، برئاسة كويكاردي
	صدور قرار مجلس الأمن فى ١١ مايو بشأن تقرير مصير البحرين
	تأسيس مجلس الدولة في البحرين باعتباره الجهاز التنفيذي والإداري للحكم
١٩٧١	إعلان استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس
	تأسيس المجلس الوطني فى شهر ديسمبر
١٩٧٣	صدور دستور دولة البحرين فى شهر يونيو
١٩٧٥	تأسيس إدارة المراكز الصحية بالبحرين
١٩٧٨	تأسيس مركز الوثائق التاريخية
١٩٨١	تأسيس مركز البحرين للدراسات والبحوث
١٩٨٦	إنشاء مدينة حمد
	صدورر مرسوم أميري بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين
١٩٩٢	صدور مرسوم أميري فى ٢٠ ديسمبر بإنشاء مجلس الشورى
١٩٩٦	صدور قانون بإنشاء المحافظات بالبحرين فى شهر يونيو
١٩٩٩	وفاة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فى ٦ مارس وتولي الحكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

القرن الحادي والعشرون

٢٠٠٠	تأسيس جمعية للصحفيين ومنحها مقراً تباشر منه أعمالها
٢٠٠١	صدور مرسوم بقانون بالعفو العام الشامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني
	إقرار ميثاق العمل الوطني فى ١٦ فبراير
	إنشاء ديوان الرقابة المالية
٢٠٠٢	إعلان تحول البحرين إلى مملكة دستورية وصدور الدستور المعدل فى ١٤ فبراير
	إنشاء المحكمة الدستورية فى ١٤ سبتمبر
	صدور قانون النقابات العمالية فى ٢٤ سبتمبر
	إجراء الانتخابات البلدية التي جرت فى ٩ مايو
	إجراء انتخابات المجلس النيابي فى ٢٤ أكتوبر

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١ - المصادر باللغة العربية

- أبو عبيد الله البكري (ط ١٩٨٣)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق مصطفى السقا. بيروت، عالم الكتب.
- أرشيف رئاسة الوزراء العثماني فى إسطنبول، **دفاتر المهمة رقم** ١١١، ص ٧١٢، من علي باشا والي البصرة إلى السلطان العثماني بتاريخ ٢١ رجب ١١١٣ هـ، الموافق ١٧٠١م.
- أفونسو دلبوكيرك (ط ٢٠٠٠)، **السجل الكامل لأعمال أفونسو دلبوكيرك**، ترجمة وتعليق عبدالرحمن عبد الله الشيخ. أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- أمين الريحاني (١٩٢٨)، **ملوك العرب**، بيروت.
- **الجريدة الرسمية:**

١٩٩٨: العدد: ٢٣٠٨، ١٨ فبراير ١٩٩٨.

١٩٩٩: الأعداد: ٢٣٧٥، ٢٢ يونيو ١٩٩٩/٢٣٨٦، ١٨ أغسطس ١٩٩٩/٢٣٩٤، ١٣ أكتوبر ١٩٩٩.

٢٠٠٠: الأعداد: ٢٤٥٢، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠/٢٤٥٥، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٠٠١: الأعداد: ٢٤٦٣، ٧ فبراير ٢٠٠١/٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠١/٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠١/٢٤٦٦، ٢٨ فبراير ٢٠٠١/٢٤٧١، ٤ إبريل ٢٠٠١/٢٤٧٩، ٣٠ مايو ٢٠٠١/٢٤٩٢، ٢٩ أغسطس ٢٠٠١/٢٥٠٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠١.

٢٠٠٢: الأعداد: ٢٥١٣، ٢٣ يناير ٢٠٠٢/٢٥١٤، ٣٠ يناير ٢٠٠٢/٢٥١٦، ١٣ فبراير ٢٠٠٢/٢٥١٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٢/٢٤٦٥، ٢١ فبراير ٢٠٠٢/٢٥٣٨، ١٠ يوليو ٢٠٠٢/٢٥٤٠، ٢٤ يوليو ٢٠٠٢/٢٥٤٨، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢/٢٥٤٩، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢/٢٥٥٣، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢/٢٥٥٤، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢/٢٥٥٦، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢/٢٥٥٧، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢.

٢٠٠٣: الأعداد: ٢٥٣٨، ١٠ يوليو ٢٠٠٣.

٢٠٠٤: الأعداد: ٢٦٢٦، ١٧ مارس ٢٠٠٤.

- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (١٩٩٢)، **لسان العرب**، بيروت.
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٢**، ديسمبر ١٩٧٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٦**، ديسمبر ١٩٧٧.

- الجهاز المركزي للإحصاء، **النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، إبريل ٢٠٠١**، البحرين ٢٠٠٢.
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢**، ديسمبر ٢٠٠٣.
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، **جزر البحرين وإجمالي مساحاتها فى أغسطس ٢٠٠٨** (بيانات غير منشورة).
- ج. ج. لوريمر (ط ١٩٧٦)، **دليل الخليج**، ترجمة مكتب الترجمة بالديوان الأميري، ١٤ مجلداً، الدوحة، وكذلك (ط ٢٠٠٢)، اليوان الأميري، قطر.
- زافير بليكوك (٢٠٠٣)؛ «يوميات سفينة فرنسية فى زيارتها للبحرين عام ١٨٤٢»، **الوثيقة**، ع ٤٤.
- سيدي علي (١٨٩٥)؛ **مرآة الممالك**، إسطنبول، إقدام مطبعه سي.
- شهاب الدين أحمد بن ماجد (ط ١٩٨٩)، **الفوائد فى أصول علم البحر والقواعد والفصول**، تحقيق وتحليل إبراهيم خوري. رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق.
- عثمان بن عبد الله بن بشر (١٩٨٢)، **عنوان المجد فى تاريخ نجد**. الرياض، دارة الملك عبد العزيز.
- فارتيما (ط١٩٩٤)؛ **رحلات فارتيما**، ترجمة وتعليق عبد الرحمن عبد الله الشيخ. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- محمد بن أحمد بن إياس (ط ١٩٦١)، **بدائع الزهور فى وقائع الدهور**، تحقيق وتقديم محمد مصطفى زيادة، القاهرة.
- محمد بن سعد (ط١٩٠٦)، **الطبقات الكبرى**. ليدن، مطبعة بريل.
- محمد خليفة النبهاني (١٩٢٣)، **التحفة النبهانية فى تاريخ الجزيرة العربية**. القاهرة: المطبعة المحمودية، وكذلك طبعة (٢٠٠٤)، بيروت والبحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والمكتبة الوطنية.
- محمد علي التاجر (١٩٩٤)، **عقد اللآل فى تاريخ أوال**، البحرين، مؤسسة الأيام.
- **وثائق عابدين، محفظة رقم ٢٦٧**، تقرير خورشيد باشا من ثرمدة فى ٣ شعبان ١٢٥٥هـ، الموافق ١١ أكتوبر ١٨٣٩م، وخطاب من الشيخ عبد الله بن أحمد إلى خورشيد باشا فى رجب ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩م.
- ياقوت الحموي (ط١٩٠٦)، **معجم البلدان**، تحقيق محمد أمين الخانجي، القاهرة.

٢ - المصادر باللغة الإنجليزية

- Aitchison, C. V., editor (1933), **A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries: Persia, the Arab Principalities in the Persian Gulf and Oman**. 5th edition. Calcutta.
- **Bahrain Country Profile 2008**, The Economist Intelligence Unit, Dec. 2008.
- Carsten Niebuhr (1774), **Beschrijving van Arabie**. Amsterdam-Utrecht. p 315. The English translation lacks the part on the Gulf.
- Dames M. L. (1918), **The Book of Durate Barbosa: An Account of the Countries Bordering on the Indian Ocean and their inhabitants,**
Completed about the Year 1518 A.D. Translated from the Portuguese
Text by Mansul Longworth Dames, London: Hakluyt Society.
- Damiao de Gois (1949-1955), **Cronica do felicissimo rei D. Manuel**. 4 vols, Coimbre.
- Danvers, F.C. (1966), **The Portuguese in India**. London.
- General State Archives of the Netherlands, **Archives of the Dutch East India Company, vol. 2468, section Kharg**, p.52, Letter Kniphausen,
November 5, 1755.
- General State Archives of the Netherlands, **Archives of the Dutch East India Company, vol. 3027, section Kharg**, pp. 4-5.
- General State Archives of the Netherlands, **Archives of the Dutch East India Company, vol. 3064, section Kharg**, pp. 25-26.
- Hakluyt Society, (1944), **The Suma Oriental of Tome Pires, An Account of The East, From the Red Sea to Japan**, Written in Malacca and India in 1512-1515, 2 Vols, London.
- Harmann U. (1978), "En furher Bericht uber Kuwait", **Der Islam** 56, (1978), pp. 340-344.
- Jean Otter's Private Notes in the Bibliotheque Nationale, Paris, **Fonds Francais no. 989, fol. 71**
- Joao de Barros (1945-46), **I Asia. Dos feitos que os Portugueses fizeram no decubrimento e conquista dos mares e terras do Oriente**. Lisbon, 7th edition.
- Manuel de Faria Sousa (1971), **The Portuguese Asia or The History of the Discovery and Conquest of India by the Portuguese**,Translated by John Stevens Westmead. Gregg International Publishers, London.
- Rush, A. de L. Edt. (1991), **Ruling Families of Arabia, Bahrain: The Ruling Family of Al-Khalifah**. Archive Editions, London: Redwood Press Ltd.
- Saldanha, J. A. (1908), **Selections From State Papers, Bombay, Regarding the East India Company's Connection with the Gulf with a summary of Events**, 1600-1800, Calcutta.
- **Selections From the Records of Bombay Government**, Bombay:
Bombay Educational Society 1856.
- **Verenigde Oostindische Compagnie, no. 1146**, dated 23/11/1643.
- **Verenigde Oostindische Compagnie, no. 1539**, dated 15/10/1690..
- **UN Report, Security Council. S/C9772**, p. 30 A, 1970/Findings and Conclusions «Paragraph 57».
- U. Thant receives Report of his Envoy to Bahrain, **U. N. monthly**, p. 3202, 10 May 1970.

ثانياً: المراجع

١- المراجع باللغة العربية

- إبراهيم البلوشي (٢٠٠٢)، **بلاد البحرين فى العصر العباسي الثاني**. أبوظبي، المجمع الثقافي.

- أحمد أبوحاكمة (١٩٦٥)، **تاريخ شرقي الجزيرة العربية**. بيروت، دار مكتبة الحياة.

- أحمد بوشرب (١٩٨٤)، «مساهمة المصادر والوثائق البرتغالية فى كتابة تاريخ البحرين خلال النصف الأول من القرن السادس عشر»، **الوثيقة**، ع ٤، يناير ١٩٨٤.

- أحمد العناني (١٩٨٤)؛ «البرتغاليون فى البحرين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر»، **الوثيقة**، ع ٤، يناير ١٩٨٤.

- إدارة المتاحف والتراث (١٩٩٧)، **البحرين تاريخ وحضارة**، البحرين.

- إسماعيل عبد المحسن (١٩٦٧)، **الأطماع الإيرانية فى البحرين**. القاهرة، دار الكاتب العربي.

- أمل إبراهيم الزياني (١٩٨٥)، «ملامح من حياة الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة الحاكم الرابع ١٨٤٣-١٨٦٩»، **الوثيقة**، ع ٧ يوليو ١٩٨٥.

- ـــــ (١٩٩٤)، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**. القاهرة.

- أورهونلو (١٩٨٠)؛ «تقرير حول الحملة العثمانية على البحرين سنة ١٥٥٩»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع ٢٤.

- بدر الدين عباس الخصوصي (١٩٧٨)، **دراسات فى تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**،الكويت.

- بشير حمود كاظم (١٩٨٨)، «الاستكشافات البرتغالية والغرض منها»، **الوثيقة**، ع ١٣، يوليو ١٩٨٨.

- بيتر جران (ط١٩٩٣)، **الجذور الإسلامية للرأسمالية**، تعريب محروس سليمان، القاهرة.

- ب. ج. سلوت (١٩٨٥)، «شركة الهند الشرقية الهولندية والبحرين»، **الوثيقة**، ع ٦، يناير ١٩٨٥.

- ـــــ (ط ١٩٩٣)، **عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤**، ترجمة عايدة خوري، أبوظبي.

- ـــــ (ط ٢٠٠٣)، **نشأة الكويت**. الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- توفيق الحمد (١٩٩٦)، **رجل وقيام دولة**. البحرين.

- جمال زكريا قاسم (١٩٧٣)، «الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربي»، **المجلة التاريخية المصرية**، م ٢٠.
-ـــــ(١٩٨٠)، «الأوضاع السياسية فى الخليج العربي إبان الغزو البرتغالي»، **الوثيقة**، ع ١٢، يناير ١٩٨٠.
- ـــــ(١٩٨٥)؛ **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية فى عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧-١٨٤٠**، القاهرة، دار الفكر العربي.
- حسين محمد البحارنة (٢٠٠٦)، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، بيروت، دار الكنوز الأدبية.
- حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٨٦)،**الضوء الأول**، البحرين، المطبعة الحكومية.
- حمد الجاسر (١٩٧٩)، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (المنطقة الشرقية)**، ٤ مجلدات، الرياض، دار اليمامة.
- خالد خليفة الخليفة (١٩٨٥)، «تجارة البحرين منذ فتح العتوب وحتى ظهور النفط»، **الوثيقة**، ع ٧، يوليو ١٩٨٥.
- ـــــ، (١٩٩١)، «التأثير البرتغالي على اقتصاد منطقة الخليج فى القرن السادس عشر»، **الوثيقة**، ع ١٩، يوليو ١٩٩١.
- دانييل كريسيليوس (ط ١٩٨٥)، **جذور مصر الحديثة**، تعريب عبد الوهاب بكر. القاهرة.
- راشد توفيق أبو زيد ووداد خليفة النابودة (١٩٩٨)، تاريخ الخليج العربي. دبي.
- ـــــ (٢٠٠٢)، **دراسات فى تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، دبي.
- شركة نفط البحرين الوطنية بنوكو (١٩٩٢)، **من اللؤلؤ إلى النفط، ستون عاماً من النفط فى البحرين**، البحرين.
- صالح أوزبران (ط ١٩٧٩)، **الأتراك العثمانيون والبرتغاليون فى الخليج العربي ١٥٣٤-١٥٨١**، ترجمة عبد الجبار ناجي، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
- صبري فالح الحمدي (٢٠٠٢)، **صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث**، لندن.
- صلاح العقاد (١٩٧٤)، **التيارات السياسية فى الخليج العربي**، القاهرة.
- طه الولي (١٩٨١)، **القرامطة**، بيروت.
- عائشة السيار (١٩٧٥)، **دولة اليعاربة فى عمان وشرق أفريقية ١٦٢٤-١٧٤١**، بيروت.
- عادل عبدالسلام (١٩٧٥)، هذه هي البحرين فى، **دولة البحرين: دراسة فى تحديات البيئة والاستجابة البشرية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- عباس إقبال (١٩٥٦)، **مطالعاتي درباب بحرين وسواحل وجزاير خليج فارس**، القاهرة.

- عبد الجليل زيد مرهون (٢٠٠١)، «الشيخ حمد ونموذجه القيادي، المبادئ الأساسية»، **جريدة الرياض**، ٢٠٠١/١٢/١٤.
- عبد الرحمن العاني (٢٠٠٠)، **البحرين فى صدر الإسلام**، بيروت، الدار العربية للموسوعات.
- عبد الرحمن مسامح (١٩٩٧)، **مقدمة فى تاريخ البحرين القديم**، البحرين.
- عبد الله بن خالد الخليفة وعبد الملك يوسف الحمر (١٩٨٢)، **البحرين عبر التاريخ**، ج١، البحرين.
- عبد الله بن خالد آل خليفة وعلي أباحسين (١٩٨٢)، « دراسة فى دولة العيونيين»، **الوثيقة** ، ع ١، ١٩٨٢.
- عبد الله بن يوسف الزيلعي (١٩٣٨)، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، القاهرة، دار المأمون.
- عبد الله يعقوب بشارة (١٩٧٦)، «دور الأمم المتحدة فى استقلال البحرين»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع ٧، ١٩٧٦.
- عبد اللطيف الحميدان (١٩٨٠)، «التاريخ السياسي لإمارة الجبور فى نجد وشرق الجزيرة العربي ١٤١٧-١٥٢١»، **مجلة كلية الآداب**، ع ١٦، س ١٩٨٠، جامعة البصرة.
- ـــــــ (١٩٨٣)؛ « إمارة العصفوريين ودورهم فى تاريخ شرق الجزيرة العربية»، **الوثيقة**، ع ٣، ١٩٨٣.
- عصام سخنيني (١٩٩٧)، **مملكة هرمز أسطورة الخليج التجارية**، دبي.
- علي أباحسين (١٩٨٣)؛ «الجبور: عرب البحرين»، **الوثيقة**، ع ٣، (١٩٨٣).
- ـــــــ(١٩٩١)، «الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١)»، **الوثيقة**، ع ١٩، يوليو ١٩٩١.
- ـــــــ(١٩٩٥)، «لمحات من الأحوال السياسية فى عهد المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (٢)»، **الوثيقة**، ع ٢٨، يوليو ١٩٩٥.
- علي بن إبراهيم الدرورة (٢٠٠١)، **تاريخ الاحتلال البرتغالي للقطيف**، أبو ظبي.
- عمر الحسن (٢٠٠٣)، **مملكة البحرين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: عرض وتقييم لأحداث عام مضى ورؤية مستقبلية**،لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- عيسى أمين(١٩٩٦)، **تاريخ الخليج العربي والبحر الأحمر فى أسفار بيدرو تينحسيرا**، البحرين، مؤسسة الأيام.
- عيسى أمين (١٩٩٦)، **تاريخ البرتغاليين فى الخليج العربي: مذكرات دوارتي بربوسا وجون هيونان لينخوتن ومقالة تشالز بوكسر**، البحرين، مؤسسة الأيام.
- غوستاف لوبون (ط ١٩٤٥)، **حضارة العرب**، تعريب عاد زعيتر،القاهرة.
- فائق حمدي طهبوب (١٩٨٣)، **تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠**، الكويت، دار ذات السلاسل.

- فاروق عمر (١٩٨٣)، **الخليج العربي فى العصور الإسلامية**، دبي، دار القلم.
- فالح حنظل (١٩٩٠)، «معارك البحرية العثمانية ضد البحرية البرتغالية فى الخليج العربي»، **الوثيقة**، ع ١٧، يوليو ١٩٩٠.
- ـــــــ (١٩٩٧)؛ **العرب والبرتغال فى التاريخ ٧١١-١٧٢٠**. أبوظبي، المجمع الثقافي.
- فتوح عبد المحسن الخترش (١٩٩٢)، **تاريخ البحرين السياسي ١٧٥٣-١٩٠٤: التأسيس والازدهار**، الكويت، دار ذات السلاسل.
- فوزية الجيب (٢٠٠٢)، **تاريخ النفوذ البرتغالي فى البحرين ١٥٢١-١٦٠٢**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كارل بروكلمان (١٩٤٩)، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ليدن، مطبعة بريل.
- محمد أحمد عبد الله (١٩٧٧)، «مصادر المياه فى البحرين»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع ١٠، إبريل ١٩٧٧.
- ـــــــ (٢٠٠٠)، **التحديد الجغرافي لإقليم الزبارة**، ورقة مقدمة إلى ندوة «المراكز الحضارية فى الخليج العربي»، البحرين، جامعة البحرين: ٩ — ١١ أكتوبر ٢٠٠٠.
- محمد أرشيد العقيلي (١٩٩٣)، **الخليج العربي فى العصور الإسلامية**، بيروت، دار الفكر العربي.
- محمد أنيس (١٩٩٣)، **الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤**، القاهرة.
- محمد جمال الدين سرور (د.ت.)، **تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق**، القاهرة، دار الفكر العربي.
- محمد حسن العيدروس (١٩٩٦)، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، العين.
- محمد حميد السلمان (١٩٩٩) «ثورة عام ١٥٢١ فى الخليج ضد البرتغاليين ونتائجها»، **مجلة البحرين الثقافية**، ع ٢٠، ١٩٩٩.
- محمد خليفة (٢٠٠١)، «الإصلاح السياسي فى البحرين : المظهر والدلالة»، **شؤون خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ع ٢٥ ، ربيع ٢٠٠١.
- محمد الرميحي(١٩٧٦)، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي فى البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠**، بيروت.
- محمد نعمان جلال (٢٠٠٢)، **نظرة على ميثاق العمل الوطني لملكة البحرين فى ضوء تطور مفهوم ودراسة العلاقات الدولية**، البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- مصطفى عقيل الخطيب (١٩٩٩)، **التنافس الدولي فى الخليج العربي ١٦٢٢٠-١٧٦٣**، الدوحة.

- مفيد الزيدي (٢٠٠٤)، **تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر**، عَمّان، دار أسامة.
- ــــــ(٢٠٠٥)، **البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية**. عَمّان، دار أسامة.
- منى برهان غزال (١٩٩١)، **تاريخ العتوب: آل خليفة في البحرين ١٧٠٠-١٩٧٠**، البحرين.
- مونيك كيرفران (٢٠٠٤)، **البحرين في القرن السادس عشر: جزيرة حصينة**، تعريب محمد الخزاعي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مي محمد الخليفة (١٩٩٣)، **مع شيخ الأدباء**، بيروت، دار رياض الريس.
- ــــــ (١٩٩٦)، **محمد بن خليفة ١٨١٣-١٨٩٠: الأسطورة والتاريخ الموازي**، بيروت، دار الجديد.
- ــــــ(١٩٩٨)، **سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ــــــ(١٩٩٩)، **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ــــــ (٢٠٠٠)، **تشارلز بلجريف: السيرة والمذكرات (١٩٢٦-١٩٥٦)**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ــــــ (٢٠٠٢)، **عبد الله بن أحمد: محارب لم يهدأ**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- نوال حمزة الصيرفي (١٩٨٣)، **النفوذ البرتغالي في الخليج العربي**، الرياض.
- نونو بي سيلفيا (١٩٨٥)، «صفحات عن الغزو البرتغالي للبحرين»، **الوثيقة**، ع ٨، يناير ١٩٨٦.
- وحدة بحوث المجتمع المدني (٢٠٠٤)، **مملكة البحرين: المجتمع المدني خلال الفترة من منتصف يوليو ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠٣**، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- وزارة الإعلام، مملكة البحرين (٢٠٠٢)، **البحرين ٢٠٠١: أحداث وإنجازات**، البحرين: وزارة الإعلام.
- يوسف بن عيسى القناعي (١٩٦٨)، **صفحات من تاريخ الكويت**، الكويت.

٢- المراجع باللغة الإنجليزية

- Abdulla, M. A. (1996), **The Regional Identity of Bahrain: A Historical-Geographical Study**, Kuwait: Kuwait University.
- Adamiyat F. (1955), **Bahrain Islands: A legal and diplomatic study of the British-Iranian controversy,** New York.
- Ahmed I.K.(1993),'The role of Bahrain in Mohammad Ali's attempt to establish a unified Arab Nation', in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Al-Anani A. (1993), "The Portuguese in Bahrain and its environs", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993); **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Al-Baharna H. M. (1975), **The Arabian Gulf States: their legal and political status and their international problems**. 2nd rev. ed., Beirut.
- Brunsden, D. Doornkamp J. & Jones, Geology, D. (1979), "Natural Resources Survey of Bahrain", **Geographical Journal**., March, 1979.
- Carswell J. (1993), "Bahrain, the Gulf and trading contracts with South India and the Far East", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Farah T. (1970), **Question of removal of British Residency to Bahrain**, M.A. Thesis. Beirut, American University of Beirut.
- Faroughy A.(1951), **The Bahrain Islands (750-1951): A contribution to the study of power politics in the Persian / Arabian Gulf. An historical, economic and geographical survey**. New York.
- Fawzi A. (1970),The Persian claim to Bahrain, Ministry of Information, Baghdad
- Abu Hakima, A. M. (1965), **History of Eastern Arabia, 1750-1800; The Rise and Development of Bahrain and Kuwait.** Beirut.
- Khadduri M. (1951), 'Iran's Claim to the Sovereignty of Bahrain'. **AJIL**,Vol. XLV, Oct. 1951, pp. 631-647).
- Al-Khalifa A. and Aba Hussain A. (1993), The Utoob in the Eighteenth Century", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History.** London & New York: Kegan Paul International.
- Al-Khalifa K. K.(1993), "Bahraini Trade, from the `Utub Conquest until the Appearanceof oil", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Khuri F.I. (1979), 'Oil and socioeconomic transformation in Bahrain, in **Man and Society in the Arab Gulf.** Centre for Arab Gulf studies publications: Basrah University, Vol. 111, 1979; pp. 565-593.
- _______, (1980), **Tribe and State in Bahrain: the transformation of social and political authority in an Arab state**. Chicago University Press.
- Landen R. G. (1993), "A reconsideration of the history of Bahrain", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History.** London & New York: Kegan Paul International.
- Marlowe J. (1962), **The Persian Gulf in the 20th century**, London.
- Miles S.B. (1970), **The Countries and Tribes of the Persian Gulf**, 3rd edition, London.

- Moghtder H. (1973), 'The settlement of the Bahrain Questions: A study in Anglo-Iranian United Nations Diplomacy'. **Pakistan Horizon**, Vol. XXVI, No. 2, 1973; pp. 16-29.
- Nakhleh E. A. (1976), **Bahrain: political development in a modernizing society**, Lexington, Massachusetts.
- Ozburan S. (1939), 'The importance of Turkish Archives for the History of Arabia in the sixteenth century' in: **Sources for the history of Arabia, Part 2,** Riyad U.P., 1939; pp. 105-112).
- Risso P. (1993,) "Competition for Bahrain During the Early Decades of al-Khalifa Rule, Especially in the years 1799-1803", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Salibi K (1993) "The Establishment of the Shaikhdom of Bahrain in Historical Perspective", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993); **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Slot B. J. (1993), "The Dutch East India Company and Bahrain", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993); **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Tuson P. (1993), " Some British views of Bahrain: the work of the Bombay Marine and Indian Navy, 1785-1863", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Wilson A. T. (1954), **The Persian Gulf: an Historical sketch from the Earliest times to the beginning of the twentieth century**, London.
- Zahlan R. S. (1993), "Anglo-American rivalry in Bahrain, 1918- 47", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.
- Al-Zayydna A. I. (1993), "Aspects of the life of Shaikh Muhammad bin Khalifa bin Salman bin Ahmad al-Khalifa", in A. Al-Khalifa and M. Rice, edt. (1993), **Bahrain Through The Ages, the History**, London & New York, Kegan Paul International.

ثالثاً: مصادر الخرائط والصور

تم الاعتماد على أرشيف جامعة البحرين للحصول على الصور الواردة فى الكتاب بالإضافة إلى الاستفادة من الخرائط، والصور التى تكرر نشرها فى العديد من المجموعات المصورة، ومواقع شبكة المعلومات العالمية، ومن أبرزها:

- إدارة المتاحف والتراث (١٩٩٧)، **البحرين تاريخ وحضارة**، البحرين.
- أندرو ويتكروفت (١٩٩٥)، **حياة وعصر صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة**، لندن ونيويورك.
- ب. ج. سلوت (٢٠٠٣)، **نشأة الكويت**، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- حاتم عمر طه (٢٠٠٥)، **الكوكب الدري**، المدينة المنورة، مكتبات الحلبي.
- حسين مؤنس (١٩٨٧)، **أطلس تاريخ الإسلام**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي.
- روبرت إي. دارلي دوران (١٩٩٦)، **تاريخ النقود فى البحرين**، البحرين، مؤسسة نقد البحرين.
- شركة نفط البحرين الوطنية «بنوكو» (١٩٩٢)، **من اللؤلؤ إلى النفط: ستون عاماً من النفط فى البحرين**، البحرين.
- حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٨٦)، **الضوء الأول**. البحرين.
- خليل إبراهيم الشنو (٢٠٠٠)، **أشياء قديمة**، البحرين، مؤسسة الأيام للنشر والتوزيع.
- ــــــــ (٢٠٠٠)، **ذكريات خالدة**، البحرين، مطبعة الاتحاد.
- عبد الله محمد الخان (١٩٨٧)، **بيوت البحرين القديمة**، البحرين، مؤسسة الصقر للتصوير.
- ــــــــ (٢٠٠٧)، **المحرق وردة البحرين**. البحرين، بيت البحرين للتصوير.
- عبدالله محمد السليطي (٢٠٠٩)، **قلاع البحرين**، البحرين.
- عيسى الجودر (١٩٨٨)، **صور لها تاريخ**، البحرين.
- ماليز روثفن (٢٠٠٤)، **الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي**، ترجمة سامي كعكي. أوكسفورد.
- محمد أحمد عبدالله (٢٠٠٠)، **التحديد الجغرافي لإقليم الزبارة**. ورقة مقدمة إلى ندوة المراكز الحضارية فى الخليج العربي: ٩ - ١١ أكتوبر ٢٠٠٠، جامعة البحرين.
- مي الخليفة (١٩٩٨)، **سبزآباد والدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي**، بيروت.
- وزارة الإعلام (٢٠٠٢)، **البحرين ٢٠٠١: أحداث وإنجازات**، البحرين، وزارة الإعلام.

-.Abdulla, M. A (1996), **The Regional Identity of Bahrain**, Kuwait, Kuwait University.
- Atty, H. "Edt." (2005), **Love of Bahrain**, v. 1, Bahrain, Miracle Graphics.
- ______ (2005), **Life of Bahrain**, v. 1, Bahrain, Miracle Graphics.
- The Bahrain National Museum (2000), **Traces of Paradise: The Archaeology of Bahrain 2500 BC-300AD**, Bahrain.
- Billecocq, X. (2001), **Un vaisseau francaisā Bahreïn: 1842,** une premiére diplomatique, Paris, Relations Internationales & Culture.
- Jenner, M. (1984) **Bahrain Gulf Heritage in Transition**, London and New York, Longman.
- Kervran, M. (1988), **Bahrain in the Sixteenth Century: An Impregnable Island**, Bahrain, Ministry of Information.
-Nowell, J. (1999), **Bahrain: Now & Then**, Arabian Historical Series, v. 2, Bahrain, Miracle Graphics.
- Wheatcroft A. (1988), **Bahrain in Original Photographs 1880-1961**, London & New York, Kegan International.

-http://ar.wikipedia.org
-www. alaflaj.com.
-http://modernegypt.bibalex.org

يتوجه المؤلفان بجزيل الشكر للأستاذ عبد الله محمد السليطي لتفضله بتقديم مجموعة نادرة من الصور التاريخية لقلاع البحرين.

رقم الإيداع فى إدارة المكتبات العامة : د.ع. 2009/7472 م

رقم الناشر الدولي : ISBN 978-99901-06-75-6

كتاب علمي محكم

تمت الطباعة بمطبعة جامعة البحرين

٢٠٠٩ - ٠٨٧٧٠٥

